



وہ

هذا
كتاب النص
في النحو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

احد وستين وسبعمائة ولعن المستنق المعنى والنوع وعمل المالك في محقق الخبر في الجاهل في جلد من وبيع لخصا من غير ان يخلو احد من جلدات
التمثيل في جلدات قبل ولم يجل وشيخ التواتر الكبري والصغري والشذوذ والقطر وشيخ اوشح بلغة اوجان وخصا الغدة وفضل او جرد
فولم الدليل لغته وفضل لغته ان يكون كذا وعلما ترا واحكام لو وحى كل منهما في لطف شرح بانث سقاوشح البرودة واغنام الدليل على صفة الخليل
والشذوذ في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وعواشي التمهيل في جلد من وبذلك وكان شافعي المذهب في نقل الامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمسين
قال الشيخ رحمه الله الحق في التميم اعداء بالقران العظيم وعمل بعقل النبي الكريم كل امرئ في مال لا يبدأ فيه بيمين الله الحق في التميم في رواية في صاحب البركة
رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه باليمين لله فهو لا يمكن لان كلاهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بيمين
وهو حديث حسن او صحيح حديث البعل على الابداء المحقق في حديث لا يسبقه شيء وحديث الجبل على الابداء الاضلاع وهو ما بعد البعل ولم
يعكس لان حديث البعل اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واخفا اسم الى الله قبل من اضافة العلم الى الخاص كجاءه حديث وفي المضاف هنا
مفهوم في بر لا يشاء حسن الاداء وقبل الاسم هنا بمعنى التسمية وقبل في الكلام حذف فضا فندره باسم صفي الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الا
والسمي هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقبل لا وهو راي اهل النقل والتحقيق في اختلاف لفظي وذلك ان الاسم
ان ارد به اللفظ فغير المسمى وان ارد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انما احد شيئا معناه انما هو الاسم
هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المعبودين وقبل وصف شئ من الاله وقبل اصلها بالسر بانية صيرب مجزعا لالف الاخره
وادخال الالف في اللام عليه فمخ لا مر اذا انفتح ما قبله وانضم والحق ضلان من رحم بالكر كفضبا من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل
او بعد تنزيل المتكلم منزلة الفعل اللزوم كما في قولك فلان جعل لان الصفة المشبهة لا تضاع من متعد ويقل علم والرحيم فعل من رحم ايض كبري من
مرض لكن في الرحم من المبالغة ما ليس في الرحم فاشتقاقها من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصفه
به مجاز على غايته ذلك وملائمة وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختصاص على فضل العظيم والوصف لا يكون الا با
السان فيكون مورد خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء فمذ وغيرها فيكون متعلفا عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل يعني
عن عظيم النعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورد الشكر والجنان والاركان ومتعلفا النعمة الواصلة الى الشاكر وكل منهما اعم
والخص من الاخر لوجه في الفضائل حد فظ وفي الفضائل الجوارح شكر فظ وفي فعل الشكر بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عر فاضل لشر
بعض النعم من حيث انه منعم على الحمد او غيره والشكر عر فاضل لغيره جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق الاجل فالشكر اخضع
مطلقا لاختصاص بعلفه بالباري به والتعبد به يكون النعم منعا على الشاكر ولو جوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الحمد احد
اعتبارا كالصكر وان كان ايضا لا حقيقة ففضل عليه الحمد العر فيحصل من ذلك منه اقسام حمدان لغوي عر وشكران كك وحمد وشكر لغويا
وحد وشكر عرفان وحمد لغوي وشكر عر وحد عر وشكر لغوي شين لك ياد في توجيه ان النسبة بين الحمد بين وبين الحمد اللغوي والشكر العر
من صفة وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفين عموم مطلق وبين الحمد العر والشكر اللغوي شيا واما لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية مواصفة
لكتاب الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقدم الحمد باعتبار انه اهم نظر الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل
في اوابا ثم قبل وان كان ذكر الله اهم نظر الى انه والحمد للاستغفار وقبل الجفر وقبل العهد واللام في الله للمالك واللاستغفار وقبل
للتعبد والمعنى على الاول جميع الحمد ملوكه الله او مستخفة له وعلى الثاني جميع الحمد ثابتة لاجل الله فان قبل ما معني كون حمد العباد لله ملالة
مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق الغناء كخلق العلم با
لعلومات وبمعناه مالك صفة من تدر برتبة فورت وقبل هو في الاصل صفة بمعنى التبرية وهي تلبيح الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به
للبا لفة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرم بالدرد ومنه ارجع الى ذلك وقد استعمل في المالك لانه يحفظا
بملكه العالمين جميع عا ليرفع اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات معي لما تكونه علنا على حدوثه واقفاره الى موجد قديم وانما جمع باضبا انواع كل
جنس من اسمي به اولا ثم يوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العفلاء وغيرهم تطلق عليهم فالشارح السراجي قال
مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للام لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين
بالعفلاء انهم والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلي عليه واداءه لغيره والسلام التحية وجمع بينهما امتثال لآية
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذف من كراهة افراد احد ما قل الاخر ولخطا الايمان الاجلان نشان للصلوة والسلام على سيدنا
من ساد فيهم سقا فوسيد ووزنه فيقول واصلة سبوق لبنا الواو وادغت في الباء وتطلق على الذي يتوفى فوسيد ويرفع فوسيد عليهم
وعلى الجليل الله لا يسفره غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالفتش بد سمي صلى الله عليه
واله بد لك لكونه خصالا المحودة قال حشا وسؤاله من اسم لجملة فذا العرش محمود وهذا الحمد خاتم اي اخر النبيين جميع بني نبي من ما حوز من النبوة
بفتح النون وسكون الواو والمفوضة بمعنى الادفع وبها من النبأ وهو خير وامام المؤمنين جمع متق وهو اخوان من الله والافا

[illegible]

باب سلاسل و سلاسل

والمجاوب عن الثاني ان اللغتين اسنوا للمعنى فالتعريف لفظ المدح او التشريف النفس المدح فاذ كان المدح بعد ذلك كان ارفع في المنزلة على ان كان
لغة كتابا كانا خبران ومع الاختصاص بكتاب عن كتاب ان سلبوا لفظا لهما اضافة لهما فاعرفوا على انهم صنفوا لفظا واحدا فاعرفوا ما صنفوا
فيها يرجع الى كتابين لجليلين ان كانت كتابا المنصوب بعد هاتين محمول على الفاعل والاصل كتاب خبرهم وعرفوا علمه هذا ان كانا ما في غير على اصلهما من اعادة
الاختصاص وان كان حولا الى معنى المدح على حد قوله به وصفت مرتقا فاعرفوا ان لفظ كتاب لان الحيلة لا انما هي خبرها ولا هي والصفة الفاعل
والجم التوقيف على اللفظ فاعرفوا ان شروا الفعارة اكثر من الصفة والفرادى من غير النصيب الاستثناء المنقطع الخارج عما دخل في حكمه كدلالة
المفهوم واختلفت نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن علم الكلام وقال الفارسي على حاله وقال ابن الباذن على التشبيه لفظا للمكان
ان تكون فخره بنائيا لانه انما انصبحت لغيره بنائيا واما على الفاعل كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان تنظف حائره في غضون ذلك او قال فانه
الغنى انه صنف الفعارة والضم لكتاب لا فوطا اي مجاوزة لحد الايجاز والاختصاص قد كان يدل اي فارب ان بعد من جملة الاقناع جمع لغز يضم اللام ويقع
العين المعجمة مثل طيطار طاب يقال الغزوة كل ما اذا عني مراده والاسم للفرس والطيطار للفرس والعن والفرس للفعل حكاهما الدماميني فقال وصنفه
لفظ ونظم وشك وقد اسعفت طائبيه اي ساعدتهم فقال اسعفت الرجل بطلحه اذا غضبها له والمساعدة المرافاة والمساعدة بمحض صفة
اي بشر محض يدانية اي يباريه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يباريه في جملة لان الحسن بن القدر وتوضيح اي بين وكاشف وبشر يباريه اي يباريه
وقيل بتبني شبهه ويباريه اي يباريه ويفعل مثل فعله لعل به لفظه اي يمتن به مفردات الفاظه ووضح به معانيه بفتح الباء اي اكشفاها وابتدئها
واحلل اي فك بتركيبه اي مركبانه وانفتح اي اهدب مبانيه بفتح الباء المشاء تحت جمع معنى ومباني الكلام ما يبنى عليه مسائله واحلله با
لذا المجازي احلى ومنه الماء العذب به مورده جمع مورده بالحاء وهي في الاصل طرفا الماء بالطاء المهملة واحلله اي فتح والفعل المنع به شوارده
جمع شاردة اي افرة وفيه استعجاب شبه ما نظمته الالفه بالابل الشامة وشبهها بذكر صفة ملائمة للاستعانة وهي الفعل ولا احل اي
الترك منه مشكلة مفصلة من اشل وهي ما بين عليهما العلم من شاهدة او دليل وهو ما يذكر لاثبات فاعده من كتابا رسته او من كلام عربي فضع
او تمثيل اي مثال وهو حرف من جزئيات فاعده بن كواضحا لتلك الفاعله فكل شاهد مثال ولا عكر وبما اشترانا فيه الى خلاف في بعض
او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجواز خلاف الان مالك او فقد بالذال اي انتقاد على الناظم وغيره كقوله في باب الوصف في مشكلة نال
وهذا مردود بالجماع المسلمين على الوصف على كذا الوصف ليجزى الحكم ولما لم يجد الجهر من لا يوجد ان يكون مجموعا مع فتحة الى اثنين حذف
لعدم تعلق الخبر بذكره والتقدير هو ولم يمنع احدا جهدا او يجهل ان يكون بمعنى اخر فيكون فاصرا وانما يشهدى باسقاط الحارو والتقدير هو
اصرف في حجة حذف الحار فانصبت وهو يفتح ليجم وفتحها وفضل الفراء فقال الجهد بالضم الطافة وبالفعل الشفة في توضيحه اي تبينه
وبهذه به بالذال المعجمة اي تنقبة ووضف به وبما خلفه في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اسما للكلمة والكلمة
وترتبه وهو كثير ومنه ما فعل في بابنا شب الفاعل حيث لخر الكلام على الفعل وفتح الكلام على التانيب سميت باوضع المسالك الى الفينة
انما مالك لبطاني اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريقة السلوك وبالله اعظم اي امتنع واستثله العصمة اي المنع ما يصح بفتح الباء
وكسر الصاد المهملة من الوصم يكون الصا وهو الصيا لمار ولا رب غيره ولا ما هو الاخر عليه توكلت واليه انقلب اي ارجع قال الثاني
الكلام وما بنا الف من هذه النجبة فيها حذف واصلا هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ما بنا الف الكلام منه وهو الحكم الذي لا يزل
والثالث والثاني فروع الالف والناسب بين الخبرين وهو اخص من التركيب اذ التركيب في كل ما الى اخرى فاكتر فكل مؤلف مركب من غير
الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتوبا بنفسه كما ذكر في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم به
وفي اصطلاح اللغويين عبارة عن ما اي مؤلف اجمع خبره ان اللفظ والاقادة والظرفية هنا جازية كقوله نعم لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
اي انه صلى الله عليه واله في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والاقادة لان هناك ظروفا ومظروفا فاحققة
ولو قال عبارة عن اللفظ والاقادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان لجرود اللفظ في الاصل مصدق لفظي الرحي الدقيق اذا رسته الى خارج والمراد
باللفظ هنا المفوظ به وهو ايراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كرمها وفقدانها كالفظة الضمائر المستنزة ولبني
الصوت لفظا لكونه محدث بسبب محي لحوي من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على السبب فالف الفخر الرازي والاقادة مصدر اقاد
بمعنى دل دالة مطلقة والنفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالنفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى محتمل السكون من التكلم عليه اي على ذلك اللفظ
محتمل لا يصير لاسم منظر التي اخر وعلم من نفس النفيد بما ذكره لا يحتاج الى قولهم المركب لان النفيد هنا في المذكورة يستلزم التركيب ولا الى في
المقصود لان حسن سكون التكلم يستدعي ان يكون فاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والاقادة هوم وحصول من وجبة فيصير في مثل زيد قائم وجود
اللفظ بدون الاقادة كما في المفرد وتوجد الاقادة بدون اللفظ كما في الاشياء وكل شئ شئ كان كل واحد منها اعم من الاخر من وجبة يجعل احدهما
جنسا والاخر فصلا فيجوز بكل منهما ما يشاء انهما الاخر من غير فيجوز في اللفظ عن الدال الاربعة الاسماء والكنائس والعقد والنصب في كل منها
وليس بلفظ ويجوز بالنفيد عن الفخر والمركب غير النفيد كالاصناف في نحو غلام زيد والمرحى كجلبك والاستثناء على المعنى به كبر في فخره والمعلوم

احمد

أما

جانبا الفضلی

باب الكلام والفعل

جاؤا بالتون في مكانها في لغة غيرهم وكثير من غيرهم واما السجاريون فلا لانهم يدعون الفواقي على حالها في التزم فبعضهم لا يثبتون التزم مواضع
لا يثبتون في تخرج الهمزة نظرا الى توجيه ابن جنيش ومن وافقه وثابت بن كثير التزم مواضعه للشبه بل تظن الى ما سرح به سبويه واصحابه وقد يبدل التون كما
سرحوا لاظهار في غير الفواقي كقراءة بعضهم والليل اذا سرح التون كما ذكره في المعنى نحو من الكاف وذلك بعضه وهو لا يخفى والمرتضى يثبتون كما قال في
المعنى التون الثاني وهو الاصل للفواقي المعينة اي التي يكون ووجهها ساكنة ليس في مد والاعراب في المصوتة زيادة على الوزن فهو في التون البيت كما
نحرم بالزامة اوله ومن ثم يسمي بالاسم والاسم في الاختصاص كذا في الهمزة قبل الحافة فلو انهم انما سرحوا بالالفظة ونفاه التجر والخراج وزعم ان
الشاعر قد ان في البيت لفظا ثانيا فضعف صوته بالهمزة واخاره ابن مالك قال الموضع وفي هذا التون في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت
والشعر يثبتون ما قبله بالاسم وكذا في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
في المعنى قال الموضع ومعت بعض اصحابه في كذا فاقبله ويقول الساكنان في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
ولمختلف ميثاقه ثانيا فائدة فقال ابن جنيش فائدة التزم ايضا وقد على من جعله في التون التزم وقال الجرجاني انما زيادة على الوقت ولا يعلم في الشعر
المسكن الاخر اواصله وافق قال وهو ظن فسلمه بينهما بالحد في مخوفهم زيد ووقع في شرح البيان هذا التون انما يلحق الكلام اذا اردت به ترك اللفظ
ووصل الى البيت الاول والبيت الثاني انتهى الخبر هو الاول وهذا التون يدخل الاسم كقول ربيعة وقام الامام في خاوة والمخترق والفعل كقول
البحاج من طلال كما لا يخفى والمخترق كقول وهو ربيعة على ما قبل قال بيتا لم يسل وان كان ضمير امدا قالت وان ظن العروض والفاضة زيادة على
حد الوقت والمعنى قالت بيتا لم يسل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
المصيرين بالتزم والثاني على قول اخر انما التون في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
يبدل منه في مخرب زيد قال ابن جنيش فائدة التزم ايضا وقد على من جعله في التون التزم وقال الجرجاني انما زيادة على الوقت ولا يعلم في الشعر
وهو الحق كما قال ابن مالك في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
كان بيت تون من بيتين في التون في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
والخبر في الفعل كصاين واخبر في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
انما التون في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
فلا يرد ان عليه في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
بما طرأ عليها واما سرحها في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
اللفظ المسمى في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
وقال واحك ما هنر العلامة الثالثة من علامت الاسم التاء بالمد مع كسر الين وضمتها والين الى التاء ودخل حرف التاء كما هو قول ابن
مالك في شرح العلامة لان التاء في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
عن البيت قومي والثاني نحو الابا اسجد والله في قراءة الكسرة فانه يفت على وببكت باسجدوا واختلفت في توجيه ذلك فعمل بها حرف ثنية التاء
وعمل للتاء والنداء في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
الكلية متادة اي طلبوا افعالها في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
بعضهم لا يثبتون في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
الذي الاصل التهجئة النفس واما هذه الاسماء بالذكري لانها التاء فلم يثبت من علامت الاسم المذكورة الا في ما متادة العلامة الرابعة التي هي
انما هي غير الموصولة والاسم فيها مبنية كالقصر من غير الموصولة والاعلام من الاعلام فاما الالموصولة فقد دخل على الفعل الضاع اختار عند النظم
وبعض الكوفيين واضطرار عند الجوهري قال الشيخ عبد القاهر في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون وقيل في البيت الثاني في الاختصاص بالمرتضى يثبتون
رجلا من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم التوضيح كونه ولا الاصل ولا في الراي الجدل والحكم بفتن الحكم بحكم
لخصمان في الامر والنهي بوضع اللام في التاء والبناء للفعل وحكمه من رفع على التاء في الفاعل والتوسيع دخول ال على نضوى فهو مفعول
كونه يشبه الوصف نحو موصو حية الناظم ومن وافقه ان الشاعر قد كان يقول الموضع قبل وقد سبقه لهذا التوجيه سبويه ثم ان السراج واما الالاستيا
فقد دخل على الفعل الماضي نحو الفعلت بمعنى هل فعلت حكاه فطرب العلامة الخامسة التي هي الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاستيا
الى الاسم هو ان تنسب اليها اي حكما حصل به الفائدة الثانية وذلك الاستيا كما في نسبة القيام الى بناء ففت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك
اما مؤمن واستفيد من هذا المثالين ان لا فرق بين افعال المسند اليه ونفذه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبداء ولا بين ان يكون المسند
ضلا او مفعلا لا فرق بين الاستيا المفعول كالمفعول في النظم نحو زيد ثلاث وضرب مفعول باض ومن حرف جر اذا لا يستند الى الفعل والحرف لا يحكموا بالاسم
قال في الكافية وان نسبت لاداء حكما فاعل او امرت لجعلها اسما فاعلى الحكاية في بيتها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب في بيتها

في شرح
البيان
في شرح
البيان

الابتداء فصل بجمل الفعل وينبغي من شبهة الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها في النظم بقوله بنافلت وانت وبا افضل لهما تاء ضمير الفاعل
في المعنى فالردود مدح والابرار مدح اما الدود فانه اخذ الفاعل واخذ الفعل ونسب الفاعل واما الابرار فانه بصرف على ان من
ما قام الاشارة فاعل لانه اتصل بها تاء منسوبة الى الفاعل مع ان في الفعل هي اسم على الاصح متكلل اكان الفاعل كتمت بضم التاء او خطا بغير
تباركت بفتح التاء واحسن بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت وهدت ولا التفات الى عروضة الحركة نحو وقال
اسمه بفعل حركة الهزة الى التاء وقالوا الهزة بكسر التاء في الاولى وفيها في الثانية لا لفتاء الساكنين فيها فاما المنحرفة بحركة الا
فمخصص بالاسم كقامت وقامته والمنحرفة بحركة البناء فمخصص بالحرف نحو لاث وثمة وديت وبالاسم نحو لا قوة وبها بين العلامة بين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة ردة على من زعم من البصريين حرفه ليس كما الفارسي ومن تابعه كابي كبرين شريف فاسا على ما التانيث بجمع النفي ورد على من زعم
حرفه عسى من الكوفيين قياسا على كل بجمع الترجيح الصحيح ان ليس عسى ضلان لقولها التانيث المذكورين لقول لسق وابنت وعسيت عسيت
وبعلاية الثانية فقط وهي تاء التانيث ردة على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبشر لدخول حرف الجهر عليها في بعض المواضع كقول بعضهم قد
بشر بسنت والله ما هي بغير ولد وقول اخر قد بنا الى محبوبته على حاد يطي السبر نعم السبر على بشر العبر وتاويلها المانعون على حذف الموصوفين
ودخول حرف الجهر على مول الصفوة والاصل ما هو بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السبر على صبر مقول في حذفه بشر العبر حرف الجهر في الحقيقة انما دخل على الاسم
فانما لم يقبل بالعلامة بين كالتى قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبشر بخلاف ليس وعسى فانها يقبلان العلامة بين كما امر العلامة الثالثة تاء
ضمير المؤنثة الخطابية كقوى يا هند وبهذه العلامة ردة على من قال كالخشم ان هات بكسر التاء ونقال بفتح اللام اما ضلبن للامر فانها بمنى
ناول ونقال بمنى قبل والصحيح انما اضلا لذكر التاء على الطلب في قولها يا الخطابية تقول هاتى بكسر التاء ونقال بفتح اللام وهما مبدآن على
حذف حرف من آخرهما فالخذف من هات الباء كما في ارم والحذف من نقال الالف كما في لغش العلامة الرابعة نون التاكيد شديدة كانت نحو لينة
لن حبيبة نحو لغشا وبجها السبعين بالتشديد وليكونا بالفتحة فاما قوله وهو روي ان بيتا ان جاءت به المودا وحلا وبليس ليرودا افا تلتق
احضروا الشهود اضفورة دخول نون التاكيد على فائل مع تاء اسم والفتحة مع ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستئذان بالالف المضاع نحو
انقولن واريت اصله اريت حدثت منه الهزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهزة وبالل الهمزة الغضض الناعم والمرجل بجمع اللجج شعور بين الجحوش
والسبط يقول اخبرني ان جاءت هذه شاب بوزجها بجل الشعر من المسك الغضض الناعم انت امر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك
منه ولنا نال ان يقول لان لم ان في قوله افا تلتق يؤكد بالنون لاحمال ان يكون اصله فائل انما خذفت الهزة لعضا حاتم ادغم التنوين في نون فاعطى
حدا كناه والله في قاله الدما مبنوع قال غيره نقلت حركة الهزة الى التنوين قبلها ثم خذفت الهزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول ضرر المسافر
وعليها اعتراض من وجهين احدهما انه سببه في المقعر ان يكون على وزن المقعر عليه وهذا يمكن لان الالف الثانية في المقعر عليه مذكورة في
المقعر مخدفة والثاني ان هذا الاحمال انما يمتشي حيث كان المعنى فائل باصل الكلام اما اذا كان المعنى على الخطاب كخطبة السوفى والواحد فلا
على ان المعنى قال والمعنى هل انتم فالتون فاجراء مجرى تقولون انتم فيخذلهم ان الوصف هنا مستند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك بالو
مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفعول وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اذنت على نص في ذلك فصل ويعرف بحرف تاء الجهر
فيه ثقب من علامات الفتح المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواها الحرف كحل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجهر
ولم من حروف الجهر وقد اشير في النظم بهذه المثل الثلاثة وبغيره بالمثل مما ذكر في التاء الكثرة للفلة ولوعبر بالامثلة كان حبيبة الى بيان
انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص صدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كل حيث لم يكن في خبرها فاعل فانها تدخل على
الاسم تقول هل زيد اخوك بخلافها اذا كان خبرها فاعل مختص بالفعل اما صرحا نحو هل قام وهل يقوم واما نقدا نحو هل زيد قام فزيد فاعل
محدد في خبره والفعل المذكور على حد وان امره خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولا اختصاصا صرحا
بالفعل اذا كان خبرها وجب نصب الاسم بعد هذه باب الاشغال نحو هل زيد اضربه ونهها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ولا يعمل كما ولا
ولات وان المشبه بالبين وبينها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجهر في نحو في الارض ايات للوقين وفي السماء رزقكم او يعمل الضب الرض كان فاعلا
ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام الغريب ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجهر كقوله لم يولد ولم يولد او يعمل فيها الضب نحو لينا
الله لموجها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقوله والسنن سوف فصل الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جبن خمسة ثلثة انواع
عند جمهور البصريين وروى عن الكوفيين والافخش باسقاط الامريناء على ان اصله مضارع وانضم لهم الموضع في المعنى وفواه وسبانه
تقر به احدها الفعل المضارع اى الشاير وسبانه وجبة الشبه وعلامته ان يصلح ان يلى لم يان بضع بعدها من غير فصل نحو لم يفهم ولم يشم هذه
العلامة اضع علامات المضارع فلذلك فاضر عليها في النظم فقال فصل مضارع لم يشم والاضحية اى في شتم فتح الشين مضارع شتم
بكسر الميم لاضحة مضارع شتم بفتح الميم والاضحية في الماضي منه شيمت بكسر الميم لاضحة والحاصل انه جاء من بابي فزع بفتح وضمين واول
اضح من التاء وفيه ردة على ابن درستوب حيث انكر حبيبة من باب ضمير و قال انه خطأ والصواب وروده ومن حكاه الفراء وابن الاعراب وغيرهما

باب الكلام والفعل

كما قاله المسمى وأما معنى هذا الفعل مضارعاً الشاخصة لاسم المصغى للفاعل من جنس المفعول والمعنى ما من جملة اللفظية بانه عليه الحركة السكونية
وعلى الحروف مطلقاً وفي تعيين الحروف الاصلية الزيادة والزيادة الاولى واما من جملة المعنى فلا نكل واحدهما بان معنى الحال و
الاستغناء قال الشاعر في هذا الوجه احسن ما سمعت انتهى فلهذا انقضت عليه من غير من الوجهات لعدم سلاستها من المعنى فيها ولهذا الشبه
لغير المضاع واستحق التقديم في الذكر على غيره المعنى الامر فيبقى للشخص ان يحل في الاوصاف الجيدة البصلة التقديم على غيره ومعنى ذلك كلمة
من الكلمات على معنى الفعل المضاع وهو واحد من المقرون باحد الزمانين الحال والاستغناء ولا يقبل تلك الكلمة في معنى اسم اما الوصف كضارب لان
اوعدا واما الفعل كانه وان معنى انزع والفتحة قارة اسم لا نزع وان اسم لا شجر وفي اخره يكون لغة ذكره في الارشاد وحاصلها ان الحرف لما
ان يكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة ثمان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللوح او ملحقة بزائد الجهر
اما ان يكون اخرها ساكناً او حركاً والمضمة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع الثوبين وعدمه فلهذا اثنتا عشرة في الحركة والسا
اما مشددة او مخففة فلهذا ثمانية عشر واللوح لما من الزيادة اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالهاء مثلثة مشددة فلهذا
سبع عشرة وان كان حرف مد فلهذا اربعة عشر فلهذا ثمانية عشر مشددة والالف اما مفتحة او بالالف المحضة او بين يمين فلهذا خمس عشرة مع السبع
عشرة وان كانت مكسورة فلهذا ثمانية عشر مشددة الفاء مخففة مع الثوبين وعدمه فلهذا ثمان لغات وفتح الفاء وكسرها بالثوبين فلهذا ثمان وعشرون
فهذا اربع لغات والحاديه عشرة اقى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والثوبين وعدمه والحاديه عشرة اقى بالسكون و
السادس ثوبى بالامالة والسابعة افا بهاء السكت فلهذا السبع مثلاً للاربعة في التزم الثاني الفعل الماضي يعقب عن غيره المضاع والامر يقبل
ثمة الفاعل كبارك وعسى ليس يقول ببارك يا الله وعسى ان اولست او ثمة الثابت الساكنه كنم وبشر وعسى ليس يقول نعم وبش
عسى ليس غيبة بذكر عسى وليس على اشراك الثاني فيها كما او ثمة البتة بقوله وبها بين العلامة وبين وبعد تكرير ببارك ونعم وبش على
على اقراء ببارك بناء الفاعل واقراء نعم وبش بناء الثالث كما او ثمة البتة بقوله وبها بين العلامة وبين وبعد تكرير ببارك ونعم وبش على
الكافية حيث قال وقد انقضت بمعنى ثمة الثالث بلحانها نعم وبش كما انقضت ثمة الفاعل بلحانها ببارك وفي شرح الاجر ومبني للشها الفيا
ان ببارك قبل الثاني يقول ببارك يا الله وببارك اسماء الله انتهى هذا ان كان مفعولاً فذلك والالف لغة لا تثبت بالقباس استغناء
من غير الموضع بالناشئ ان الالف في قول الناظم وما من الاضال بالناظر لهذا التقديم في قوله بنا فعلت وانت ومعنى ذلك كلمة على معنى الفعل
الماضي وهو واحد من المقرون بالزمان الماضي ولا يقبل تلك الكلمة لعدى الثاني المتقدمين وهما ثمة الفاعل وثمة الثالث الساكنه فلهذا اسم اما
لوصف كضارب اسر او فعل كجهات وشان بمعنى بعد واخر في ثمة بمعنى بعد وثمة بمعنى آخر وفي هيات اربعون لغة ذكرها هاء باب اسم
الفعل من هذا الكتاب لا يتشكل عليه فعل في التجرى باعد او ما خلا وما شاق الاستثناء وجذا في المدح فانها افعال ماخبة ولا يقبل احد
الثاني فلهذا ان تكون اسماء لا تافول عدم في ثمة الاثني ثمان من استعاضا في التجرى الاستثناء والمدح والعبر بالاصل النوع الثالث
الفعل الامر واما ان يقبل ثمة التاكيد مع ذلك على الامر اي الطلب فينبغي الدود مدح وابراد الامر باللام منع فان ذلك على الطلب
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر الصيغة مخوف من فانه دل على الطلب في ثمة التاكيد وهذا معنى قول النظم ومع بالثوبين فعل الامر ان ارضهم
فان قبلت كلمة الثوب المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر كما هو الطلب لم يقبل الثوب المذكورة فلهذا اسم اما مصدر مخوف من بعد الاداء
بمعنى صبر او اسم لفعل كزال ودراك بمعنى ازل وادراك لوهج من نحو كلاً بمعنى انبى وهذا التمثيل اول من التمثيل به وجعل فقول النظم
والامر ان يركب للثوب على ثمة هو اسم مخوف وجعل فان احبها او ايسر به وجعل معلومة ما تقدم في علاماته الاسم لانها يقبلان الثوبين قول
صه وجعلها بالثوبين وعلى هذا كان ينبغي الموضع ان لا يقبل ما تقدم باق لانها تقبل الثوبين فاصحها معلومة ما تقدم انهم النظر في ما وقال
هل يقبلان نونة التاكيد فلهذا ان في علامة الامر ولا تخالف الف التثنية والفاء والله قد حثتم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع وهو
علامه الامر في الفعل الناظم هذا باب شرح المعرب شرح المبنى المشغين من الاعراب البناء واما تقدم الفرع على اصله وان كان مفعول
المشتق متوقفاً على معرفة المشتق منه لطلول الكلام على الاعراب البناء فاصلاً وتقريراً الاسم بعد التركيب ضربان اشاد به الحان وكلام النظم
حذفوا والتقدير والاسم من غير معنى موقوف على حقيقة شئ وجعل فانه في الامر من ان عبارة النظم تقتضي ظاهرها ان من الاسم هذا في الشبه
ومبني آخر وهو مذكور ضروب من هو الاصل في الاسماء وهو ما ينبغي ان يرب بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم العرب بممكنه فيمكنه
باب الاسم ثم ان كان منصرفاً فاسم مكن والاسم غير مكن وانما يرب بالاسم اذا اريد به الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاخصاصه فيعاقبها
عليه كالفاعلية والمفعولية والامانة فيبقى في المعنى منها الى الاعراب وضرب مبنى وهو ما لا ينبغي ان يرب بسبب العوامل الداخلة عليه وفيه فم
الى ان المشتق الى ما التكملة لا مبنى ومنه موصفاً وليس بشئ والبقى هو الفرع ويسمى اعيد اعرابه غير ممكن في الاسم وفيه واما يرب في الاسم اذا
اشبه الحرف لا الفصل هذا التام شهاقوا يرب منه في يرب بالشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم شبيه من الحرف مدح وفيه
هذا الشبه ثلاثة هاء ابداً الشبه الوضو الى الوضو الاصل وهو المشار اليه بقوله في النظم كاشب الوضو في اسمي جئنا وضابطه

فهي مثل مضاع نحو السجنان
وليكونا او فعل تعجب نحو
انفسن يزيد فلان ليس امر
على الاحويل على صورة
وان دل كلمة على الامر
الذي هو الطلب

ويعني
في
الاسم

المنطبق على جريشانه ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد وعلى حرفين فخطا سواء كان ثابتهما حرفين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد ككاء فئت
لري كاء من فئت فلتها وفي حال الكسر شبهة بنحوه البحر مطلقا ولا مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبهة بنحوه او العطف فائه وفي حال الهمزة
شبهة بنحوه والله في الاسم في لغة من علم الهمزة ان الركن محذوف ومن اين ذكره في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كنا من فئت فلتها اي فان شبهة بنحوه قبل وما ولا وقال الشاطبي في قوله جئتنا موضوعا على حرفين ثابتهما حرفين وضعا او ثابتهما ولا فان شبهة
الانكسار على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والقويون بخلافه هو على حرفين وليس ثابتهما حرفين فليكن لك من وضع الحرف المختص به ثم قال وهذا
بعينه اعرض ابن جني على من اعتمد البناء كرو من ثابتهما موضوعا على حرفين فاشبهاهما بل ثم قال على الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين
حرفين على حد ما مثل به الناظم في الاشارة الى هو الضمير ومن اطلق القول في الوضع على حرفين وثابت به شبهة الحرف فليس اطلاقا ليدل بانها هي ثم استبر
اعراضا بان جواب اخ على حرفين مع انهما عربان فاجاب بقوله وانما العرب بخواب وانما لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذفهما فان اصلهما قبل
ابو ولحقه بل فوله في التنبيه ابوان واخوان برز الحذف والتنبيه برز الاشارة الى اصلها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف اما ابان واخوان
من خبره فتنبيه ابان واخوانا العصر كاشفا فان قيل لم يبينها بشبهها بالحروف الموضوع على ثلاثة احرف كنم ويلي الجواب ان هذا الشبه مهور لان اكثر
الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فليز ان يكون غالب الاسماء الثلاثة مبنيان فان قيل يخرج بعض الاسماء الثلاثة مبنيان كقضي فليجواب ان بناء نحو
ليس هذا الشبه بل الشبه بان وفي بناء المقصر النوع الثاني الشبه المتصور وهو الاشارة الى يقول النظم والمعروف من في هذا وضابطه المنطبق على حرفين
ان يضمن الاسم معنى من الحروف اي من المعاني التي تؤدي بالحرف سواء وضع لذلك المعنى في اللغة فضمنه في الاسم حرفا ام لا بوضع الحرف اصلا فالاول
وهو الذي تضمن معنى وضع الحرف كقضي فليز ان يكون شرط فيضم الحرف معنى ثم ام معك وهي جئتنا اي حين اذا استعملت شرط شبهة في ناديه
المعنى وهو يقبل الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان ثم وتضمن ايضا استغناء فلا تدخل شيئا نحو فترض الله وهي جئتنا اي حين اذا استعملت
استغناء ما شبهة في ناديه المعنى وهو طلب الغم فجزء الاستغناء في طلب الغم ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان في الشرطية واي الاستغناء
اشبه الحرف ومع ذلك هما عربان فاشارة الى جوابه بقوله وانما العرب اي الشرطية نحو انما الاجل في قضيت فلا عدد وان على فاما اسم شرط جازم فنصير
على المعنوية بفضيت وقدمت لانها الصلة والاجل في قضيتا اليها وجملة فلا عدد وان على جوابها واي الاستغناء منه نحو واي الفيرعين
الحق بالامن فاقى اسم استغناء مبنياء والفيرعين قضيتا اليها واخبر المبتداء لضعف الشبه فيها بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد
بعض المنع لملازمتها بالافراد والمراد ملازمة اي الشرط والاستغناء للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع الحرف نحوها من اسماء الاشارة للكان فانها متضمنة للمعنى الاشارة اي المعنى هو الاشارة فالاضافة بيانها كثيرا وهذا المعنى
الذي هو الاشارة لم يوضع الحرف لغيره بل عليه ولكنه من المعاني التي من شأنها ان تؤدي بالحرف لانه اي المعنى الاشارة كالمخاطب الموضوع له الكا
الاسماء بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ما المتأه بها التنبيه بالعصر فمتنا لضعف الشبه فيها للاشارة مستقفة للبناء لضعف اي لفظ
من المعنى الحرفي لكان يستحق الوضع ليدل على الاشارة وهذا قول اكثرهم لانه كالمعنى والفرج الى الخطاب التنبيه لكونها بكنفان الاشارة
في بعض المواضع نحو هذا كقوله في التنبيه ها والخطاب الكاف وزكوا الاشارة بالحرف فكانت اشغى ان يوضع لها حرف كوضع لما قبلها و
لما بعدها وانما العرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنها للمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من جهة ما على صورة المشي والتنبيه
من خصائص الاسماء وهذا القول ملغى من قولين فان من قال بانها عربان قال بنشيدتها محيضة ومن قال بانها مبنيان قال جئ بها على نحو التنبيه
وليسنا متنبين جيفة وهو الاصح لان من شرط التنبيه قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتنكير كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع
وضعا على صيغة المشي المرفوع وفي حال النصب البحر وضعا على صيغة المشي المجرور والنصب بقوله ولا وانما العرب هذان وهاتان بضمي لهما مشي
حقيقة كالقول الاول وقوله ثابتهما الجبهة على صورة المشي بضمي لهما الباسم متنبين جيفة كالقول الثاني واذ جمع بين طرفي كلامه اخرج كونهما مشين
مع عدم تنبيههما وهذا قول ثالث لم اقبل عليه النوع الثالث الشبه الاستعالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم و
كتابه عن الفعل بلا تاثر وكقوله في الاصل كناية بركعتين وجعل الالف في قوله اصله صيغة تنبيه عابدا على التباينة والافتقار واللافتقار
والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كناية بركعتين وجعل الالف في قوله اصله صيغة تنبيه عابدا على التباينة والافتقار واللافتقار
والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كناية بركعتين وجعل الالف في قوله اصله صيغة تنبيه عابدا على التباينة والافتقار واللافتقار
والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كناية بركعتين وجعل الالف في قوله اصله صيغة تنبيه عابدا على التباينة والافتقار واللافتقار

في بناء اسم الفعل والعرب المحدثون ان كل اسمها نائب عن الفعل والافعال في قولهم فلان فلان وكان يفتقر الاسم افتقا ومناصلا والقبلة اسمية
او فعلية فالاول وهو ان يكون الفعل فلا يدخل عليه كجاءت وحده واقه من اسماء الافعال فانها اي فان هيما وحده واقه نائب عن فعله
العين واسكت وانفتح على طريق اللغات النشئة على الترتيب فبعضها نائب عن فعل اخر وهو بعد وحده نائب عن فعل امر وهو اسكت ووقع نائب عن فعل
مستلزم وهو انفتح ولا يصح ان يدخل عليها شي من احوال اللفظية والمعنوية فثابت على القول الصحيح من انها لا تدخل على احوال الاعراب وقد بسطت باختلاف
في ذلك فباب اسم الفعل فاشبهت من الحروف لثب ولعل مثلا الا ترى انما نائب عن الفعل فثبت نائب عن اعمق واعمل نائب عن ارجح ولا يدخل
عليها ما حال اصلا فاختلاف ان ما ثابته واكثر من النظم بانتفاء الشاؤن من المصدر والتائب عن فعله نحو ضرب في قولك ضربا زيدا فانها اي ضربا نائب عن ضرب
وهو مع هذا اي مع كونه نائب عن فعل مرتب ذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير ضربت ضربا كما انه اذا تاب عن ان والفعل يدخل عليه
الحوال اللفظية فتورثه بقول في الرفع المجيء ضربت يد وفي النصب كرهت ضربت يد وفي الخفض عجزت من ضربت وبهذا التقدير يتدفع ما قيل ان الفعل
غير مطابق للحكم والثاني وهو ان يفتقر افتقا ومناصلا الى جملته كاذوا من الظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث في الهمام يلازم
وكذلك والى من الموصولات الا ترى انك تقول جئت اذ فلانم معنى اذ هي تقول جاء زيد وعلم من اجل وكذا الباقي من الظروف الموصولة فانها
اشبهت الحروف في افتقارها الى افتاد معناها الى ذكر معلقها افتقا ومناصلا الى جملته لانها انما وضعت لنفسه مكانا في الاضال الى الانما
ولضرب بذكر الاضال المستفادة من قول النظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم يتبع الضافات من صدره ثم يوم في قرينة الرفع خبر هذا وهو مقتضى دليل حذف
نونه الى الجملته بعدد وهي الفعل ومفعوله وقاعله والمضما ابدال مفتقرة الى ذكر المضما اليه في افتاد معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب
في بعضها الا ترى انك تقول سمعت يوما اذا اخبر عن ذلك وسرت يوما اذا اخبر عن الاجراء فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى شيء اخر واحذف بذكر الجملته
من نحو سبحان من اسماء المضما وعند من الظروف فانها مفتقرة بالاصالة لكن افتقارها الى مفعول لا الى جملته نقول سبحان الله وجلت عندك فلان ذلك
اعرابيا ايضا على المصدرية والظرفية والناسب سبحان فعل محذوف تقديره استعجب سبحان والناسب لجلت وما ذكر من اعراب سبحان ملانم للاضما
هو المشهور وقال القمري ان سبحان مصدرا له فيعمل مضافا وخبر مضما واذا الرفع في تركه تنوينه فيل سبحان من بداي برأيه منه كقوله
سبحان من خلقه الفاعل وانما منع من التعريف لانه معرفة وفي اخره الف وتونان متصرف وما استعمال عند غيره مضافا كقوله كل عندك عندك لا يبا
نصف عندك من كلام المولدين وليس يلزم خلافه للحرابي بل كل كلمة ذكرت مرادها بها لفظها فانها ان تحذف تحذف الاسماء وان تحذف يحكي اصلها قاله
في المعنى ثم استعجب لخصا بان للذين والذين واما من الموصولة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملته فاجاب بقوله واما اعراب اللذان واللتان في
الموصولة في نحو ارضيائهم اسم بنصب اي لان جملته اسم صلة فلفظ القول بان اياها مبنية على الضم لا مضافها وحذف صدر صلتها وهذا
سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط به ان يكون خبره مفردا او مثنى كان خبره جملة امتنع حذفه كاستنسا الضعف الشبه متعلق بقوله اخر
بما عارضه متعلق بضعف من الجحى بيان لما متعلق بما عارضه على صورة التنبيه متعلق بالجحى وهو راجع الى الذين والذين وفيه الجحى السابق في هذا
وما بين وما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي واحصل الشبه الاها الى وضابطه ان يشبه الاسم الحرف الماهل في كونه غير عامل ولا معمول
كاسماء الاصوات والاعداد المسروقة قبل التركيب فواخ السور وادخله ابن مالك في بعض كنه في الشبه المعنوية اذ دخل خبره في الاستعجاب واخبر
الشاطبي اسماء الاصوات في قول النظم وكتبنا بغير الفعل بلا نثر فقال لانها اسطر من المصنوف في الخبر والاسنداء ما بسطه للفعل لو كان الخبر اذ لا
لم يجلب على حكاية الاصوات كخاف وحب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكمه ان يشبه الحرف من الاسم واما ما سلم من مشابهة الحرف من
وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابا كارض تقول هذه ارض يا ارض ودايت ارضا بالنصب مرتب بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابا كالفن من المصنوف
بقول جاء الفنى بضمه معدة على الالف ودايت الفنى بضمه معدة عليها ومرتب بالفنى بكسره معدة عليها ونظير الفنى في تقدير كسر
في اخره معنى بضم اوله وفتح ثابته والقصر كهدى وهي اي هي لغة في الاسم من حيث ثابته اي بكسر السين والقصر كرضي وقال الشما واربها سم بضم
سين وكسرها من غير ضم وخامها وسادتها اسم بضم الحفرة وكسرها الى ذلك الاشارة بقوله ومعراب الاسماء ما قد سلم من شبه الحرف كارض وسما
بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما سماك حكاية صاحب الاختصاص فيه وجبه الدلالة منه انه ثبت
الالف مع الاضافة وذلك بعيد كونه مفعولا ولما انه بعيد ضم السين فلا اذ يجعل كسرها ويصعب استبدال على ثبوت هذه اللغة بقول ابن جني
القناني نسبة الى القناني بفتح القاف جبل ابنى اسد والله اسماءك سما مباركا اترك الله بربا باركا وهو ليس من المصنوف فلا حمل ذلك قاله واما
قوله والله اسماءك سما مباركا اترك الله بربا باركا فلا دليل فيه لانه اي مما منصوب متون فحمل ان الاصل سم من غير ضم ثم دخل عليه للناسب
وهو اسماءك ففتح اي نصب على انه مفعول ان لا سماك لانه يحذف سماك وقد دعي بربا بفتح قول في بيان اذ دخل عليها فاصب بابت بدو ومعنى اترك
الله بربا باركا الخضك بهذا الاسم المبارك كابتاوه اياك بالنقل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل ففصل والفعل ايضا
ضربان ضرب مبنى هو الاصل في الاضال اذ لم يمتد بها معان فتفتقر في غيرها الى اعراب وضرب معرب وهو بخلافه اي بخلاف المبنى وهو
الرفع والمبنى من الاضال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني بانفان وبنائه على الفتح للتحفة فلا يشا كان كضرب اوربا عيا كد حرج او غاسبا

ذلك لانه موضع لا ينفك عن الثوب فحذف بعض الثوب وبقي منه على حرفين اذا لاقت هي المتباعدة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد
 قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوثة في لك سواء وبشرط في الاضافة ان تكون لغیر الياء الدالة على التكلم
 سواء في تلك الظروف المتكلم مع غيره وفي الخطاب ضمير الغائب فروعها فان كانت الاضافة للياء المذكورة أعربت هذه الالاء بالحركات
 المقدرة في الاحوال الثلاثة على الاصح فالوضع هو واخى مرون فاعلى مرفوع على الابتداء وعلاية وضعه مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال
 الآخر بالحركة المناسبة وهو من بدل منه او عطفاً على ان عليه جملة هو فوضع من ليا تاخيره وما يحمل الرفع والنصب ان هذا الخاء منع ونسعون نجة
 فاعلى يحمل ان يكون منصوباً على البدلية من هذا ويحمل ان يكون مرفوعاً على انه خبر ثان وما يحمل الوجة الثلاثة ان لا املاك لا تنضم واخى فاعلى يحمل
 ان يكون مرفوعاً وان يكون منصوباً وان يكون مجزواً فروعاً من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفاً على الضمير المستتر في املاك ذكره الرخشي في اخره
 الموضع بان املاك لا يرفع الظن فلا يعطف على مرفوعه ظاهر جوابه انه يغفر في التابع ما لا يغفر في المنوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المفضل
 الفصل في المعطوفات المعطوفة عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفاً على ان ولهاها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخى لا
 يملك الاضنى فهو على هذا من عطف الحمل وعلى الاولين من عطف المقدمات ونسبة من جهتي احدهما ان يكون معطوفاً على اسم ان والثاني ان يكون معطوفاً
 على ضمير جوه من جهة واحد وهو ان يكون معطوفاً على الياء المجردة باضافة نفس الياء وهذه الوجه لا يجوز جمهور البصريين لعدم اعادة الجاد
 استغنى عن اشترط التنكير والافراد المقابل للتنبيه وتجميعاً لاصلة حيث افترض على قوله وشروط الاعراب ان يضمن لا للياء لكونه ذكرها كك وتوفاً
 افرادها ملائمة للاضافة لغیر الياء من اسماء الاجناس الظاهر غير المتعاقبات فلا حاجة الى اشترط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشترط لتفصيل
 ما ليس باصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذم والثناء لزمها الواو في الاحوال الثلاثة غالباً والبناء على المتكون وقد اعرّب بالحروف الثلاثة
 ودواء ضياء وجر كقولهم وهو منظورين جميع القعس فاما كرام موزون وايهم فحين ذى عندهم ما كانوا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء محسراً
 ودواء ضياء بالواو على البناء واذا ابدت اعراباً في البحر فلنا في الرفع والنصب قد ابدت الصانع ذلك بحالة البحر لانه محل اجتماع واذا ابدت اعراباً في البحر
 اعرّب بالحركات الثلاث سواء افراداً واصيقت لا يفتش في الهم في الفحالة الاضافة بالضمرة نحو صبح ظان وفي البحر فقه خلافاً للفراس في قوله
 قوله مخلوق لم الصائم الطيب عند الله من فيج المسك **فصل** في الانصاف في الحذف اذا اشتمل مضاً المنفصل عن حذف اللام منه وهي الواو الى
 ذلك لاشارة بقوله والنقص هذا الاخر من غير بالحركات الثلاث على العبر وهي النون فتقول هذا منك ورأيت منك ونظرت الى هذه
 ومنه اي من المنفصل عن الحديث وهو قوله من نرى بجزاء الجاهلية فاعضوه بجزاءه ولا تكونوا قال الموضع في شرح شواهد ابن المناظم نرى
 بمشاء مفقودة فحين محلة مفقودة فراء مشددة اي من انشأ في انشأ وهو الذي يقول بالقلان يخرج الناس معلى القتال في الباطل فاعضوه بجزاء
 مفقودة وعن مائة فكسرة وضامة مجة اي قولوا له اعرض عن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك اسئله به ولا يجيبه الى الفتا
 الذواته اي تمسك بذكر ابيك الله انشأ اليه عاه ان يفتك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكونوا اي لا تذكروا كتابه الذكر وهو لمن بل اذكروا الذكر
 الذكر وهو الواو تكونوا بفتح الداء وسكون الكاف بعد هان ون والشاهد قوله بهن اية اذا اسئله مفقوداً اي محذوف اللام بالحركة وهي اضع
 من ان يبنى اية انتهى واذا اسئله المغير مضاً كان الاجماع معاً منقوصاً فنقول هذا من ورأيت هذا ونظرت الى من وهو اسم يكتبه عن اسماء
 الاجناس كرجل وفرس وغيرها وقبل عما يستفهم الضريح بذكره وقبل عن الفرج خاصة قال الموضع في شرح النظر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاخر
 بالحركات بضغطة الاب الاخر وهم وهو المراد بقول النظم وفي اب وثا اليه يند فقول هذا ابيك واخك وحك ورأيت ابيك واخك وحك
 ويرد ابيك واخك وحك ومنه اي من المنفصل قوله وهو وصيه مبدع على بن حاتم الطلاء بابه ائدى على في الكرم ومن يشابهه فاعظم قابه
 الاول مجرود بالكرم والياء الثاني منصوباً بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السابق من ابيه فاعظم واختلفت معنى في الظلم في المثل فاعظم
 فاعظم وضع الشبه موضعاً وفعل فاعظم ابو حنن وضع زرع حيث ادى اليه الشبه وقبل الصواب فاعظم اي امة حيث لم نزل بدليل على الولد
 مشابهة ابيه قاله اللحيثا ومن مطلق المنفصل من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التنبيه اي تشبه الاب الاخ المنفصلين
 ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابيك قال الموضع في الحواش كذا فاس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان خطوا واخان مقتبس
 واذا اجاز اخان فاما فبنفي ان يكون هناك كذلك ولم ارض عليه ونقل عن ثعلب احد بن يحيى بن هذا ابوك واماك واماك فمن قال ابيك
 او اباك قال في التنبيه ابان ومن قال هذا ابيك قال في التنبيه ابان والاب والاخ ولهم فصح من اولي من فصح وهو المراد بقول النظم وفصل
 من فصح من انتهى وعدل الموضع عن هذا الى من لان الاكثر في من ان يعود الى جميع القلة وما عكس ذلك والمراد بعض من ان يلزم اخر من الالف المتقلبة
 عن لامه في الاحوال الثلاثة فغير بالحركات مقدرة على ما كوله وهو ابو النجم فاما قاله الجوهري وقبل روية ان اباها واما اباها فدلغا في الحد
 غائباً ما انتد ابن جني وغيره واماها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحمل ان يكون منصوباً بالالف نهائية عن الفتحة
 ويحمل ان يكون مفعولاً منصوباً بالفتحة مقدرة على الالف الشاهد في لياها الثاني انه موضع الفصل لانه مضاً اليه فهو مجرور بكسرة
 مقدرة على الالف والآخر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خش حين قال في الخالة وقد بلغه ان ناساً من اشجع في غار بشر بن وهب فالتون

[illegible]

باب المغرور والمغرور

[illegible]

ملفوظات

وقد اكل الفل الذي وجدوا به ايام الشتاء فان الفل يخرج ما يجتمع تحت الارض لياكله ايام الشتاء ويخرج بكسر الخاء المجهدة ما يخرج من الفل من ايام الصيف
بعضهم الى العرب يجري بسنتين وبابنتين وان لم يكن جليما جري عشرين في لزوم الباء والحركات على النون متونة فالبا على لغة بني عامر وغير متونة على
لغة بني حكامهم الفراء ولا تنطق النون للاضافة قال احد اولاد علي بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن علي بن ابي طالب الرواية بسنتين بالباء
والاعراب على النون وقال الصدي بن عبد الله الطيفل دعاني من نجد فان سئنته لعين بن اشيبا وشيبتنا مرزا الرواية بسنتين بالباء النون ولم
تنطق للاضافة وعلاوة نصبه لغته لا الباء والالف فان سئنته بخلاف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يرون المعنى اللام بالحركات على النون
مع لزوم الباء لانها اخف عليهم لان النون فامت مقام الذهب لو كان الذهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني امر ومعه ان كان في من نجد ومن خطيب الواحد بلغة الاثني على اذانهم وشيبتا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من الجري بالباء ومرقا
حال من مضى شيبنا وبعضهم الى النجد بطر هذه اللغة وهي لزوم الباء والاعراب على النون متونة في جميع المذكر السائر وفي كل محل عليه لان اب
الباء اوسع من ابا الوو وهو امر من قول النظم وهو يعني باب سئنته عند قوم بطر ويخرج عليه ما قوله رب حتى عرف من ذي طلال لايز النون ضا بين القبا
الرواية ضا بين اثبات النون مع الاضافة الى القبا يدل على ان ضا بين معرب بالفتحة على النون كساكن لا بالياء والاحذف النون للاضافة
وقيل ضا بين القبا بفتح الضا بين ضا بين القبا بفتح الضا بين الباء هو ضا بين الدلالة المبدل منه وهو ضا بين عليه كانه في
ويجوز ان يكون الاصل ضا بين نفس القبا بفتح الضا بين وبقي القبا الباء على حاله ويجوز ان يكون القبا بضم الباء بضم الباء والاصل القبا ب
بها بالنسبة في الجمع ثم حذفت عنها الباء واسكن الباء الباقية وهدر من يفتح العين والراء المملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سئنته ممل
المشدد القوي والطلال بفتح الطاء المملة وتختف اللام الحلة المحسنة والهيئة الجيلة والقباب بكسر القاف جمع قببة وهي التي تختف من الادم
والخشب اللبد ونحوها وقد نطق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو صحيح وماذا ينبغي الشعر متى وقد جاوزت حلا الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسر اعرابه به قال الاخفش الاضمر على بن سليمان ولم يفرق بين العنود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في
قبا بن وقال الاعلم يوسف الشنبري وهو في السنين والعنود مثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مختص للعنود فهو شبه بالواحد الذي لغيره
بجركه لغيره من المسلمين ونحوه ولا دليل له على هذا البيت لجواز ان يكون كسر النون فيه كسرها بناء ضرورة كاستثنا وبذلك صحح ابن جني **فصل**
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الخي بها المشار اليها في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وتلقن بكسر ونون ماشي والمثنى به
بعكس فاستعملوه فاندبه ولما كان المثنى بفتح النون على الجمع فلهذا الموضع عليه فقال نون المثنى ما حمل عليه مكسورة بعد الالف الباء على
الفاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابا ارقم الفدان فانوم لان الفاء الفدان بضم النون والفتدان بكسر القاف والفتا
الدال المشددة جمع قد وهو البرغوث بضم الباء وضمها بعد الباء لغة لغير سدا حكاها الفراء كقوله وهو جدي بن ثور وقبل ابو خالد
قطاة على اخوين استقلت عشبة فاهي الاخوة ونصب والرواية بفتح النون من اخوين تشبه اخوين بفتح الخاء وسكون الحاء المملة
وفتح الواو وكسر الدال المجهدة وتشدد الباء اخر الحروف وهو مخففة في المثنى كقوله وان ادب الاخوين الراعي المثنى للرعاة النصارى
لما ولي واراد بها هنا جاني قطاة بضمها بالتحقة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشبة نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة
او نعت الخيول على جناحين فابشاهها الراي لها الالف ونصب عنه وقبل لا يخفى فتح النون بالياء اي مع الباء بل يكون بعدها وبعد
الالف لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجحد والعناتا ونحوه اشبهما ظيبانا الشدة ابن عصفور و
وغيرها بفتح النون في العناتا الثنية عين واما ظيبانا بفتح الظاء المجهدة وسكون الواو بالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تشبه ظي
خلافه للمعنى وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو رجل من بني ظيبه هلك منذ اكثر من مائة سنة وظكاهم الموضع ان افتح
يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنين قائما محمولان على المثنى ولم افتح على نون صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على
شاهد اسند اليه ونون الجمع السالم المذكور ما حمل عليه فنحوه بعد الواو والياء بالتحقة لان الجمع اشقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الباء كقوله
وهو لا يصح خلافا للجوهري عرفنا جفرا وبنى ابيه وانكرنا عاتق اخوين الرواية بكسر النون من اخوين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى مخابر وجعفر
وبنوايه ولا تغلبه بن بربع والرافع بفتح الراء بالعين المملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفه بكسر الزاي والنون وهو الفصير واراد به
الادعاء الذي ليس لهم اصل واحد وقوله وهو صحيح وماذا ينبغي الشعر متى وقد جاوزت حلا الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلاف
داعي من مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وناعية الموضع هنا فاستشهد به ولا على الا
بالكسرة وثانها على كسر النون في الشعر لم يكسر النون بعد الواو في شعر ولا شعر لعدم النجاس **الباب الرابع** من ابواب النونية المجمع بالفتحة
والاء من زيد بين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات وودعات او بالناء والمعنى جميعا كطاهات ومسلحات او
بالناء دون المعنى كطاهات وخيرات او بالالف كقصورة كجليات او الممدودة كصراوات او يكون مسميا مذكرا كاصطبلات ولا فرق
بين ان يكون سلبا فيه بنية واحدة كخيمة وخيمات او تفرقت كسجد وسجدات وجلي وجليات ومجراوات ومجراوات فالاول حركته وسطه

مرجع
مرجع

باب النكحة والمعرفة

وإحدى الحجج المذكورة

اکریما

بحقيقة ما في النفس الذائده وهو اسم فاعل من الجاهل وهو المدح والذم بكسر الهمزة والفتحة وتحتفك بهم وهو ما في النفس حفظه ما وراه وبغلق
 والاشباع حسب فتح السين ما خوذ من تحتها كما هم يحسبون منافعهم وبعد وثنا عند المفاخر فاله في تحفة المروس ويستثنى من هذه القاعدة
 المذكورة وهي انه اذا تاني انضما الضمير بعد الالف انضما مسئلتان يجوز فيهما الانقضاء مع تاني الانضما وهو ما في النظم بقوله وصل
 وانضما هذه سلتية ما اشبهه في كنهه الخلف اني كذا ذلك خلتبه احدبها وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجاهل في الانضما
 عامل في ضمير اخر عرف منه مقدم عليه وهو ما في النظم بقوله وقدم الاضما والضمير المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير
 الثاني الوجهان المتقدمان وهما الانضما نظر الى الاصل والانقضاء هربا من تاني انضما في ضلالتين ثم ان كان العامل في الضمير المذكورين متلا
 غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح كونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك انضما عليه بسبويه كالهاء من قولك لشخص عبد سلتية او ملكية
 والكاف من قولك لعبد زيد سلتية ويجوز على جميع سلتى اياه وملكى اياه سلتى اياك ولكون الاصل ارجح له بان التذييل الابه قال الله
 فتسبيحتم الله انتم ومكة ان يسئلوا كل ذلك من الوصل ومن الفصل في قوله صلى الله عليه واله ان الله ملككم اباهم ولو وصل فقال ملككم
 ولكنه من المتل حاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمت وان كان العامل في الضمير اسما وكان اول الضمير مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف
 محل الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدا لا نحو عبيد من جى اية فمصدره ضا الى فاعله وهو اياه المتكلم وياه مغوله هذا من الفصل ومن
 الوصل قوله في احاسه لئن كان حبك في كاذبا لقد كان حبك حبا يقينا الام في اثن موطنه القسم وفي لغة جواب القسم هذا هو المعنى لا الثقا
 لغيره وفي معنى لعل الصلة في مقوله لكونه فاعل الفعل في العمل وحبك الاول بغير اياه والكاف ضا اليها من ضافة المصدر الى فاعله وحبك
 الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه في معناه الضمير الثاني وهو الكاف متصلا وفصله لئال جى اياه او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عبيد من
 المولى اياه ومن الوصل قوله لا ترجع او تحش خبر الله اني وانيك الله لا يفتك ما موافا في بالضمير الثاني متصلا وفصله لئال وانيك
 اياه وان كان العامل في الضمير متصلا ناسخا من ابي ظن نحو خلتبه فالارجح عند الجمهور الفصل لان خبر في الاصل من خبر الفصل قبل دخول
 الناسخ فيترجى بعده وهو المراد بقول النظم غير اختيار الانقضاء كقولهم لئن حبستك اياه وقد ملكت ارجله صدر ذلك بالاضمان والاضمغول
 بفصل محذوف يفسر حسبك او مبتداء وما بعده خبر على الوجهين في الاشتغال لامنادى سقط متعرفا لتداء لفتا المعنى والارجاء التوا
 جمع رجاء كسرى والاضمان جمع ضمير بكسر الهمزة والفتحة وهو واحد والآخر بكسر الهمزة وفتح الحاء المجهلة وهي جندانية فهو غطف المترادفين على الآخر
 والشاهد بحسبك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناطق والرافى وابن الطراوة والوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال وانضما
 المتأخر وحجته ان الاصل الانضما وقد امكن وجاء به التذييل كقوله اذ يركبكم الله وورد به الشعر كقوله بلغت منع امره برحاله اذ لم تزل لاكتساب
 المسئلة الثانية من المسئلة السلتية من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا يكان واحدا خواتمها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فاعل
 المسئلة الاولى نحو لصدف كنهه او كان زيدا فيجوز في هذا الوجهان الانضما والانقضاء وفي الارجح من الوجهين لاختلاف المذكور في النسخ نحو
 فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناطق والرافى وابن الطراوة والوصل والوجهان ما سبق وكلاما وارد ومن ردد الوصل الحديث وهو قوله صلى الله
 عليه واله لعل لطلب ان يقتل ابنه صاحب اخيرا بانه الدجال ان كنهه فلن سلط عليه والابن فلا يترك في قوله ومن ردد الفصل قوله وهو قوله صلى الله
 بن ابي بعه الخ وروى عن اياه لقد حال بعد ما عن بعد والاشنان قد يغير ثم شرع في محذرات القبول المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير
 السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المقدم على الضمير الثاني في غير خبر
 الفصل لان مع الانضما يجب تقديم الاضما في غير الخبر يجب الانضما وهذا مغفول النظم وقد من ما شئت في انضما نحو اعطاه اياه واعطاه
 اياه فان كل من ضمير مخاطب المتكلم اخص من غير العايب اعطاه اياه لان ضمير المتكلم اخص من ضمير مخاطب ما قول عثمان اراهني الباطل شيطانا
 فتأخر الاصل اراه الباطل اياه شيطانا والمعنى اراه الباطل اني شيطانا واجاز المبرد وكثير من العلماء تقديم ضمير الاضما مع الانضما نحو
 اعطيتهم ولكن الانضما عندهم ارجح ومن ثم يفتح التاء المثلثة اي من هنا اي من اجل اني يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا تقدم
 الرتبة بان يكون المتكلم او مخاطبا او غائب لا يصدق ان المتقدم منها خبر عن والى ذلك اشار الناطق بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فضلا نحو قول
 سيد ملكك اياه وقول السيد لملكك اياه وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الانضما ان يكون
 الاضما مقدم على الوصل ان كان الاتحاد في ضمير الغيبة ولتختلف لفظ الضميرين تذكير او نائبا او افرادا ونسبة وجعا وهو ما في النظم بقوله وقد يجمع
 الضميرين وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كونه لوجبه في الاحاطة بطبيعة اناطهاه فتوا كرم والى فسط بمعنى شاشه وطلاقة وجه مبتداء
 فاعلم خبر في الجور باللام قبله وبهجة معني حسن وسرور مطوف على سبط وانا فل فعل ماض لاثنين او لهما ضمير النسبة الراجح الى سبط وبهجة وثانها
 ضمير لفرار ارجح الى الوجه وانى به فضلا والاكثر اناطها اياه بالانضما وفوقه ياتي فاعل اناطها اكر مصنا اليه واعترضا الغيبة من ضمير المتكلم
 وضمير مخاطب فانه لا يكاد يجمع فيها الاختلاف المذكور لا اتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال هل تاني ولا هل تاني ولا هل تاني ولا هل تاني ولا هل تاني
 في ضمير الغيبة لضمير مدلولها نحو جازية زيدا اعطيتها اياه او اعطيتها هوها واحترضا باختلاف لفظي الضميرين من ان لا يختلف لفظها فلا بد من

جميعه بغير كسر الهمزة
 سكنوا الحاء المهملة
 مبتدأ

مصدح

الحديث يقال بالتحفيف ان الباء على وجه الاصلاح وبالفعل اذا كان على وجه الافتاء واللين والنافذ ذلك اللين وهو في موضع الضم واللام
الشاذر بل يكون وينون والياء والهمزة فيكون ما لا يفتق بالالف فاعل بالياء والياء
والهمزة في الفاعل مثلهما في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من تقي ويصبر بالياء في تقي وتكبر يصبر في قوله قتل عن ابن كثير
في تحريكه فاعل من موصولة لا شرطية وتبين مرفوع لا مجزوم وتكبر تميز مع انه معطوف على المرفوع اما التوالي حركات الباء الموحدة والراء من يصر
والفاء والهمزة من فان كلفا بجرهما بلسان الراء تنزيلا للكسنة بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون نوال اربع حركات فيما موكلة
الواحدة واما على تنزل يرف في صبر فان منزلة بناء على فعل كسر الفاء وضم العين فمكن لا ينسأ ومهل وهم يخفون مضموم العين اذا كان مستغلا
فما بالك بالهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس في اليوم اشرب غير مستحب اثم الله ولا وافل فزول دمع من اشرب غير منزلة عند
وسكن الباء كما يمكن عند واما على انه في قبله وصل في وقت كثر انما يحسن البصر ولا تمنن تستكثر يستكثر مع انه مرفوع بالجمع
السبعة وكثر انما نافع حيا وان يسكن باء عجاى وصل واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لهو بها وابهاها او يكون
مدخولا مستغلا مستبنا لما بعده ولهذا دخلت الباء في الخبر كما دخل في الجواب فانه الفارسي فلذلك صرح العطف بالجر على الصلة كما عطف
على الشرط وقبل من شرطية والياء في نهي اما اشباع ولا في الفعل حذف الجازم واما على اجراء العطف مجرى الصريح فغير محذوف الحركة المقدرة ولم
يستثنى حذف حرف العلة قلبه من ما من حذف حرف العلة الجازم فهو ما اذا كان اصلها فاما ان كان حرفا العلة حارضا بان كان
بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كقصر مضاع فو او مكسورا ما قبلها نحو تقي مضاع فو او مضموم ما قبلها نحو توضع مضاع وضو بضم الضاد
حسن وجعل فان كان الابدال من الهمزة بعد دخول الجازم على المضاع فهو ابدال خاسق لكون الهمزة ساكنة تحذف حركاتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة
من جنس حركة ما قبله فيا سوي ويمنع حينئذ اي من ابدال بعد دخول الجازم تحذف الحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مفتضا وهو حذف
الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة منجزة بالجر
فهي متعاضدة بالجر كذا في الابدال وابدال الهمزة المنجزة من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف لربنا
على قول الاعتدال بالعارض وهو الابدال من عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف
العلة الجازم لان حرف العلة على هذا القول مستند بمنزلة الحرف الاصل وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لا
لا يحذف الجازم لان حرف الاصل لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وطبعا لا اكثر في كلامه لفتن غير مرتبة لان الاعتداد
بالعارض من حذف وصدره حلة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل
دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل يمنع لان جعل الهمزة تحتها **فصل** في تقدير الواو وضمة جمع المذكر التام اذا اضيف اليه التام
نحو جاشي سلمي والوزن وضمة المضاع المعنى اذا استند الى الواو الجماعة والالف الاثنين وباء الحاطبة واكد بالنون نحو ليلون ليلون وتقبل
الحركات الثلاث تقدير في الاسم المعرب للآخره الف لا من غير حمزة نحو الفتي ما الفه منقلب عن باء والمصطف ما الفه منقلب عن واو وان صورت
فيها الالف نظر الاصل في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب للآخره الف لانه معشلا لكون اخره حرفا وضمة وضو
لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر يمنع او لكونه منع عن المد والقصر يقابل المد وعلى هذا لا يسمى نحو سعي مقصورا وان كان معنويا
ظهور الحركات فيه لانه لا يفتق الاضال بعدد ونقول جاء الفتي المصطف ودايت الفتي المصطف ومررت بالفتي المصطف بلفظ واحد الاحوال الثلاثة
والفتي يختلف في الرفع الضمة وفي النصب الضمة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاحراب لآخر المعرب وهو الاصح والافتحاد
موجب هذا التقدير ان الالف قبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب للآخره باء لان في الاحوال الثلاثة مكسوبا قبلها
نحو المرفعي من زيد الثلاثة والقاضي من الثلاثة ويسمى الاسم المذكور معشلا لكون اخره حرفا وضمة وضو لانه نفس منه بعض الحركات وظهر فيه
بعضها او لانه تحذف لامه لاجل الشوب نحو تقي وقاض والحذف نفس وكلا التعليلين لا يجاوز نظرا الاول فلان نحو يدعو ويرى نفس من بعض
الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو تقي حذف لامه لاجل الشوب ولا يسمى منقوصا وخرج بذلك الاسم في هذا المقصود الفعل نحو تقي
والحرف نحو على ما في اخره الف لانه في هذا المقصود الفعل نحو تقي والحرف نحو على ما في اخره باء لانه خرج بذلك المعرب في حذبهما المبني نحو ذواتا
والذي والحق وخرج بذلك الزوم في الالف نحو رابت احالك وفي الباء نحو مررت باجلك فانها ينبغي ان يحجب الاحراب وخرج بالشرط المذكور قبل
الباء في هذا المقصود نحو تقي ما في اخره باء قبلها ساكن معشلا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معشلا من الاسماء
كما مصطفى المرفعي كما رما فالاول اعراب فيه قدما جبعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص وضمة ظهر وضمه بنوي كذا ايضا يجر وتقدر الضمة
والفتحة في الفعل المضاع المعنى بالالف نحو تقي ونحو تقي في فتحة في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقدير فيهما ومثلهما مضاع في باء الضمير في
اللفظ الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضاع المعنى بالياء او الواو نحو هو يدعو ويرى فيدعو ويرى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو
الباء وما ذكره من تقدير الحركات في المعنى هو قول سيبويه ومنابعه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدر لانا انما قد دللنا في الاسم لان الاحراب

فان كان الحرف
مرفوعا في
الاسم

فصل فی بیان

اصل تسمية الحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعمد الاول وعليه جرت النظم فقالوا في فعله هرف فالأصل
 انو في غير الجرم وابد نصبت كبد عوي ثم قال والرفع فيها انو ونظمه الفصحى تحفته في الواو والباء في الفعل وهو النسبة عليه في النظم بقوله وابد نصبت
 كبد عوي وفي الباء في الاسم وهو النسبة عليه في النظم بقوله ونصبة ظهر نحو ان الفاضل ان يروي ان يفرق ولينح العريضة اسم من اجل مررت في اخره واو لا
 في المعانيه **هذا باب التنكير والمعرفة** وهما في الاصل اسماء متساوية في القوة وعرفته فقولا وسمى بها الاسم المنكرو والاسم المعرف الاسم
 ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج في عمالها وهي بالجد عبارة عما شاع في جنس
 او مفرد فالاول كرجل فانه موضوع لما كان جوهرا ناطقا ذكر ابا الفاعل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم شاق عليه والثاني كشمس فانها معرفة
 لما كان كوكبا نهاريا ينفخ ظهوره وجود المليل فحقها ان تصدق على شدة كما ان رجلا كان وانما اختلفت لك من جهة عدم وجود افراد في الخارج ولو
 وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لا يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمر وانما وضع وضع اسماء الاجناس في كل قمر فاما قوله فكانه ليعان برفا وشعاع
 شموس قوله وجوههم كانها اثار فان العرب تنسب اليها التثنية باعتبار الابام واللبالي وان كانت جنسها واحدة يقولون شمس هذا اليوم اخر شمس
 امر وهذه اللفظة اكثر تروا من قرينة اول هذا الشهر بالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل مجنون مذكرا قائل
 وقوس مجنون مذكرا قائل ودار ثوبت غير مجنون وكتاب المذكر غير مجنون وهذا الاشكال الاربعة يقبل ال المؤثرة للتعريف فقول الرجل والفرس
 والدار والكتاب والفرس والثوبت الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موضع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي عيسى صاحب وقن يفتح
 الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معك مررت بما معك فذو ومن وما نكرات لان ذي نفس لما نكره
 ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا يقبل ال ولكنها واقعة موضع ما يقبل ال اما ذواتها واقعة موضع صاحب حسنا
 يقبل ال المؤثرة للتعريف فقول الصاحب لبيت ال فيه محمولة لانه قد نوسى فيه معناه الاصل مجمل الاستعانة صان من قبل الجواب ولذلك لا يعمل
 لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمر فانه الشايط في باب المبدء واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول اننا
 واقعا فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء في العاقل وما نعت وما نعت وكذا الاستعانة في الشرط والاستعانة ففتنا
 في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستعانة في انسان واثني شيء فانسان وشيء يقبل ال فالمر الشايطي ثم قال وكذا ابن بكف فانها واقعة موقع
 فذلك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى ذهب ابن كينا الى ان من وما الاستعانة مهتمين معرفتان وكذا مخصوصه
 حال كونه متواترا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقعة موضع قولك سكوتا وسكونا يقبل ال لانه مصدق فقول السكون بناء على ان التنكير والتعريف
 في اسم الفعل باجاء الى المعنى المصدق بواسطة او بلا واسطة وذهب الجوهري الى ان اسماء الافعال واقعة موضع الافعال انفسها كك ونحو احد وبار
 وعريف كنع من الاسماء الملازمة للنفى فانها تكثر ولا يقبل ال ولكنها واقعة موضع ما يقبل ال وهو مثل رجل ادى وساكن او نحو ذلك فانه انما
 وانكر التكرات شيء موجود ثم حدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبة والاضرب الثلاثة
 معرفة والى هذا الضربين اشار النظم بقوله نكرة قابل ان مؤثرا او واقع موضع ما قد ذكرنا وغيره معرفة وهي الفرع لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة
 وما يحتاج في فرع عمالها كالفرد وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في التنزيل بفتح الهمزة سماها فالمر شارب اللباج واللباس صامها
 ولا يقع موضع ما يقبلها نحو زيد وعمر فاما قوله باعداء العرب عن اسرها حراس ابواب على فصورها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها
 غير مؤثرة للتعريف نحو حادث وعباس وحقا فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلية وانما دخلت عليها اللمح الاصل لها
 وهو التنكير وفي بعض النسخ اللمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنمان فانه في الاصل اسم من الدم بالذال المهملة ونحو
 الميم وظاهر كلامه ان هذه اللمحة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشايطي لم يدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون اللمحة
 باصلا مما لصفته فدخل عليها كمدخولها على المقام والقاعد وبابره وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف
 فقدر اللمح الصفه صلتا التعريف مشكلا ولما صلتها حاصلها انها المؤثرة تعريفيا فيما لم يكن فيه تعريف فيه نظر بظهر التامل واقسام
 المعارف سبعة احدها المضمين بضم الميم الاولى وفتح الثانية للحاضر وغائب كانوا وهم والثاني العلم المذكور وثالث كزيد وهند والثالث
 الاشارة كذا للمذكر وذو المؤنث والرابع الوصول بناء على ان تعريفه بالبعد الذي في الصلة لا بالملفوظة كالك او مقدرة كمن او لا
 كاي كذا للمذكر والى المؤنث والخامس والادوات المذكور والمؤنث كالمراة والغلام والسادس المضاف اصنافه خمسة واحد منها اي من
 النحبة معناه كان او صيحا كابي وعلامي والسابع المزيدي على قول كهم وذو وهند واني والغلام والذي المنادى المنكر المضمون نحو يا
 لمجن بناء على ان تعريفه بالبعد لا يحرف تعريف منوي قال في التيسيل واعرفها صير المنكر ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السام
 عن ابيهم يعني ان يفتقد اسم واحد معرفة او نكرة ثم الشاوية والمنادى يعني انما في مرتبة واحدة لان تعريفها بالبعد عند ثم الوصول
 وذو الاداة يعني انما في مرتبة واحدة لان تعريفها بالبعد في بعض النحبة ثم ذو الاداة فبعد الوصول والمضما بمضاف اليه فبعد
 المضما الى الضمير مرتبة الضمير والضمير ما نسب سبويه ان المضما في مرتبة المضما اليه الا المضاف الى المضما فانه في مرتبة العلم وذهب الجوهري الى

النظم

والمغزى من النكح

ان المتبادر من المتشابه مطلقا فصل ثلثة اقول **فصل** في الضمير يقع اليه الثانية المتضمن اسم مفعول من ضمير اذا اخفيته وسنرى لاحقا في
 البارز توسع والضمير بمفعول الضمير على حد قولهم عقدنا العزم على فعل فاعلم ان الضمير هو واسطه في الكلام والكوفي يمتد به كناية لا يمتد به اسم
 والكتابة تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن هو في معنى الكنى فلا يفرق في اللغات من دونها سائر فالضمير الكتابية بالاصطلاح ابن اسحاق
 لما وضع لغتين متاه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين واما عند الكوفيين او الخطاطية كانت بزيادة التاء عند البصريين واما
 عند بعض الكوفيين او الخطاطية كونهما عند البصريين والتاء عند الكوفيين والبيه اشار في النظم بقوله قال الذي غيبه اخضروا كانت هوم بابا
 وخطاطية تارة والخطاطية اخرى وهو ثلثة الالف الواو والنون والى ذلك اشار النظم بقوله والفاء الواو والنون لما خاف غيره وادغم الخطاط
 كقولهم الخطاطية وقاما للغاشين وقوموا وقوموا وقموا باهناك والهندا من وينقسم الضمير الى بارز وهو العسرة في اللفظ كناية عن مكان
 اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء بلفظ بصوريته والى سنن وهو مخلافة اى بخلاف البارز وهو بالبره صورة في اللفظ بل هو كالمخبر
 في انهم وقم فيغد في انهم انا وفي قم انت ولم يضع العرب لها الفظا بغير عنها ولكن اخبروا بعبارة عبر عنها بلفظ الضمير المتفصل عنها بالبينين وليس لها
 اياها على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفسخ به النطق ولا يقع بعد الالف اى في كاف اكرمك وهاء سلبه وباءه وهذا معنى النظم
 وذو النطامنه ما لا يبدى ولا يلبس الا اختيارا ايدا كالباء والكاف من ابي اكرمك والباء والهاء من سلبه مالمك ومثلت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة
 من المتكلم والخطاطية الغائبة محالة لثلاثة من الرفع والنصب والجر فالباء من ابي المتكلم ومجملها من الكاف من اكرمك والخطاطية مجملها من سلبه
 للخطاطية ومجملها من رفع على الفاعلية والهاء من سلبه للغائبة مجملها من نصب على المفعولية والحاصل ان الباء والكاف والهاء لا يبدى شيئا ولا يقع بعد
 الا واما قوله وما ينابى اذا ما كنت جازئا ان لا يجاوزنا الاك تبار ضرورة والقياس لا يملك ولكن اضطررنا باو ونفى الكاف او رفع المتصل
 المتفصل وما الاول تلفينه وما الثانية زائدة لامصدرية لان اذا الشرطية مختصة بمحل الفعلية وينابى من الموالاة بمعنى الاكثرت وجازت هنا جازئا
 من الجوار وان مصدرية وبار بمفعول فاعل مجاوزنا وان وصلته بمفعول ينابى وهو مفرد لا جملة والآخر ايجاب الكاف في موضع النصب على الاشياء
 لغز على المشتق منه وهو تبار والمعنى اذ كنت جازئا فلا تترك بعد مجاوزة خبرك ولجازا من الانبارى ووقع المتصل بعد المطلقا وانشد
 الاك سرك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر عوزي بالشر من قسنة نعت على في ال عوض الا ناصر فوقع الاء المتصلة موضع اياه والى متصل من عامله
 وهو الى متصل ما يبدى اى في النطق ويقع بعد الاول كخبرنا فنقول في ابتداء النظم به انما من وفي وفوقه بعد الا ما قام الا انا ونفسه ههنا
 البارز الى متصل ومنفصل لا يبدى نفسه المتصل الى سنن وبارز في باب العطف لا خلاف المذكور فان ههنا ناظر الى مواضع من الاعراب هناك ناظر
 الى محل العطف على الفاء الجرفوع وظاهر صنفه ان كل من المتصل والمنفصل اصل بابه وفي بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل مجملها ان الضمان بين
 على الاختصاص والمتصل اخضر المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواضع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يخص محل الرفع فقط وهو
 خمسة احدها التاء مضمومة كانتا ومفتوحة او مكسورة كفتت بالحرركات الثلث وثانيها الالف الدالة على الاشياء والاشئين كقاما وقامتا وثالثها
 الواو الدالة على جمع المذكور كقاموا واربعاها النون الدالة على جمع الاناث كفتن وخامسها باء الخطاطية بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وعالفة الاخفش
 والمؤن ووزعا انها حرف ثابت والفاعل ضمير مشرر ويقع في الامر كقوى والمضارع كقوىين وخرج بعيد الخطاطية باء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع ضمير
 والضمير الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها باء المتكلم مخو بى اكرمى فالباء من بى في محل جري باضافة ربت
 اليها وفي اكرمى في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف الخطاطية بفتح الطاء نحو ما ودعت ربتك فالكاف من ربتك في محل نصب على المفعولية ومن ثلثة
 في محل جري باضافة ربتا اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله نعم قال له صاحبه وهو يحاوره فاهاء من له وصاحبه في محل جري فالاول باللام وفي الثاني باللام
 وفي يحاوره في محل نصب يحاوره وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جركم كلفظ ما نصب اسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين الحالات
 الثلاثة محل الرفع ومحل النصب محل الجري وهو اخاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربتا المتشابهة فثلاثة ربتا في محل جري باضافة ربتا اليها وفي ثلثة
 في محل نصب بى وفي معنى في محل رفع على الفاعلية بجمع وتظهر ذلك قول النظم كاعرف بناك ثلثنا وقال بعضهم وهو ارجح ان معناه على النظم
 في قوله الرفع والنصب جري باصالح لا يخفى ذلك بكتابة نابل الباء وكلمة هم كك فانها يشعاع الحال لثلاثة لانك تقول في الباء الرفع قوى وفي النصب
 اكرمى في الجري فلا يفرق في ثلثة في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجري هم مال ورتبه المتأخرون فقالوا هذا المنقح غير سديد بالنسبة اليه
 لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى متصلا وما اوردته ليس كذلك لان بلاء الخطاطية غير بلاء المتكلم بل بلاء واحد ما ان بلاء الخطاطية
 مختلف في اسمها وباء المتكلم مختلف في معانيها والمختلف في غير المعنى عليه والثاني ان بلاء الخطاطية موضوعه اللوث وباء المتكلم موضوعه المذكور وما لا يذكر
 غير اللوث لان الضمير المتفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الابد وثبت المراد والفاظ الضمير كلها مبنيته وجوابا وذلك مفهوم من قول النظم
 وكل ضمير له ابناء يجب اختلافه في سببها فاعلم ان ضمير الجري في المعنى لا يكون كل ضمير منضمين معنى المتكلم او الخطاطية او الغيبة وهي من مثا الحروف وقبل شبه
 الحرف في الرفع لان اكثر المضمرات على حرفها ورفز في محل الاقل على الاكثر وقبل شبه الحرف في الاتفاق لان الضمير لا يمتد على التاء على متاه الا بضمير متاهة
 او غيرها وقبل شبه الحرف في الجري وقبل اختلافه في معانيه وقبل غير ذلك ولا يحصل الابرار بضمير معينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب

وسئل المبرور

تقومون

ويعجز الاستحسان في رفع فظوظ بنظم المستر إلى فهم من مستر وجواب وهو المستر في النظم بقوله ومن غير الرفع ما يستر بغيره مثله بقوله كاحصل
 أو في فسطاذن شكر وضابط ولج الاستحسان لا يختلف في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكور كقوله واستخرج بخلاف المرفوع بامر
 الواحد والمنشئ للجمع فانه يرفع في الجمع نحو فوجي فوجا وفوجي فوجا أو المرفوع بمضارع مبدؤ ببناء خطاب الواحد كقوله واستخرج بخلاف المبدؤ ببناء الغائب
 نحو من يقوم فان استناده جازم لا واجب بخلاف المبدؤ ببناء خطاب الواحد والثنائية والجمع فانه يرفع في الجمع نحو قومين وقومان وقومين أو المرفوع
 بمضارع مبدؤ بالهزة كقوله واستخرج أو المرفوع بمضارع مبدؤ بالتون كقوله واستخرج أو المرفوع بفعل الاستثناء كقوله لا وعدا وليس ولا يكون في نحو
 فقلت النوم فاما ما خلا زيدا وما عدى عمر ولا يس بكذا ولا يكون زيدا في خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستر وجواب مرفوع عائد على البعض المفهوم من كلمة
 السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو المرفوع بأصل في التعجب أو بأصل في التفضيل فالاول كالحسن الزينين بفعل الدال وكسرها أو الثاني
 نحو هم احسن انا فاعلى احسن فيها ضمير مرفوع على الفاعلية مستر وجوابا والثاني ميمير أو المرفوع باسم فعل خبر ما ذكره بمعنى انفع ونزال بمعنى انزل والرفع
 بالصدر الناشئ عن حمله نحو ضرب الرقاب فجمع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير لبايضا لا افضل للتفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة كقوله
 عند جميع العرب ويرفع الضمير لبايضا على لغة مخمورة افضل من انثا اذا لم يفرق بين مبداء وعلى هذا افضل للتفضيل من امثلة ما يستر فيه
 الضمير وجوابا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستر جوازا وهو ما يختلف ذلك الظاهر والضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب
 او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهي الخاصة من شائبة الاسم او اسم الفعل الماضي فالمرجع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة
 نحو من قام است او تقوم وبالفعل المحضة وهي اسم فاعل نحو زيد قام او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة
 نحو زيد قتل او مضرب او مضروب وباسم الفعل الماضي نحو زيد هبث او بعد فالضمة هذه الامثلة وما اشبهها مستر جوازا اذا
 برز افضل لقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يختلف الظاهر والضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الضمير زيد قام ابو فختلف
 الظاهر وهو ابو او ما قام الا هو فختلف الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جاري في الضمير المنفصل الى
 الظرف ومثله اذا وصفا صفة او صلة او خبر او حيز او في جملك وجاء التوكيد او في الدارون بدخلك او في السجود
 جاء زيد فوفى فمروا على جاد وفديجيا اوز الضمير المستر اذ جري اضر على ضمير من له خولام زيد ضاربه هو قتيبيس هذا القسم للضمير المستر
 الى مستر وجوابا وجواز القسم ابن مالك في الشبهيل وخبره وابن عبيد شريح المنفصل ضميرا من الضميرين ووافهم الموضع في شرح الفطو وخالفهم هنا
 فقال وهذا القسم فيه نظر اذا الاستحسان للضمير قام من نحو زيد قام ويجب لا يجوز ابراره منفصلا فانه لو رز وجب ايضا فقال قام هو ولا يقال
 قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستر واما خلف الظاهر او الضمير المنفصل في خبر تركيبة فزيد قام تركيبة مستند فيه للقيام الى ضمير
 من غير حصر واما زيد قام ابو او ما قام الا هو فتركيب المستند فيه للقيام الى سبب بدا الى ضمير المحصور الا هذا خبر كلامه وفيه امران احدهما ان قوله
 فتركيب يوم ان ابن مالك وابن عبيد وغيرهما قالون بان نحو زيد قام هو من بد قام ابو تركيبة احد مع اختلاف المستند اليه ولا يظن بهم ذلك لان
 النظر في خصوصية المستند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سبب يبره انه اجاز في هو من نحو قوله ان يمل هو ان يكون فعلا
 وان يكون توكيدا ونقل المراءى عنه ايضا في شرح الشبهيل انه اجاز في هو من نحو من يبره ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا او كذلك اذ لم ي
 الوصف على غير من هو المستر في الضمير يكون فاعلا بافتا الى البصريين والكوفيين والنظر ليجد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن عبيد وغيرهما مشكل
 لانه لا يخلو لانا ان يورد ايجوا الاستحسان ان يجوز ابراز الضمير منفصلا او منفصلا والاول مستند والثاني مخالف لما استلوه من لقواعد وهو انه اذا امكن
 الالتصاق لا يبدل عنه الى الانفصال ايجوا يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في القسم ان يقال بنظم العامل الى ما وقع الا الضمير المستر كقوله وقم والى
 ما برقع وخبره اى الظاهر كقوله وهما وبنظم الضمير المنفصل بحسب مواضع الاعراب الثلاثة التي هي من احدها ما يختص بحل الرفع لا يجاوز الى خبره
 وهو ان التكلم وانت بفعل الله الخاطبة هو الغالب في قولهم فزع انا واحد فظ وهو من لان المستند في المرفوع وفزع انت بفعل الله اربعة وهي
 انت بكلم الله وانتما وانتم وانن لان التثنية في المذكر والثنية في الجمع فزع المرفوع فزع هو اربعة ايضا وهي هو وهما وهم وهن وتغلب ما تقدم تعيين
 المختارة اما ان الضمير هو المرفوع والتون فظ والافت ثلاثة لثا الحركة ومذهب الكوفيين انه الاربعة الثلاثة واخاره ابن مالك وثنية وفرد
 ان الضمير نفس ان عند البصريين واللوحي فظا بذهب الفراء الى ان انت بكلامه هو الضمير ومذهب ابن كيسان ان الاء هي الضمير وهي الاء
 في فعلت وكثرت بان في هو وهي جميع ضمير وهو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الى ان الضمير هو الاء فظ والواو والياء اشباع وفيها وهم
 الضمير وحدها وحكي عن الفراء انه الجمع وفيها الاء وحدها والتون الاول كالميم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بحل النصب
 لا يجاوز الى خبره وهو انما يقتضي بالياء المشاء من حيث حال كونها مرفوعة فاما بديل على المعنى المراءى من تكلم وخطاب عنيه وذكر وان ثبت وافراد
 ثنية وجمع نحو ابي الشكلم وحده واما في الخطاب المذكور واما في الغائب المذكور وهذه الثلاثة هي الاصول وفروعها شعبة فزع اباي ابا نا لا خبر
 وفزع اباك بفعل الكاف اربعة اباك بكبر الكاف واما كوا واما كرو واما ان وفزع اياه اربعة اياه اياه واماها واماها واماها واماها من الغلب
 في بعض النسخ باسقاط العاطف قتيبيس المختار من خلاف ان الضمير نفس ايا فظ وان الواو لها حرف تكلم وخطاب عنيه وهو مذهب سبب

او ضمير

باب المعرف والمعرفة

والثاني قلبنا لغناه والثالث قلبنا همة واذا اوردنا هذا القول لا كرجع الموثق السالم الى ان قال الجمع بالفتاء من زيد بن ابيهم جميع الموثق في جمع المذكور وما سلم فيه لغوه وما تضمنه فان في جميع ذلك نصيب بالكثرة بناء على الفتح على النصب على الجواز في جميع المذكور السالم لغيره للفرع على وشبهه الاصل وانما تختلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلها مفقودة في الفرع وهي ان يفتح الحروف في جميع الاعراب بخلاف الله تعالى فالتعريف منسوبة بالكثرة على انه مفعول به عند الجواز ومفعول مطلق عند الشك في فعله الفاعل هو الجواز والفتح في موضع الموضع في الفتح ونحوه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل الجواز وان كان لان الله تعالى ما وجد الاصل والذوات جميعا انتهى سببه الى هذا الاصلح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاجدا لفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت فيه الضرب المفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا قبل ان يخلق العالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضاً والله اوسع وخلاصة من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصداق لم يكن مفعولا به انتهى ووجه الجواز الذي اوردنا الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور وانما انما قلنا ان العالم وان كان لا يعلم انه مخلوق لله لا بد له من فصل والمعلم مغاير للمعلم فان كان الله تعالى خالفا للعالم في ذات العالم وثابتها انما ضمت الله تعالى بالغاثة فلو كان خلق العالم بفعل الله لم يكن ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بمناقبه العالم وثابتها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحده فلو كان ايجاد العالم واحداً نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جازيا مجزئاً قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعبيلا للشيء ويرجع حاصله الى ان العالم وجد بنفسه ذلك نفى للضمان فالله تعالى في شئ الفصل ونصب الجمع بالالف والثاء المزدب بالكثر مطعون فيهما وربما نصب الفتح على لغة كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه الجمع كصحت لغاتهم بفتح الراء حكاة الكسائي ورايت بناءك بفتح الراء حكاة ابن سيدة وكقوله فلما جلاها باللام بحيث ثباتها عليها ادها واكتباها واللام الدخان وثباتها بضم الراء اجماعات المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان نصيبا كسرة كقوله فافترقوا ثبات والضم الموثق للفصل بالياء المملة والمزاد بيان حالها حين تخذلها وانما نصب هذا النوع تشبيها لهذه الراء بالراء التي تبدلت في الوجود او جازيا فانها من حذف كسرة كالعرب نحو سنين بالحروف جازيا فانها من حذف لام واو والوارد من ذلك محذوف لام واللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو صحت لغاتهم بالفتح محذوف لام واصلا لها ثبته او لقوة تحريك حرف العلة وانفتح ما قبله فثبتت لغاتهم لغاته ورتبه بانه يلزم الجمع بين المعنى والمعنى فان ردت اللام في الجمع كسرتا او ستمها على اللغتين نصب بالكسرة انما افادوا اعتكفت سنوات او ستمها بكثر الراء هذا اذا كانت الالف والثاء من زيد بن فان كانت الراء اصلية والالف فائدة كآيات جميع بيت واموات جمع مبت او كانت الالف اصلية والثاء فائدة كغضاه جمع فاض وغزاه جمع فاض واصل فضاء وغزاه قضيه وغزاه فخر كك الواد والياء وانفتح ما قبلها فثبتت الغنى فالالف فيها اصلية لكن ما استغلبت عن اصل والثاء فائدة فثبتت الغنى على الاصل نحو وليت فضاء ويحذف غزاه والمطرد من الجمع بالالف والثاء المزدب ما كان على الموثق مطلقا او صفة لم يفرقة بالراء او دالة على التفضيل او على المذكور مفعولا بالراء او صفة لم يذكر في عاقل كجبال راسبا او مصغرة كدبها وحمل على هذا الجمع شيان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحدا من لفظة واحدة والمعنى ذوات بمعنى صاحب ولصلة الى بضم الحرف وفتح اللام قلبت الياء القائمة حذف لاجتماعها مع الالف والثاء المزدبين ووزنه فئات نحو وان كن اولات جميل فالاولا خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير المفعول وهو التثنية المدغمة في ثبوتها واصلت كقوله بضم الواو بعد المقلد الباب فحل بضم العين فاستغلت الضمة على الواو فغلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي بوزن ذلك الجمع وما الحو بوزن ايت عرفات وهو علم لوضع الوقوف واستدل بسببه على ثبته بقوله هذه عرفات مباركها بنصب مباركها ولو كان كوزن الجوز عليه صفة وبان لو كان نكرة لدخلت عليه الالف اللام وهو لا يدخل عليه وسكنت اذ عات بكسر الراء فاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد فتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذ هي بالفتح وهو جمع اذ هو واذا جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهذلي في اشتقاق البلدان اذ عات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولانما فاة بينهما واختلف المخرج كقوله اعراب هذا النوع المسمى على ثلاث فرق بعضهم يسمونه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدت توينه لان في الاصل للقبيلة فاستصعب بعد التسمية وبعضهم يسمونه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة الجمع وبذلك توين ذلك مراعاة للعلمية والثاني وبعضهم يسمونه بحراب ما لا يصرق فيه ذلك توينه وبغيره بالفتحة فاعا للسمية فالاولى هي الجمعية فقط والآخر راعي التسمية فقط والوسطى تطين الامر في الجمعية فحذف نصيبه بالكسرة وواو على جناس العلمية والثاني تفرق توينه وهذا المسلك يشبه داخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصيبا كسرة وفي الآخر حذف التثنية فحصل في السئلة ثلثة اوجه ورواها بالاحصاء الثلثة قوله وهو امر في الغيب لكثرة في مجيبيه فتوزنها من اذ عات واهلها بيشربا في دارها نظرا الى الرواية بغير اذ عات بالكسرة مع التثنية وتوكة وبالفصحى بلا توين ومعنى ثبوتها نظرا الى ناراها جملوا من اذ عات واهلها بيشرب مدبته الرسول صلى الله عليه واله يسمونه الجوزي بضم الجيم والهمزة في السبعة اطلاق هذا الاسم عليها لان من اذ عات التثنية واما قوله تعالى اهل يثرب حكاه عن قاله من المناصبين والى هذا الباب لاشارة بقوله النظم وما بنا والفت قد جعلا بكسر الجيم في النصيبا كذا اول

بالفتحة

على الحال

والله اعلم بما قيل كان ذلك في باب الالف من ابواب النحاة في باب الالف من ابواب النحاة وهو ما فيه طمان فربما من
على فتح جيبها من النحاة في قوله اجمع وزن عادلا انت معرفة ركب وذنبحه فالوصف فكلما وسما شح ذلك في باب معنونه واللفظ بخصه هنا ان
اجتمع في اسم علمان منها كالحسن فان فيه الصفه وذن الفعل او واحدة منها تقوم مقامها في منع الصرف كساجد وصحراء فان صيغة منه في الجمع بمنزلة
جمعين والثاني بالالف بمنزلة الثاني في كل من صيغة منه في الجمع والالف الثاني فانه مقام عاين فان جره بالفتحة نافية عن الكسرة نحو نحو يا حسن
منها ونحو اعتكفت في ساجد الا ان اضيف لفظا نحو في حسن فقوم وفي ساجد عايشة او فندبر نحو ابدلنا من قول في دراهم جرة بالكسرة بلا شوب على
نبه لفظ الضم اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو ومن الشايات الحوائج بالكسرة لدخول ال موصولة عليه
وهو جمع حائمه ولما ال الدخلة على الصفه المشبهة كالاعشى والاصم والبطان فانها حرف تعريف على اللفظ كانه في المعنى غير موصولة او زائدة كقول
ابن ميادة رابنا لوليد بن يزيد مبانكا شديدا بلصاء المخلاة كاهله بختل لزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على صيغة بختل انه
قد رقي الشيع فضا نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف كما قاله الموضح في شرح الفطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرياح مديح
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مرثان من بني امية والاصباء جمع ضياء بكسر العين الملهة وسكون الموحدة وفي اخره هزم كل مثل بكسر المثلثة وسكون
الضائف اراد به من المخالفة الشاذة والكامل ما بين الكففين والمحق اصره شديدا كاهله بختل بفتح الخاء والمخالفة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله
وجر بالفتحة والالف في ما لم يضاف اليه بعد ال دنف واذا دخل ال واضيف جريا كسرة هل هو منصرفا لم لا قول فالتاء ان كانت العلة
بايتين فينه فربما على منع صرفه والاصرف وهو المختار **الباب السادس** من ابواب النحاة في الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعلا
باعتبارها كما ان الاسماء الستة اسماء باعتبارها وانما هي امثلة يكتفي بها من كل فعل كان بمنزلة لها وسميت خمسة على ادراج الخطابين تحت الخطابين
والاحسن ان قد استندت في شرح النحاة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين بالتاء للخطابين نحو تفعلان يا زيدان او للخطابين
نحو تفعلان يا هذان او للعاينين نحو هذان تفعلان وبالياء للعاينين نحو الزيدان تفعلان او واد بالتاء للخطابين نحو انتم تفعلون و
بالياء للعاينين نحو هم يفعلون او بياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف الواو ضميرين كما تقدم او علامتين كفعلان الزيدان
وفعلون الزيدون في الغرض فان رغبنا في ثبوت النون وجرها ونصبها بجزءها فان لم تفعلوا ولم تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني تام
ومضمر وقدم الجزم على التضمين لان الجزم على حده لان الجزم نظير الجزم في الاختصاص كما مر في فاعلا
كالزيدان وفعلون كالزيدون وفعلين كالزيدين في مطلق الحركات السكناات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في
يفعلون لانهم يروى الى اجتماع الواو فيجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوا الاجل لجازم ثم جعلوا الجزم عليه فاعلا
فذلك نظيره من الاسماء وحلوا بفعلان وفعلين على فعلون ولما كان هناك من مظنة سؤال وهو ان هناك فالتاء ان المضارع المتصل به والوجه
بضم الجيم فالنون ويعفون من قوله نعم الا ان يعفون منصوبان والنون لم تحذف في اشارة الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكسرة لا ضمير
للمخاطبة وهو واو عفا يعفون والنون ضمير النسوة عايد على المضافات لان النون الرفع والفعل معها ماضي على السكون لانها لا تكون النسوة مثل يعفون لا
معرب ووزنه يفعلون فالعين قارئة والفاء صيغة الواو لانه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكورين كالواو في قولك
يعفون وادوا الفعل محذوف والنون علامة الرفع ووزنه يعفون فحذفت النون للتا صيب الجازم نحو لم يعفوا في التنزيل وان يعفوا افر للنسوة
ووزنه يعفوا واصلة يعفوا واو او يا او يا لام الكسرة والثانية واد الجاعة استغلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالنون كنان فحذفت
الاولى لانها الساكنين وخضت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل نحو فعلان النونا رعا واذن من شئتوا
وحذفها الجزم والنصب **الباب السابع** من ابواب النحاة وهو ما فيها الفعل المضارع المعقل الاخر وهو ما اخره حرف علة اما الف
كعشى او باء كبرى او زاء كبدعو فان جزمه من بعد في النحاة من السكون نحو لم يجرم ولم يدرع فالحذف من نحو الالف والفتحة قبلها دليل
عليها ومن بوم الباء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يشبه
على قول ابن السراج ومن يابره ان هذه الافعال لا يندرج فيها الاخرى بالاضمة في حالة الرفع والفتحة بالالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاخرى
في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدرء المسهل ان وجد فضله ازالها والاخذ من فوى البدن وذهب بوجه
الى تقدير الاخرى فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المرفوع والجزم واحدة فربما يشبهها
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف علة لا به وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم احذف جازما ثلثين بجمل المذهبين
ثم استشهدوا ايضا بان حرف العلة قد ثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا الجوز غضبت فطلق ولا رضاءها ولا تملق وقوله
هجو ثبان ثم جئت معشرا من هجو ثبان لم تهجو ولم تدعو وقوله وهو فبين زهير اليا يبك والانباء تنفي بما لا فليكون بين زياد
فضرورة فيهن حيث اثبت حرف العلة الثلاثة مع الجازم وقبل هذه الاخرى اشباع والحروف الاصلية محذوفة الجازم وقبل هذه الاخرى اصلية
بناء على قول من يجزم المعقل بحذف الحركة المقدرة ويبقى حرف العلة على حاله والانباء جمع نباء وهو التحير وتبقى فيفتح التاء المشادة من قول من ثبت

بما ذكر

الفصل نحو مال زيدا عطية بابه **فصل** في مفعول ضمير محسوس بواضع الاخر بان ياء المتكلم من الضمير المستتر في محل نصب فينصب بجد
من ثلثة فعل واسم فعل معرف وتختص بواحد من اثنين حرف واسم وهذا هو اصل على فم من ما يمنع معدون الوفاة وما المفعول في قوله نون الوفاة
على اربعة احوال وجوب وجواز بشا وجمان النون وجمان الزائد فان نصيبها فعل واسم فعل اوليت وجوب قبلها نون الوفاة لتفي الفعل او شبهة
تظير ما لا يدخله وهو اكثر الشبهة بالجر والتقي على الاصل وهو السكون من خروج عن ذلك الامثل فاما الفعل فهو دعاء في الماضي ويكون في
المضارع واعطف في الاخر هذه الثلثة ملازمة للضمة وتقول فيما نريد بين الضمة والحرفية فام القوم ما خلافة وماعداني وحاشاني بنون الوفاة
ان قد تفرق افعالان قد تفرق حرف جر وما زائدة اسقطت النون وتفرق الفعلية هو الراجح فثبت النون قال مثل النداء ماعداني فاقى بكل
التي هي مبدئي موع والنداء موع ندان وهو تدبم الرجل في الشرب مخرج على النيابة عن الفعل بقل موع بفتح اللام بمعنى مفرى خبران والمفعول
النداء مالا يجاوز الاخرى ولما انا فلا اصل فاقى مفرى بكل ما بهواه ندي وتقول في المختلف في بين الاسم والضم والاعضائية بالضم
الى قوله الله وما احسنى ان ائبنت الله وجواب الشرح حذف الدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني متقاس وتقول في المختلف في بين الضمة
والحرفية والاعضائية فام القوم ليس في بعضهم وقد بلغ ان اسما يهدده عليه جلا البس في كاه سبب وجن بعض العرب فعلية اسم فعل بمعنى
الامر وجلا مفعول به وليس فعل ماض واسم مستثنى عابدين على رجل وباء المتكلم خبره اي يلزم رجلا غيري وهذا مبنى على جواز انشاء الضمير هو شاذ
لانه ليس امر بفعل وضع الامر بل بفعل مفعول بلام الامر ان انتهى فعل مفعول بلا فاما ان اسما الافعال لا تكون ناشئة عن فعل مفعول بخبر
لا تكون ناشئة عن فعل مفعول بخبرها الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنى فلا ينبغي ان يوجب عنها الاسم وما ذكر من ان نون في نحو ما احسنه
هو قول البصري وهو مبني على ان اصل في النجيب فعل ماض واما الجوزي الكوفي ما احسنى محذوف نون الوفاة سماها كالا في شرح الكافية فتبين على قوله
ان احسن ويحذف في الوزن من افعال النجيب اسم بدل بل بضمير مع ما احيسته ورد بان الضمير فيه شاذ واما الجوزي بعضهم ليس بجلف نون الوفاة
من ليس بخبر فلا يقول عليه ولما قوله وهو وروية عرفت قومي كمد بلا طبع اذهب القوم الكرام ليس بخبر نون ضرورة اشار اليها النظم بقوله
وليس قد نظم والسبب كما لم يقال هو عديد الذي اي عدد الذي والطبع في نون الطاء والمهمل وسكون الباء المشاء تحت وفي اخره سبب مهمل الذي
الكثير وليس فعل ماض واسم مستثنى وجوابا عابدين على البعض المفعول من القوم وباء المتكلم المفعول خبره وما ذكر من لزوم نون الوفاة في الفعل
هو ما اشار اليه النظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وفاة واما نحو تاروني وتخرجني فبغير نون في ذواته نافع فالصحيح عند
سبب بان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوفاة ولخار ابن مالك لان نون الرفع محذوفها الجازم والناصب التواني الامثال في نحو تاروني
ولغير ذلك محذوف ايستشعر وينبغي تداعي لان نون الرفع ناشئة عن الضمة والضمة محذوف تخفيفا في ذواته اي عرو وبلامة في فحة النون لم يمتنع
الرفع على الاصل وقبل المحذوف نون الوفاة وجرم بل الموضع في شذوه واسقطه من شرجه وهو ذهب الاخفش والمبرد والعلوي وابن جني اكثر المتكلمين
واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوفاة حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولي بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب في الحافظة لها
اولي وثالثها ان نون الرفع عامل في حذف الهمزة وجود النون بلا اثر مع مكانه واما اسم الفعل المنبسط الى النظم فهو دراكتي وتراكتي بكسر الكاف فهما
وعلى كتي بضمها فالاول بمعنى ادركتي بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركتي والثالث بمعنى الرضى بوصول الهمزة فهما واما ثبت المشار اليها بقول النظم
وليتني فتاخي باليتني قد تمت بحروف واما وجب النون مع لبث لقوة شبهها بالفعل كونها تعتبر معنى الابتداء والاضلاق ما قبلها بما قبلها
واما قوله وهو وروية بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها سيرة ما راى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وما قال بجرام الراهب شيئا
فيا ليتني اذا ما كان ذا كرهت فكنيت اولهم ولو جابا بسقاط نون الوفاة من ليتني ضرورة عند سبب بية لانه يوجب ليتني باثبات نون الوفاة
وقال الغزالي يجوز اخبايا البتني باثبات النون وليتني بحذفها واليه اشار النظم بقوله وليتني ندرا وان نصيبها لعل المشار اليه النظم بقوله
لعل اعكس فالحذف نون الوفاة نحو لعل على البلغ الاستبصار اكثر من الاثبات لها كقوله وهو عدني بن جهم الطائي وقبل جطاط بن جعفر الخزازي
الاخر النهشلي يخاطب امرأه عذلة عن انفاقه ماله ادين جوادا مات هنرا لعلني اري ما تزين او يجبل اخلافا والمعنى ايني جوادا مات لاجل الهزل
او يجبل اخلافا لعيت لعلني اري ما تزين وحاصله ان انفاق المال لا يثبت الكريم لهزاله ولا اسما كه بجلد البصل في الدنيا واثبات النون
في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتني غلط ابن النظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سبب بية كالتقدم وجعل لعلني ضرورة
مع انه نادرا بل اكثر كالتقدم وهو في الاول تابع لايستحق قوله وليتني ندرا ومخالفة الثانية في قوله ومع لعل اعكس واما كان الاكثر في لعل العبد
لانها شبهة بحرف في لعلني ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك فتلح بخلاف ليت فانها شبهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء
وعلم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصيبها بضم لعل ليت ولعل واليه اشار في النظم بقوله وكن خبيرة الباقيات وهي ان المكسرة
وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظر الى شبهها بالاضال المعذبة في عمل الرفع والنصب والحذف كراهية جمل
الامثال فلما اشار الى التوجه في انفاظ واستوى الامر ان كقوله وهو قيس بن الملوخ والى على البلى لزار واني على ان فيما بينت اسند بها
قالب مع ان بنون الوفاة ثانيا وجردها منها اولها وزار خبران وهو بزي ثم راء متقوس من ربت عليه زائدة اذا غلبت عليه والمعنى

[illegible]

في المصنفات

مراجعة

بالاخر فضا شاذ ضرب لكل شوبين والتم اسم جمع كهيئة علم لغز بعض شاذ العرب والكلام جمع كواش علم الكلب ذكر في النظم سبعة اعلام
وامنه علم الكلب فقال كجند وخرنفا وخرن وعدن ولاخ وشذم وهبله واشوش وفي ذلك موازاة لقوله الله ويقولون سبعة وثامنه علم كلبهم
فصل في قسم العلم بسبب الوضع الى قسمين مركبين من الادجال بمعنى الابتكار قبل كونه مأخوذا من قولهم ارجل الشجر اذا اقبلت فاما على حيلة من غير
ان يتقدم ويرى وهو المستعمل من اول الامر قال الشاعر في المرحلة كلام سبويه على وجهين احدهما ان يضع له مادة مستعملة في الكلام العرب
قالوا ليراب من ذلك الا فليس هو ابو قبيلة من بني اسد وهو فخر بن طريف بن عمن بن حارث بن ثعلبة بن دوان بن اسد ولم يستعمل مادة فخر
في هذا الوضع والثاني ما استعملت مادة لكن لم يستعمل تلك الصيغة بخصوصية غير العلية بل استعمل من اول الامر وهذا الثاني هو الكسري
ولذلك انصوبه كاد على الرجل وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو دنان بن عبد بن هلال بن سباء بن حبر وفيه كسبويه ان من الود من مائة وود فاصل فخر
الواد فاستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرها وسما على الامم لم يستعمل هذه اللفظة في التكرار واستعمل مادة سرج وفي العدد
السعد والسعدان وفي ذلك ثم الرجل ثمان قياس شاذ فالقياس ما لا ينطبق في ابنة الاسماء والاشاذ ما لا ينطبق في الاول نحو غطفان وكحل
وحذان وفخر وحذفتان نظيرها تزان وسرجاوندما وحضر وعين في الثاني نحو حبيب موهب حوطة مكورة ومنقول وهو الغالب
في الاعلام وهو المستعمل قبل العلية في غيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم جامدا ما ان يكون محدثا او مصدرا كزبد فانه الاصل
مصدرا زازيد زيدا وزادة وفصل وهو في الاصل مصدر فصل بفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للجوان
المفرد ثم بالمثلثة فانه في الاصل للفعل من البصر واما ان يكون من وصف في ذلك الوصف ما الفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حث
بحرث وحسن يفتح المثلثين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن بحس اول مفعول كمنصوفا فانه في الاصل اسم مفعول من فعل الثلاثي البحر وحج فانه
في الاصل اسم مفعول من حث يشد بالهم من الثلاثي الزبد فيه واما ان يكون من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ما حث كمن يشد بالهم
لفرس ومضاع كمن شكر لرجل وهو نوح او امر كاحمت ليريد قال الرضي وكسر الهم منه والمصوغ في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يفتقر الى
عند النقل انتهى اما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت جلا بوليد من صنع الحرف قاله الفخر الرازي من شرح المفصل واما ان يكون من حيلة
وذلك الجملة اما ضلته فاعلم اظا مر كتاب قراها او فابا شعرها او فاعلمها مضمر بارز كاطرقا او مستتر بزيد من قول بني زيد بضم اللام
او اسمية كزبد مطلق ولين الجملة الاسمية بمصوغ من العرب كما قال في شرح الشهابيل وكسرتهم اي النماء فاسوه على اسمع من النقل من الجملة
الضمنية وجعله قسما له على تقدير الضمنية بها وما ذكره من قسم العلم الى مركب ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو في ذلك تابع للثاني
في قوله ومنه منقول كفضل واسد وادد وعين سبويه الاعلام كلها مفعولة لانا الاصل في الاسماء التذكير وعن الرازي كلها
مفعولة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفه فهو اتفاق لا مفعول **فصل** في قسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزبد وادد وهند
وسقا والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك انه اما مركب استعاري وهو كل كلمتين استندت احدهما الى الاخرى كزبد ونحوه وشاب قراها وهذا النوع
مبنى وحكمة الحكاية على ما كان عليه قبل الضمنية به قال كزيم وبيت الله لا شك فيها بن شاب قراها تصبر ونحوه قال زهير في حكاية الفضل السند
الى الضمير المستند بنيت اخواني بني يزيد ظلمنا طلبنا لم فديروا الفوا في فروع طولا ان في يزيد ضمير امرؤ فاعلم الفاعلية لما وقع على الحكاية و
الحجة القوية بناء على الكسرة لانه مفرد غير منصرف وما نفع من الضمنية به ووزن الفعل وبنيت بمعنى اخبرت منعذ لثلاثة اوهاض من التكلم المرفوع
على التباينة عن الفاعل والحوالي مفعولة الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه جملة لم فديروا الفاء بمعنى صباح في موضع المفعول الثالث في فاد بن
اي صاحبين وفي الحديث ان الجفا والفسوة في الفدادين يعني الحارث وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف فقد يره يصحون وعلينا متعلق
بتلك المحذوف ولا يفيد لان صلة المصدا لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير يقولنا وادد بضمنا ولا نقول
ضلا ولا بجاري على الاستدلال بزيد بالباخر الحرف اوله وقال ابن بعض صوابه البناء المتشابهة فوق وهو اسم رجل واليه منسوب الباب الترتيبية
انتهى قبل لا يغني عن ذلك في البيت الا ان يزيد بن زيد بن الحارث بن حلو بن عمران بن قضاة فان كلا من هذين الوصيلة وهما بالبناء الفوقا
واما مركب مزجي وهو كل كلمتين تزل ثابتهما متحركة ناء الثابت مما قبلها في ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن باء وكل من خرب حكم بخصه حكم الجمر
الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل ناء الثابت وينقل الاعراب الى الجمر الثاني لصبر وودنه كالجمر ما قبله كان نقل الاعراب ما قبل ناء الثابت اليها
لما كانت كالجمر ما قبلها كعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب جعل بلك وحضر وموت فامر خاوسا ركا لكلمة الواحدة وحكمها
ان يفتح اولها الا ان كان باء فبفتح الثاني التركيب لاجل تعدد تركيب الرجل وقال في لكان وكسر الدال من معك شاذ والقياس فيها كرمي
ومعنى وحكم الجمر الثاني منها ان يعرب بالضمه وضوا الفتح يضبا وراعي الا بصر في التركيب والعلية الا ان كان الجمر الثاني كلمة وبفتح
على الكسرة الا ان شمر عند سبويه ما البناء فلا تسم صوا واما الكسرة على اصل الفقاء الساكنين وذلك كسبويه وعمر بن وهب واخبار الجمر الثاني
اعرابا لا بصر فلا بد من خفض ولا تنوين قال ابو حنيفة وهو مشكل الا ان يستند الى سماع ولا لا يغيب لان القياس البناء لا يخلط الا بالضم
ومعنى فيها استواء انتهى الى هذا التفصيل الاشارة بقول النظم ان يغيب ويترجم اخرها واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة

البركة والبركة

باب العلم

ما منع كما اذا كان الاسم مفردا بالكمالات ففقد اركان اللغوية صفاته الاصل مقرون بالكمالات كما روي عن ابي حنيفة ومحمد بن الحسن فلا يصح الاول الى الثاني فمضى على ان
 انخرع وجوز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والاحتجاج وهو الصحيح والاتباع اقبلوا الاضافة اكثر وجهه هو البصيرين يوجبون هذا الوجه هو
 الاضافة وجوب الاضافة بوجه النظر من جهة الصانع والتمتع اما الصانع فلا يوافقنا الاول الى الثاني لانه اضافة الشيء الى نفسه بيان للملازمة
 ان الاسم واللفظ اسمان متماثلان واحدهما اضافة الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فاللازم مثله ليجوب عبارة المتضايفين واما
 السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضم العينين ابيهم والقبيلتين هذا يعجب عيانا بغير اضافة والا فلو اختلفت بالباء واوجب عن الاول بانه من اضافة
 المسمى الى الاسم فمضى جازي بعد ذكره بالاضافة جازي مسمى هذا الاسم واما الاول والمسمى الثاني بالاسم لان الاول هو المعنى الثاني اللفظ المسمى
 انما هو المسمى فان لم ينفذ بالثاني مجرى اللفظ وتجب عن الثاني بانه محتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المسمى اللفظ وطوى الى وجوب الاضافة في المقول
 وجوز الاتباع في غيرهما اشار اليه الناظم وان يكونا مفردين فاضف جمادا لا اشبع اللزوم وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة باق مثله
 في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك في الالتزام فان كان جوابا للجواب الموجب فصل العلم بمعنى الموعود ذكره اول باب اسم يعين
 مقامه بغير قيد يعين في الاداة الجنسية او في الاداة الخصوية وبذلك يفارق العلم الشخصي يقول في تعيينه يعين في الاداة الجنسية اسامة
 اجزا من الجواهر وهي اشدة من ثمانية فيكون في تعيين الجنس منزلة قولك الاسد اجزا من الثعلب ان في الاسد والثعلب هذين الجنس لا العهد اذ كل منهما
 جنس وتقول في تعيينه يعين في الاداة الخصوية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيينه الخصوية المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا
 في الاسد هذا الشريف لخصو المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مثله الى واحد يعينه وانت تعني الجنس الجواب ان اصل الامر
 الوضع على وجه الجنس فاذا اشرنا اليه فاما في غير ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء الاسد يعينه قال سيبويه قلنا هذا ابو حنيفة
 فاما ان يذهب هذا الاسد الى الذي سمعنا باسمه وعرفنا شاعره ولا يزيد ان تشير الى شيء قد عرفته بحيث كونه واكتك احدث هذا الله كل واحد
 من اسمة له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمنع من دخول اللفظ فلا يقال لاسامة كالا يقال
 الزيد ويمنع من الاضافة فلا يقال اسامة كالا يقال زيدكم الا ان قصد فيها الشباع في السائلين لان المانع من ذلك اجتماع معنيين مختلفين
 على معرف واحد ذلك ما هو في الشباع ويمنع من الضم وهو التثنية فلا يجزى بالكمرة ولا يثبت اذا كان ذاتا سببا مع العلمية كالتأنيث اللفظي
 في اسامة وشالدة وكزيادة لاقت النون في تحاقبان وكون الفعل في بنات وبراء على ضرب من الكمال واخرى بالمد وهو جواز كونه الراجحة فوف
 الثعلب دون الكلب فيه شبهة من الذئب شبهة من الثعلب طوبى الخالب الاظفار صباحا يشبه صباح الصبي قال الكمال الذئب فان قلت في
 الفعل في الضم اليه فقط والعلم هو مجموع الضم والمضما اليه قلت اجب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافة يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثلثا
 وحده فالله لما سمي ويمنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس وبهذا يبرر في الحال عنه بلا مستوعفها كما تقدم في المثالين الثاني
 وهما اسامة اجزا من ثمانية وهذا اسامة مقبلا وبشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في اسمة وجماعته لا يخص به واحد ونكر كان النكرة نحو رجل
 كان فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس اذ في المعنى لا علم الجنس المعروف بالجنسية ولخبره لا فرق بين علم الجنس واسمة النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما
 من جهة التعريف وعده وقد يقال لما علموا اسامة معاملة النكرة واسامة معاملة المفردة ذلك على افتراض مدلولها واللازم الحكم فيها لا يستدل
 على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن لطابق بها شخصيا وعموم من حيث هي كلمة مجردة عن اللوح واللفظ
 الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس اسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس اسد وهي من حيث خصوصها وعمومها انطبق على كل فرد من افرادها
 والحاصل ان اسد الموضوع للجنسية الذهنية من حيث هي من غير اعتبار مدلولها واسامة موضوع للجنسية باعتبار خصوصها الذهني الذي هو
 نوع شخصي مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولفظ ذلك مستفاد من قول النظم ووضعوا لبعض الجناس علم كعلم الاشخاص
 وهو فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو التاليف لاولئك المواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ثاب والمشتق جمع مشتق
 مستفاد من لسان السباع كاسامة للاسد وكنية ابو حنيفة وشالدة للثعلب وكنية ابو حنيفة وكنية اللذئب واسمة زواله والمشتق نحو ام
 عرط كنية للعقرب واسمة مشبو والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من الشام عرط للعقرب وهكذا شالدة للثعلب النوع الثاني اعيان تولدت
 كهيان بن بيان بن نفع اولها ونشد بابلها المشاة تحت الجبلين العيين وهي الذات واللفظ من غير ان يكونا طارئين لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي
 المحكم لابن سيدة ما ادرى اي هي بن يه ومعناه اي المخلوق هو هو اسماء الاضداد لان الجبل لا يكون منصبة خضبة لاهية بفيه وقيل هيان بن
 بيان اسمان لولدين لادم عليهما السلام ويقال ايها لا يعرف صفة من فلعن وضل بضل ولفظ المضاء بفتح الميم والضاء المعجمة للفرس وابو الدغفاء
 بفتح الدال المهملة وسكون الفين المعجمة وفتح الفاء ممدود والاسم لان العرب اذا حقوا انما قالوا له بابا الدغفاء ولدها فغارا اي شبها لا
 له ولا ذنب المعنى كلفها ما لا يظن ولا يكون قال الموضع في حاشي الشهابي كان العرب جبل هيان بن بيان لادم الثور بحقيقة واما الدغفاء
 لفرسهم عنه لجهة منزهة ما لا يؤولف النوع الثالث امور معنوية كسما على التسمية معية الشربة ينصب كسما ثم استعملوه مكان بفتح
 بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى برأيه من السور قال ابن ابي اذ ورد جعله على الملازمة للاضافة فاله الموضع في الجامع الصغير وكسما بفتح الكاف

مرجعي في علم الجنس

وسكون الباء نحو حرف بالسين لانهما القدر بفتح الغين الجيم وعليه قوله اذا ما دعوا كذا كانت كقولهم لا القدر اسمى من شياهم المرد وقال
 جنى المنهج والدليل على انهم هو النسيج سبحانه الله والند بكس التاء غير منصرفين والتسبب الواحد وهو الالف النون حاصل فلا بد من حصول
 العلية وبما يفتح الباء المشاء تحت والسين المارة وكسر الراء علما للبدية بمعنى البسر كقوله فقلت اعكثي حتى يات العلاء نوح معافا لك عانا
 وقابله ونجار يفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفتح بسكون الجيم بمعنى القيود به يفتح الوجة وتشديد الراء علما للبترة بمعنى البر وفلا جنة
 في قول النابتة انا فتننا خطبتنا ايضا فقلت به واحملت فجارا الى هذا النوع الاشارة بقول النظم ومثله برة للبترة كذا فجارا علما للفتح
هذا باب اسماء الاشياء وهو كل اسم دل على معنى اشارة اليه والشار اليه اما واحدا او اثنان او جماعة فهذه ثلاثة اشياء
 وكل واحد منها اما مذكرا او مؤنثا فهذه خمسة حصلت من ضربين اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه السنة اما قريب المسافة او بعيدا فهذه
 اثنين في سنة وعلى اعتبار التوسط نصيبا لثلاثة عشر لامت من ضرب ثلثة في سنة والمخاطبة بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا واثنين
 مذكرا او مؤنثين او جماعة ذكورا او انا فانا فهذه ستة فتخرج الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه السنة نصيبا ثمانية عشر في سنة
 فالحجج مائة وثمانية فلكل فرد المذكورة الفريادجة ذابا الالف الساكنة وفاء بهجمة مكسورة بعد الالف وفاء بهجمة مكسورة بعد الهاء المكسورة
 وفاء بهجمة مكسورة فالهذاه الذمير خرج في سنة كفت فم واحد مصور ويو كسر الهاء وضمها وفي كتاب ابن الحسن الجهم انما حركت الهاء فيها
 للضرورة ولا اصل فيها اذا والند اصلية عند العربيين لان ثلثة خلوا للكوفيين وهو ثلاثة الاصل حذف لامه على الاصح لاجنه وعينه مفتوحة
 لاساكنة على الاصح والفتح المؤنث في الفريادجة خمسة مبدقة بالذال وخمسة مبدقة بالفاء وهي في في بكسر الهاء وسكون الباء مذكرا
 ونحو اشباع الكسرة وذه وتة بالاختلاس وهو لفظ طاف حركه من الهاء والاسراع بها لثلاثة الاشباع وذه وتة بالاسكان للهاء ذوات وناه
 بضم تاء من ذلت قال الموضع في الحواشي التسهيل لالاشارة ذواتا للتاء الثابت وهي تاء في امره ونحوه ما فيه تاء الفوق وليس بصيغة وتا بالالف
 والفتحة اليه في ان في الذكر وتان في التانيث بالالف فيها مرفعا وذي في تين بالياء فيها جارا ونصبا ونحوان هذان بالالف ثلثة يكونان ان
 لساكن مؤنل وناوبلة اما على حذف اسم ان ضمير لسان على حذان بك زيد ملحوظ واللام واخلة على مبتداء محذوف الاصل انه هذان لهما
 سائران او على ان ان بمعنى نعم وهي لفظ شيا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة ختم فانهم لا يقبلون الف التانيث في جاني
 النصيب الجرا على ان الالف الموجودة الف المفرد والفتحة التثنية حذف لاجتماع الالفين والفتحة لا تغلب اليه او على انه جى به على اول احواله وهو في
 كذا اثنان قبل التركيب على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى لا الايجابية كما يقولون الكوفيين او على انه مبني لانه على مخط لالاشارة واخاوه ان
 الجاهل بجهتها في الذكر والتانيث اولا حاكونه عدد واحد الجاهل بين نحو هؤلاء القوم هؤلاء بناتي ومفصولة عند اهل نجد من بني تميم وغير
 وربيعة واسدة كذا ذلك الفراء في لغات الفراء وله بحسبهم كما قاله الموضع في حواشي التسهيل ومن خطه فقلت والاكثري حجت للعدلاء ويقبل بحسبه
 لغز العظلاء كقوله وهو جريز عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك الايام وهو لا يعقل وذم اخر من ذم تيم
 ويجوز في همه الكسر على اصل النفاذ الساكنين والفتح للتخفيف لضم الاشباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بحزوف حال من المنازل على تقدير
 مختارين لظرف ويجزوه والتقدير كانت بعد مفارقة منزلة اللوا واللوا ممدود وفرض للضرورة والعيش متصوفا بالعطف على المنازل والابام
 عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطبة بالاشارة مذكور ولا يخفى في ذلك من الزيادة على قول النظم بل المفرد مذكرا شر بفتح وذه في ناعلى الاثنى مضر
 فاذان فان الشئ المرفوع وفي مولد ذين بن اذ كر قطع وباولى اشرجع مطلقا والمتاوى **فصل** ما تقدم في المشار اليه اذا كان فريادجا واذا كان
 المشار اليه بعيدا الحجة كاف حرفة لان اسماء الاشياء لا تضاف وهذه الكاف تصرف تصرف الكاف لاسمها قالوا لسين لهما الحوال والمخاطبة
 الافراد والتثنية والجمع والذكر والتانيث كما ينبغي بها لو كانت اسما فتنفع للمخاطبة تكسر للمخاطبة ويصل لها علامة التثنية والجمع فيقولون ذاك
 وذلك وذاكا وذاكر وذاكن ومن غير الغالب ان تنفع في الذكر وتكر في التانيث ولا يلحقها دليل التثنية والجمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تفتح
 علامة التثنية والجمع ويحتمل ما قوله في ذلك بوعظية في البقرة وقوله في ذلك خبر لكم في المجازلة ولك مع الحاف الكاف ان تفتحها لاما بالفتحة
 البعد هذه اللام اصلها التكون كذا في ذلك وكثير في ذلك لا تفتح الساكنين او فرقا بينها وبين لام الحرف في نحو ذلك بفتح اللام والمذكور اشياء
 النظم يقولون ذلك البعد لفظا بالكاف حرفا دون لام او بعد الالف التثنية مطلقا من غير تعقيب بلفظه ووزاخرى وسواء في ذلك تثنية المذكور واثلاث
 والاف في جملة من مدهم الجاهلون وفي لغة بعض من قعره وهم التميميون والافنا سبقه هاء التثنية بالفتحة غير موزونة الى الاستثناء الاخر
 اشار النظم بقوله واللام ان يفتح بفتحها ويضم بضمها باللام مطلقا لا في مفر ولا في مشى ولا في جمع حكاة الفراء عنهم وتفسير الجمع بلفظه
 من مده لخران من لغة من يفتح في التثنية كفتس ويضم في الجمع باللام قال شاعرهم اولئك قوم لم يكونوا اثنان وهل يعط الضليل
 الاولا كذا في الاشارة الى التثنية والجمع والاشياء هي الاشارة الى الناس الضليل بكسر الضا المعجمة وتشديد اللام
 الكثير الضلال وهاذه الالف من ان اسم الاشارة لمرئياتان فربى وبعد لا غير تنبع فيه النظم وخالفه في شرح اللحن فقال والمشار اليه اما قريب المسافة
 او متوسطها او بعيدا فلكل فرد المذكورة في التثنية ذاك للتوسط وذل للبعد ولشئ اذان للقريب وذل لك بتخفيف النون المتوسط وذل لك

اشياء حصلت من ضربين
 اثنان
 مذكرا او مؤنثين او جماعة

تایید و تصدیق

[illegible]

۱۰۰

الأول هو اللام الأولى من اللذان والشيء الذي من تيا على فحده كان قبل الضمير و زادوا الف في الآخر في اللفاظ عوضا عن ضمير الضمير
التي تكون في أول المصغر من العرب من يقول اللذان والشيء اللام فيجمع الضمير بين الضمة والالف وما ذكره الموضع هنا تبعا للنظم من أن اللذان اللذان
ثنية الذي التي مخالف لقول النظم في شرح نذهب إلى أن العرب استغنيت عن ثنية اللذان بالباء واللت كل عن ثنية الذي التي بالباء فان العرب
ثنتها انتهى على تقدير تسليم ما هنا فلا يخفى حذف الآخر بثنية المبنى بل قد يحذف الآخر ثنية العرب نحو عاشوراء وخفست ثنية عاشوراء
خفست حكايا الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الإشارة فجمعوه العرب بخفف النون فيهما ونجم وقبس بثنية دون النون فيهما لغويا من المحذوف
عنها وهو الباء في الذي التي والالف في ذاوا أو كما كذا للفرق بين ثنية المبنى والعرب بالحاصل يحذف الباء والالف في التشديد والتخفيف أشار
الناظم بقوله والنون أن تشد فلا ملادة والنون من ذين وتبين شدة الباء وتغويض بذلك فحذف ذلك التشديد بحال الرفع عند الكوفيين بل يكون
فيها وفي جالي البحر والنصب لا فاللصين في زعمهم أن التشديد مختص بحالة الرفع لا في قوة في السبع وبنا أن الذين احتكاكوا بين ثنية بالتشديد فيهما
وفي جالي النصب الذين والجر هاتين كما في قوله حال الرفع والذين بإثباتها منكم فذا لك برهانان بالتشديد فيهما فنجوز أحدهما ومنع الآخر تحكم وبالحال
بركبا جمعون وبعض بني سبعة يحذفون نون اللذان واللتان في حال الرفع فخصر الموصول بطول الفصل لكونها كالشيء لو لم يرد قال الفراء في أن يكون
أن في اللذان فلا الملوك وهكذا الاختلاف إذا دل اللذان فحذف النون وهو مرفوع على خبره لأن وبني منادى بالجر وكليهما بالضمير أو قبيلة وهو كليهما
برويح ونحو ثنية وهما هذيل بن صبرة العلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخاه لأمه والاختلاف جميع فل وهو حديث في الضمير من الاستحواضهم واد
الفراء في ذلك الاختلاف على جريانه من بني كليب بن عتبة فلا الملوك وخلصا الأسارى من غلامهم وقال الاختلاف ما اللذان ولدت عمة لعل فخرهم
صميم لو دل اللتان فحذف النون وهو مرفوع على خبره الباء وهو ما ونجم قبيلة وصميم عمة خالص المعنى ما المران اللتان لو دلتهما من لعل فخرهم
خالص ولعل هذا الشاعر بالاختلاف لكونه ثنية وصميم عمة ثنية العلبي وكان نصرانيا وجانح حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا
يجوز ذلك المحذوف في نون ذان وثان للالباس بالمعنى وعدم الطول وتختص نون الموصول ثلاث لغات الإثبات المحذوف والتشديد وفي نون
الإشارة لغتان الإثبات والتشديد وجميع المذكور العاقل كثيرا وغيره أي غير العاقل قليلا إلا على وزن العلى ويكتب غير واد قاله الموضع في شرح
اللغة مفصلا على الأشهر كقوله رابن بن حي لا يحذفون على حدثان الدهر في قلب قد بعد كقوله أبي الله للشام إلا لا كانهم سبوا أجا العين يوم ضلها
وهي هذين البيتين العاقل ومن وقعها غير العاقل قوله بهي حتى ليوصل إيانا إلى مرز عليا والرومان ودين والذين بالباء مطلقا في الأحرار
الثنية وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولى العلم والذكور عام فلم يحذف على سبيل المجموع الممكنة بخلاف المشوق فانه جازع
سفر المشاة الممكنة لفظا ومعنى وقد يقال الذين بالواو رفعا ولبس الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي جند معربة لأن شبه الحرف
خارضة لجمع وهو من خصائص الأسماء وهو لغة هذيل وعقبيل بالضمير فيها وأول الشك قال شاعرهم عن الذين صبحوا الصبا حيا يوم الغنيل فاره
ملحا خافض مبداء والذين خبره والتخيل بضمير نخل بالنون والحاء المجرى موضع بالشام وغارة مغول لأجله وهو اسم مصدر غارة والغيا سار غارة
والملاح بكسر الميم في الصحاح نام مطر وجميع الموشى للآل واللائ بالياء فيها وقد تحذف بأوها اجترأ بالكسرة فيقال اللات واللاء
والله التامة أشار الناظم بقوله موصول الأسماء المذكورة التي والياء إذا ما ثنية لا تثبت بل بالياء وله العلامة جمع الذي الأولى الذين مط
وبعضهم بالواو وضاعظا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يتقاضى إلى في اللاء فيقع كل منهما مكان الآخر قال مجنون ليل قيس بن الملاح محي حنابل
أمن قبلها دخلت مكانا لم يكن محل من قبل فادفع الأولى مكان اللاء أي حب اللاء بدل ليل عود ضمير الموشى عليها وقال رجل من بني سليم في الأبا
بأمن منه علينا اللاء قد مهدد والجو فادفع اللاء مكان الألى بدل ليل عود ضمير جمع المذكور عليها والألى بمعنى الذين والذين شهرها فلذلك عدل
الموضع وقال أي الذين إذا فرق بينهما والمعنى ليس بأول الذين أصلوا شائنا وجعلوا أجورهم لنا كالمهدد بأكثر أمثنا ناعلينا من هذا المردح والى
تقارضا ما أشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزادوا وضاع الموصول المشترك سنة من بفتح الميم وما وادى بفتح الهاء وقشد بد الباء وال وادى
ونذكرها الناظم على غير هذا الذي فيقال ومن ما والاشاوى ما ذكره وهكذا ذوعند طي شهر ومثل ما إذا أي كما وكل من ياكلهم بخصه فاما من
فانها تكون في أصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عتده ظلم الكتاب تكون لغوية أي غير العالم على سبيل النطق في ثلاث مسائل أحدها
أن يترك ما وقعت عليه من غير العالم من لثة أي منزلة العالم نحو قوله ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن
أخف أسير الظاهر من يعبر جناحه لعل في من قد هويت طير فادفع من على سبيل الظاهر وهو غير عاقل وقوله وهو أسير العباس بن جبر الكندي
أهم صباخاها بالظلال الباء وهل بين من كان في العصر لحالة فادفع من على الظلال وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدهاء أصله انهم حذف منه
الالف والنون تخفيفا وصباخا مصلوبا على الظرفية ومن عاده فحبات العرش الصباغ عم صبا وفي المساء معناه فكانهم قالوا انهم الله صباخا
ومثلك وبعث صباغين حذف منه النون الأولى والنون الساكنة في آخره للتوكيد ومن فاعل بين والعصر ضميرين بمعنى العصر بفتح العين وسكون
الصا الزمان ويجمع الفلة على عصر وفي الكثرة على عصر والحال في غنة فدعاء الأصنام في قوله ثم يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونذارة الظاهر
في قوله أسير الظاهر من يعبر جناحه ونذارة الظلال في قوله إياها الظلال الباء سوغ ذلك وهو مرفوع من على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة على

والبحر

سأوضح لكم

عليها حرف غير تين على صحة المعنى وأثبت الالفاظ على اعمى الفاعل والمفعول موصولا حرفا خلافا لما ذكر في احد قوليه ومن وافقه وبره انها لا
تؤلف بالمصدر وان المصدر يعود عليها في نحو قولهم قد اقلع المنعم ببر والضمير يعود الى الاسم واجاب الماذني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوفا
ورده بان حذف الموصول مضاف لا حذف في غيرها الاضروبه وليس هذا منها ولا حرف غير تين خلافا لا يلحق الاختش وهو ثاني قول الماذني وجهها ان
المراد بنظماها نحو جاء الضباب كما بنظماها مع الجاء نحو جاء الرجل وهي مع الجاء معرفة انما فاعقول مع المشتق بك وبجاء بالفرق بينهما مع المشتق
على الفعل فقد ثبت لان المشتق في الفعل معر على ما ضمير وال معرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاخر الى ما بعد ما لكونها على صورة الحرف بل
على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط فلو كانت معرفة لكات مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاختش بالترام فذهب الى
ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستقما من قول النظم وهكذا ذوقه عند طي قد شمره المشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تميز
بالحروف الثلاثة لم يرد في معنى صاحب خضاب الضاب ذلك بحالة الجرافة المسموع كقولاه وهو متطويعين بمعجم النفسى فابا كبر موشون لغيرهم فحسبه
من ذى عندهم ما كاتبا فحين رواد بالياء وهو بالفتح يجرى في كتابة الحذف وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يبارضه مخاض المشهور عنهم لغيره فادها
وان وضعت على ثنى اربع وذكرها وان وضعت على ثنى كقولاه وهو مشكل ان الجمل الطائي فان الماء ابي وجك وبني ذوقه فذهب الى
فان بدو معرفة مذكورة مع انها واضحة على البئر وهي مؤنثة ويجعل انراى معنى القليب وهو مذكر والحرف معروف والحق من علوب البئر اذا ثبتها بالحاء
وقد توثق وتلقى وتجمع عند بعض طي فقولاه المذكور وفام وفي الموث ذات فام وفي مشق المذكر وفامنا وفي مشق الموث ذواتا فامنا وتجمع
المذكور ذواتا وفي جمع الموث ذوات فمن حكاية ابن التليج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المغرب وناقض في ثبوت ذلك المحرك
على الاطلاق ابن مالك في شرح الشهابي فقال وطلق ابن عصفور القول بقتلها راجعها قال الشاطبي المردود عليها انها هو الاطلاق في جميع لغة طي
واما كون ذوقه وتلقى وتجمع وتوثق عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات الفراء ورد قالوا هذا ذوا الفرف وهو لا ذوا الفرف ويجعلون مكان
الذوات ويرضون الماء على كل حال وفي ثبوتها ما ثاب وزادنا الفرف وفي جميعها هؤلاء ذلك تعرف انتهى وابن السكيت وابن عصفور وابن مالك
كلهم على عن بعض طي ذات المفردة وذات جمعها مضمومين على انها موصولة مستقلة ان مراد فان للفتح اللوا قال في الشهابي وقد براد في اللوا
فان ذوات مضمومين مطلقا وقال في النظم وكان ابن ابي زيد في ذلك وموضع اللوا في ذوات كقولاه وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات الفراء
اعطيتا من طي بشل وبقول الفضل فوضلكم الله ببر والكرامة ذات اكرمكم الله ببر في ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخرى الى ما قبلها وحذفت
الالف فنكت الماء والفضل متعلق بمجدون اي اسلكم بالفضل او نحوه والكرامة بالحفظ مطوفا على الفضل وكانه يشير الى قوله الله والفضل بضم
على بعض في اللفظ فانه الموضع في الحوش وقوله وهو وروى بجمعها من بني موارى ذوات بضمض بغير ان في ذوات على الضم والماء في جميعها للنون
المذكورة في بيت قبله والاسن بفتحهم بالياء المشاء تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناءه واصل ناقة نون فحركة كسا الواو وانفتح ما قبلها فطلب
الفاء فجمع في الفاء على النون فذات الواو على النون فصا النون ثم طلب الواو بالياء فصا ابنق وتجمع ابنق على ايانق والموارى جمع مارة من فرق السهم
شبه النون بالتهام في سعة مشها وسانق من السون يفتح السين وحكى في ذات وفذوات اعربها بالحركات اعربيات وذوات بمعنى صاحبها وحسب
حكي الاول ابراهيم في الاذشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس حكي واذا العرب بانوا لعدم الاضافة فقول جائنق ذات فام وذات ذواتا
ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع النون وقول جائنق ذوات فمن بالرفع والنون ورايت ذوات فمن ومررت بذوات فمن بالكسرة مع النون
جاء نصبا قاله الموضع في الحوش واما اذا شرط موصوليتها لثلاثة امورا احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو
من ذا الذي جاء ذا النون والمفرد لا يصلح ان تكون صلة لغيره والامر الثاني ان لا تكون ذاملفاء والفاء على وجهين احدهما حكى في الاخر
حقيقا بالحكمي ما ذكره بقوله وذلك لان الفاء لا تليها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصير ان اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب
على المفعولية بصنعت الفقد برأى شي صنعت كما قد رها كل اي مركبة مع ما الا انها في محل جر من قال لسائل عن شي عماذا صنعت والفقد
عن اي شي شغل فثبت لالف من التوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب لولا ذلك لحذفت لالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها
جاء حذفت الهاء لظرفها نحو عم يثا تكون فراقين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وحضت الاستفهامية بحذف الالف للظرف
وصنعت الموصولة عن الحذف لوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالف الحقيقى ما ذكره بقوله ويجوز الالف عند
الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديمها اذا تاء بين ما ودخولها فكانت تلك ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة ثنى من الاسماء
وسكن عن الفاء ذامع من المنع اذ البقاء وتطلب غيرهما ان يكون من ذامركبين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ايهما ما حكي في الجمل
مع غيرها كثر واحد يكون ذلك اظهر لخاصاها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذواته ومن مفعولا في نحو ذانضرب وذا كلهم عجا
انه يجوز ان يكون من ذامركبين فالق المعنى وهو طي في النظم ومثل ما ذابعد ما استفهام او من ذا المثلغ في الكلام والامر الثالث ان يستعمل
استفهام بما بانفاق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلاهما للاستفهام واجاب المنع بالفرق بان ما يجانس في الما فيها من الابهام
بخلاف من فاما لا ايهام فيها الاختصاص بها بمن يعمل فلا يجانس بينهما وكلما التعليلين ضعيف الاول فلان بغيره ادوات الاستفهام

المشقة

المصطفى

[illegible]

الطبعة

المحكمة

بجاء المضافين بجاء الذي فكانوا الذي فلا يسميها الا بذكر متعلق خاص جازي الذي يجوز ان يقول جاء الله سكن مكانا او الله سكن والى ذلك
النظم يقول وجلة اوشبهها التي وصل بها والثالث الصفة الصريحة اي انما الصفة الوصفية وهي التي لا تغلب عليها الالفة لان فيها معنى الفعل وذلك
علمت عمله وصح حذف الفعل عليها وعطفها عليه بخوان المصدقين والمصدقات والوصف والقدح والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف
وتختص الصفة الصريحة بالالف التام والى ذلك يشير قول النظم وصفه صفة صفة ال كصاحب مضر واخا فاقا وحسن على قول ابن مالك ونقصه
وعصبت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفة المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصح اللوح في المغني ان ال لا تدخل على الصفة المشبهة
حرف مخرجه بخلاف ما ظلت عليها الالفة من الصفات كما يطرح مذكر طاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الارض ثم غلب على الارض المشبهة
ولجميع مذكر جوهه فانه في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الارض المشبهة فصار مختصا بالارض المستوية فلهذا لم يلحق بالثبوت شيئا وصاحب فانه
في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على ركب الابل دون غيره وعلى راس الجمل قال الشاطبي
الدليل على ان هذه الاسماء انتم منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا فعل على افعال ولا تضاف الى غير الاشياء فلا يوصل بها الى
لعدم شبهها بالفعل وقد وصل الى المضاعف اختيارا وكقوله وهو الفزد في خطاب الرجل من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن حمران ما انت الحكم
الروعي كونه ولا الاصل ولا الذي الذي الجدل فادخل ال على موصوف هو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومتها نائب الفاعل مرفوع به ولا يحذف
صدا ابن مالك بالضرورة بل اشار الى ذلك بقوله في النظم وكونها ميم بالاضاف الى قل وهو اختيار ثالث المسئلة فان بعض الكوفيين يحذفونه اختيارا
ولهم في ميمونة وبخصوصية بالضرورة فالفعل باليجوز على قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولا يحذف
عنه خلاصا ولهذا قال لم تكن من ان يقول الموصوف باليجوز برون ان الضرورة ملجاء في الشعر ليجوز في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يوردوا
والمحكم بقضين المحكمين بعضهم للفصل بينهما والاصل المحسب ولهم في بعضين شدة الخصومة فحصل مجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او
مضد الالهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نخل الى قابع جوعك جهم اياي نخل الى عروفا بالشجاعة والثاني كقوله بعد النبا والى اي
بعد الحطة التي من فطاعة شانهما كبت وكبت وانما حذفوا اليه هو انها بلغت من الشدة مبلغا فغاصرت العباد عن كنهه ويجوز حذف العابد
الروعي بشرطين اذا كان مبتدأ غير منسوخ وكان خبرا عن غير مفعول ولا يحذف في نحو جاء اللذان فاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا فائمين لانه غير مبتدأ
فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم او
هو في الدار لان الخبر غير مفعول لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار مجزور فاذا حذف المضمير المنفصل المنفصل لا يختصا لم يدرك ليل على حذفه
اذ الباقى بعد الحذف المضمير جملة اوشبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك
اشار النظم بقوله وابوا ان يتجزل ان صلح الباقي او صلح مكل بخلاف الخبر المرفوع فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغير
فان نحو ايتهم اشد فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العابد وخبره مفعول وهو اشد وخبر اي نحو وهو الذي في السماء
التي قاله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي في السماء المبتدأ هو العابد وخبره مفعول وهو اشد وفي السماء متعلق بالانه لا معنى مجزوي هو انه
في السماء اي عود فيها ولا يجوز تقديره المبتدأ خبر عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة ح خالصة العابد ولا يحسن تقديره بالظرف
صلة والى ذلك لا من الضمير المستتر فيه وتقدر في الاصل المطوقا لك لضمته لابل من الضمير العابد متبين وفيه بعد حتى قيل يمنع قاله في المعنى
ولا يكر الحذف للضمير المرفوع في صلة خبر اي عند البصريين لان طالت الصلة اما بمفعول الخبر وبغيره سواء تقدم المفعول على الخبر ونحو هو الذي
في السماء الذي او نحو نحو فمما انما بالان فائلك سوه كما تحليل ويستثنى من اشراط الطول الاستثناء لانهما يزيد فانه يجوز وفي هذا اذ رفع ان يكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لان الذي هو زيد فحذف العابد وجوبا ولم يطل الصلة وهو مفسر وليس بشاذ وذلك
لانهم نزلوا الاستثناء منزلة الاستثناء فانه لا يصح بعدها جملة فان قلت لا يستأيد زيد بدا الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالاعتد
كقوله ولا سيما يوم بذاة جليل فمرفوع يوم تقديره ولا هي الذي هو يوم وحسن حذف العابد لطول الصلة بصفة يوم وهو بداهة قاله الموضح
المعنى والى اشراط الطول اشار النظم بقوله وفي الحذف بالخبر اي يقتضي ان يبطل وصل وشذ فرائض بعضهم وهو محسن بن عمر وابن ابي
اسحق بن ابي اسحق الحسن بالرفع وشذ فرائض لغيره والضمير في العاج مثلا ما بعوضه برفع بعوضه اي الذي هو حسن والذي
هو بعوضه وشذ قوله من بين الجمل لا يطق بما سقه ولا يحذف عن سبيل الجمل والكرم اي باهو سقه ويمن بالبناء للمجهول من قوله عنت بجملتك
اعني نعم اولها ويجوز فتح الباء المشددة تحت كسر الجاء بمعنى عديل والمعنى من يفتي بحصول الجور يرضى هذا الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش
الذي هو سقه ولا يبعد عن طريق الجمل والكرم والكوفيين لا يشترطون حذف العابد المرفوع لسطالة الصلة ويقسمون على ذلك المصروع من
الاية والبيت نحوها وبهم النظم الا انه جعله طلبا لافعال وان لم يبطل فالخرف فزد ويجوز حذف العابد المنصوب اذا كان منصوبا
فعل او وصف غير صلة الالف التام فالفعل نحو يعلم ما يترون وما يعلنون اي يبرون ويعلنونه ولا يتبعين في ما هذه ان يكون موصولا اسميا
لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سر كرهه ولا يبينكم بدايل انه قد جاء مصر خاتمة مكان او نحو قوله يعلم سر كرهه قبل بشرط جواز

والصحة

والله اعلم

حذف العابد المتصور ان يكون متبعا للربط فلا كان غير متبعا لم يحذف منه نحو جاء الله اكبر منه في قوله فان العابد احدهما لا يثبت قال ابن عصفور وغيره
 الموضوع في الحاشية ونحوه نظيره ان كان العابد احدهما لا يثبت لا يثبت منسوبه ولا يجوز ان يثبت شرط الفصل ان يكون للمضاف لا يحذف في نحو جله الله كأنه
 زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحذف منه في قوله نفع ولا خسر فما موصول اسمي موضع رفع على الابتداء وحذف خبره
 والله موليك صلة ما والعابد المحذوف منصوب بالوصف المقدر بانه الله موليكه فضل بخلاف جاء الله اكبر لأنه متفصل وحذفه بوضع
 الياء بالفضل ومفوت لما قصد من التخصيص عند اليائتين والاهتمام عند التخييل وانما حذف متفصلا من قوله نعم وما زنتهم بنفوس والآله
 وزنتهم اياه لان مقتدره متفصلا بزم منه اتصال الضمير في المثل الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الله اكبر فاحذفه لانه لم يسم ان
 كان المتدبرين لا يحذف الاشد وهذا ان يثبت احدهما لا يثبت معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان او الله انما الضار به لان الوصف صلة
 الاكبر واللام واسمها الغيبة والضمير في كان مذكور ابدل على اسمها اتفاقا فاحذف الضمير فان هذا المعنى وهم يصعد التخصيص على اسمها نصفا
 وانما هو ما يدل على الله كما ينفذ العطف بالواو العابد الى انما هو الضمير المرفوع المستثنى في الوصف الفخري ان العابد المنصوب بالوصف المفعول بالان كما
 عابد اعلى غير ان المثال المذكور جازح وان كان عابدا على ان نحو جات الضاربة فاحذفه لما تقدم من التعليل وشذوذ ما المستفاد هو
 محذوف عاقبة والواو لا ينفذ ولا ينفذ العابد الى ان المنصوب بالوصف ما فاقبه والمستفاد من السبب الممثلة والقائ والواو يعنى المستفاد اسم والواو
 خبر ما ان كانت جازية والواو بالبناء للفتوة بناء مشاء بحيث جاء بميل ينفذ والمفعول المستفاد هو محذوف عاقبة ولو قد دل صنفه خالص
 الكد وحذف منصوب الفعل كثر لان الاصل في العمل الفعل فكثير نصرفهم في معوله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي
 بكاد يجمع من العرب قال ابن السراج اجازوه على فتح وقال المبرد في جداول هذا فشكل قول الناطق والحذف عندهم كثير فحذف عابد متصل ان
 بفعل او وصف فتوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العابد المحذوف بالاضافة ان كان المتضا الجار للعابد وصفا ناصبا
 للعابد فقدر بان كان اسم فاعل بمعنى الحال والاستعلاء غير باض خلافا للكتا نحو فافض ما انت فافض والاصل فافض الله انت قاضيه فحذف
 العابد على موصول اسمي قال المصنف في الحاشية ما هذه يجهل ان تكون مصدرية اي فافض فضاءك او مفعلة فضاءك بدل انما تفضي هذه الجوز ان
 انتهى لكت هنا حاول شرح قول النظم كذا المحذوف بوضوح خضا كانت فافض بعد امر من فضي بخلاف جاء الله اكبر فام ابوه لان المتضا الجار للعابد
 بوصف آجاء الله انما اصح ما يغيره لان المتضا وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الله اكبر فامض وبه لان الوصف اسم مفعول وانما المحذوف
 حذفه فنهى لانه ليس منصوبا فقدر او ويجوز حذف العابد المحذوف بالجر ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل
 ذلك المحذوف لفظا ومعنى او معنى فظهورا ونظما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واختلفا مادة لان الضمير
 عبارة عن الموصول والموصوف فلا بد ان يكون الجار لها متحركا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان الكلام ما يدل عليه ما وذلك
 معنى قول النظم كذا الضمير بما الموصول مجرور بشرط ما تشربون فالمراد هو ما جرد من المتبعضية وهي متعلقة بشرب قبلها والعابد المحذوف
 مجرور من المتبعضية وهي متعلقة بشربون والتقدير يشربون الذين يشربون منه فاشق المحذوف لفظا ومعنى متعلقا ونحو قوله وهو كسب
 برز هير لا تترك الى الامر الله وكنيت ابنا يصير حتى ينظرها القدر فالوصف بالموصول وهو الامر مجرور بالي المصدية وهي متعلقة بترك
 والعابد المحذوف مجرور بالي المصدية وهي متعلقة بترك والتقدير لا تترك الى الامر الله وكنيت اليه فاشق المحذوف لفظا ومعنى متعلقا وانما
 الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في الغنى وبصر بالامارات بوزن ينصرف للمعية ووزن الفعل وهو وبصر ببله من اجهلة حكم
 المتضا للموصول كتحذير من بطلان التفسير في اي به ومثال انما معنى فظهورا حذفت الضمير المحذوف بالياء لانها بمعنى كذا قال
 وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادا معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف
 في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادا مادة قوله وقد كنت تخفى حب سمراء حفية فتح لان منها بالله انت يا شيخ اي به
 انشده ابو داود في شذوذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن جد مجرور على قوى واي الدهر في ولم يحسد وفي فاقى استغنى بامية مبتدأ في
 خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر جملة لم يحسد وفي صلها والعابد محذوف اي قية والذي سهل حذفه كون مدلول
 الموصول زمانا وقد عاده عليه الضمير المحذوف في قوله اعجبني اليوم الذي جئت فيه وفيه وجعله بعضهم متفاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يغير
 فيه الجار وهذا ظاهر ان فلنا بان المحذوف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون فلنا
 لانه لا حذف في اولها الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واي الدهر في ولم يحسد وفيه ثم حذف الهاء وحذفت الضمير المنصوب
 بالفعل كثر كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله انه ذلك بشرب عباده اي به فحذف الجار والواو الضمير ثانيا من نصب كذا من جرد ذهب بوزن وابن
 الزكي في البدع الى ان الله في الابه موصول حرفي ولا حذف وشذابه قوله وهو رجل من بني همدان وان لسانى شهدة بشقي بها وهو على
 من صبه الله علم انشده الفارسي وشهادة بضم الشين العجوة العسل لشمعه وهو يشذبه والواو المقنوعة على لغة فيها مبتدأ وعلم خبره
 وعلى من خلق بعلم لانه ينفذ والمعلم المحذوف جملة صبه الله صلة من الجردة بعلم والعابد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة

قاله قريباً الموضع في كتاب
هذا الكتاب هو
الان المايد فيقول
مايد الى في هذا
حتى يدعى الى

نامہ

حالات الذیعة

مختص



بينما

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر
لا ينفرد

بقوله وتل مبتدأ والثاني فاعل في اسواقه ومن كما استفهام النفي والذو المبتدأ على الوصف في كما استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاختصاص والكون
في اجازتهم وفيه مبتدأ من غير ان ينفرد نفي واستفهام ولا خبر لهم في قول بعض الطائفتين خبر يوجب فلا تلك طعنا بمقاله الطيحي اذا الطيحي خبر جازعا
للتناظر في شرح الفه بل وابنه في شرح النظم يجوز ان يكون الوصف وهو خبر خبر مقدم وما يؤول به مبتدأ مؤخر وانما حقا لا اختيارا به اي يجيب مع كونه مؤخر
عن الجمع وهو يؤول به لا خبر خبر على وزن فضيل وضيل على وزن المصد كصميل والمصد خبر خبر عن المفرد والمثنى والجمع فاعلى حكم ما هو على في شبهه فهو على
حد والملاذكرة بعد ذلك ظهوره وطب يكسر اللام وسكون الهاء هي من الازدقان قلت اذ يجوز الاختصاص كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي الخبر
فما استوعق الابتداء به وهو نكرة قلت عمل المرفوع بعده وسببا ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل شرط بالاعتناء وقد تخلف هنا قلت الاختصاص لا يشترط
في عمل الوصف اعتناءه على شيء كما حكاه المسيلعي عنه والى ملقعة الاختصاص والكوفيين اشار الناطم بقوله وقد يجوز نحو فان اولو الرشد واذ رجع الوصف
بعده فله ثلثة احوال وجوب الابتداء به وجوب الخبر به وجوز الاخرى وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده فثبتت ابتداءه بخلافه انما احوال
فخاتم مبتدأ وخواتم فاعله سئل خبر ولا يجوز ان يكون الخواتم مبتدأ مؤخر او فائمه خبر مقدم ما لا لا لا خبر عن المثنى بالمفرد وان طائفة اى طائفة
الوصف ما بعده في غير الافراد وهو النثبة والجمع فثبتت خبر به بخلافه ان الخواتم فائمه فثبتت بالثناء الفوقانية وافهام الزيدون فالوصف
في خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف في خبر مبتدأ والمرفوع فاعله سئل خبر ولا لا خبر لان الوصف اذ رجع ظاهره ان كان
حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها وسئل جمع التكسير يرفع عليها الشايطه وان طائفة اى الوصف ما بعده في الافراد
تذكر او تانبثا احكامها اى الابتداء به والخبر على المتواليات نحو افانم اخوك وافائمه اخلك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعله سئل خبر
الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم افانم اخوك باذا الاصل في المقدم الابتداء عود من ان الاصل في الوصف خبر به
فلما اثار في الاصل ان شافطا والى هذا التفصيل اشار الناطم بقوله والثاني مبتدأ واذ الوصف خبر ان في سوي الافراد طبعنا استفرا وارتفع
المبتدأ بالابتداء وهو الخبر على احوال اللفظية للاشتغال بارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه والى خبره الناطم فقال ورفضوا مبتدأ بالابتداء كذا
رفع خبر بالمبتدأ فاذا قلت زيدا اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب بالابتداء طنا
للمخبر حيث كونه محكوما بالطلب لانما كان الفعل الشرطي لما كان طالبا للطلب على فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعتبر بان المبتدأ
قد يرفع الفاعل بخلافه اى ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للآخر واجيب بان الجملة مختلفة لان طلبه للفاعل
من حيث كون الفاعل محكوما عليه طلبه للمخبر من حيث كون الخبر محكوما به لانه لا ارتفاع بالابتداء وهو قول ابن السراج وخبره ابو البقاء وخبره من قال بان
الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مفضل لها فهو كالفعل لما عمل في المفعول ولا ارتفاع بهما اى بالابتداء والمبتدأ وخبره من قال بان الابتداء
عامل ضعيف فقولى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعله خبر على جميعا في الجراء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين ومن كوفي
انها اى المبتدأ والخبر ايضا فرفع كل منهما الآخر وجميعهم ان كل واحد منهما منفرد في الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان الشارطة عاملة في الفعل
بعدها وهو عامل فيها في نحو اياما اذ عوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في الخبر نحو زيدا اخوك فلورفع
الاخر بزيد لكان رافعا لنفسه واما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي لفظي
على معول واحد لا يبعد واما الرابع فلان العمل ناشر والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فليزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا
فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع والحرز بقوله للاستماع الى الاحاد المتفرقة نحو واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت فلا استماعها فثبتت
وابتداء لاف في اثنان من استماع الشيء في اول احواله **فصل** والخبر هو الخبر الذي حصلت به او بمنعلة الفائدة النامة مع مبتدأ خبر الوصف
المذكورة قوله او وصفه اض لمكني به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل مخو زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع
المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو ههنا العقيق ويخرج بقوله خبر الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو زيدا من قولك
افانم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ خبر الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور ولا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا
سئل خبر وسلم احد بعد ذلك للخبر بخلاف قول النظم والخبر خبر المم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف هو ما مفرد وهو الخبر
جملة فثبت المثنى والجمع واما جملة اسمية وفضيلة وذكر ابن خروقة في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى ثلثة سبعين فمما اكل منها اربعة فصاحبه
في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك افترض الناطم عليها افعال ومفردا بان وباني جملة والمفرد اما جامد وهو ما لا يدرى بمفعبه الفعل
الموافق في المادة بالنظر الى القياس الاستعما كزيد فانه لا يدل على معنى والمال زبادة وكاسدا اذ اراد به شجاع على راي فانه وان كان في
الاستعما مشعر بغيره الفضل لكن بمعنى ضل غير موافقه في المادة وهو شجاع وكصاحبه فانه وان كان شعرا بمعنى صحيح لكن لا يوجب القياس الاستعما
بل يوجب القياس الاصل وذلك المعنى الى الجلب الاستعما فكل من زيد واستصاحبه من قبل الجواب فلا يخل ضمير المبتدأ نحو هذا
زيد وهذا اسد وهذا صاحب قلبين في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناطم بقوله والمفرد اما جامد فارغ الا ان اول جامد
بالمشق فينحل ضمير المبتدأ نحو زيد اسدا اذ اراد به شجاع عند جمهور البصريين فان اراد به التشبيه على الضم الكاف وانه نفس الاسد لثنا

فلا يخلو خبر المبتدأ عندهم وذهب اليه من الكوفيين والروائي من البصريين ومن وافقهما الى ان الجاء يخلو خبر المبتدأ مطسوخا او يشق لا واما
مشق وهو الشرح في الفعل المرفوع في المادة بالنظر الى الظاهر الاستحسان فانه قال على معنى قام واذا اخبر عن مبتدأ فيقول خبره والى
اشارتنا انما يقول ان يشق هو خبر مبتدأ مخزوب قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندان
قائمات فالخبر في ذلك كله يخلو خبر مبتدأ على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندان
الان ربح المشق الاسم الظاهر مخزوب قائم ابوه او رفع الخبر المبرز مخزوب قائم امثاله فانه لا يخلو خبر المبتدأ لانه لا يرفع فاعلم ان خبر المبتدأ
المفصل يرفع اليه ويفصل اذ جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير من موله في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضارب وهو فضا به وصفته
المضمر لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الاء المفعولة للغلام لانه المضروب قد جرى الوصف وهو ضارب على الغلام لفظا لا معنى
فلم يبرز الخبر المستتر في ضارب لانه السامع ان الغلام محظوظ بالاشياء البه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ان يضم الخبر الفاعل فضا
لهذا اللبس فان كانت الاء لزيد فقد جرى الوصف على من موله لفظا ومعنى واستغنى عن ابرز الخبر لم يلبس الحال نحو غلام هند ضارب
فانما التائب في ضاربته على ان الوصف في الخبر كان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصر الزم الا بوز مطلقا طر الباب جرح
على ذلك انما يقال ان خبره مطلقا حيث تلا ما ليس بمعناه لم يحصل واكوف انما يبرز الا بوز عندا لا لباس خاصة بمسكا بنحو قوله قومي في
المبتدأ انما وفعلت بكته ذلك عندان ومخاطبان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذوي المجد مبتدأ ثان وابونا خبر ذوي المجد وذوي المجد
وخبر خبر قومي والهاء عائدة على ذوي المجد والخبر الماندر على قومي مستتر في ابونا فقد جرى الوصف هو ابونا على ذوي المجد وهو في المعنى
لغيرهم لانهم ابائون ولغيرهم الخبر المستتر في ابونا لان اللبس امون فانما التمسك به لا يابنه ولو يبرز لعل على اللغة القضي بانها لم لان
حكم ضمير الجمع المفضل كحكم جملة الظاهر فيكون الوصف من اكا الفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكثر في المرافعة ابونا هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذوي المجد منصوبا بوصفهم في نفس الوصف المذكور والتقدير ابونا والذى جمع فندوة وذو البنى اعلاه والمجد الكرم وابونا جمع
بان اسم فاعل من بني يرفع الاصل ابائون اعلا فاضون وحذفنا النون للاضافة وقال الصفي من ابون يضم الباء وهو الفضل والمنزلة يقال ابنة
يؤونه ويبيته قاله الجوهري انتهى فان ارادنا جملة فضيلة ماضوية فالضمير هو الواف في ابونا انما لغيره فاعلم ان خبره حتى يبرز وان اراد الوصف من ابون
او يبين فبالباء يبرز بعد الالف لا من غير الفعل والجمع يابون لا ابائون والجملة ما نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ
والى ذلك اشار لناظم بقوله وان تكن اباه معنى اكفى بما هو قول هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي غيبة المعنى
لانها مفسرة للمفسر عن النفس الى شان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخير مفرود هو الله واخذ خبره بعد خبر او بدل ونحو فاذاه
شاخصة ابنا الذين كفروا اذا قدر هي ضمير مضمرة في مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وابنا الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابنا الذين كفروا في
موضع وقع خبره هي ضميرها في المعنى فاذا الفضا ابنا الذين كفروا وشاخصة فلا يحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير ابنا كما قال الفراء او كما
وتقدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا ابنا الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالتحيز مفرد ومنه قول النظم نطق الله حسي قطعي مبتدأ والله
حسي مبتدأ وخبر وجملة خبر نطق وهو غيبة المعنى لان المراد بانطق المنطوق به والمنطوق به هو حسي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس
الاختصاص بالجملة بل بالرفع على ارادة اللفظ كما عكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كثر لجملة قاله الدماميني والمرادى ما غيره اى غير المبتدأ في المعنى
فلا بد من جوازها على معنى المبتدأ التي هي متوقفة على ذلك لانما اشار لناظم الى جملته حاوية بمعنى التمسك به وذلك بان يشتمل على اسم
بمعناه اى معنى المبتدأ وهو اى الاسم المشتمل عليه الجاء اما ضمير اى ضمير المبتدأ حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل مخزوب قائم ابوه فجملة قام ابوه
خبر عن يذو رابط بينهما الاء او مفردا وهو ما يجوز ولو مضى فالاول نحو لمن منون بدرهم فالضمير مبتدأ اول ومنون مبتدأ ثان وسوغ الابتداء
به الوصف المحذوف اى منون منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو خبر خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المحذوف عن المفردة والثاني نحو قوله
انظر امر وكل وعد الله الحسنى برفع كثر في سورة محمد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى في الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير
المحذوف المضبوط على انه مفعولة الاولى اى وعد الله او اشارته اليه اى الى المبتدأ نحو لباس الثوبى ذلك خبر اذا قدر ذلك مبتدأ ثان ابنا
لباس ثياب مبتدأ والثوبى مضاف اليه لولا ذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو خبر خبر الاول والرابط بينهما اشارته الى المبتدأ وخبر ابن الجاهل المستل
يكون المبتدأ موصولا او موصولا لادارة اللبعض وقد يقولون ان الجمع والبصر والقواد لا يبرأ اما اذا قدر ان ثابعا للباس على ان يبدل منه وعطف
بيان عليه لافقت حذو الفارس من ثوبى لا يفت لا يكون اعرف من المصطفى كما قال المحقق في شرح مفرد قارا لا خفى وغيرهما اى غير الضمير والاشارة
وهو اشارة المبتدأ بمعناه نحو والذين يمتكون بالكتاب لانه ونماها واقاموا الصلوة اما لا تضيق لاجل المصطفى فالذين مبتدأ وجملة يمتكون بالكتاب
مسل الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلوة وجملة اما لا تضيق لاجل المصطفى خبر المبتدأ والرابط بينهما اعادة المبتدأ بمعناه فان المصطفى
مهم دين يمتكون بالكتاب في المعنى وقد يمتكون الذين الذين يمتكون بالكتاب في المعنى لان المصطفى اعم من المذكور

بانو ذوى

شاخصة

المستدرك والخبر

[illegible]

اقسام

انقر

المشيد والمخبر

في قول النظم كذا اذا ما الفعل كان غير المسئلة الثالثة ان يفتن الخبر بالامتنع عن انما انت تدبر فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالامتنع اذا انتقد
ما انت لا تدبر او يفتن بالانقضاء وما هو الا نسل فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور في ذلك اشار الى اننا لم نقوله او قصد استبعاد الشخص فاما قولهم
الكتب في بدو فبان ان هذا لا يفتن الخبر بغيره بل هو الاصل في القول بغيره فلا يفتن بالخبر لانه محصور في ذلك اشار الى اننا لم نقوله او قصد استبعاد الشخص فاما قولهم
يجوز ان يكون القول مرفوعا على الفاعل بالجار والمجرور وبذلك لا يفتن على الاستعانة لان الامتنع من ذلك فكما لا يفتن هل الاقام زيد لا يفتن
الاذا الدار زيد من باب اول المسئلة الرابعة ما يجزى تاخير الخبر ان يكون المسئلة مستغنى للنص بربا ما ينفيه بان يكون له صدر الكلام نحو ان
زيد قام مبتداه ووقع الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن في بدو خبره ومن في الدار من اسم استغنى ما مبتداه وفي الدار خبره ومن يقيم اقم معه
فان اسم شرط وهو مبتداه وفي خبره على الاصح وقبل الجواب قبلها وكما عبيد زيدا فكم مبتداه وهي خبرية وهي مبتداه ايها ومن يقيم اقم معه
في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الاول فعل ماض في الثاني جار ومجرور وفي الثالث ضل ضائع وفي الرابع جار ومجرور والمبتداه فيها الام
الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله اوله اقدم الصدر او متبها اي بما يفتن الصدر بخواله الذي يتبعه فله درهم فالتا مبتداه وهو اسم موصول
وبالتالي صلت وجمله فله درهم خبره وهو واجب التأخير فان المسئلة هنا وهو انما يشبه باسم الشرط لعموم وابهاه واستغنى بالفضل الذي
بعده وهو ياتيني وكونه اي لفعل التبع سببا لما بعده وهو جملته لغيره ان الشرط سبب الجواب ولهذا لا يشبه دخلت الفاء في الخبر كما دخلت في
الجواب لتفيد التخصيص على ان استغنى في الدرس مستتب عن الاسنان فلولا ذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الافراد او يكون مستغنى للصدر
بغيره وذلك لغيره لانه صدر اما ان يكون مستغنى ما عليه اي على المبتداه نحو زيد قائم فزيد مبتداه وقائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتداه
يقدم عليه لام الابتداء وهي ما فتت من خبره فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلزوم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار
الناظم بقوله او كان مسندا الذي لام ابتداء واما قوله وهو رتبة ام الجاهل لعموم شهرية من معنى من الميم يعظم الرتبة فاللام داخله على مبتداه
مذكور والتقدير هو عجز وجمله خبر الجاهل ولا يمنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المزدول والاضاف واللام زائدة لا لام ابتداء كقولهم
لا انت ومن عوبت له نيل العلاء وبكم الاغلا وبضعف التفتن بر الاول ان يجمع بين الام التوكيد وحذف المبتداه كالجملتين من متناهيين وبضعف التفتن
الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشرط في المعنى اذا دار الامر بين التفتن بين فتعوى الزيادة فاولى من عوى التحذف لانه يجمع التوكيد
وهو ممتنع عند الجوز او يكون ذلك لغيره لانه صدر مستغنى عن المبتداه بان يكون ماله الصدر مستغنى الية المبتداه نحو ظلام من في الدار فذاك
مبتداه ومن اسم استغنى ما مقتضا الية وفي الدار خبر المبتداه وقلام من يقيم اقم معه فلام مبتداه ومن اسم شرط مقتضا الية ويقوم خبر المبتداه واما مع جواب
الشرط وما ل كرجل عندك قال مبتداه وكخبرية مقتضا الية وجملتها من متناهيين وبضعف التفتن بر الاول ان يجمع بين الام التوكيد وحذف المبتداه كالجملتين من متناهيين وبضعف التفتن
بفتح الصدر بربا من متناهيين وبضعف التفتن بر الاول ان يجمع بين الام التوكيد وحذف المبتداه كالجملتين من متناهيين وبضعف التفتن
عليه خبر المبتداه فانه يلزم صدر الكلام والاحتمال بالجل اذا الخبرية بجملة لا يجوز ان يقدم عليه الحالة الثانية التفتن وبفتح اربع مسائل ايضا وفي قائل
الفتح اسقاط الحالة الثانية التفتن وابوابه يمنع بعض تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخير في ايقظ امره نحو في الدار رجل فني الدار خبر مقدم
ورجل مبتداه مؤخر وجوبا وعندك مال عندك خبر مقدم ومال مبتداه مؤخر وجوبا وعندك غلامه رجل فجملة عندك غلامه خبر مقدم ورجل
مبتداه مؤخر قال ابو جابر ولا اعلم الا بغير ذلك سلفا لهذه الاخبار وعندك فاضل عندك خبر مقدم وانت فاضل صفت ان مبتداه مؤخر ولا يجوز تأخير
الخبر في شيء من ذلك فان تاخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندك فاضل يوقع في الياس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي الياس ان المؤكدة المفتوحة
بان المفتوحة التي بمعنى فعل معنى فاذا قدم المبتداه والخبر بصيرتك فاضل عندك فاضل ان يكون ان مفتوحة وهي صلها مبتداه والظرف خبره وبجملته ان تكون
مكسورة لكونها وفت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح بجملته كونها مؤكدة وكونها بمعنى فعل لانها اعتد لغائها او المعنى عندك فاضل عندك
وهذا الياس لا ينافي مع تقدم الظرف لان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى فعل لا يتقدم معمول خبر الجاهل ما ولهذا يجوز تاخير اي الخبر المبتداه بعد
اما الشريطة المفتوحة المخرقة المشددة الميم كقوله عندك صطبا واما التي جزم يوم النوى فلو جاز كان ينبغي فاقترع بكسر الزاوي مبتداه وجم النوى بالنوى
بمعنى البعد والفرق متعلق بجزم لان صفة مشبهة من الجزم بفتح عين وهو تفتن الصبر فلو جاز جاز وجرى خبره جزم على حد ما ان يفتن في الدار ويرى من
بريت الفلم اذا فتنته واصل الية القطع والمعنى واما جزم يوم الفرق فلاجل بعد فارب ان يفتن في وانما جاز تاخير خبر المبتداه هنا لان ان المكسورة
وان التي بمعنى فعل لا يدخلان في ههنا لان كلاهما مع معمولها جملة نامة مستقلة واما لا تفضل من الفاء جملة نامة وانما تفضل باسم مقرر او جملة شرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقيدين قروخ ورجان واخره اي الخبر المبتداه في الامثلة الثلاثة الاول بضم المخرقة وفي الدار رجل وعندك مال
وقصدك غلامه رجل يوقع في الياس الخبر بالصيغة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة تختص بها طلبا حيثما فلون تاخير الخبر فيها التوهم اضرقة
لان الجمل وشبهها بعد التكرات صفتا فالنظم التفتن وقفا هذا الياس والى ذلك اشار الناظم بقوله ويخو عنك درهم وفي طر ملامز وبفتح
الخبر وانما لا يجوز تقديم الخبر نحو ولجل مسمى عنده لان النكرة هي لجل قد وصفت بسمى فتضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده
ان خبر لاجل لا صفة ثابتة له وفي الكشاف ان تقديم المبتداه هنا واجل لان المعنى اي اجل مسمى عنده تعظيما لثان الساحة فلما جرى فيه هذا المعنى

[illegible]

ما المستدلون به

وَجَدَ

المعلم

في اسم مفعول كبر اليمين الضمير بالثبوت متعلق بمفعول حال تحت الضمير لا يصح كونها اي حال خبر اخر المبتدأ المذكور مفعول في بدا فاما ضربي مبتدأ هو
مصدر مضاف الى فاعله وزيد مفعوله وفاما حال من ضمير يضر وزيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف
لغيا فلا يقال ضربي قائم واما مصدر لا يؤول ولا يجوز ضربا وان ضرب زيد فاما على اي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضاف الى المصدر
المذكور نحو اكثر شربا لتوبين ملتونا فاكتر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر حال في اسم مفعول ضربي في حال لا يصح كونها خبرا عن المصدر فاما الضمير
قول المصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الاير قائما فاقطع اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى قول المصدر وهو ما والفعل اي لخطب كون الامر قائما وجبر
فلك كلف في الامثلة السابقة مفترقا فكان ان اردنا ماضي او اذا كان ان اردنا المستقبل عند سبويه وجهود البصريين فيكون الخبر ظرفا ومما
متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذا كان اذا كان في ما صلح واذا واذ ظرف للخبر مضاف الى كان النارة واطاها مستتر فيها عايد على مفعول المصدر
وفاما ملتونا حال لان الضمير المستتر في كان واما الخبر في ان اضربه والتبخير ما التحيين احدهما التزم تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيد الفائم
والثاني وقوع الجملة الاصلية مقرونة بالواو وموقف كالحديث او بما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناطم او مقدر بمصدر مضاف الى صلح الحال
عند الاختصار واختاره الناطم في التمهيل لفظة المحذوف مع محذوفه فيقتدر الخبر ضربي زيد فاما خبره قائما وفي اكثر شربا لسبويه ملتونا شربا ملتونا
وفي اخطب ما يكون الامر قائما فاما المصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضافا اليه مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل خفا
من الاول في خبر ضربي عند سبويه وجهود البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولا في تقدير الظرف بناسج حال قال ابن
عصفور واما صلح الحال ان يبدى خبرا لا يسمي له الظرف في الخبر الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيد فاما او ضربي زيد وقت فبانه في كل منهما مستند
لخبر وكل منهما على معنى والظرف يبدى خبرا فكذا الحال انتهى قبل الخبر نفس الحال كما قبل في الظرف وقبل الحال اختصه كما اختص مفعول الوصف
عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسا الحال مستند كانه عليه الناطم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن ذلك خبره في خبرها واكثر الموضع يقول
صاحبه اسم مفعول ضربي في حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يبدى خبرا يخرج مفعول ضربي زيد شديب فان قائما حال
من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا ينفى عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفعول ضربي كون المفسر مفعولا كاملا وكونه
فاما في المعنى نحو قيام زيد صاحبا كما قاله المراد في شرح التمهيل واكثر في قوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صح به فانه لا يجوز ضربي زيد
شديبا بالنصب لانه لا يصح الحال الخبرية فالرفع لشديب واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقبل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اتمام وهو
خائفة ان يكون واجبا كما في زيد ضربه وشديب فمحل حكمه عليهم واجاز واحكم حكمت مستطاب بعضهم وفتح السين المهملة وشديب الميم وفتح
وتخاره طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس فيهم لصلاحية الخبرية ولكنه نصب على الحال لانه والخبر محذوف اي حكمت لك مثبتا اي نافذا و
شديب من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الخبرية والثاني ان الحال ليست عن ضمير معمول المصدر واما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر
ولا يصح ان يكون الحال من المكاف المضاف اليها حكمت لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشد منه قرينة على كرم الله وجهه ونحو عصبة بالنصب انتفا
المصدر بالكلية فخصه حال من ضمير الخبر والتقدير ونحو نجمع عصبة **فصل** في الاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالمفرد
فيجوز تعدده والحق ذلك اشار الناطم بقوله والخبر باثنين او اكثر عن واحد سواء انتفا افراد او جملة او اخلفنا فالاول يجوز يبدى شاعر اي ناظم
كاتب اي ناثر يعني ان ينظم الكلام وينثره والثاني يجوز يبدى فلم ضحك والثالث بخوفهم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كما بين عصفور يبدى
تقدير هو الثاني من الخبرين او يبدى آية اي المبتدأ جامع للصفين الثمر والكنانة لا الاحتيا بكل منهما على انتفاده لوجود التعدد لفظا ومعنى على ذلك
ابن عصفور في المقتضب شرح المحل وليس من تعدد الخبر لوحد ما ذكره ابن الناطم في شرح النظم من قوله وهو ظرف على ما قبل يداك يبدى خبرها يبدى واخرى على ما غا
بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان بدلت في قوة مبتدئين لكل منهما خبر على حدته ولان الخبر ان العطف ليس من التعدد وقول ابي جهم
التمهيل بعطف وغير عطف مستند عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناطم ايضا من نحو قولهم الرومان حلوا حاض بل من تعدد الخبر لفظا
لا معنى لانها بمعنى خبر واحد اي مرضا بطله ان يكون الخبرية مثما على طرف من كل من خبرين لا عليها معناه الا ترى ان المراد بتمام الحلاوة ولا تام المحوصة وكنية
بينهما وهذا اي لا اجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المتغايرة فلا يقال الرومان حلوا حاض ولا
لغاري في احد قوليه و يمتنع ايضا ان يوسط المبتدأ بينهما وان ينفذ ما على المبتدأ على الاصح فيها عند الاكثرين قاله في المبدع فلا يقال حلوا الرومان
حاض ولا حلوا حاض الرومان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احد ما بل كلاما ولا صفة لا مشتاع وصف الشيء بتناقضه ونقل عن الاختصار جواز كون صفا
للاول على معنى حلوفيه حوضه والصفة توصف انزل منزلة الجاهل بخبر رث بالاضطراب لعاقلة ودقبان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا
لوصف الضمير وهو باين من الاختلاف فانه الموضح في شرح مانت سقا ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد ان جميع الطعنين وهل في كل منها خبر او لا خبر فيها
او في الثاني فظا اقول اختار ابرحنا اولها وصاحب المبدع ثانيا والثاني الفارسي ثانيا وتظهر ثمة الخلاف في علمها او عمل احدهما في نحو هذا البيت اكلوا
حاضر وما نه فان قلنا لا يخل الاول ضمير يعين رفع زمانه بالثاني وان قلنا انه يخل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السيمي المرتفع على القول به وليس
من تعدد خبر ما ذكره ابن الناطم ايضا من نحو والذين الذين ابا با شاة وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالاول على ما قبله والاصل والذين الذين

بارك الله فيكم

على معنى خبر عسى لا يقدم عليها الخفاء والجامع بينهما الجود واجمع الخبرين من قدام البصريين والقرطبي وابن جرير وابن هشيم والشلوبين وابن عصفور ومن
المتأخرين بخبر قوله لا يوم باتهم ليس صر وقاعتهم وقتر بالخبرين ان يوم باتهم معمول محذوف وقد تقدم على ليس اسمها خبر مستوفى فيها يعود على امدا
وبصر وقاعتهما وقد تقدم المعمول الاصح الاجتب جمع تقديم عامل قل لا ان الخبر وهو صر وقاعتهم قد تقدم على ليس المبدأ قد تقدم معمولها عليها واجيب
بالمنع وسند ما تقدم وعلى تقدير تسليمه بآثار المعمول طرف فبتسعة فبما لا يتبع في غير او بان يوم معمول محذوف قد تقدم معمولها عليها ويجوز ان يكون
وليس صر وقاعتهما مؤكدة او متناقضة او بان يوم في محل يقع على الابتداء في على التقيح لاختلافه الى جمله باتهم وليس صر وقاعتهما واذ اختلف
الفعل بما التاقية جاز توسط الخبرين الثاني وهو ما والفعل المتقى مطلقا سواء كان المتقى شرط في العمل ام لا نحو ما قالنا كان زيد وصوابا فاما ما زال
زيد وبمنع التقديم على نفس عند البصريين والقرطبي من الكوفيين لانها من ثبوت الصدور وان ذلك اشار الى انهم يقولون كذا لا سبق خبرها التاقية ولما
بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التقديم على اخواتها وخص بذكر كذا من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان فيها الجواب بدليل انه لا
ما زال زيدا الا فاما كما لا يجوز كان زيدا الا فاما واذ بان ذلك لا يفيها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعنه القرطبي المنع في جميع حرف
التقى وبقية قوله وهو المعمول القرطبي ووجه التقى الخبر ان رتبة على السن خبر الا يزال زيد تقدم معمول الخبر على التاقية والاصل الا يزال خبرا
وراجع من الزيادة والتقى الشاب يقال في فوفى بالفضل والسن هنا المجرى من فعل زيد يعني انك اذا ربيت الشاب بن زيد خبرا كلما زاد عمره فزيد الخبر
وما يجهل ان يكون ظرفه موصلة به وزيدي ان بعدها الشبه ما في اللفظ بما التاقية وحينئذ الخبر ويجعل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف
فصل ويجوز بانفاق ان يلى هذه الاضال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد عندك
والاصل ان زيد عندك عندك او في المسجد تقدم معمول خبر كان على اسمها قوله ما والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلى العامل معمول الخبر
الا اذا ظرفا الى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدا من الجمهور والبصريين بمنع مطلقا لما في ذلك من الفصل بينهما وبين اسمها باجتناب عن الكوفي
يجوزون مطلقا لان معمول في معنى معمولها وفصل ابن السراج والقاسمي من البصريين وابن عصفور من المتأخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو
كان طعامك كذا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكلمة منه ومنعوه ان تقدم معه نحو كان طعامك زيدا كذا اذ لا يفصل بين الفعل ورفعه
باجتناب يحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرافعة شيخ الشهاب واجمع الكوفيين الفاتلون بالجاز مطلقا بخبر قوله وهو
الفرق في قنافة هذا جون حول يومهم بما كان عليهم عطية عودا وجملة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فخذ ولو كان معمول خبرها وليس
ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافة بالذال المجع جمع فقد ضم الفاء وفيها خبر مبتدأ محذوف اى هم فاقدر وهذا جون جمع هذا ج بفتح الدال وفي
في اخره جيم من الحدبان وهو شبه الشبح وعطية ابو جبر واداد الفرق في بهذا البيت هو مطر جري وشبههم بالفتاق في مشبههم بالليل وطوى
ذكر المشبه فهو من الاستعانة بالكتابة وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضممار الاسم في كان ما يكون جارا به الشان
وعلى هذا افضل لناظم فقال ومضمحل الشان لهما انزان وضع موهما استنباطا من وضع وراجعا الى ما الموصولة وعليه في عطية مبتدأ وعود خبرها واما
معمل الخبر مقدم على المبتدأ وتقدم معمول الخبر الفاعل على المبتدأ جاز عند البصريين ويجعل التقديم ضرورة وهذا التخييل الاخر وهو وصفي
الضرورة متعين في قوله بانه فواى ان الحال سانية فالعشرون على عشرون لا يجوز دعوى بانه باث ولا اضممار اسمها امراد اية الشان
لظهور خبر هو سانية لان فعل الشان لا يجزئ عنه مفعولهم بالبناء للمضول بمعنى فريد ولا يشين دعوى الضرور فليجوز ان يكون فواى نادى
سقط من حرف النداء ومعمل الخبر محذوف اى سانية لك فصل قد تشعل هذه تارة اى مستغنية بمنوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند
ابن مالك والبيهة اشار الناظم بقوله وذو غمام ما برع بكيفه وبقية الموضع وهو محذوف الفاعل هب بيبوبه واكثر البصريين من ان معنى غمام هاد لا انها على
الحديث والرومان وكذا الخلف في شبيهه ما ينصب الخبر فاضا الى كسبي فاضا الى الاول لكونه لم يكف بمفعول وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة
على حدث ومجرر للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرون اوجه مذكورة في شرحه على الشهاب واذ استعملت تامة
كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اى ان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في الماء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فجان
الله بين عشرون وحين تصبى اى حين تدخلون في الماء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقاء نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض
ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزل بلا نحو قول عمر ما رسول الله صلى الله عليه واله قد بات بمعنى عرسها وقوله وهو لمع الغنم بن عرس
بالنون وفا لا ابن زيد لا ابن جرير لانه خلافا من زعمه وبات وبات له ليله كليله ندى العابر الارمد اى عرس والعاير بالعين الملهمة اسم قال
من العرب وهو الفتنة العين نوع من قبل الرامد والاريد صفة له مختصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالفتح اى قولهم ليل
وقال بمعنى دام واستعمل نحو ظل اليوم بالرفع اى دام ظله واخصي بمعنى دخل في الضحى نحو اخصينا اى دخلنا في الضحى وصا بمعنى انتقل نحو صا الامر اليك
اى انتقل بمعنى جرح نحو الا الى الله يصبل الامور اى يرفع ويرج بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لعنبيه لا ارج اى اذهب انتك بمعنى انفصل نحو فكنت
الحاتم فانك اى انفصل وتكون هذه الاضال الثلاثة لعمان اخرها ذكر جميع افعال هذا الباب شملت تامة ونافضة الاثنية افعال فانها ان
التفصير لم تشعل تامة اصلا وهي في زال وليس وما فهم خلاف ذلك قول والى ذلك اشار الناظم بقوله والتفصير في وليس زال وانما ضي

الاعتماد

وذهب ابو جعفر الى ان في تكون ثمة بمعنى كمن ذهب ابو جعفر الى ان في تكون ثمة بمعنى كمن ذهب ابو جعفر الى ان في تكون ثمة
الى ان ليس تكون عطفه لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجري الفنى ليس ليجل **فصل** في تخرص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي
لشعبين الزمان خبر دون المتعارف وشدة قول ام حنبل ابن ابي طالب هي من خصه انت تكون ما بعد تنبيل اذا ثبت شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على
ذلك فانتسب منه وما بعد خبره وتكون دائمة بين المبتداء والخبر وتنبيل ضيل من التنبيل بمعنى الفصل خبر بعد خبر وشمال كجفر ربح ذهب من راحته
الفصل بليل كضيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين مثلا بين اسما جارا وخبره واولس المراد من زيادتها انها لا تزداد على معنى البيت بل انها
لا تزداد بها للالتصاف والافه على المضى لذلك كثر زيادتها بين ما النجيبه وفعل النجيب لكونه سلبا للدلالة على المضى نحو ما كان احسن من بدنا فكان
دائما بين المبتداء والخبر وقد تزداد بين الفعل ومفعوله نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل وتاليه الفاعل تؤكد المضى وشدة زيادتها
بين الجار والمجرور ومنه قوله بياض البكر نشأ على كان المستوفى العرب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والنجباء جمع جند
ونشأ على صيغة تسمى حذفها كالثاني من المجرور والعلو والمستوفى اسم مفعول من السوء وهي العلانة والعرب بكسر العين المعلقة تحت المستوفى وهي
النجيل العربية التي جعلت عليها علانة وتركبت في المعنى اطلق الناطق المسئلة اعتادا على المثال فقال وقد تزداد كان في حشو كما كان اصح علم من تندا والوبر
من زيادتها قوله وهو الفز في فكيف امرت بدار فم وجيران لنا كانوا اكرام لرضيها الضمير وهو الواو والزيد لا يعمل شيئا عند الجوهري وهذا مذهب
العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت البيت برائة بل هي النافضة والواو اسمها ولنا خبرها والحجة في موضع الصفة لجريان
وكرام صفة بعد صفة فونظير قوله ثم وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسبويه والنجيل حيث ذهبوا الى ان هذا البيت في الله واختلفت اطلاقا في
الزيادة فيها قالوا فانه نحوون انما اذا حقيقته الزيادة واختلفوا في تخرج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها استثناءها الى ضمير كما لا يمنع من الغا
ظن استثناءها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلحق قد علمت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير لا يفيها
تؤكد لنا لانه من رفع الفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محمدا النجيل وجدة زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل في ضمير
المتصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر فكذلك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مفعول بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة جريا
لأننا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد من جمل مفعول في زيدت كان بيننا وهم لانها تزداد بين العامل والمفعول فضلا ان كان ثم ثم اتصل
الضمير بكان وان كانت غير عامله فيه لان الضمير قد يصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاوزنا الا لك وتباروا الا بالاك فاذا كان ينصل
بالحرف فالأخرى ان ينصل بالفعل انتهى قال المراد في شرح التمهيد وهذه تخرجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا ينفي النجيل وسبويه ما فهمه
النحويون وانما اذا بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانا فيما مضى وانه قد فهم فالحجفة كانت في الزمن
الماضي فبحسب قوله كان لا يأكدهم من الماضي بل دخولها فاطلق النجيل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حاله الماضية قوله قبل هذا هل انتم
عابيون بنا العلنا نرى العرشا او انتم انتم ولا يمنع ايضا ان يكون كان تامر على حذف مضى تقديره وجدت جيرانهم ثم حذفوا المضى واقام المضى
اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المراد في المحاصل على زيادة كان في البيت قوله في الاعمال والامال وفي كل واحد منهما قولان في
الامال قبل الاصل ثم وصل الضمير بكان اصلا واللفظ لا يقع الضمير في موضع المنفصل في جانب الفعل وقبل بل الضمير يؤكد المستشرق في
على ان لنا صفة لجريان ثم وصل لما ذكره على الاعمال قبل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها نافضة ولنا خبرها وقبل ثمة وانها تعلق في الفا
كما تعلق في العامل الماضي فونظير ظننت عالم هذا ما في المعنى من بابا ومنها اي من الامور المختصة بكان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة
اوجه احدها وهو لاكثر ان تحذف مع اسمها خبر كان او ظاهرا وبقي الخبر والاعمال باركثر ذلك بعد ان ولو الشرطين لانها من الادوات الظاه
لفعلين وطول الكلام في حذف الحذف وخصر ذلك بان ولودون بغيره ادوات الشرط لان ان ادوات الشرط المجاوزة ولو لم ادوات الشرط
الغير المجاوزة كان كان بابها وهم يتوسعون في الالفاظ ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناطق بقوله ويجوزونها وبغيره خبر بعد ان ولو
كثيرا ان شئت مثال ان والغالب فيها ان تكون تنوينية فذلك من شرا ان راكبا وان ما شئت اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله
لا تغربن الدهر الى طرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو جعفر يمكن ان لا يكونا من افعال كان وانما انما
على الحال وان بغيره اما وهذا البيت قاله لبي الاخيلية وقوله الناس يحزنون باعمالهم ان خبرا خبر وان شرافته نصب الاول على الخبرية لكان
الحذف في مع اسمها ووضع الثاني على الخبرية لبيد المحذوف اي ان كان علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر
حيث حذف اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته ويجوز ان خبرا خبرا وان شرافته ارفع الاول على انه اسم لكان المحذوف في مع خبرها والضمير
الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر
ورضيا معا بفقد بكان في علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر او علمهم خبرا فخر
واضمارا المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلها كشر مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء
وكلاهما قبل غير مطرد ولذلك لم يذكره سبويه والوجه الثالث الاخير ان متوسطا بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متباعدان

ما انفك

يعني على حد سواء قال لبيد بن الرضا لان في كل هذا الاقوى والاضعف فهو نصيبها قوة نصب الادل وضعت في الثاني وفي غيرها قوة وضع الثاني وضع
رفع الاول فشاو باو قال ابن عصفور وضعها الحصر من نصيبها او مثال ان غير التوبة فوهم انطق بحق وان سخرها الحنا اي ان كنت مستخرجا ومثال
قوله لبعض اصحابه التمر ولو خانا من جد يدعي الحشر شيئا ولو كان ما نلت من غيرنا فوهم لا باس من الذي يوجب ولو كان جنوده ضايق فنها السهل والجميل
اي لو كان صاحبها يوجب لك جنوده كثيرة وفوهم الاحتشام ولو من اوجب رد على ايجاب ان حيث شرط ان لا يكون ما بعد الواعلي ما قبلها ولا اعلم فان الملك
اعلى ما قبله والتمر اعلم من الحشف وقول في الاحتشام ما بعد الواعلي ما قبلها الا اعلم ولا اعلم على ما قبل به سبويه من فوهم الاطعام ولو من اقام فان اطعم
اعلم من التمر وجوز سبويه قبله ارفع فمما يدور لو يكون عندنا من حذف يكون خبرها وبقي اسمها وبقي المذكر وهو حذف كان واسمها يدور
ان ولو الشرط بين قولين لم يشر الى ذلك في الاصل فوهم سبويه من ان كانت شولا بفتح الشين الحجة وسكون الواو والفصح والتونين جميع شائلا على غير
فباس هي التونين التي جفت عنها وان تقع ضرها وان عليها من تاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلاها فوهم النافعة فتشول بذنبها اللهاج ولا يلبس
اصلا وجهها شول كراكم وركع والافلا مصدر انكث الشاة لانه لا ما ولدها اي من ذمن كونها شولا ولم يبدده من ان كانت لانه لا يرى اضافة لذنب الى
الجمل فغله في المنع عن الفرة لان الدهان واغصون على سبويه فغله ان انقلب حذف بعض الاسم وبقي بعضه بل نص سبويه باب الاستثناء على ان
الحرف لا يجوز حذفه وان جعل على انه قد بدد معولا فغله ان لم يبدد من ان ما فرقة وضع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها وبقي الاسم وهو وضع
ولهذا ضعف لو من وان خبر خبرها الوجه الثالث ان تحذف وحدها وبقي اسمها وخبرها وكذا ذلك بعد ان المصدرية الواضحة في موضع المفعول لاجله
في كل موضع ارد به تحليل فعل بفعل في مثل فوهم اما انت منطلقا انطلقت فوهم ان كان في قوله وما قبله لعله لم يبدد عليه واصلة انطلقت لان
كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها الحيز وبها على انطلقت لا تحذف في الاصلين او لا ههنا عند النحويين فصلا لان كنت
منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصاص فصلا ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصاص فانفضل الضمير الذي هو
هو اسم كان فصلا ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتوضيح من كان فصلا ان ما انت ثم ادعيت التوضيح من ان في الجمل من ما للتقارب في المخرج فصلا اما انت
والخ لكان اشار الناظم بقوله وبعد ان نفوسهم باعها ارتكب فوهم ان كان في المخرج من ان في الجمل من ما للتقارب في المخرج فصلا اما انت
اما انت فافترق قومي لم ناكلهم الضبع اي ان كنت فافترق فخرت ثم حذفت فخرت وهو منطلق الجار لان وبعدها واو باخراسة منادى منه سقط
حرف النداء وهو ضمير الجاء المحبة وحكي كسرهما وبراء مملوءة وشين مجر كسبة شاعر مشهور واسم مختلف بناء مجر مضمومة وقائين خفيفتين بينهما الف
التفريق بين التوزن والقاء الهمزة والاضاع على وزن المضارع السنين الجديدة وفيه توبة لانه اهم انه يريد الجوان المعروف وشرح بقوله لم ناكلهم وهو قوله
عز الشدة التي تحصل من جلبة السنين بها بالاكل فهو استعاره تبعية دخلت الغاء في فان قوي لان الثاني مسمى بالاول فهو مسببة والاول
سببه فاشبه الشرط والجاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المنوثة هنا شرطية ولذلك دخلت الغاء في جوابها ومعنى المثال المذكور
عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن علي ان ما الخافعة عن كان عالة في الجزئين عمل ما خلفه وحجته ان ما لما تاب
في اللفظ ثابت في الفعل وزعم انه مذهب سبويه وقل حذف كان بعد ما يدور فيها اي يدور ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قوي
الجاء كالقول لم الجالة ان يميل مبالا قال سبويه ادا زمان كان قوي مع الجاء فحذف كان النامة وابقي فاعلها وهو قوي والجاء مفعول بعد وانما عليه
كان المحذوف في الجالة تكسر الواو وبالجاء المملوءة سجع من جلود ليس فيه خشب بخذ الركض الشديد ويميل بفتح الناء مضبوط وهي منصوبة في موضع التعليل
ويميل بفتح الهمزة الاولى بنحو مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معمولها جوبا وذلك بعد ان الشرطية في فوهم افضل هذا ام لا اي
كنت لا تغفل غيره فاعلم من كان واسمها وادعيت فون ان فيها التقارب بخبرها ولا هي النافعة للخبر وهو يغفل وجواب الشرطية فون لذلك لانه اذا علمه
تقديره فافعله قال الجار بردي يقول لخرج فاذا اضغ فقول اما لا فتكم كذا ذكر في بعض شروح المفضل وهو يدل على ان الحرف من اتمام كسوة وقال بعض
شراح الشافعية اما لا بفتح الهمزة فان معنى ما لا هو ان كنت لا تغفل ذلك افضل هذا اي لان كنت تحذف اللام ثم حذفت كان فصلا الضمير المتصل منفضل
ونبت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلت النون مبالا وادعيت اليه ان في كلام الجار بردي في باب الا انه وهو عجيب فان سيرة الضمير المتصل منفضل
انما هو في اما انت لا في اما لا ولا حذف في هذا امر جرد الذي عليه واجب فيما قبلها جاز في الخبر اي حكي الكوفيون انه يقال لا اثبات الامر فان جابر
فتون اما انت وان اي ان كان جابرا فحذف كان مع معمولها من غير توضح عليه قوله فالت بيات العلم باسلي وان كان فغير امعا قالت ان او
اي ان فغير امعا ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومعناها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضاعفها وهو النون يجوز حذفها مخففا
وصلا لا فضاقت على ذلك ان خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضاعف الجاء فيجوز حذف تون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كون الجاء
بالسكون حال كونه غير متصل بضمير مضبوط لا متصل بيا كن نحو قوله كذا بيا وان تلك حجة بضاعتها اصلها الكون وتكون بالرفع تحذف الضمة للجاء
والواو لا تغاء الساكنين والنون للتخفيف وفي ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له اقية الدار وتكون لكما الكبرياء لا تنفكا
الجزم فيها لان الاول مرفوع والثاني منصوب بخلاف من تكون من بعده فوهم صاحب الجزم لان جزمه حذف النون بالعطف على مجزئ الجزم في جواب الامر وانما امر
مخذف فون يكون فيض لا فاعلم في الاولين بحركة الاعراب في الثالث بحركة الناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما لو كانت ساكنة فانها شبيهة

لو من كون
او لا ههنا
سبويه من
شولا

والله اعلم

وحياته

في حروف التثنية

الحال

على الفتح ان يفتح مثل ما انكم تظنون وقد تفتح بينكم في فوائدها مع انهما مستعملان الوضع على التثنية في الاولى والفاعلية في الثانية وفي نظير
لثانيتها من ذلك خاص بلفظة مثل وقبل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل ثبت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انصب
وتبشر مبداء وتبشر زوت مقدم على البتة لا يلزم تقديم الحال على ما لها الظرف وهو منع وانادى في الوجود بشر مثلهم او ما لا يلزم قاله المبرد
وردد بان حذف حال الحال اذا كان منصوبا منع قاله في المنع وقبل مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله في المنع وقبل مثلهم ظرف
زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله في المنع وقبل مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله في المنع وقبل مثلهم ظرف
وقال ابن قتيبة ميم بن غالب بن ابي خازم واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلبسه بالفردوق فقال في ادب الكاتب الفردوق قطع العجز واحدتها فردوقه
ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفردوق لفظه وقصوه قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جحر وكفى وجهه
ثم برى منه فبقي وجهه جها وهذا الشرط الثلاثة مستفادة من قول الناطم احوال ليس اعمت ما دون مع بقا النفي وتثبت في كل علم الشرط الرابع ان لا يفتقد
معول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقولهم وهو مزاج بل يحرث العقبى وقالوا نعرفها للنازل من منى وما كل من وافي من انا عارف والاصل ما انا عا
كل من وافي منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال نعرفت ما عند فلان بتقديره اني طلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان نزاخا
لما اجمع مجبوته في الحج ثم تقدمها فسنل عنها فقالوا نعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافي منى حتى استلهم عنها الا ان كان المعول ظرفا
او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيها كقولهم باهت حرم لذوان كنت امنا فاكل حين من نوالى والبا والاصل فامض نوالى مواليا كل حين فاما نافية و
من نوالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناطم بقوله وسين حرف جر وظرف كما بان انت مضيا الجازا العلماء و
الاصل ما انت مضية وفهم ان المعول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجزىون العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعمالها على ليس قليل جدا عند الجحاذيين اليه
ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وهذه الاخفش والمجوز الى منعه وعلى الاعمال بشرطه الشرط السابق في عمل ما ماعد الشرط الاول وهو ان لا
يبتز اسمها بان الزائدة وبشرط ان يكون المعولان تكرين نحو لا اعد افضل منك والى هذا اشار الناطم بقوله في المنكرات اعمت كلهم لا واما قول الناطم
ولا انا باعها سواها ولا في جها من اخيا وقول المنع فلا يجد مكسوبا ولا المال باعها من التوارد فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما نند قائما ولا
لخوه فاعدا قلت لا عمل للزائدة والاسمان تابعا للمعول ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوف فاحتمل بلزوم ذلك كقولهم وهو سعيه بن مالك
جد طرفه من العبد من صد عن شرا فانها فان قيل لا يربح قبل ربح اسم لا خبرها محذوف ولا يربح الى والصحيح جواز ذكره اى الخبر كقولهم تغفر لى على الاقصى لى
ولا وز ما مضى الله واقفا فمضى فعل امر من المنة وهى النسبة ومعناه نصير ولا نافية للجحس وهى عالة عمل ليس وبعاطن كثيران لا العاملة على ليس
يكون الا نافية للوحدة وليس كذلك شبه عليه المنع وشي اسمها على الارض ظرف مستقر صفة لشي او لغو متعلق بياقبا وياقبا خبر لا والاول الى ذلك القول
فيها بى وانوزر المليات والواقي الحافظ واما الشرط الاول وهو ان لا يبتز اسمها بان لان لا تزد بعد الا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها
واما لا فاعمالها لا النافية ثم زيدت عليها التانيث للفظه واللبا لفته ومعناها اولها ونصبت بنفى الجحان وزيادة التاء هنا الحسن بها
ثم وزد لان لا محمولة على ليس وليس متصل بها التاء ومن ثم لم متصل بلا المحولة على ان قال صاحب الكافي لا ترفع ولا ترفع ليس ليس فرفع المنة الزائدة
وهى كلتان عند الجهم ولا النافية وتاء التانيث وحرك لا لتفاد الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
الزائدة في اول الجحس وقبل كلمة واحدة وهو فعل مضى وعلى هذا هو اضى يبيت بمعنى يفض استعملت النفى وهى ليس بكسر الهمزة قلبت الباء الفاعلا وابتدأت
السين باء كفا لانه لى لى الرفع قولان حكاهما في المنع وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا ترفع شيئا وان ولها مرفوع فثبت
حذف خبره او منصوب فعمل الفعل محذوف وهذا الحد فى الاخفش وعنه ايضا انها فعل عمل از فنصب الاسم ونرفع الخبر ومذهب الجهم انها فعل عمل ليس فرفع
الاسم ونصب الخبر وله عندهم شيطان كون معولها اسمى زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولا ت حين مناص نصب حين على
انه خبرها واسمها محذوف وهى مفعول ليس ومناص معنى فزارى ليس حين حين فرارو من القليل قراءة بعضهم وهو عيسى عمر في الشواذ ولا ت حين مناص
يرفع حين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس حين فزارى حينهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة
لان مرفوع ما محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نضر فوافيه ما لم يضر فوافي اصلا وفرضي ايضا ولا ت حين مناص يخفض حين فرفع الفراء
ان لا ت تستعمل جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومن ذلك فحصل في حين ثلث قراءات المرفوع والنصب والخفض وفي الارض ثلثة اقوال
اما على الابتداء او على الاسمية للاث ان كانت على عمل ليس او على خبرية لها ان كانت على عمل ان وفي المنصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للاث ان
كانت عاملة على ان او على خبرية لها ان كانت عاملة على ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي المنخفض وجه واحد وعلى كل
حال لا عمل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما لللاث سج حين عمل واما قوله وهو شمر ذل البشى طفى عليك اللفظة من خائف بمعنى جرد
حين لا ت مجرور فارتفع مجرور على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديره اى على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لا ت
له مجرور على الابتداء او يحصل مجرور على الفاعلية ولا ت معلقة لعدم دخولها على الزمان ومجرور بالجمع اسم فاعل مزاجار ومشتبه في احوال لاث قوله وهو
الاعشى ميمون لاث هتا ذكرى جيرة او من جاء منها بقاء لاث الاحوال اذا ابتدء هتا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر وليس هو برمان وخبره هتا

بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا محمولة للكان والزمان أي ليس في هذا المكان والزمان ذكرى جبهة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغرة جبهة وقيل
مكبر وهي بنت عمر بن حزم بن بكر بن وابل بن بل هي امرأة قاتل هذا البيت واد من عطف على مقدار جبهة تذكر من جاء بها بطائفت لاهول والطائفت
التي طولت الليل واد بفتح الهاء الخيال المذكور في النعم وكانها وهي غصبي قزع من ذلك والاهول جمع هول وهو خوف وأما ان النافذة فاعمالها فاد
عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل الاوهلة اهل العالمة العين المملة والباء المشاة تحت وهي باقون تجد الى ارض نهارة والى ما وراه مكة و
ما وراه والنفية البها على وعلى غير فباس كذا في الصواع واختلاف في جواز افعالها ذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابوبكر وابو علي وابو الفتح
الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلاف المقل عن سيبويه والمبرد فقل السهل الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد
ذلك الخاسر ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل المالكية كقول بعضهم ان احدا من احد الالباء المافية وان ذلك ناضك ولا ضار لك
فانما اي ان انا فاما وكثرة سعيد بن جبر ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم يسكون نونان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المنفعة
من الثقل وانها منصبة لغيره مثل ان جراسنا السدا وجملة التوافق الفرائض اثباتا وهو يخرج على شاذ وقول الشاعر ان هو سئولك على احدا لا
على اضعف المجاني انشد الكسائي شاهدا على افعال ان عمل ليس **فصل** في زياد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو العبد لله بكاف
عبد وما الله بمتاقل وذلك عند البصريين لرفع نونهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لما كبد النقي فالواو ليس بد بقاء
ولا ان زيد لقائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية فامو ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان مصوب ليس الاستثنائية كصوب الاء
فكما لا نقول ما زيد الابناء لا نقول فامو ليس زيدا وكان زياد الباء في خبر ليس زياد في اسمها اذا انا في موضع الخبر كقوله بعضهم ليس البربان تولوا وجوهكم
بضم البر وفعله وليس عيبا بان النقي صبا بعض الذي يدير وهذا من العريكة فاله في المنع وزياد الباء بقله في خبر لا وفي الخبر الثاني من هو على كل
ناسع مني قوله وهو سواد بن قارب مخاطب النبي صلى الله عليه واله وكان في شغباء يوم لا ذو شفاعه بمن في سواد بن قارب فادخل الباء في معنى
وهو خبر لا وفيه بفتح الفاء هو محبط الذي يكون في شئ النواة وهو مفعول مطلق اي من اغناء ما كاد اوجهين في لا يظنون فيبلا والمعنى يوم لا ضا
شفاعة مغنيتا عن شيئا فاقام الظاهر مقام المضمرة وكقول بعض العرب لا خير خير بعد النار فزياد الباء في خبر لا الشريعة اذا جعل الباء بمعنى فالد
بن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الا الذي وان مدح لا يذهب الى الزاد لانه اعجلهم اذ اجتمع النون لجعل فزياد الباء في اعجلهم وهو خبر كان ولجس
بفتح الجيم على الشين المحبة الفائق في الجمع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دود بن الصمة دعاني اخي والخيل يفر
وبينه فلادعاني لم يجدت بعد فزياد الباء في بعد وهو المفعول الثاني لوجود الضمة بضم الفاق وسكون العين وضم الدال الاول وفيها الضمة
ويزاد الباء بفتح الفاء في خبر ان المكسورة ولكن ليست في قوله وهو امر العبد لكنت فان شاء عنها حنيفة لا تلاها فانك ما احدثت بالجر
زياد الباء في الخبر هو خبر ان وشاء من المناى وهو البعد والهاء في عناء عائد على ام حنيفة المذكور في قوله ولا تخيل من اريد على ام حنيفة ليقض
حاجات القواد المعذب وحنيفة بكسر الحاء المملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حنيفة فلا تخيل من لا يبدل من شاء قاله الموهج في شرح الشواهد
والجرب بكسر الراء من الخبر وفي قوله ولكن اجر الوصلت بهن وهل ينكر العرف في الناس الاجر فزياد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط
مضمر بين اسم لكن وخبرها وجوابه حذف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجر هين لو فعلت اصبته وفي قوله وهو الفز في يجر وير وكليب
وهطه ويرهمهم باسان الان بالمشاء انما الخبر كان يخبره بزمون باسان الابل يقول اذا اقلوا عليها واقرت الالبث في العيش الذي يبداءم فزياد
الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او فعله والذين يغت العيش واقلوا بالفاء والراء سكنت وذلك ومعنى البيت
يقول الكلب اذا ارتفع على الاثان وسكنت له الالبث هذا العيش الذي يبداءم ويروي الابل اخو عيش الذي يبداءم وعليه تكون الباء زائدة في خبر البتة
الداخله عليه هل وهي هنا جحد وعليه شرح الشهاب قال الكسائي فان هل استفهاما وحدا وشرطا واما فويضا وفقراد بمعنى فدد واقتصر النظم
في زياد الباء على خبر ليس وما ولا كان المشبهة فقال وبعد ما وليس جربا بالخبر وبعد لا وتقول كان تدبر واما دخلت في خبر ان المفسر في اوله برون الله
الذي خلق السموات والارض ولم يبعي خلقه من يقاد لما كان اوله برون الله في معنى وليس الله يقاد بديل ليل ان جاء مصر حابة موضع اخر قوله فعلا
اوله برون الله الذي خلق السموات والارض يقاد فالتقي متناول لها مع ما في خبرها فليست ح من النوادر وهو نظير ما اجازة الزجاج من قولك ما ظننت
ان احدا بقاء لما كان معنى ليس في خبر احد بقاءم **هذا باب في افعال المتشاورين** وهذا مجاز من باب حنيفة الكل باسم الخبر
كحنيفة هم الكلام كانه وحنيفة بهم رتبة النون عينا وحنيفة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة بثبات الدال
على خبر ليس باسمها وهو ثلثة كاد كرت بفتح الراء وكسرها واوشك وما وضع للدلالة على رجائه اي جاء المتكلم لغير الاستقبال فهو
اضافة المصدا الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلثة افعلى عسى جرى بفتح الحاء والراء المهملة بن نفس عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو جاس
مع انه ذكرها في الحديث واحسنون نجاء معي وقاف ذاك في الثالث ما وضع للدلالة على شروع فيه اي على شروع السمع باسمها في خبرها وهو مشهور وانها
بعضهم الى اثنين وعشرين فضلا ومنه اثنتان واثني وحق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الهمزة وجعل وصب وعلق وهلمل واخذ وقام وجميع
ان هذا الباب يعمل على كون من يقع الاسم نصب خبر لا تخبر من يجب ثبوت جملة لئلا يحكم الى مضمونها وشذ حنيفة مفردا في جملة بعد كاد

وهي الاختصاص

ارفع واقر في الف

انما في الخبر

ما في اللفظ

وعسى واولئك كقولهم وهو لا يظن ان اسمه ثابت بن جابر فاقبث الى قديم وما كثر انما وكثيرا ما قاروا بها وهي نصف قاضي بخير كاد مفردا وهو ايضا اسم عمل
من اب اذا صبح ويري ما كثر ليا وابت بضم الهمزة وسكون الواو مع جئت وفيه يفتح الفاء وسكون الهمزة اي قبله وهو من بن عمرو بن قيس بن
غيلان وكثيرا ما يظن ان اسمه ثابت بن جابر فاقبث الى قديم وما كثر انما وكثيرا ما قاروا بها وهي نصف قاضي بخير كاد مفردا وهو ايضا اسم عمل
كثيرا ما يظن ان اسمه ثابت بن جابر فاقبث الى قديم وما كثر انما وكثيرا ما قاروا بها وهي نصف قاضي بخير كاد مفردا وهو ايضا اسم عمل
مفردا لان اللفظ جملته هذا قول سيبويه وايضا على من البصر بين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفه والتقدير ان يكون بوشا وقال الامم في خبر يصير محذوفه
وقيل مضون والتقدير عسى الغوي ياتي بانوس محذوف الناصب ليجازي نوسا وتلخص ان ابوسا خبر لسي وتكان او نسا او مضون يري قال الموضع في شرح
الشاهد والاحسن من ذلك كله ان يقتدر بياس ابوسا فيكون مضون مطلقا على احد فطلق محايي مبيح محايي وقال في المغني الصواب انه محذوف فيكون
اي يكون ابوسا لان في ذلك ابقاء لاصل الاستعمال الاصل انتهى سيبويه الى ذلك ابن جني فقال في البيت يقتدر بياسا كذا كون ابيا انتهى والغوي
يظن غرابا الغني العجزة واصل هذا المثل فاقبل ان الزبائن لا توافد جوع ضيقا من القرا اليها ومعه الرجال وكان الغوي وهو ماء الكلب على طريقه
عسى الغوي ابوسا ان يذبل لصل الشرايتكم من ذبل الغوي فضا مثلا يضرب للرجل شوطا من الشرايتكم من ذبل الغوي فضا مثلا يضرب للرجل شوطا من الشرايتكم من ذبل الغوي فضا مثلا يضرب
فطر العظام انشد ابو محمد بن بريخ حواشي الفصاح وقد يقال انه على ذلك اي يوشك يكون فطر العظام واللفظ مطلق محايي مبيح محايي في خبره محذوف الله له
مصدره عليه محايي مطلق لا خبر اي مطلق مبيح محايي وفيه رد على الناطق في قوله وحذف عامل المؤكد امشع كما سئل في باب يري قوله وشك محايي
مفردا بعد كاد وصي خبر لقول الناطق كان كاد وصي لكن خبره مضاعف من خبره بشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الامتثال ان تكون ضليقة لذلك
على الحديث وشك محايي الاسم في الجملة خبرا لجملة في قوله في الجملة وقد جعلت قلوس في مصل من الاكوار عظمها اقرب فقلوس يفتح الطاف الشابة
من انوف اسم جعل وميرتها اقرب جملة اسمية خبر جعل واصلها يري ميرتها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية فالدالة الموضع في شرح الشاهد ويري
ابوسا يري بالثنية ومن الاكوار معلق في يري هي ما جمع كور بضم كاف وهو اصل يادانه او جمع كور بفتحها وهي جماعة الكثرة من الابل بالرفع مكان الوقوف
والمعنى ان هذه القلوس حصل لها العباء ونحو ذلك لال فلم يبعد عن الاكوار بل رقت بالقرب منها قال ابن مالك في قوله على الجملة وعلى جعل محايي صبر
ثم اختلف في جعل الخبر على جملة الاكوار فقلت في ذلك قائم وقيل الاصل جعلت القلوس الامر الثاني كما قالوا ان بك زيد معلقا على ما في الخبر
الموضع في الحواشي ان افعال الضمير لا تلحق بشرط الفعل المشمل اليه الجملة لثلاثة امور احدها ان يكون راضا ضمير الاسم الذي هذه الافعال نحو وما كادوا
وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مفعولها هو الذي قد يلحق بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المفعول فيحذف
واما قوله وهو بوجه القوي وقد جعلت اذا ما فت يفتل في ثوب فانها خبر عن الشارب المثل وقوله وهو ذو الرنة واسفله محايي كاد ما شبه تكلن الحيا
وملاعبة قوتي في البيت الاول واجاره في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل لشمال لافعالان يفتل في تكلن في
فاعلهما مستتر فيها والتقدير جعل ثوب يفتل في كاد ما اجاره تكلن في الضمير على المبدل دون المبدل عنه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في
الاجابة اذ لا يفتل في كاد من عوده الى المبدل من فاعلهما مبدل ان يفتل في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط في البيت الاول
ناوبلان لخران ذكرهما الموضع في الحواشي في البيت سنة تاويل اخر ذكره المختار في تركن الجمع نحو لا طالة ويجوز في خبره عن خاصه ان ترفع السبي
وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفزد في خبره عن الحاج لما روي بالفضل وماذا عسى الحاج يبلغ جهده اذا تفرجوا وانا
خبر زباد يروي بضم الجيم على المفعول به يبدل في رقة على الفاعلية به وهو محال الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحاج الذي هو اسم محايي
وفي رد على الجحان حيث منع من ذلك في التكت المحن او خبر زباد موضع بين الشام والعران وزباد بن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالصراف
بنها بن عن عويبة والامر الثاني ان يكون الفعل مضافا لمبدل على الحال والاستقبال وشك في جعل قول ابن عباس في جعل الرجل اذا لم يسقط ان يهجر
ارسل رسولا فادسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضع في شرح الشاهد وهذا لم ار من حسن تقريره وجهان اذا منصوبه بمجوابها على الصحيح
والقول اخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فاقبث انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التمهيد اوفعلته مصدره باذا
قال الموضع في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما انفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا
لم يقل احد في علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما فت يفتل في ثوب شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعل شذوذ من جهة رفع السبي خاصة فانه انما
والامر الثالث ان يكون المضاعف مفردا بان المصدر يري وجوبا ان كان الفعل الدان على الرجح مروي لخلوق لان الفعل المرجح فوضه قد يري خبره
فالجواب ان المشعر بالاستقبال انما يري بان ياني واخلوق في السماء ان غطر واستشكل الاقران بان لانه يودي الى جعل المحذوف خبرا عن الذات
وهو غير جازم واجيب بان من باب يبدل او على تقدير ماض اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير يري امر زباد الانسان واخلوق امر السماء الاخطا
او جري يري صاحب الانبان واخلوق في السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجررا فانها اي من ان وجوبا ان كان في الخط
نحو وطفعا بخصفان لانه لا اخذ في الفعل والشرع في ذلك بناء على الاستقبال والاعمال في خبره وخبر او شك الاقران بها اي بان لان عسى ماضيا
الرجح كان القياس مروي عن ابن جني عن جهمود البصريين الى ان الخبر يري من ان خاص بالشرع واما او شك فانما يفتل بها الاقران حيث

شرح

أَبْغَضُ الْمَغْضَى

وَمَكَادَةُ كَمَا لَمْ

كتاب في التفسير

ان قولهم ظاهرا انما هو الكسر لاسم الباء وهو الفتح وهو المختار لجره على الفاس وهو عدم الاختلاف مع الظاهر والاضمير خلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة
والله لك اشار الى انما بقوله والفتح والكسر ليرى في السنين من نحو عسب وانتفا الفتح ذكر **هذا باب الاحرف الثمانية عشر الاخر**
تتطرق الى ان هذا السد للفتحة وبالفاتحة لا يدخل ان المفتوحة وعسى لا الشبرية وغير سبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فزع المكسورة عنده الدخلة على
المبتداء والخبر فنصب المبتداء اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب لابتداء والتصدير وديم اسمها وتوقع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون
طلبيا وديم خبرها فلو كان المبتداء محذورا فاعلم ان الله لم يجد بفتح الجهد على ان خبر مبتداء محذوف او واجب لابتداء كما بمنزلة واجب بالتصديق غير ان الخبر
كأن وكما لم ينصب هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضرب وبن زيد لم يرفع هذه الاحرف لان يكون الاستفهام جوابا لحكي من كلامهم ان ابن
الماء واخبرنا له ارجونا وهذا الكوفون الى ان هذه الاحرف لا تفتح في الخبر وانما هو فزع بما كان فزعا قبل دخولن وهو المبتداء ولكل من
الفرعين جهة فجه البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكانا النافضة في لزوم دخولن على المبتداء والخبر والاستثناء بهما فدخل عليها معكوثا ليكون
المبتداء والخبر معهما كقولهم وقاصل لقرنيها على الفرعية وجه الكوفيين انه لا يجمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا بالجاز ان يليها ويبتدئ
على هذا الخلاف خلافا لجواز العطف بالرفع قبل مجي الخبر شيئا فاحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما التوكيد النسبة بين الخبرين
وتنفي الشك عنهما ونفي الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لهما فان كان الخاطبا طالما بالنسبة فما لمجرد توكيد النسبة وان كان
مترددا فيها فاما تنفي الشك عنهما وان كان منكرهما فاما تنفي الانكار لهما فان التوكيد تنفي الشك مستحسن وتنفي الانكار واجب لخبرها الاول
احرف الثالث اكن وهو الاستدراك وهو يغيب الكلام بوضع ما ينهم بثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط
قال الاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيوم ذلك انه كرم لان من شبه الشجاع الكرم فقول اكنه يجمل ويقول ما زيد شجاع فيوم انهم ليس
بكرم فقول اكنه كرم ولا يكونها الاستدراك لان بغير علمها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نفيضا لما قبلها نحو هذا اكنه كرم هذا اكنه
او هذا اكنه ما هذا اكنه ايض خلافا له نحو ما قام زيد اكنه كرم او ما قام زيد اكنه كرم او ما قام زيد اكنه كرم او ما قام زيد اكنه كرم او ما قام زيد اكنه كرم
لان الثاني والثالث جاز على الاصح والرابع مشع بالاتفاق فالابحار في التثنية والثاني وهو التاكيد مخوف لك لو جازي زيدا اكنه كرم هذا اكنه
على امتناع الجرح لان لو اذ اذ دخلت على مثبت فغنى واذا اذوت توكيد اكنه كرم فاكنت بل كن ما افادته لوم الامتناع وهي بسيطة على الاصح
ذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف تاء بينهما لا للتشبيه وحذف الهمزة تخفيفا واحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه التوكيد
بفتح الكاف فغنى للتشبيه نحو كان زيد اسدا ومار ما الخبز من ارفع من الاسم او اخفض منه شبه تشبيه وتوكيد بكان لانه مركب من الكاف المقبلة
للتشبيه وان المقبلة للتوكيد والاصل ان زيد كالاسد او كالحمار فغنى الكاف على ان زيد على اول الكلام على التشبيه من اول وهله وغنى
منه فان وصاوا كلمة واحدة وهذا لا يتعلق بالكاف في شيء وقبل التثنية والتوكيد كانت متعلقة بمخوف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه لا تكون
خلاف الكوفيين ولا يجزئ في قوله فاصبح بطركه مشعرا كان الارض ليس بها هاشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هاشام حقيقة بل هو
فيها مدفون ولا للظن فيها اذا كان خبرها ضللا او ظرا او صفته من صفته اسمائها نحو كان زيد قاعدا وبقيد او في الدار او صدك او فاعدا خلافا لابي
السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدين او لم تكن خلافا لابي الحسن الانصاري لا للتقريب نحو كانك دال عليها انما انت دال عليها خلافا للغاري
والحرف الخامس لب وهو التثنية وهو طلب لاطع فيه وما فيه صرنا لاول مخوف لاطع في السلب التثنية اذ فان عود التثنية لاطع فيه لا
صادرة والثاني مخوف منقطع الجاء من اليج به لب على ما لا فاج منه فان حصول المال ممكن كقوله عسر ومنع لب غدا يجي فان غدا واجب الجي و
الحاصل ان التثنية يكون المنع والممكن ولا يكون في الواجب احرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجيح التثنية نحو لعل الحبب خول لعل الحبب قادم
ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في التثنية المكروه نحو طمعتك باخف نفسك اي قاتل نفسك والمنه اشقوع على نفسك
ان تفسد ما حسنه لعل فانك من سلام فوك قاله في المكشاف فتوقع الحبب بدمي زجيا وتوقع المكروه بدمي شفا فاذ لا يكون النوع الا في الممكن ولما
قول فرعون لعل ابلغ الاسباب اسباب السماوات فجل من ذواتك قاله في المعنى والاشفاق لغة الحروف يقال اشقت عليه عني خفت عليه واشفت منه
بمعنى خفت منه وحذره قال لاخفش وانكسائي وثاني لعل للتعليل نحو ما قال لاخفش يقول الرجل لصاحبه ارفع عملك لعلنا نستغذي واعمل
عملك لعلك نأخذ اجرا اي نستغذي ولناخذ انتفى ومنه اي من التعليل لعله يذكراي ليدكر قاله في المعنى ومنه يثبت لك بحمله على الرجاء
ويصرفه للخاطبين اي اذهبوا على رجائكم التثنية قال الكوفيون وثاني لعل للاستفهام قاله في المعنى وهذا لعل الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا وما يدريك لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك اي تزي والمعنى لا تدرك جوابا والله
يحدث وما يدريك جوابا اي تزي التثنية في حاشية وهذا ان المعنيان لا يثبت بهما البصريون وعقبيل بالتصغير مخبر اسمها وكسر لامها الا
وحذف لامها الاولى وابانها قال شاعرهم لعل ابي الغوار منك شريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجوع عالة عمل ان وان اسمها في موضع نصب
وخالف ذلك في انفق فتنا ان انصفه واعلم ان خبر لعل في موضع رفع بالابتداء لشر لعل منزلة الجار الزايد نحو يحسبك درهم يجامع ما بينهما من
عدم التعلق بعامل وين في قوله فزيب خبره في المبتداء والحرف السابع عني فغنى بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجيح الاشفاق فغنى العمل عليها

نحو والله يعلم تلك رسول الله سبحانه لانها لو كانت اتم شلطة العالم عليها ولازم الابداء لاصد الكلام يمنع ما قبله من اجل
فما بعد ذلك وان كانت منافية للفظ فربما تقدم على ان وانما انخرت لثابت على حرف وكبد على شدة ولم يؤخر ان لغو هذا العمل وانما
فقط فمضت ان زيد القبول لان الكلام ليس الابداء لخطا على الفعل الماضي وسببا انها لا تدخل عليه لامع قد ظاهرا او مقدره او تقع خبر عن
اسم ذات خبر من نوعه بانها لا تستل ان المصدا لا يجزى عن اسماء الذات لا يباو بل وذلك منع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هم
والصائين والنصاي والحيي والذين اشركوا ان الله يفضل بينهم فجاء ان ومعلومها خبر ان الذين امنوا واعطفت عليه هي اسماء ذات قبل ويجزى
عليه الواقعة بعد كلا نحو كما ان الايمان بطغي والمؤمن خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ذلك ليس بعقاب والواقعة بعد حتى الابداء بنوعه من زيد
حتى انهم لا يرجونه والثابت لشي من ذلك نحو ان زيد بافضل وان عمر بافضل فلهذا في ذلك ولجنة الكسر والحق ان في ذلك كلمة لثابت في نوع داخله
في قوله اول ان تقع في الابداء وافضل لناظم على سنة موضع فقال فاكسر في الابداء وفي بدء صلة وحيث ان ايمن محالة او حكيت القول او حلت
محال حال وكسر وان بعد فعل علمنا باللام والثاني وهو تعبير ان المقنونة في ثابته موضع يجب فيها ان بسد المصدا مستها وسد على ما وهي
ان تقع فاعلة نحو انهم انما انزلنا اي انزلنا او تقع مفعولة غير محبة بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي انكم جعلتم المحبة بالقول فانها
ولجنة الكسر كالمقدم لوقوع ثابته من الفاعل نحو قول اي الى ان استمع من شيطان فمضت مبداء في محال وفي الاصل فالاول نحو ومن ابانه انك تولى الخ
اي من يملك الارض من ابانه هذا هو مذهب الجليل في حال المطر في اسم محبة الموضع بعد الظرف فاعل عند سبويه وان لم يبعد الظرف على شيء ومنه ومن
ابانه انك تولى الارض نحو الثاني نحو كان منك فاعل والفرق بين قوله اول ان تقع في الابداء وقوله هنا ان تقع مبداء انها اذا وضعت في الابداء
تكون في اولى جملة مستقلة واذا وضعت مبداء تكون مع معمولها في اول مصل من رفع على الابداء محتاج الى خبر ومنه عند سبويه فلو لا ان كان
من المستحق ثم قبل لا يحتاج الى خبر لثابت صلتها على السند والسند اليه وقبل خبر محذوف والتقدير يؤول الى خبر من المستحقين موجود وهذا المبتدأ
والزجاج والكوفون الى اتفاقه على فعل محذوف والتقدير فلو لا ثبت انه كان من المستحقين موجود وهذا المبتدأ والزجاج والكوفون الى اتفاقه على فعل
محذوف والتقدير فلو لا ثبت انه كان من المستحقين على خلافه ولولا انهم صبروا قالوا في المعنى او تقع خبر عن اسم مفعول ولا خلاف عليه اي على اسم المعنى
خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاعل ضيق فيها لا خبر اعتقادي وهو اسم مفعول ولا خلاف على اعتقادي خبرها لان فاعل لا يصح على الا
واما هنا بسد المصدا مستها وسد معمولها والتقدير اعتقادي فضله اي مفعول ذلك ولم يخرج كسر ما على ان تكون مع معمولها جملة خبرها عن
اعتقادي عدم الرباط لان اسم ان لا يعود على المبداء الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صا على خبره فبقية الجملة لا ابطئة بخلاف قوله انه
فاصل فيجب كرها لانها اذا وضعت خبرا عن قول ولا يحتاج الى ربط لان الجملة اذا اصبحت مكابة لفظها كانت نفس المبداء في المعنى والتقدير في قول هذا اللفظ
لا غير ما اذا ارد ان جملة ان منصوبة بفعل كانت من ثمة المبداء فتحتاج الى خبر ولا يصح فيها نفس المعنى لان القول لا يخرج عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد
زيد انه حي فيجب كرها ايضا لان خبرها وهو حي صا على المبتدأ ولا مانع من وضع جملة ان ومعلومها خبر اخر عن المبداء لان اسم ان رابطة بينهما ولا يصح
فيها الا نرى بصيرتها ان يكون اعتقاده حقا وذلك لا يبعد لان الخبر لا يبدان بسفاد منه ما لا بسفاد من المبداء وسكت عن القسم الرابع وهو
ان يقع خبر عن قول وخبرها صا على خبره فيقول ان نحو لظهور انها اذا كانت تكسر مع احد ما فمما اولي او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان
المجرب بالحرف لا يكون الامورا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انكم تظفون مثل ما انكم تظفون فتل مضاف الى انكم تظفون وما صلة اي
تظفون لان المجرب بالاضافة الى افراد اذا لم يكن المتناظر فافضض لجملة فان كان ذلك كسرت كالمقدم في حيث واقفا وتقع ثابته لشي من ذلك وهي اما
ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو واذكر وانعني التي انصت عليكم ما في فضلكم فاني فضلكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى انك
نعمتي بفضلتي او مبدلة من نعمتي من ذلك نحو واذ بعد الله احد الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشمال من احد والتقدير احدا الطائفتين كفا
لكم هذه الاماكن التامة يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردة لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الاماكن كسران وفيها باعتبارين مختلفين وذلك
في موضع شدة احدها ان تقع بعد فاء جزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله ثم من عمل انكم سوء بجهالة الابداء في بكرة وفيها فالكسر على جعل ما بعد فاء
اجزاء جملة الله على معنيته وهو غفور رحيم وانفتح على تقدير ان ومعلومها مبدل خبره محذوف او خبر مبداء محذوف على معنى الغفران والوجه اي حيا
او فاعل حاصل الغفران والوجه اذا دار الامر بين حذف احد الخبرين فحذف المبداء اولي لان المفعول في الجملة الجزائية كما قال الله نعم وان منته الشرفين
اي فهو ليس الموضع الثاني ان تقع بعد اذ الجزائية نسبة الى الفجاء بضم الفاء والد والمراد بها الجبر والبغثة قول فالحق كذا اذا هم على بغثة
والغفران لانها لا تلي ان ما بعد ما يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل الفجاء كقوله وكنت ارى نيدا كما قبل سبدا اذا انما على الفجاء
والله انما انشد سبويه ولم يعز الى احد وادى بضم الهمزة يحذف ثابته الى اثنين وهما نيدا وسبدا وما بينهما اعتراض فاذ انما يروي بكرة وفيها
فالكسر على جملة او فاذاء بعد اتفاقا فالجملة تكون بملها وانفتح على حذو الاخر الى فاذا العيون اي حاصلة على جعلها مبداء محذوف خبره
كما نحو في حيث فاذا الاسد اي حاضره ذهب فوم الى ان اذ هي الخبر فلهذا الاسد واللهازم جمع لغيره بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحظوم وقبل
مضغنة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سبانا فلما نظرت الى فناء ولها زينة بين في عبوديته وقبل المعنى كنت اظنه سبدا فاذا هو دليل خسر عبوديته

حروف الشجر والفعل

[illegible]

فمن غيرنا اولئك هم المنافقون
واما الذين اوتوا الكتاب
فمنهم مخوف عذابهم غير الكفرة
ومصدق ذلك لعلهم يحذروا
عند الله وان الله

والف

والفعل عند الفراء على ان لا يجرم مركبه من حرف اسم بتميزه لا بجل في التركيب معناه بعد التركيب لا بد ولا محالة ومن اوفى بعد ما مقدرة الحق لا بد من ان
يصلح ولا محالة فان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا يجرم بمثله حفظا واصلا جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم
يتمها مثله اليه فيقول لا يجرم لا يثبتك ولا يجرم لقد احسنت ولا يجرم انتك وذهب بكران واقتصر لناظم من ذلك على قوله بعد اذ انجاءه او منتم لا يجرم
بعد ما وجب من نص مع ثلوثا بجزء وذات بطر في نحو قول الفراء ان احد **فصل** في دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيد القائم وثلثي اللام
المختلفة بالالف والفاء ويؤتمم يقولون زحلوفه بالفاء واهل العالمة زحلوفه بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا قائما لان زيدا قائم
فكسر واقتصر الكلام بجرم مؤكدين فزحلوفه اللام دون ان لا يثبتهم معطاهما وانما لا بدع ان اصل ان زيدا قائم لثلاثي لاجل ما له صدر
الكلام بين العامل والمفعول فالق في المعنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للفعل كما ان السبب في لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ
وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخر عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير عارض فيمثل المفرد
نحو ان زيدا لصبح الدعاء وبجمله المبدوء بالمضارع نحو ان زيدا لم يعلم وتجارو والمجرو والظرف اذا لم يندرج منعها ما ضيفا نحو وانك لم تعلم خلق عظيم وان
زيدا عندك اما اذا قلنا متعلقين بسنن لم يدخل عليها اللام لان معمول الفعل الماضي لا يدخل عليه اللام خلافا للاختصاص كما سيجي وبجمله الاسمية على
فله نحو وانما نحن نجيح مثبت وليس يخرج من فصل خلافا لغيره في ان لا يثبت انكالا لتقدم الخبر ويجوز ان نحو ان الله لا ينظلم الناس شيئا لتقي الخبر
وسنن قوله وهو ان يجرم بزمانا ان ثبت الحارث العكلى واعلم ان شليا وركا لا منشايها ولا سواء من جهة دخول اللام على الخبر المنفي وتعلق الفعل
عن العمل حيث كثر ان وكان الفاعل ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس بالفاعل وسوغ ذلك كما قبل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان العلم
على الناس في ذلك ليس امتثالا بين ولا فيسبين من سواء وكان جذا ان يقول للاسواء ولا منشايها ولا كنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل بغير
المساواة فلذلك صح وقوع خبر اخر ان ينفرد بخلاف نحو ان الله لا يخطئ لان الخبر عارض وانما دخلت اللام على الخبر المنفي لانه شبه المبتدأ وعلى الفعل
المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف عدله لانها في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر لم يدخل الخبر ان تقدم لثلاثي في حرفا فيؤكد
ولا اذا كان متبعا لثلاثي يجمع بين مثالين فيقولون ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم يدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجازا الاختصاص والعامة من
شبهما ابن مالك ان زيدا انتم الرجل مما سلب الدلالة على حدوث الزمان وان زيدا العسى ان يقوم جادل على الزمان وانتقل الا لانشاء لان الفعل
اجازة كالاسم ووافق الشاطبي على الاول ون الثاني والثالث والاولى واجازا لجهلان زيدا الغد فام شبه الماضي المفعول بعد المضارع لقرينة ما نه
من الحال والمضارع شبه بالاسم ومثابه مشابهة وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدم اللام للفعل لا لابتداء خلافا لصاحب الترتيب
بالراء وهو خطاب المارد بنى حيث ذهب الجميع بدخول لام الابتداء على فدا دعي ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والمقدّر ان زيدا
والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود القرظي بغير حجة مقنونة وقاى ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا الغلام بدون قد ظاهره
ففي الخبر بضم الغين الجوز لان الدهان ان البصر والكوفي اتفاقا على انها ان قدرت اللام للابتداء لا للفعل والذي يحفظه نحن وهو
المفتوحة في المعنى ان لا تخش من البصرين وهما ما الضربين الكوفيين اجازا على اختلاف ومنهما الجهمي وقالوا انما هي لام القسم فتعلق
فعل الطلب فثبت حمزة ان كسرت ان زيدا الغلام والفتحة عند الكسرة وهما ما الكسرة انتهى كلام المغيرة لانه لم يذكر فيه لا تخش بل ذكر بده
الكسرة ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه
اللام معمول الخبر لانه من ثمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدم على الخبر كونه غير حال وكونه خبرا صليا للام نحو ان زيدا لم يرض صاحب وقد
تدخل على الخبر واجازة هذه دون معموله نحو ان زيدا بهم يومئذ خبر وقد تدخل عليها متاعا كالكسائي والفراء من كلام العرب في اجزاء الله صالح
وذلك قليل لاجازة المبرر ومنعه الرجح وهو الصحيح كما استمع دخولها على خبر اذا دخلت على الاسم المتأخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس الدار
لأنه المفعول ولا لام الابتداء فطلب الصدا اسكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المفعول حال ولم يجمع دخول اللام عليه نص الاثر على منعه
فباس دخولها على المفعول والظرف جواز وفوق ابن كلابيه وبين الظرفين الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انشأ
والقري ببنه وبين المفعول ان المفعول قد يبنى عن الفاعل فيصير عروفا وانما تقدم على عامله متا مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا الطيبا
ما كثر وبخلاف ان زيدا عروفا لان الخبر غير صالح للام كونه فعلا ما ضيفا خلافا للاختصاص من البصرين والفراء من الكوفيين هذه المسئلة لا
وجبهما ان المانع انما قام بالخبر كونه فعلا ما ضيفا فاما المانع حول فام وجبه المانع ان يدخل اللام على المفعول فوقع دخولها على العامل فكيف يخرج من
غير اصل قال الموضح في الحاشي ببنين ان يجري خلافه ان زيدا لمعلم قد اكل فان خطا بالجمع دخول اللام على فدا وبعد ما قول عند قول لا تخش
والقراء بدليل اجازة البصرين زيدا عروفا وضرب وزيدا جله ضرب مع فوطم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازا وتقدم المفعول وان لم يجز واستدبر
العامل لان المانع من تقدم العامل الاشياء ذلك معني خاص بدون شمول فكذا هنا انتهى الثالث مما يدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط
واحد وهو ان يتأخر ما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر ان كان المفعول ظرفا نحو ان عندك زيدا اعظم او جارا ومجروا نحو ان في الدار
زيدا حالي وما اختاره هنا من جواز تقدم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجروا ومنه ان عقيب في اول بابان فقال لا يجوز ان يقول

حرف المشبه بالفعل

ان بك زيدا وان عندك زيد العباس قال واجازته بعضهم الرابع ما دخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عارا لادبعه عليه ناديه
المعنى فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنتج اما عندك اللام لانه مقول الخبر فمعه زيدا السامع كون الخبر تابعا خبره من ان لا يكون خبرا لادبعه
وقال ابن عصفور لا ندر اسم في المعنى فذلك بلا شرط ولا التعارض فمعه خبره مع خبره هو الغائب على ان الاصل زيد هو الغائب فذلك قال ابن عصفور
وشروطه الفصل ان يوسط بين المبتدأ والخبر وما حصل المبتدأ والخبر جواز هذا هو الفصل الحرفي هذا اذا العرب هو الاصل على اللام مبتدأ فما
العرب مبتدأ وما بعده خبر ويجوز ان يكون خبره فصل لان الفصل محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ذلك المكسوة
على اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران احدهما الخبر اذا لم يكن متبعا ولا ماضيا منصرا فمعه من قد والآخر الثالث ان لا يسمي بضمير
ذات الكسر فمعه خبر لام ابتداء متعلق بوزر ولا تلحق اللام ما قد متبعا ولا من الافعال ما كسوبا وقد يلها مع قد كان ذا لغتها على الكسر مستحقا والآخر
الاسم والابتداء بغيره واسما على بغيره وما المتوسطان فمعه خبره الفصل واليهما الثاني بغيره ونصب الواسط على الخبر الفصل
وفصل ما كسوبا الزائدة هذه الاحرف المنفردة الاصل لان الاتصال بها وفصل بان وان ولكن وكان ولبت ولعل فتلكها على العمل فيها دخلت
عليه من اجل الاسم ونصبها للدخول على العمل الفعلية فاله في المعنى ونصبها الكافة لعمل النصب والنصب للثلاثة بفعل مبهمة فتعال ان وان نحو
قل انما هو الى انما الحكم الواحد فان في الاول مكسورة ومدخلها جملة ضليقة وفي الثانية مفتوحة ومدخلها جملة اسمية ومثال كان نحو كانتا بابا فواله
الموت ومثال لعل قوله لعلنا اضاءت تلك النار ليجاد المقيد ومثال كن قوله ولكننا اسعى لجد من مثل بخلاف قوله فوالله ما فارقكم قالبا لكم ولكننا
بعضي متعلق بكون فما اسم محمول لا زائدة في موضع على انها اسم لكن وبقي صحتها وجملة مفتوحة يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة
شبهه باسم الشرطي في الابهام والعرف فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما دخل في الجواب فعليه ابن مالك ووجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف البصريين
يجوز والمعتد بانها وانما اهله هذه الاحرف لوزال اختصاصها بالآية فتبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع فاما
الفرق في قائمها الجازية فقام زيد ويجوز انما اسقطها الاصل حتى قبل بجوبه ويجوز انما اسقطها على لغتها وقد روي بها قوله وهو انما
الذي بين قال لا ابتداء هذا الابهام لنا الى هاهنا او نصفه ضد يروي برفع الحام ونصبه فالرفع على الابهام والنصب على الاعمال وليس فيه رد على
القائل بجوب الاعمال لان سبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم لبت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحام لغتها ولنا خبر لبت
المتدبر لبت الله هو هذا الحام لنا وحذف هذا الصلة لطولها بالفتحة وقبل هذا البيت ولعمركم كم فناء الحق ان نظرت الى همام سراع واردا
وبعد محبوه فانوه كما ذكرت شعرا وشعرين لم تنقص ولم تزد فكذلك مائة خاتما واسرعت حسنة في ذلك المد والعنى كن حكما كفتاة الحق هي
زادها الباء قبل وكانت بغير من سبيل ثلثة ايام ونصبها انها كانت لها فطاة ثم مرها سرب من لفظ ابن جيلين ففان لبت الحام لبت الى همامية بنصف
فله ثم الحام مبه نظرا فاذا الفطاة فوضع في شبكة صبا فعدوه فاذا هو من سنون فطاة ونصبها ثلث وثلثون فطاة فاذا ضم ذلك الى فطاة
كان مائة ووصف الحام بصيغة الجمع وهو سراع وشراي بجمل اوله الاحكام والاهمال وبصفة الافراد وهو زاده والتمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل
وحسبه من الحسا وهو العذو ونفذ الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصبه بدارواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمنع من ان ذلك المعنى
في البواقي مطلقا اني بغيره لغتها الاربعه وهي انما المفتوحة وكان ولعل ولكن وفوقا مع السمع ذهب الى ذلك سبويه والاخفش او يسوع الفياس على
ما سنع انما مطلقا في بغيره لغتها الاربعه اذ لا فرق في ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والفتشي وابن مالك او يسوع الفياس على لفظ لانها اقرب
الى لبت حتى قال بعضهم في فرائض من فرائض فاطم ان لعل ضمت مع لبت ذهب الى ذلك الفراء او يسوع فيها اني لعل وفي كان لفرها من لبت لان الكسرة
معها صاع غير ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع ففذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بين الحروف بمطل اعمالها وفقد العمل
فصل بطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب على الخبر وبعد كونه وهو روي ان الربيع الجوزي واخبرنا به ابي العباس والصوفى فاضطج الخبر
بالنصب على الربيع قبل على الخبر وهو ابي العباس وعطف الصوفى صيف على الربيع بالنصب على الخبر والجوزي بفتح الجيم وسكون الواو وباللهم لعل
الفرز يروي الجوزي بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاورد والمراد بالربيع والخريف الصيف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء
من بني العباس هذا من غير التشبيه لانه لا تشبه به بالامطار الواقعة في الربيع والخريف الصيف حقيقة التشبيه ان يقول ان يدي
ابي العباس الربيع والخريف الصيف وبطف على اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن مما لا ينبر
معنى الجملة نحو ان الله يري من المشركين ومنه قوله صول على عمل الجملة بعد استكمال الخبر وهو يري وقوله من بك ليعجب ابوه وانه فان لنا
الام النجبية والاب بطف الاب على عمل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما ضربني في النسيام خولة ولكن على الطيب الاصل والحال بطف
الحال على عمل على استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول النظم وجائز رفعه مطوقا على منصوبان بعد ان تستكمل والحال بان ولكن وان كو
الرض بطف على عمل الاسم هو لعل بعض البصريين الذين لا بشرطون وجود الخبر ابي الطيب لعل الحال والتحقيق البصريين وهم الذين بشرطون
ذلك مجموع على ان رفع ذلك ونحوه ليس بطف على عمل الاسم بل على ان مبتدأ حذف خبره لانه خبر المناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير
ودسول يري وفيها الاب النجيب والحال الطيب الاصل او على انه مرفوع بطف على خبر المناسخ فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف فرع على

منه فمرد معطوف على الضمير المستتر في برئى هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا ابو
الفصل بالصفة والموصو الحال معطوف على الضمير المستتر في الطبيب لوجود الفصل بالمضاتبة لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف
امرأة على رجل في قوله فلو كان معطوف على الرجل ولا امرأة بالرفع لان الرفع محل رجل الفعل وهو جاني وهو بان ولا يمنع عن الرفع محل رجل المحرر الزائد لان
الزائد وجوده كالأول والرفع محل الاسم في مستلثنا التي نحن فيها الابتداء وقد نال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي بطل على العا
المعروف فان قبل اذا كان هذا من عطف الجمل او من عطف على الضمير عند المحققين فوجه اشتراط استكمال الخبر وكونه عاملا ان وان ولكن عندهم قلت امنا
اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلكل لا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من عطف على الضمير فلكل لا يلزم تقدم المعطوف على
عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلكل لا يلزم عطف الخبر على الاشياء واذا كان من عطف على الضمير فلم يجز ان يضاف ولم يشترط الكثرة
وانه في الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر بمسكنا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصائبون فعطف الصائبون بالرفع على محل الذين امنوا قبل
استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الآخر وبقرائة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال
الخبر وهو يصلون ويقولون وهو ضايف بالضم المفعول وبعد الالفاء موحدة فمنه في ابن الحارث البرجعي ضم الموحدة ويحتمل من بك اسما بالمدينة وحده فانه
وقار بها الغريب فعطف قار بالرفع على محل باء التكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقار بقاء مفعولة بلاء مشاء تحبته مشددة اسم فري عند الخطيب
واسم جمل عند زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو شير بن خادم باخاء والراى الجعنين والافاعلموا انا وانتم بقاء ما بيننا وبينكم فاعطف انتم وهو
ضمير من رفع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه والمشارك لغريب قبل استكمال الخبر وما كان ظاهر الاستدلال للكتبة والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته
يصلون استدراك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصبه على المفعول به لا شرط
والظرف مقدم من الخبر والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والمفعول بحفاء اعراب اخذ من التسهيل واعترضه حواشي
فقال المعروف عن الفراء انه بشرط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المفعول والمضاتبا ويدرخلان في مثل المؤلف انتهى فحين ان كان الاسم مبتدأ
في بعض هذه الأدلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الابه واليهان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من مخالفة
المخاطبة في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجوز ان الفاعل في هذا المبتدأ برفع زيد اعدم المخالف للفظي فان اعراب الاسم مخفي في مثل المصنوع
مطابقا لما فيه من اجتماع عاملين على مفعول واحد ولا واحد الا ان النافع عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد بل ان
ملا واحدا وذلك منع ولا ينافي ذلك على هذا الكسائي والفراء لان الرفع الخبر عند سماعه باب ان هو رافعة باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول
بالرفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ قد نال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعة الابتداء في باب ان او كما نقله الشاطبي عنهم فلا يلزم
ان يكون الخبر مستلثنا نأورد عليه عاملان من جهة واحدة وبما الابتداء والمبتدأ فاهرا يمينه ومثابه وما تمتكنا به من الأدلة المتقدمة خرجها
الماثور من المصنفين على التقديم والناخر فيكون من من خبران وخبر الصائبين محذوف اي والصائبون والنضاي كك والاصل ان الله اعلم ان
الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الآخر والصائبون والنضاي من امن بالله واليوم الآخر وعلى تقدير المحذوف من الاول لدلالة الثاني عليه
فيكون من خبر الصائبين وجان محذوف والدلالة خبر المبتدأ عليه كقوله خلبلى هل طبقتي وانما وان لم ينوحا بالهوى نغان فحذف خبران لدلالة خبر المبتدأ
عليه والتقدير برغاني نف اي من خبر وانما نغان والنوعية الاول لوجود لان المحذوف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور
بتعني النوعية الاول وهو التقديم والناخر في قوله فاني وقار بها الغريب والاصل فاني لغريب فبار غريب ولا ينافي فيه النوعية الثاني وهو المحذوف
من الاول لاجل التزم لانها لا تدخل في خبر المبتدأ الا ان قدرت دائمة مثله في قوله لم اخلص لجز شهيرة على احد الوجهين المتقدمين فيصبح حينئذ
الفجج الثاني ويصير التقديم فاني غريب فبار غريب بتعني النوعية الثاني وهو المحذوف من الاول في قوله فاني ان الله وملائكته بالرفع والتقدير
ان الله صلى ملائكته يصلون ولا ينافي فيه النوعية الاول وهو التقديم والناخر لاجل الواو في يصلون لانها للجحافة المشتركة والله واحد لا
شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثله في قال رب وجنود فانه التعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فباني النوعية الاول ايضا
ويصير التقديم ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على القول
الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الجنة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يطابقا واما على النوعية الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى
الاستغفار والمحذوفة بمعنى الجنة فلم يطابقا ايضا قلت جازعته في المفق فقال الصواعك ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف
بالفعل لله في الجنة والى الملائكة الاستغفار والى الامميين دعاء بعضهم لبعض انتهى موضع الخلاف حيث ينبغي كون الخبر للاسمين جميعا
منحوك وزيد اهدنا واما نحن ان نبدأ وعرف في الدار فاجابنا بالانفاق قاله الموضح في شرح باني سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء
الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن متمسكا بخبره وهو العجاج بالثقف وانما ليس في بلد ليس بها انفس فعطف انت بكسر اللام على
محل اسم لبت وهي باء المتكلم وليس اسم امرأة وانفس بمعنى موتى وخرج بيشد بالراء والبناء للمفعول على ان انت مبتدأ حذف خبره وان الاصل
وانت معنى اجملة من السند والخبر اليه منسوبة بن اسم لبت وخبرها فالاسم باب المتكلم والخبر قوله في بلد هذا الخبر باني ابن مالك وهو على يد ووافقه فان

بعد صفين في الازمنة وبيان اولها ما بالان في التور والكتاب والثاني ما اندل فيه التور والكتاب والافئنة والغيب الكلا او المطر والمربع ما يقع
 اليه ان جعلت الغيب اسما للكل اي خصبت اياها بضمها ان جعل اسم المطر يقال مرج الوادي والمراد المطر والثالث بكسر المثلثة الغيبات خبر تكون ويجب
 في خبرها ان يكون جملة لا شاملا على السند والسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية ضلها جامدا واد
 لم يجمع لفصل من الفواصل الالفة ماع الاسمية فلا تخرج بعد ان باسم وخبر كل جاي بما بعد المثناة العاملة وما الفصل الجامد فهو كالاسم والاسم غير
 محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه وما الدعاء فتشبه بياحا مد في عدم التصرف فالتا الشاطبة الاسمية نحو واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين و
 الفعلية التي ضلها جامدا نحو وان ليس للانسان الاماسي والفعلية التي ضلها دعاء اما بنجر بنجران بورك من في النار ومن حولها او بنجر بنجران
 ان غيب الله عليها في قراءة من خفت ان وكسر الضاء في غير السبع وهذا مبني على جواز نصب خبره في ان الجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل
 ويجب الفصل عن خبره ان يكون عوضا ما حد فوا من ان وهو هكذا في التورين والاسم او لا يلبس بان المصدرية ولما كان التعقيب على الفعل اكثر مما هو مع الاسم
 وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف لم يعرض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما قبل لانها تفرق لماضي الحال نحو وتعلم ان قد صدقنا او تنفيس
 نحو علم ان سبكون او نفي بلا او نفي لا ونحو حسبان ان لا تكون فتنة في قرآن من ضم نون تكون وحسب ان لا قام زيد ومثال ان نحو
 ان لن يقد الله عليه احد ومثال ان نحو حسبان ان لو استقاموا ان لو نشاء لصبتهم وهو كسب والحاصل ان الفعل اما مثبت اما منفي
 وكل منهما اما ماض او مضارع فالثبت ان كان ماضيا ففصله قد وان كان مضارعا ففصله حرفا للتفريق والمقني ان كان ماضيا ففصله لا
 وان كان مضارعا ففصله ان او لم او لا او ما الوفاية في الامتناع شبهة بالتا في قد دخل على الماضي والمضارع كما مثنا وسند بركة اي الفصل بحد
 منها كقوله علموا ان يقولون فجاءوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقباس علموا ان يسئلون وسؤل بمعنى سؤل كقوله تعالى ولقد اوتيت سؤل ذلك
 بذكر لوف الفواصل الا قبل من الضمير هذا شرح قول الناطم وان تحفت ان فاسمها اسكن ونحو اجل جلة من بعد ان وان يكن ضل ولا يمكن دعا ولم
 يكن بضمه متعافا فالاسم الفصل بعد ان نفي او تنفيس او لو وقبل فكلو وفول بن الناطم ان الفصل بها اي لو قبل وهم بفتح الهاء اي غلط منه على اسبه
 كان الموضع وقع له النسخة التي فيها وادى بفاصل بلو فاعرض عليها والافا الذي قاله ابن الناطم في شرح النظم في غالب النسخ ماضية واكثر النسخين لم يذكر
 الفصل بين ان المحفظة والفصل بلو والى ذلك اشار الناطم بقوله وقبل ذكر وهو من النص الخرج فليظفر **فصل** في تحفت ان فيبقى ايضا اعمالها
 استعمالها بالاصل لكن يجوز ثبوت اسمها واخر خبرها والى ثبوت اسمها وحذف اشار الناطم بقوله وتحفت ان ايضا في منسوبها وثابتها في
 كقوله وهو روية كان ورديهم وشا خلب فور يديهم فيهم من الوجة اسم كان ورديهم بكسر الهمزة وهو مقدر لا شئ في صحيح الصغائر مشقوا في
 والمرثا الجبل والخطيب بضم الخاء العجوة اللبث قاله ابو حنيفة وقال غيره الخطيب البصرة الفهرست وقوله وهو يفتت بالباء الموحدة فالجمل في المثلثة ابن جرير
 بالصغير الشكري قاله النحاس وقال النجاشي هو روم من علياء وقال صاحب المقتدر هو عليا بن ارم الشكري في كرامته وروى عن ابي جعفر
 مضمون كافي في شطوط الى دارق سلم بروي الرفع لظيفة على انها خبر كان على حذف الاسم اي كذا لظيفة وروى بالنصب لظيفة على انها اسم كان
 على حذف الخبر اي كان مكانها لظيفة وروى بالجر لظيفة على ان الاصل لظيفة وروى في ان يبينها اي من لكاف محذوف وروى بغير فحذف لظيفة لظيفة
 والموافاة الاثنان والمضم بضم الميم وفتح الفاق بالسين المهملة مع التشديد الحسن من الضام وهو الحسن يقال فلان شيم الوجه ومضم الوجه اي حسنه
 وضطوي ثنائول وعداه بالي لضمه معنى غيل والوارق اسم فاعل من رد الشجر يرف مثل اورد اي صا اورد وروى ناظر السلم والنظم الحسن والهج
 والسلم بضم السين شجر العضا الشوك واذا حذف الاسم وكان خبره اسمية لم ينجح لفصل كما تقدم فليبدل في ان المحفظة كقوله ووجه مشرق اللون
 كان ثابا حقان فتداه حقان مينداه وخبره موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كان وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه الجهم
 مشرق النحر والمعنى على الاول رب جده بلو لونه وثابا صالحة كخبره في الاستدانة وان كانت الجملة ضلته فصلت بلم في المضاع المنفي او قد في الماض
 المثبت الاول نحو كان لم يرض بالامر في الثاني نحو قوله لا يهولك اصطلاح لظي احرب فحذفها كان قد لما فصلت بكان والمابعد والهل الف
 يقال هال لا يهولك اذا فزعته ولظي احرب هال اصطلاح من اصطلي بالاناء فثبت بها والمحد من محذوف وهو ما يخاف منه والماض من الامام
 وهو النزل يقال لرب امر اي نزل وتحفت لكن فعمل وجوابا لزال اختصاصها بالجملة الاسمية ولبيان لفظها لفظ الفعل نحو قولهم ولكن الله
 فقام وعن يونس والاختش حوزا الاعماله انما على ان ولم يجمع عن امر ما قام زيد لكن عروا فام بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه كفيها العمل
 نحو راية لا ترف والفرق بينهما وبيان روال الاختصاص **هذا باب في العامة في عمل ان** المشددة ونحو المبررة وروى غيرها من
 حرفي المنفي ونحو لا الشبرية ان تصدق على الناقبة كاشنة ما كانت لان كل من برائة فقد غيب عنه شيئا ولكنهم خصصوها بالمال ١٠٠٠ ان فان
 الشبرية امكن من غيرها لعمومها بالنصب ونحو الناقبة للجنس وروى بياب لظي الكلام عليها قال ابو البقاء انما اعلمت ان اشابهها لها
 من اربعة اوجه احدها ان كلاهما تدخل على جملة الاسمية الثاني ان كلاهما للتاكيد فلا لتاكيد المنفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا يقضيه
 ان والشيء يعمل على يقضيه كعمل على نظيره الرابع ان كلاهما المصدر الكلام ويكون لا محولة على ان في العمل الخطية ووجه اخر ان في اموريتها
 ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفته ومنها ان لا يجوز ان يندم

ان في قوله
 بنوع ما في قوله

الاسم النقي

خيرها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا ومنها ان اسمها لا يتون واسمها يتون ومنها ان اسمها المفرد مختص بغيره ومنها ان اسمها
في اعرابها يتون ومنها ان فعلها لا يشترط ولا الفعل لا يشترط وشروطها ان تكون نافية لا اذنية وان يكون المنقح بها الجنس ما يشترط وان يكون نقي بغيره
اذا دخلت على نكرة واريد بها النقي العام وفردية من الاستغراق لان من هي الموضوع للجنس اذا دخلت لا رجل في الدار وان كانت نكرة في الجنس كقولك
الانفرد من ولم ترد من لكانت نكرة جارا واحدا وجاز ان يكون في الدار انسان فالكسر ومنها قال الضميرون ان لا رجل جوليبيز قال اهل من جوليبيز
الدار فهو سائل عن كل الجنس فاله ابا البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جارا وهو المراد بغيره ان لا يقع بين عامل ومفعول وان يكون اسمها نكرة
لان على تقدير من كان تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان يكون النكرة مفصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان يدخل مع فصلها ولكنه لا
وفردية في السعة لا منها بقا بالبناء مع الفصل وليس ببول عليه قال المصنف في الحاشية ان يكون خبرها انشائية على الاصل فجاءه الشرط سبعة اربعة
راية الى الاشارة الى اسمها واولها خبرها وشبهتها خبرها واذا اجمعت هذه الشروط علمت ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر اخر
فغلام سفر اسمها وهو منصوب وخبرها وهو مرفوع بها النفا فالانها خبر مركبة واما اذا ركبت من سبويه انها لا تفعل في الخبر بل النكرة مع لا رفع بالابتداء
والخبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم ان مرفوع بها ايضا وهو هذا لا يقتضيه المازني والمبرد فان كانت خبرا فانه
لم يعمل في الانشاء شيئا وشذاعمال الزائدة في قوله وهو انفرق بجموعه من هبة الفردى لولته تكن غطفان لا ذنوبها اذا اللام ذروا احبا لها
عزرا فاعمال الزائدة وذو نوب اسمها وخبرها وانما علمت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لقفا وصورة فلو حفظها جانب اللفظ وذو النية والذليل
على جادتها ان المعنى المستفاد منها متقاربان لان شرطه المنع والفرض انه متقارب والمنع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لانها
عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جوابها اذا كان مثبتا في نفسه يكون منه تابعا دخول لولا وانما شذاعمال الزائدة لانها غير مختصة بشرط العمل
الاختصاص فان قبل النافية خبر مختص مع انها عاملة فالجواب لما لا يرى ان لا اذا قصد بها النقي العام لخصت بالاسم فليست اذن الدخلة على
الفعل ولو كانت لا لفبر حتى لا يجرى النقي الواحد علمت عمل ليس في نزع الاسم ونصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنقي هنا للوحد دون الجنس اذ اظلمت
بل رجلا ان يكون المنقح واحدا والمثبت اثنين وكذا النما على ليد ان اردت بها نقي لغيره على سبيل التخصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما
ومعنى ان يقال بعد بل رجلا ان لا اذا علمت عمل ليس اصل النفي الواحد ونقي لغيره هو اللفظ لان النكرة في شيئا النقي نعم فاذا اردت شيئا او
مترتبة يقولك عقبه بل رجلا وان اردت نقي الجنس لم تغيب شيئا بل لا يجوز ان تقول بعد بل رجلا ان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وضع لا بين عامل
ومفعول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تفعل شيئا وخفض الخافض نكرة نفو لان لا لا تفعل بين العامل ومفعوله نحو حيث بلا زار وغضبت
لا شيئا بالجرم بها مجرور على كوفين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها شيئا وان ما بعد ما خفض بالاضافة وغيره بها حرفا وديما بها
وبينون بذلك انها معترضة بين شيئين مطايعين وان لم يصح اصل النفي باسقاطها وشذاعمال بل لا شيئا النقي على الاعمال والتركيب وجهه ان لا
بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معطافا بل لا وما ركبت مع هذه موضع من لانها جارية على الاسم الواحد قال ابن جني في كتابه القدر وقال في
الخطاطبة ان لا نصب شيئا ولا خبرها لانها صلات فصلة نقلت عن ابي علي واقره وان كان الاسم معرفة او منفصلة عنها اهلكت وجوبا وجوب عند
غير المبرد وابن كيسان تكرار هذه الصوتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا عن صاحب ذي العموم اذ لان العرب جعلتها جوابا من سئل بالجرم ولم
والسؤال بها لا بد في من العطف فكل الجواب نحو لا زيدا في الدار ولا عمرو ونحو لا فاعول ولا هم عنها ينسرفون وانما لا تتكرر مع المعرفة في قوله لا تولك
ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا زال لما لا انت شائبة من شأننا شائبة للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعديل متعلقان
بتكرور والمعنى وانما لا يتكرر في لانت للضرورة واشاء مضارع مستند للشكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعول به باشاء وشئت بكسر الشاء
صلته ما والعائد محذوف وخي بمعنى الى واذا ال مضارع زال منصوبان مضمون بعد جوب او اسم زال مستتر فيه وجوبا وخبره شائبة في البيت بنون
الثان وهو البعض وخفي عليه بحذف الالف على انه روي عنه ولما اشعل به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتداء وشائبة من المشبهة خبره ومن شأننا
متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئت حتى لا زال شائبا الذي لانت شائبة من شأننا اي امرنا ولنا قول معطوف على
الضرورة لا تولك بلا بد فيك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لان في معنى النكرة وتلك بفتح النون وسكون الواو في التثنية والسؤال هو
الخطبة مبتداء وان تفعل سدا خبره كما في الوصف مع مرفوعة فالخبر اروي قال ابو جني واللفظ ذهب اليه خبره لا فاعل لان تولك ليس بوصف
وقال الموضع لا ادى كفي شيئا ان يقول هذا مع قوله ان تولك مؤل لا ينبغي لك ولم يترك كتابا بن المرفوع شائبا خبره لا يرفع الا بالوصف انتهى
واذا قلنا بالاول فالظان المرفوع ههنا شائبا عن الفاعل قال الرضوي التثنية مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس شائبا ولك هذا الفعل
اي لا ينبغي لك ان تتناولته انتهى فخطبنا بنا وبلي في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما اخرج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على
معرفة والى اعمال الاعمال ان اشار الناظم بقوله على ان اجعل الالف نكرة مفرقة جاشك او مكررة فحصل وان كان اسمها مفرقا اي غير مضاف
ولا مشبهة بغيره على النقي ان كان مفردا لفظا ومعنى والفظا لا معنى اوجع تكسيرا لذكر او شئت فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا ذئب ولا شجرة
الثالث نحو لا رجال ولا هود واذ لك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاشاء وبني عليه وعلى كسر ان كان جمعا بالالف فاء من بين كونه وهو

موضع

اي على الفتح

سلا من جنده يبي على زوايا الشيا لا قبل خلافا لغيره صنفوا ان الشيا اللوحيد عرافه فمما لا ولا الذي للشب بكن الله ونها روى بها فلا تخرج
 لده وروى لا والشب يفتح الشين خبرها وفي الجمع بالاناء الله اذا كان اسم لا اربعة افعال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاحراب فكان ان فخص في الاحراب
 كسر هك في البناء قاله ابن فدره وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني فخصنا بضم حاصلة انه لا يفتح بضم صري لا ابو عثمان المازني وعنه
 المختص بالبحر اصحابنا الفتح الاشيا فاسم ابو عثمان والصوا الكسر يفتحون انتهى الثاني كالاول انه لا يفتحون لان ثبوته يكون مسلمين لا كثر في بديلا في
 البناء جزم به ابن الك في سبك المظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وثابه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للجمع المركب هو لا والاسم قاله
 المازني الفارسي هو حسن في العباس ووجه الموضع في المعنى وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر يفتحون وهو الصحيح واخصر عليه هنا وقال
 بعض النصارى يجوز الارب بنى على الخلاف من كذا اسم لا فقال هو اعراب حذف ثبوته للتحقيق كالحاج والبحر الروماني والكوفيين كسر قال هو شيا
 كجهت البصر يفتح ويبنى على الياء ان كان شق او مجموعا على حدة اى حذ المشى وطرقت في اعراب البحر حرف وسلا من واحد واخشا يفتحون فانه قد حذف
 للاختلاف كقوله فتر فلا الفين بالعش منعا ولكن لو قد المون شايح والفين بكسر الفين ثبته الفاسم لا مبنى على الياء وشيا بالبناء للمعنى خبرها وفتح
 امر من الغنى وهو محل على الصبر عند المصيدة والمون الموت ووداه الذين يردونه وهو جمع طرد وقوله بفتح النون لا يفتحون ولا ياء الا وقد صنفهم ثوبون
 فبين بكسر النون الاول جمع ابن اسم مبنى على الياء ولا ياء جمع اب طفلة على قبله والاحرف ايجاب وقد عرفت بفتح العين الملهة والنون وسكون الثاني
 المشاء فوق بمعنى امهتهم وشون جمع شان وهو مخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يفتحون فانه لا يفتحون فانه لا يفتحون فانه لا يفتحون
 لخاصة فاسم هو عراب وقوله بالاول يفتح افتاده وليست بالاختلاف للمبنى لان والاول حال لا دخل على الماضي الثاني الا قاله الموضع في باب حال وقد
 المبر الى ان المشى والجمع على حدة في باب ياء من باب بناء على الثبته والجمع عارضا الفتح والتركيب على البناء والوجه ذلك للزم الارب في ان يند ان
 ويأيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفعول لاختلافه على قبل وعلى البناء فيه يفتح معنى من الاستغناء في بابل وهو هاء فوله فها
 يزود الناس عنها بسببه وقال الاخر سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلى ان تركيب الاسم مع حرف قبل البناء للفتح كثير واخبره
 ابن الضايح بان المفتح لفتح من انما هو لا نفسه لا الاسم بعدها وقبل علة البناء تركيب الاسم مع حرف قبل البناء للفتح كثير واخبره
 ويؤيده انهم اذا فصلوا اعرابا فقالوا لا فيها جلا ولا امره وقد جله تركيب الاسم مع حرف لفتح كقوله انور ما اسيدكم ام ثوبين ودليل التركيب بالبناء لثوب
 ثوبينه وهو مفعول مقدم لا صيد وانما كضلي الموسع باسقاط اللام والمعنى اسيدكم ثور ام ثوبين واما المختار وشبهه فغير ان اشفا فاعلموا لا علم من
 حاضر ولا طابا لمعقوث واما لا ياء لك فالا لزم زائدة لتاكيد معنى الحاضرة وهي بعد اما وجلا لا حذ او فلان اسم لا لا يفتح المعرفه واللام زائدة
 لصلو الاضفا واما وجلا علم الاضفا فها ان ما قبلها معربا لا لفتح انما امر يا اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور وبشكل عليه لا
 الياء بالالف مع الاضفا الى ياء التكلم والمراد شبهه اى شبه المضافا افضل من شئ من تمام معناه من فروع او منصوب او مجرور نحو لا يفتح فاضلة على ولا
 جبال حاضر ولا خبر من زيد عندنا فلا في الجمع ثابته وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمشاخر بها وفعلة الاول فاعل فيها لانه صفة مشبهة وجلا
 في الثاني مفعول مالا لانه اسم فاعل ومن يند في الثالث معلق بخبر لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبهة بالمضما وثوبينه هو مذهب الجوزي ولجاء
 البغداديون لا طاب جبالا يفتحون لجره وفي ذلك مجرى المضما كما جرى مجرى اعراب عليه يخرج الحديث لا مانع لما عطيت ولا معطى لما منعت قاله
 في المعنى **فضل** في ذلك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله حسنة اوجه احد ما خفيها اى فتح ما بعد الاول وما بعد الثانية وهو الاصل نحو لا يفتح فيه
 ولا حلة بغيرها في قرائة ابن كثير وابي عمرو بن الصاد والثاني رضاء اما بالابتداء او على افعال لا عمل ليس كالبنة المتقدمة في قرائة الباقرين من السبعة و
 قوله وهو عند الراعي ابن حصين وما جازك هو قلت معلنة لا نافية في هذا ولا جعل برفع نافية وجعل والمعنى ما تركك حتى يتراب مني قلت محبا
 لا نافية في لا جعل وهو مثل ضرب لير اشها منه والثالث فتح الاول وضع الثاني كقوله هذا الممر الصفا بعبته لا اتم الى ان كان ذلك ولا اب واختلف
 في فائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مدح ونسبه ابو رباح الى همام بن مرة ونسبه ابن اعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الجاهلي الى
 ابن الاحمر ونسبه الاصمعي الى ضمرة بن ضمرة والصفا بفتح الصاد الدل وبعبته يؤكد له والباء زائدة كقوله وهو جري بهجوعه وعامر بن جعصعة بن موية
 بن بكر بن هوزن وهو ابو عبيدة من قبيل بني بلدة بامر بن عامر وانتة نافي لا يدين ولا صلا باى معلق بمحذوف والمقدري باى بلدة تفترون وذات
 بضم الذال المحيرة وتخفيف النون وبعد الالف بواحدة مفعول اى اتباع وجملة لا يدين ولا صلا تفسر للذاتى والمعنى لم يروى بل اتباع لا يدين
 لكم ولا صلا الرابع على الثالث وهو رفع الاول وضع الثاني كقوله وهو امية بن الصلت في لحوال الجحفة فلا لغو ولا ثابته فيها وما قاله هو اية ابد مقم
 واللعو بالاصل والناثم من اثمته اذا قلت له اثمته وها هو تلفظوا والمعنى لفتح الجحفة قول باطل ولا ثابته احد لا حد وما تلفظوا به من طلب منه حاة
 معتم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انفس من العباس السليج جد العباس بن مرداس وقبل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم و
 لا حلة اثنع الحزن على الواقع وهذا لا وجه الجحفة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفاده من قول النظم وركب المفرد فاختار لا حول ولا قوة
 والثاني اجلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رخصت ولا لا نصبا وكل منها نوجب بخصه ما خفيها فوجها ان تجعل لافها مركبة مع اسمها كما لو
 انقروا ضام من مذهب سيبويه يجوز ان يقدروا بعد ما خبرها معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا لان قد هبنا ان لا المضج اسمها لا انحل

في النفي الجبر

الحديث

في الخبر في موضع رفع فلا قوة مبتداء معطوف على مبتداء فالقوة مرفوعة بانتهى عنها ما يكون الكلام جملة واحدة متويزة وعرفا تاما ويجوز ان ينعقد ان
 لكل واحد منهما خبر اي لا حول ولا قوة من جهة الالف فيكون الكلام جملتين وعلى من ذهب غير سبويه القائل بان لا المنعج اسمها عاملة في خبر كما
 علمت في الاصل ان الناصبة اسمها خبر ايضا فان ينفك لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما اثنتان فيجوز
 ان ينفك اسم واحد عاملا في كل واحد من زيد وان ينفك فانما ان لا ينفك شي واحد ويجوز ان ينعقد من قولنا ان ينفك لكل منهما خبر على حاله واما رفعها فوجه
 ان ينفك الاولى ملغاة لتكررها فاما خبرها مرفوع بالابتداء او عاملة على ليس فيكون ما بعد ما مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسم ان ينفك
 لا الثانية تكرار الاولى وما بعد ما معطوف فان قدرت الاولى بملة والثانية عاملة على ليس وبالعكس فلنا خبر عن احد ما وخبر الاخرى محذوف كما في قوله
 وعرفا تام ولا يكون خبرا عنهما التلازم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني ان ينفك عاملة على معقول واحد قال في المنعج مسألة
 لا رجل ولا امرأه بوضها واما فتح الاول ورفع الثاني فوجه ان لا الاولى عاملة على ان ولا الثانية زائدة وما بعد ما معطوف على محل الاولى مع اسمها عند
 سبويه يجوز ان ينفك لهما معا خبر واحد لا نه خبر مبتداء وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبرين لا يجمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد
 ويجوز ان ينفك الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة على ليس واما رفع الاول ورفع الثاني فوجه ان لا الاولى ملغاة او عاملة على ليس ولا الثانية عاملة على
 ان وقد ينفك الخبر هذا الوجه كالوجه المذكور سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجه ان لا الاولى عاملة على ان ولا الثانية زائدة وما بعد
 منصوب متون وهو واضعها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف في الغالب فيكون حتى قال ابن الدماغي الغرة خصه بوتر وجافة من الضوئين بالضرورة
 كقولنا المندى للمفرد المعرف وجعل الخبر منصوبا على اتصال اي لا اري قوة وهو عند غيرهم على تقدير ان زائدة مؤكدة وان الاسم بعد ما منصوب
 بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على ان ينفك اسم لا ينفك اطراف في بناء اسمها على ان ينفك تلت منزلة العامل للفتحة التي
 واما الخبر فلا يجوز عند سبويه ان ينفك لهما معا خبر واحد بعد ما لان خبر ما بعد ما لان مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الالف وخبر ما بعد ما الثانية
 مرفوع بلا الاولى لان الناصبة اسمها عاملة في الخبر عند كما يقول غيره فليزم ارتفاع الخبر بعاملة من مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان ينفك لكل منهما خبر
 على حاله وعند غيره ينفك لهما معا خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان ينفك لكل خبر وهذه الوجة اخبره ملخوذة من اشعر وجاود
 لان ما بعد ما الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على البناء والرفع على العمل البصري فلهذا ثلثة وما بعد ما الثانية يجوز فيه ذلك وجه راجح هو
 النصب في ان ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جارية الا اثنين وهما رفع الاول على الالف او على الالف على ليس نصب الثاني
 وانما هاتين الفخاري في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وهما هذا اذا عطف وكثر لا فان عطف ولم يكثر ولا وجب فتح الاول على اعمال الاعمال ان
 وجاز في الثاني نصب عطف على محل الاول والرفع عطف على محل الاسم وامنح الفتح لعدم ذكره لا كقولنا وهو رجل من بني عبد مناف يلدج مرقا
 بن الحكم وابنه عبد الملك فلا ابناء مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتد وتاخر برؤي وابنا بالنصب يجوز ان يرفع ولا يجوز ان يرفع
 واما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فتأذة والاصل ولا امرأة فحذف لا وبقي البناء بحال على نية لا كما قالوا ولا ينفك شي على نية
 كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لا يكثر ولا احكاما لربما للفتح في الفصل انتهى **فصل** اذا وصفت النكرة المبنية بمفعول معلوم
 بوصف متصل مرفوعا في الوصف المفرد فتحذف على ان يركب معها اي مع النكرة قبل مجيء وصفا الوصف الموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليها لا
 مثل لاحت عشرين ذوقا قبل علم البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لقسمته معنى من ضار كانها معانضنا معنى من وجب
 انه جرى على لفظ الموصوف لا انه اشبه الموصوف قبل فتحة لغيره حذف تنوينه للشاكلة وجاز نصبه مراعاة محل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب
 بلا وقال الشاطبي ان نصب الجمل على لفظ النكرة وان كان مبني لان حركة البناء هنا شبهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه مراعاة
 محلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد حكوا على حالها بالرفع وجعلوا الفتحة للجموع كما عكسوا في الفتحة المرفوعة
 بلا تخويرت بوجع لا ظرف ولا كره قال الوضي جعل حرف النفي مع الاسم للثمة بعده صفة لرجل انشئ نحو لا رجل ظرف فيها هذا من مثله الخليل
 فيجوز فيه لا رجل ظرف في ظرف لا رجل ظرفا بنصبه لا رجل ظرف بوضه ومثل لا رجلين ظرفين وظرفان ولا رجل ظرفين وظرفون
 يشكونها لفظ المفتوح والمنصوب ولا هذان ظرفان لان اسم لا في ذلك كله مبني لا فرق في الفتحة بين المشتق كامر واما المفعول في
 ومنه لا ماء ماء بارد عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على ان يركب مع الاول والنصب الرفع على امر وضعت الحال لا في شرح الفصل
 كون ما الثاني صفة لما الاول وقال كيف بوصف الشيء بنفسه مع ان جامدا وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا بعد
 في جعله صفة لانه لما وصفت باردا صفتا الاول بغاير المطلق والمفرد ولا نه بوصفها باسم ايجاد اذا وصفت كثر بوجع لا رجل عاقل
 والقول بان توكيد لفظي او بدلي خطأ لان الماء الثاني لما وصفت بغيره بغيره الاول فلا يصح كونه توكيدا ولا بدلا
 لعدم مساواة الاول وان جعلنا باردا صفة للماء الاول وماء الثاني بدل من الاول انم مع ذلك تقديم البدل على المفتوح وهو مشغوق وقال
 ابو جنى وتكرر النكرة هنا نونية للفتحة كما جاءت نونية للحال في قوله ثم فيها يفرق كل امر حكيم امر عن عندنا واعرضه الموضع في الحاشية بان
 انما جئنا بالجامد نونية للحال ليجري على منوع اذ كان ذلك من المشتقات وهذا لولم يذكر الثاني ليجري قولك باردا صفة على ماء الاول

[illegible]

للحقين وكقوله ثم فاعلم ان لا اله الا الله وقوله ثم فان علموا من مؤمنات الاول للبقين والثانية للرجان والفسم الرابع ما يرد بهما اي الوجهين والقالب
كونه للرجان وهو ثلاثة من وجبت حال فالرجان كقوله فظننت ان شئت لظني لاجلها ضربت فبين كان عنهما مبردا فالكاف مفعول الاول وصاحبها
مفعول الثاني وان شئت بالبناء للمفعول شرط ولظني لاجلها ضربت بالفتح والظن بالهمزة والفتح والحين يقال عرفت في الحرب
اذاجين وقال الخليل عرفت في الحرب واحد والمعنى ظننتك صالبا للحرب اذا اوقدت ناراها فانهم عرفت فبين كان منه قرا والبقين نحو قوله ثم فظننت
انهم لا يوافقهم اي يفتنون ذلك والرجان في حسب كقول الشاعر وهو زفر بن امرئ القيس الكلابي وكنا حسينا كل بضا شجرة عشة لا فينا جدام ودهيل
فكل مفعول الاول وشجرة مفعول الثاني وعشة منصوب على الظرفية وجدام وجهر فيلانيان لم ينصرفا للعلبية والثانية والبقين فيها مفعول وهو
ليبدأ لعمري حيث انتهى وجود خبر تجارة وباحا اذا ما المو اصبح ثاقلا لا لثني مفعول فيجود معطوف عليه وخبر مفعول الثاني ولم يثن لان
اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف لزيد الاخر والشاذ في رد بلحاها بالبناء للمفعول واحدا بالهمزة ثم واذا شرطية وما زائدة والمرفوع مفعول
يفتر واصبح وثاقلا بمعنى شيئا لا خبر اصبح المحذوف والمعنى شئت لثني وجود خبر تجارة وباحا اذا اصبح المرفوع ثاقلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل
لان الابدان تخت بالارواح فاذا مات صاحبها نصيبه كالجارات والرجان في خال كقوله اخالك ان لم تقضض الطرف ذاهوي بسوءك مالا
يستطاع من الجدا خال كبر الخمر والنياس فيها والكاف مفعول الاول وذاهوي مفعول الثاني وان لم تقضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجمله
بسوءك بمعنى بكلفك نعت هو وفاعله ضمير مستتر يعود على هوي هو العابد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليدل
ومن الجديان لما لا يفتن منها مفعولها خلت في ذلك بعدكم ضمنا اشكو اليكم هذه الام انشد خلف الاخر من اكون بين وباء المتكلم مفعولها
وغمنا مفعول الثاني وهو بفتح الضاء الجحيم وكلمة والتميم والتميم في الرمن المبني في لغة طنابا الظلة المشالة والخمر وهو بمعنى شفق قال في الصحاح و
الى لغا اشفت في ذلك بعدكم معروض بين المقولين وخلصت معروض بين الناق وهو المتفق هو زلت وغمنا معروض بين اسم زال وهو اللام
وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا ويجاز بقدر على الصفة المشبهة لانه ظرف في صوم بضم الحاء الهمزة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير
خلت نفسي غمنا بعدكم ما زلت اشكر شدة الفراق فليبينها اثنان الاول يرد على معنى عرفت ويروى عن معنى اثم واليهما اشار الناظم بقوله العلم عرفت
وظن غمنا شدة الوجدان لانه يرد على معنى غمنا من الولى الى المذهب ورجحنا بمعنى قصد فبعد من هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد حفظ فاولها
نحو والله اخبركم من يقولون انما انكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما مولى الغيب يظن بالظلمة المشالة الى اي غمنا وثالثها يقول داي
ابو حنيفة رجل اذا داي المشافي حمة اي في حيا بوجبة الى حل كذا وذهب الشافعي الحرة ودايها نحو جوت بيت الله اي نوبته وقصدت وروى
وجد بمعنى جزنا او حقد فلا يبدان فيقال وجد في هذا من واحد وبجملنا في المصدر فمصدر وجد بمعنى جزن وجد ومصدر وجد بمعنى
حقد ووجد وثاني هذه الافعال الخمسة وبشبه افعال الباب اعان غير فليبين فلا تنفك لفظين فتا في علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان شقرا
الشقة العليا واثاني داي بمعنى ابصر غروايت زيد اي ابصرته وبمعنى اشار غروايت زيد كذا اي اشار به وبمعنى ضرب غروايت المصدا اي ضربت به
وثاني بمعنى غلب الحاجاه نحو جوت يدعوا اي غلبه الحاجاه وبمعنى دعي جوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو جوت الابل اي ساقها وبمعنى كم وبمعنى
حفظ نحو جوت الحد يث اي كمنه او حفظه وبمعنى اقام نحو جاتكم اي اقام بها وبمعنى نجل يقال جابا الى نجل بر وبمعنى وقف كقوله فمن يكفن ابنا
جها اي دفن وثاني وجد بمعنى صاحب نحو وجد زيد صالك اي صاحبا وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وثاني عدي بمعنى حب ففتح السين نحو
صددت المال اي حبست احبته بضم السين في المضارع وثاني زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وفي التنزيل وانا بزرعهم وفي الحديث
الزعم غلام وبمعنى اس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا راس منه زعم الفهم فلان اي رايهم وبمعنى قال كقول ابى زيد الطائي بالهف نفسوان كان الله
زعموا وما ذابوا الفهم فلهي اي ان كان الله قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى من وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سميت وهزلت وبمعنى طم
قال في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير زعم اي طم في غير طمع وثاني دعي بمعنى خلع نحو دعي الذهب المصدا اذا خدعه
واستغنى منه ليعتريه وثاني حب بمعنى اقر لونه وايض يقال حب الرجل اذا اقر لونه وايض يقال حب الرجل اذا اقر لونه وايض يقال حب الرجل اذا اقر لونه
وبمعنى ظلم بالظلمة المشالة يقال خال الفرس ظلم اي غمر في مشقة غير ذلك قاله المخرج واما الجبر زعمها لانها لم يثبت لها قولنا افعال القلوب الثانية
الثاني من اثنين بين العرب الخوار اي احبته براء العلية في التعلل لاشين بجامع ابدال الحسن الباطن كقوله ثم اني ارا في عصر خرا فارى علة في
خبر بين متصلين لم يسمي واحدا واحدا فاعل وثانيها مفعول اول وجمله اعصر غمرا المفعول الثاني وكقوله وهو عمر بن امرئ القيس كبراهنة من فوسر لحقوا با
لشام قراهم في مناه اربهم وفتنى حتى اذا ما انحاف الليل وانخرل انخرلا فاقم مفعول اول ورفضني بضم الراء وكبرها مفعول ثان والرفضة الجاعة
ينزلون جملة ويرحلون جملة وبمعنى رغبة لا رغبة في بعضهم ببعض والرويا هنا حليته بدل ليل قوله اذا ما انحاف الليل وانخرل انخرلا اي انظر
وانقطع والوصف الناظم بقوله ولراى الرويا انهم ما علموا طالب مفعولين من قبل انتهى وذهب بعضهم الى ان راى الحليب لا ضم مفعولين
وان ثاني المنصوبين حال ورد في موضع معرقة كاهنا واعترض بان الرخصة الرخصة وهم الخاطون والمرافون فهو معنى اسم الفاعل فالأشياء في محض
قاله الموضع في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحليب لا يدخلها الغناء ولا يخلو خلافا لثا طي ومصدوها الرويا نحو قوله ثم هذا

ما فعل الف

[illegible]

عظیم

محل نصب بعلمت هو معلوق عنها العامل في اللفظ بما التافه ولا وان التافه ان الواضحة في جوابه فيم بلفظية اي بالقسم او ضم مقدر فالقسم المقطوع
 بخبر علمت الله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت الله ان زيد قائم والقسم المقطوع بعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه اربعة امثلة لكل
 واحد من الخبرين مثالان وجملته القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلوق عنها العامل في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان اولى
 ان بعض حرف الاستفهام بين العامل وجملته بعد نحو وان ادعى افرسيام بعد ما نودى من فقير مبتدأ وام بعد معطوف عليه وما موصوف
 في محل رفع خبر المبتدأ وما عطفت عليه وجملته نودى من صلة الموصول والمعاد بعد وف في جملة المبتدأ وخبره في موضع نصب اي رى لمعلوق بالجملة و
 الصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لعلم اي الخبرين احصى فاي اسم استفهام مبتدأ ولصخره وهو فعل ماض وفعل اسم تفضيل
 من الاضمار محذوف الزوائد وجملته المبتدأ والخبر معلوق عنها لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت على الفرس
 والمضما اليه المبتدأ نحو علمت ابوم من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفره او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي مغلوب ينقلبون
 فاي مغلوب مغلوب مطلق منصوب ينقلبون مقدم من الخبر والاصل ينقلبون اي انقلاب ليست في مفعول به يعلم كما قد ينوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
 وجملته ينقلب معلوق عنها العامل في محل نصب اي في كرو المعلمات اشار النظم بقوله والتمز المعلق قبل نفي ما وان ولا لام ابتداء او ضم كذا والاستفهام
 في ذلك الختم فلا يدخل الالغاء ولا التعليق في شئ من افعال التصدير لقونها ولا يخلو جارا لعدم تصرفه وهو اثنان هب تعلم فانها بل زمان الامر والى ذلك اشار
 النظم بقوله وخضن التعليق مما قبل هب الامر في الزمان كما ان العلم واعترض بان تعلم قد تكون بمعنى الماضي كالفهم وما عداها من افعال هذا الباب منصرف
 الا وهب من افعال التصدير فانه ملازم للمضارع كما مر في اخر النسخ الثاني ولتضامه من افعال من الاعمال والالغاء والتعليق بقوله في الاعمال المضارع اظن زيد
 قائما ولا اسم الفاعل اظان زيد عمرو قائما وتقول في الالغاء المضارع مع التوسط زيدا اظن قائم ومع التوسط للوصف زيدا انا اظن
 قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملته انا اظن منوسطة بينهما ومع النسخة زيد قائم انا اظن والنفي الوصفية مع اعناده على المبتدأ وتقول في التعليق
 بما اظن ما زيد قائم ومن علم ذلك بقية الضابط في الصفة ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق فالله ابو موسى الخ جازي ذلك ما خور من قول
 النظم ولغير الماضي من سواها ينبغي ان يعلم لاجل كماله ان اي علم وقد تبين مما قد ساء في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة
 احدهما ان العامل المفعول على الالبته لانه اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق على المحل لانه اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغير ذلك
 من اموره بالنصب انصرف عطفا على المحل اي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لا منع العطف على محلهما بالنصب
 وفي هذا المثال فائدتان احدهما انه من محل اختلاف قال ابو حنيفة الجملة المفردة بمعلق غير الاستفهام ثلثة مذاهب احدها السبويه والبصري وان كان
 انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه خبر بين العامل والمعلق في الجملة جواب له والثالث للفقهاء لا موضع لها ايضا لان الاضمار
 ضمننت معنى فعل القيم فضائلا فاصرة لا تنفك وصنات الجملة جواب له ومحمد بن عصفور في شرح الجمل انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة
 المعلق عنها العامل مفردة في معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو
 مضمون الجمل فاذا كان الكلام مفرد يودي معنى الجملة صح ان يعلق به والا فلا قال كثير غره وما كنت اذكر قبل غره ما البكاء ولا موجبا الغلب حتى لو
 عطف موجبا بالنصب يكثر على محل قوله ما البكاء الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصريح بذلك في شرح الفطر وقال في المعنى
 هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجبا الغلب فيكون من عطف الجمل وان الواو الواو
 وموجبا اسم لا اي ما كنت ادري قبل غره والحال انه لا موجبا الغلب موجوده ما البكاء انتهى وعلى الاول فالمعنى ما كنت اذكر اي شئ البكاء صح
 عطف موجبا على محل الجملة لانه يودي معنى الجملة لان معنى لا موجبا الغلب لا موجبا قلبي وهو في معنى قلبي له موجبا والوجه الثاني من وجهي
 الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاعمال اللفظ فلا يجوز معه الاعمال بخوطة انت ما زيد قائما بنصبها وسبب الالغاء مجوز
 للاعمال والاعمال فيجوز زيدا اظننت قائما بنصبها مع التوسط وزيدا قائما اظننت بنصبها مع النسخ ولا يجوز الغاء العامل المتقدم والى ذلك
 اشار لانا لم بقوله وجوز الالغاء لا في الابداء مثلا فاللوكوفيين والاختصاص فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو اظننت زيدا قائم برضاها
 واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني قزاة كذا ادب حتى صام خلفي اذ وجدت ملاك الشبهة الادب برفع ملاك على الابتدائية والادب
 على خبره مع تقدم وجدت عليها وفي الحاشية نصبها على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو امل ان زيد فمودة نفا وما اخال الدنيا منك
 تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرى وقبله مع تقدم اخال كعب بن زهير ارجو امل ان زيد فمودة نفا وما اخال الدنيا منك
 البعثين ان العامل النفي فيها مع تقدمه على المبتدأ والخبر واجيب عنها بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه ان يكون من استعقب بلام الابداء المقترنة والاصل
 ملاك الدنيا ثم حذفت الايم وبقي التعليق بجاءه كما كان مع وجود المعلق وهذا ما انفي لفظه وبقي حكمه فاله في المعنى وعلى هذا محل سبويه
 قوله واخال اني لا اخي مستقيم بكسر ان على تقدير اني بالآخر والوسيلة الثانية ان يكون من الالغاء لا التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين الجوز
 فخط بل توسط العامل في الحكم معضن ايضا الالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المفعولين قوي من الالغاء مع التقدم عليها والاعمال هنا وهو وجدت
 في البيت الاول في خان في البيت الثاني قد سبق اي بمقدم عليه ما وجدت شد سبق باي وما اخال فقد سبق بما الدانية فجاز العاوها

الفصل الثاني

[illegible]

فجاءه امسه فلفقوا
باب اعينته ففتح انضبه
واما الفوق فقصي كذا
من عضا فلا يفتح من
جزئها فمفعولين
يقضها من خبره فمضا
ص

مخاطبات زيداً مطلقاً وقل زيداً مطلقاً جامع الاستدلال في الخطاب بشرط في المضاع استدلال الخطاب لان الاعمال انما يكون مع فعل الخطاب اذا
منه نفسه فلا يجوز انما المضاف المستدل اليه منكم ولا قابيل لا نقل قول زيداً مطلقاً ولا يقول زيداً مطلقاً لما مر ولو قال واستدلال الخطاب
وسوى المستدلى الى اخره كان ابن النونية وبشرط في المضاع كونه لا قاله الناظم في شرح الشهاب وقد بقوله وهو غير ذي لرب في بعض اما الوجه
فدون مبدع فمقول الدار فجمعنا افشده سبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وجمعنا مفعول ثان قال ابو جابر وفيه رد على من شرط الحال
لان لم ينفذ غير ظنه في الحال ان الدار فجمعنا واحبا به بل استغنى عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان مظهر في القول والحق ان مظهر
فجمعنا لا لمفعول وفيه نظر لان نقول على هذا ان يكون غير مستغنى عنه فلا يكون عاملاً لعدم اعتدائه على استغناء الاعملى قول من شرط لا اعتدائه
وبشرط كونه مضافاً الى الخطاب فمطلوب احكام ابن النونية في شرح الجزلية وليس التفرع عليه وبشرط في المضاع المستدلى به في الخطاب كونه واحداً بعد
استغناء مخرجاً باسم مع الكافي من العرب انقول للمبني اعتدلاً مفعول اول والمبني مفعول ثان على المتقدم والناظر وقال عمر بن عبد
كرب الحمد في قول الريح يثقل عاتق اذا انما الاطن انما يثقل كثر ضلالم جاد ومجروح ولجار على والمجروح ما الاستغناء منه ولكن خذفت عنها الدخول
بما هو عليها والريح بالنصب مفعول اول وجملته يثقل عاتق في موضع المفعول الثاني والحق ضم المبنى يقال طعن طعن اذا كان بالريح وفيه وطعن بطعن
بالفتح اذا كان في النسب وفي موضعين داخله على فعل محذوف بضم المذكر على قوله ثم اذا التاء انشئت والتقدير اذا لم يطن انما الاطن
واذا كثر ما يثقل كثر قال سبويه والاختصاص من البصريين بشرط في الاستغناء والمضاع عند جهة العرب كونها متصلة من غير حاجز بينهما فلو قلت
انك تقول زيداً مطلقاً فالحكاية واجبه وخولفاً قال ابو جابر وخالفوا الكوفون وسابا البصريين فلجاءوا بالنصب لم يندوا بالضمير فاصلا
وجه فلوهم بان الاستغناء يطلب الفعل وانت فاعل فعل ضمير ذلك الفعل وافع على الاسمين فينصبها وورد بان الحكم انما هو المذكور واما
الضمير فلا عمل الا في الاسم المشغول عنه خاصة والعمل فيها عاده لهذا الظاهر وهو ان الضمير بالاستغناء نفعه في شرح الشهاب ولم ينجبه
ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا محذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز انما فافلتا
واغتر الجبجيب الفصل بين الاستغناء والفعل بظرف زمان او مكان او مجرور ومفعول القول مفعول كان او حال او غيرهما والى ذلك اشار الناظم
وكذلك اجعل تقول ان والى مستغناء به ولم ينفصل بغير ظرف او ظرف او على وان ببعض في فصلت بمثل الفصل بالظرف الزماني كقوله ابعث بعد يقول
الدار جامعة شملهم نقول البعد محوياً فالهزة للاستغناء وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما اجناس محذوف والدار
مفعول اول لمفعول وجامعة مفعول الثاني وشمل مفعول جامعة والبعد مفعول اول لمفعول الثاني ومحو ما مفعول اخر فاعل يقول مرتين والكو
منها مفعول من الاستغناء بالظرف والثاني متصل بالاستغناء بام والفصل بالظرف المكاني كقوله عندك نقول زيداً بالياء والفصل بالجر
كقوله في الدار نقول زيداً مفعولاً والفصل بالمفعول محذوف وهو الكسبة زيداً الاستدلال بها لان نقول بني لوى لم يربطها من مجاهلتنا فنصل بين
الاستغناء والمضاع بمفعول الثاني والاصل انقول بني لوى محذوف لوى مفعول الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع الجاهل والمجاهل هو الذي
يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى انظر بني لوى جهالا لم يظهر من الجهل حتى استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقد موهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقوله امراً نقول زيداً مطلقاً لان المفعول المتقدم في بنيه الناحية قال السهيلي وبشرط انهم المضاع ان لا يندى باللام كما تقول
لزيد عمر ومطلق بضمها قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقوال مسموعاً لان الظن من افعال القلب كونه يدل عليه اصولنا
مع استغناء كلام العرب بنقله عن المرادى بتعليقه في شرح الشهاب واقره وتجاوز الحكاية مع استغناء الشرط تخوم تقولون ان ابراهيم الابن بالناء انشا
قوى وكسر في قراءة الخطاب للاخوين وابراهيم وحض وروى علام نقول الريح على حكاية واذا عمل القول عمل ظن فعل مجرى مجرى في العمل اخذ
في العمل والمعنى ما ذهب اليه من انه لا يعمل على ظن حتى يضمن معنى الظن في اللغة السلبية وفيها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يضمن
معناه كقوله قالت وكنت رجلاً اظننا هذا الامر الله اسرنا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عندها هذا الشاعر ضيافاً فقال هذا امرين
لانها تصفد الضيافة من من بني اسرائيل والى هذا ذهب العلم وبرز وروى اخذاه صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا يجوز فيه الاحمال ان يكون هذا
مبتدأ واسرائيل على تقدير مضاف اي مخرج اسرائيل محذوف المضاف اليه هو الخبر وبني المضاف اليه على جره لانه غير منصوب للعلة والجملة لانه لغة في اسرائيل
واذا جرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالف والتعليق وكون الفاعل والمفعول اسمي واحداً في النهاية ثم يبحث الشاطبي
ولا يبعد تخرجه على القولين السابقين فمن قال انه مجرى مجرى في المعنى العمل قال يجوز ومن قال في العمل فظن قال بالرفع ظنه ففهمها ولم يره نصاً
هذا باب في نصب ما عيل ثلثاً بالنصب لا من مفاعيل ولم يقل ثلثاً مفاعيل بالاضافة لان اثنتا العدة المصنفة قبله كونه
قاله ابو جابر انما عن شجرة ابن الفارس ولا يجوز ثلثاً مفعولين بجميع السلاطة لان مفعول اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضع في الحاشي وهي اعلم وادى
الذان كان اصلها قبل دخول هذه النقل عليها علم ولى المتعديان لاشين وانما انضمت عليها ما وفوقها مع السماع واما بقية اخواتها وهي ظننت و
اخواتها فمخرج من نقلها بالهزة كثير من البصريين وفرضوا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال ظننت زيداً على ما قاله لان لم ينقل عن العرب في الزيادة عليه
ابتداء لغة واجاز قوم منهم طرقاً للباب في الالف البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناه من ثباتاً بشدداً بالموحدة واثباتاً وخبر بشدداً بالموحدة

في اعلاوي

والجواب وحديث بن شد بن الادل في ذلك انهم اتفقوا على انهم متعلقون بالياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة
 مفعول ثالث فالله اعلم بالصواب وهو من جنس الاعمال التي لا تتصل بالزمان ولا تتصل بالمكان ولا تتصل بالزمان ولا تتصل بالمكان ولا تتصل بالزمان ولا تتصل بالمكان ولا تتصل بالزمان ولا تتصل بالمكان
 ان الاعمال الخمسة وثلاثون حقا في حق الله تعالى وحده لا يشركه احد في العلم والقدرة والملك والحيوة والقدرة والملك والحيوة والقدرة والملك والحيوة والقدرة والملك والحيوة والقدرة والملك والحيوة
 حركات فاعلموا ان الله تعالى قد خلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره وخلقكم من نوره
 فالتكليف مفعول اول وهم مفعول ثان وقيل في الاول وكثيرا مفعول ثالث وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة
 الا وهو معنى المفعول كذا في قول النابغة بن ثعلبة في وصفه والتمتاعه كاسهم بها يهتد الى غرائب الاشياء فالتكليف مفعول اول وهو المفعول الاول وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة
 ثان وجمله يهتد الى مفعول ثالث وما بينه وبين المفعول الثاني والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة
 الثاني وخبر الثالث ومعنى اياه لا جريه وقول العوام ابن عتبة ابن كعب بن زهير وخبر سودة الغنيم بن ربيعة فالتكليف مفعول اول وهو المفعول الاول وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة
 وسودة الثاني ومريضه الثالث والغنيم بن ربيعة فالتكليف مفعول اول وهو المفعول الاول وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة
 مفعول اول وباء المتكلم الثاني ودفع الثالث والدفع المرفوع وقول الحارث بن خلف البشكري او منعهما استلوا في حديثهم له طيبا والاولا الضمير
 المرفوع مفعول اول والنصب مفعول ثان والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة والياء والهمزة مفتوحة
 بقوله الى ثلثة اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا اى علموا اذا اصابوا
 من ذلك معنى من نصيبنا واخره ثلثة ان يحمل الثاني منها على نزع الخاضع كذا في قوله تعالى في بعض العرب يهتد الى غرائب الاشياء فالتكليف مفعول اول وهو المفعول الاول وفي هذه الامثلة
 سبويه في يهتد الى مفعول ثالث والثالث حال ويرجع ذلك كونه جارا على ما ثبت وهو النون وان فيه سلامة من الضمير الله هو خلافا للاحصا
 ويجوز عند الاكثر حذف المفعول الاول استثناء عنه كما علمت كبشك سميلا ولا تذكر من علمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت كبشك سميلا ولا تذكر من علمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت كبشك سميلا
 لان الفائدة لا تقدم في الاستثناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يرد الابهام بغير العلم به او بغير العلم بالعلم المذكور وهذا قول ابن عباس ولبى بكر
 وابن كعب وخطاب ابن ابي السبع وابن مالك والاكثرون وذهب سبويه وابن ابي اسود وابن ابي اسود وابن ابي اسود وابن ابي اسود وابن ابي اسود وابن ابي اسود وابن ابي اسود وابن ابي اسود
 عليه كفاصل علم وهو فاس قول الاخفش لا بد من ثلثة وزعم الشافعي انه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليها اما حذف الثلثة جميعا فقال ابن ابي
 الصواب حذف الثلثة لدليل وضربه وان لم يجز باب نزع الخاضع لغير دليل وذلك لان قولك علمت وطلعت لا فائدة له لانا لا نحتاج الى دليل فالتكليف مفعول اول وهو المفعول الاول
 او ظن واما الاحكام فانها تجوز منه انتهى والثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احد المفاعيل او لدليل ومنع اقتصار اى خبر
 دليل ومن لا لقاء والتعليق ما كان لها قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما المفعول علمت مطلقا للثان والثالث انهم جفوا خلافا لمن منع الاقتصار
 والتعليق مطسواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ايدى على الشرايين ونسبة الى المحققين وخلافا لمن منعها في المبنى للفاعل وهو ابو موسى لم يجز ولم يفته
 في بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فالتكليف مفعول اول وهو المفعول الاول وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة وفي هذه الامثلة
 لاثنين ولا يجوز في المبنى للفاعل لان الفعل يكون اذ كان مفعولا في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطيب التوشيح لا يلقى العلم واخرها لان منصوبا
 لا يفتلح مبنيا وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بينهما للمفعول ووسطها واخرها جاز ذلك اذ ليس لباح الانصبين يفتلح مبنيا وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بينهما للمفعول ووسطها
 لم تؤثر فيها شيئا ولنا من الادلة على الاقتصار في المبنى للفاعل من انشور قول بعضهم ابركة اعلمنا الله مع الاكابر قال البركة مبنيا ومع الاكابر خبره واسلم
 ملغاة لوسطها مبنية للفاعل من المبنيا وخبره ومن النظم قوله وانت اذ ان الله اعلم حاصم وارو من شكفى واسمى واهب فالتكليف مبنيا ومنع خبره وارو
 ملغاة لوسطها مبنية للفاعل من المبنيا وخبره ولنا على التعليق من انشور النصيب قوله ثم يثبتكم اذ انتم في كل منكم انكم لفي خلق جديد فكم مفعول اول
 وجمله انكم لفي خلق جديد في محل نصب سد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن جملة باسرها باللام ولذلك كثر ان وذا شرطية ووا
 محذوف مدلول عليه بجديده والمقدور ان انتم في كل منكم في جملة الشرط وجوابه معرض عن المفعول الاول وما سد سد المفعولين كما يصح ان يكون
 جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مفروق بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله بعد
 فقد يثبت انك الذي ستجري بانفسى فتسعد او تشقى فحذار بكبر الراء اسم فعل مجته احد وثبت بالبناء للمفعول فعل ماض والياء نائب الفاعل في
 المفعول الاول وجمله انك الذي ستجري بانفسى فتسعد او تشقى فحذار بكبر الراء اسم فعل مجته احد وثبت بالبناء للمفعول فعل ماض والياء نائب الفاعل في
 كانت اى علم مفعول ثان من زاي تبصرون وعلم العرفانية المتكلم كل منهما الواحد بعدا بالهمزة لاشين نحو اربت زيدا الهلال اى بصير زيدا اياه و
 زيدا الخبر اى عرفته اياه قال الله ثم من بعد ما انكم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذا بركوهم اذ انتم في كل منكم فالتكليف مفعول اول وهو المفعول الاول
 حال لا مفعول ثالث وهذا ان المفعولان حكمهما حكم مفعول كذا في حذف لهما او لاحدهما لدليل وضربه وفي كون الثاني منها لا يكون جملة والى ذلك
 اشار لنا ظم بقوله وان خذوا بالاحكام فلا تشبهن به نوصلا والثان منها كان انتم كيا ووجه الشبهة بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم خبر
 زيدا في قولك علمت زيدا الحكم كان ان التوب غير زيدا في قولك كسوت زيدا انما يفتلح فحذف الاول علمت الخبر واربت الهلال كما تقول كسوت ثوبا و
 حذف الثاني علمت زيدا واربت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفها معا علمت واربت كما تقول كسوت وفي منع الاعاء والتعليق في المفعول

مما لا يتصل بها المبتدأ والخبر بل وفيه نظير موضعين أحدهما أن علم معنى حرف التام حفظ نقلها إلى اثنين بالضعف بالهمزة نحو وعلم اسم الأسماء
والوضع الثاني أن أرى البصريين يجمعون عليها بالاستفهام عن الفعل الثاني نحو رباني كيف عجز المولى فارق فعل عاد وماه المتكلم مفعول الأول
كيف عجز المولى جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعول الثاني مع أن نقلها بالاستفهام بكيف هذا النظر لا يوجب أن وقد يجازى عن الأول
بأن الزام جواز نقل المتكلم الواحد بالهمزة في سائر المتكلمين كما فيس نحو البتة يوجب على كونه جنة وظاهر كلام الشاطبي أنه يجمع في علم نقلها إلى
اثنين فإنه قال وأما السماع في المتكلم فكثير وذكر أمثلة في ما علم الشيء وأعلمته إياه أي عرفته إياه هذا نصيبه ففظ القول بأنه يحفظ نقلها بالضعف
لأهمزة ومن حفظ جمل من لم يحفظ فلما حجة إلى عوى الفاس مع وجود التام وقد يجازى عن النظر الثاني بأنه عامان الرؤبة في أرى كيف عجز المولى
عليه لا بصريه كما قال الجوزي في الرزاليك كيف قد الظل الرؤبة الرؤبة القلبي هذا ومخرجها مخرج رؤبة العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤبة ولا يجوز
مع العلم انتهى كره في سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليل في ثوب بل جملة كيف عجز المولى في ثوب بل مكد منصوب على المفعول به والتقدير
أرى كيفية أجهالك المولى كما قال الكوفيون وابن مالك في وبتين لكم كيف فعلنا بهم إن التقدير وبتين لكم كيفية فعلنا بهم على أن لا نسلم امتناع
التعليل عن الفعل الثاني في باب كس الجواز أن تقول أكنى كيف شئت كما تقول أرى كيف فعل لانه سؤال عن مفعول به فله بحار والبراه مسطو واد
مع سفظ النظر الثاني وضعه قول النظم والثاني هناك أن أشي كما هو في كل حكم ذواتنا **هذا باب الفاعل الفاعل لغة من**
الفعل واصطلاحها اسم صريح ظاهر مضمير يؤول مستتر أو ما في ثابته أو الاسم السند إلى فعل تام متصرف أحياء أو ما في ثابته أو الفعل مقدم له
الفعل وما في ثابته على السند إليه أصل الحل في التقديم وأصل الضيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر لبارز نحو تبارك الله
والمستتر نحو أكرمهم والمماثلة أو الاسم ما أقرن بساكن لفظا أو تقدير أو ساكن هنا أن وأن وما دون لو وكى نحو أوله يكفهم أنا أنزلنا أو أنزلنا
المراد للذين آمنوا أن نخشع فلوهم أي خضع فلوهم بستر المراد ذهب إلى ألى ما بها ولا يفقد من هذه الحروف لأن يكون النون خاصة
نحو وما راضوا ليسر ولا يسر ولا يفقد أن الشدة ولا ما لعدم ثبوته ولا جدر فاعل موقول بالاسم من غير ساكن من هذه الحروف الثلاثة
البصريين خلافا للكوفيين ولا جهة لهم في نحوهم بدلهم من بعد ما راءوا الألف البعثة حتى من حيث أو البعثة بالجنس يقع السبب على أنه فاعل
بما لا احتمال أن يكون فاعل بتأخير مستتر في راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدلهم به كملها مصراية في قول الشاعر بدلي في ذلك
القلوب بدو والبسمة المبرور ومن واضه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله أوله يكفهم أنا أنزلنا ومنه أي من الفعل نحو أن زيد ومنه الفاعل لا
فرق في ذلك بين المصروف كإباني والجامد كهم والمماثلة بال فعل ليشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانة مختلف في ثابته أو الباعث في الوانة فاعل وضعه عالم
لاعتاده على موضع حذف والتقدير يوصف مختلف الوانة ولا فرق في اسم الفاعل بين السام كأمثلة وغير السام نحو سبر وجهي فذلك أنه
زيد سبر وجهي وهو المشار إليه النظم بقوله الفاعل البتة كرفع في زيد سبر وجهي ثم الغنى في فعل ما خرو زيدا فاعله ومنه حال من زيد
فاعل سبر وجهي عليه لا اعتاده على صاحب الحال وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو ضربا ومضرا بوضرب ببدو الصفة المشبهة بخولا
حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رابنا من الحب إليه البذل منه البذل بين شتا والمصدر نحو قوله لا أن ظلم نفسه المرويت واسم المصدر نحو
من عطاء الثمانين زيد واسم الفعل نحو ميثا العقيق والظرف وعدله المعتد به نحو من عند علم الكتاب وفي الله شئت قال أبو جابر أو اسم
موضع موضع الفعل نحو إياك أنت زيد أن يخرجنا في بابك من مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع
وأما ك وضع موضع حذف فاعله قولنا نام مخرج للفعل الناضح نحو كان زيد قائما فان زيد لا يسمي فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم رافع
لنوم دخول زيد من نحو زيد قام في هذا الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وظاهر محمل لصبره والجملة خبره وينبغي أن يعبد في ذلك الاختيار
فقد حكى ابن مالك عن الأهل وابن عصفوانما قال لا فلا اتصال على طول الصد يدوم أن وصا لفاعل بدم المذكور لا محذوف وإن الله
يتبع ذلك الضرورة انتهى وقوله أصلي الجمل في مخرج نحو قائم زيد فان زيد ليس فاعلا لأن السند وهو قائم مقدم في اللفظ وأصله الناضح
لأن خبره زيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب إلى الخفش والكوفيون إلى جواز كون قائم مبتدأ وإن لم يمتد على نفي أو استفهام أو زيد
فاعل سند الخبر ضلي فوهم يجيء خالفا في الحد ولا يحتاج إلى قوله أصلي الجمل وذكر أصالة الصيغة في مخرج نحو ضرب زيد بضرب أول الفعل وكسر
ثابته فانها صيغة غير أصل لانها مفعلة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل ناسب عن الفاعل وعلى القول بأنها
صيغة أصلية يحتاج أن يند لا يخرج نائب الفاعل ومخرج نحو ضرب زيد فانها مفعلة عن ضرب وخرج نحو عجنني فراء في الجامع القرآن فالمصدر
هنا ناسب عن المفعول لانه واقع موضع فعل مبني للمفعول وصيغة مفعلة عن صيغة المبني للفاعل فزيد و القرآن نائب الفاعل به والتقدير بعجنني
أن يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل **وبل احكام** سبعة أحدها الرفع لانه عدة أو لا يستغنى الكلام عنه ووافقه السند
وفا السبب لا الاستاخلاف الخلف الآخر وقد نصب شذوذا إذا هم المعنى مع من كلامهم حرف التوبيخ كسر الزجاج الحجر برفع ولما في نصب
ثانها وجعله ابن الطراوة قياسا مطروا واستأثر له بقرائنه صيدا لله فقلقي آدم من بركات نصيب آدم ووقع كلمات وفيه نظر لا مكان حله
على الأصل لأن في ثابته فاعله الآخر وقد يجزأ فاعله المصدا نحو ولولا رفع الله الناس فاعله الناس مفعوله والتقدير ولولا أن

باب الفاعل

أوردنا
مدد ظلو المصدر
و

المفاعلة

يدفع الله الناس أو يجبر إضافة اسم المفعول ما يشته من قبلة الرجل أو من قبلة المفعول من قبلة المفعول
المفاعلة من مفعول قبل والفاعل ما بعده من مفعول ما يشته من قبلة الرجل أو من قبلة المفعول من قبلة المفعول
أو اللام الزائدة فالاول نحو ان يقولوا ما جاءنا من قبلة الله أو ما جاءنا من قبلة الله أو ما جاءنا من قبلة الله
ثوعدون أي صيبتا ما جاءنا من قبلة الله أو ما جاءنا من قبلة الله أو ما جاءنا من قبلة الله أو ما جاءنا من قبلة الله
في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند ويجوز ان يكون الفاعل ضمير مستتر في المسند كونه المسند اليه المقدم اما مبتداء في نحو زيد قام فني قام
ضمير مستتر مفعول على الفاعلية عليه على زيد و زيد مبتداء وقام فاعله خبر زيد واما فاعلا ما كونه مفعولا للفاعل نحو وان احد من المشركين استجارك
فاعله فاعل ضل محذوف بغيره المذكور والضمير ان استجارك وانما المفعول احد مبتداء واستجارك خبره من محذوف لان اول الفاعل
موضوعه للفاعل ضل بغيره في موضع نصب على الفاعلية على الاصح عند جمهور النحويين خلافا للاختصاص والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتداء وسوق
الابتداء به تقدم الشرط عليه او يفسد الجواز ويبدل واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر بهدونا فبشر بهدونا ان يكون مبتداء
وسوق الابتدائية تقدم الاستعانة عليه وجعله بهدونا خبره ويجوز ان يكون فاعلا للفاعل محذوف بغيره وبتنا والضمير بهدونا بغيره وبتنا
والارجح الفاعلية لان الفاعل الجاهل في دخولها على الافعال و جاز الامران في انتم تختلفونه فانه يجوز ان يكون مبتداء وتختلفونه خبره ويجوز ان يكون فاعل
ضل محذوف بغيره المذكور والاصل انتم تختلفونه فاعله الضمير المستتر في انتم يختلفونه فاعله الضمير المستتر في انتم يختلفونه فاعله الضمير المستتر في انتم يختلفونه
صد حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستعانة به بالضمير المستتر في انتم يختلفونه فاعله الضمير المستتر في انتم يختلفونه فاعله الضمير المستتر في انتم يختلفونه
لنستأبوا الناسا والى من الخائف من ان يقال في الموضع المتقدم قد بدلت الاسباب في انتم تختلفونه ارجح منه في ابشر بهدونا المعاد لهما الاسباب وهما
لم يخف الخائفون منهم هذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى من مطلوب في الجملة لاجل المعادلة واذ انما عرض الرجمان شاقا وتاوى الرجمان على الشا
وما ذكره من وجود الفاعل على المسند هو مذهب النحويين الكوفي جواز تقدم الفاعل على المسند فتسكتا بغير قول الزيادة بفتح الزا والباء الموحدة
المشتركة بين ملكة بخرية وفرد من ملوك الطوائف الى الجاهل شيئا وشيئا لاجل انهما لا يكونان واحدا وجه العكس ان مشهاري ومروعا ولا جاز ان يكون
مبتداء اذ لا جاز في اللفظ الا ان يكونا واحدا وهو منصوب على الحال فيعجز ان يكون فاعلا او مبتداء مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدح
وبتدا ضلح الواو وكسر الهاء وبعد هاء مشاء تحت فاعله الزائدة فالله الحيوي في الفاعل هو الوبد الزائدة والثاني وهو عندنا معشر الجحش
ضرورة والضرورة تبيح تقدم الفاعل على المسند او شبهه مبتداء محذوف خبره لسا حال سده اي يظهر شيئا كقولهم حكك مسطحا فحكك مبتدا
مذكوره لسا حال سده اي حكك لك مبتدا قبل او شيئا بعدك في ظرف المنقلب اليه بعد حذف الاستفراغ وذلك ان ما الاستفهامية
في محل رفع على الابتدائية والجمالية خبره وهو جار مجرور وفيه ضمير مستتر مفعول على الفاعلية عليه على ما وهذه التخييلات ضعيفة اما الضرورة فلا دلالة لها
لحكك من النصيب المصنوع لاجل البدلية من الجاهل بدل اشمال واما الابتدائية فتخرج على ما وكما في بابها واما الابدال من الضمير فلا اثر لاجل خبر
او اشمال وكلاهما لا بد منه من ضمير مفعول المبدل عنه لفظا او تقديره او على تقدير تكلفه ضمنية ضعيف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير
ما الاستفهامية واذ انبذ شيئا منه وجب يقين بهمة الاستفهامية لان حكم ضمير الاستفهامية حكم ظاهره كاصح في المغنة فان قلت فائدة الخلاف
بين اهل البلد في قلت فائدة نظرية الثغنية والجمع فقول على الكوفيين الزيدان قام والزيد وقام بالافراد فيها ولا يجوز ذلك على اهل البصرة بل
لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد الحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان يظن به
ظاهره ان او ضمير انما هو قام زيد والزيدان فاما قلنا لا ونحذف وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع لما تقدم على المسند كزيد قام كاتمة الحكم الثالث
ففي قام ضمير مستتر مفعول على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر في الضمير كحديث لا يرفى الزاني حين يرفى
هو ضمير ولا يشرب الخمرين يشربها وهو من فتي يشرب ضمير مستتر مفعول على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالانتم اي لا يشرب هو
اي الشارب لان يشرب يستلزم شارب او من فتي يشرب ضمير مستتر مفعول على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالانتم اي لا يشرب هو
عليه الحال المشاهدة فالاولى نحو كلا اذا بلغت الزا في بلغت ضمير مستتر مفعول على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها شيئا الكلام اي اذ بلغت
هي اي الروح والزا في حال الصد والثاني نحو قولهم اي العرب اذا كان غذا فائق بنصيبه و قوله وهو سوار بن المضرب حين ضرب من الحجج خوفا فاعله
فان كان لا يضربك حي يرد في الى ظري لا اخالك واضحا فحي كان فيها ضمير مستتر مفعول بكان مدلول عليه بالمال المشاهدة فيها اي اذا كان هو
ماض لان عليه من سلة في غذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما شاهد من فيه لفت شر على الترتيب يجوز في كان فيها ان تكون ثامنه
وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غذا في المثال ولا يضربك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها لامة كان غذا منصوبا على الظرفية
متعلقا بكان ولا يضربك في موضع الحال من فاعل كان وحكي سبويه انه اذا كان غذا على انه فاعل كان وقد قيل ان النصيب لغته عنهم والرفع لغتهم
وطري بفتح الفاف والطاء الهمزة وكسر الراء وتشديد الباء المحذوف هو طري بن افهاء الحاربي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ضل
فاعل فان ظهر فهو الاضطرار يستلزم منه انه لا يجوز حذف الفاعل عن الكسائي لاجازة حذفه وشبهه السهلي فتسكتا نحو ما اولنا من الابدان واليه

والثالث والبيت بطر حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب المناسبات عن الفاعل نحو فوض الامر في الاستثناء المنفرد نحو ما قام الاهد في افضل بكر العين
في النجاة اول عليه من تقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر في المصداق واو اطعم في يوم ذي سبغته بقية الحكم الرابع ان يصح حذف فعله جواز ان اجيب به بمعنى
كقولك بلي زيد جوابا لمن قال ما قام احد فربما فاعل محذوف في ان لم يدخل النفي في الجملة الفعلية اي بلي نام زيد لبطان الجواب بدخول النفي في الفعلية
ولم يدخل مبتداء حذف خبره لبطان ومنه قوله مجازي حتى قبل لم يجر قلبه من الوجد حتى قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل محذوف في ان عليه
مدخول النفي في المقدر بل عزم اعظم الوجد ويجوز ان يكون من الجمل وهو النصير على الهوم ونحوها ولم يجر بالعين في لراء المهملة من عزم الاخر اذ انشبه
وقلبه مفعول يجر ويثني فاعله وبيل الاضرب اعظم الوجد شدة الشوق واجيب به استغناء محقق اي مفعول طبره نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد
فزيد فاعل محذوف في ان عليه مدخول الاستغناء ولم يجعله مبتداء حذف خبره لغوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سئلهم من خلفهم ليقولوا الله
فان الله فاعل بفعل محذوف في ان عليه مدخول الاستغناء والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند محقق ما فوض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق قال لا تقتنازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوجود ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل محذوف لا مبتداء انما جاء
عند عدم المحذوف كك قوله نعم ولئن سئلهم من خلق السما والارض ليقول خلفهم الذين العلم انهم هو معارض في المثال فيقال والدليل على انه مبتداء
انما جاء كك كقوله نعم فل من يتخيمكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله يخيمكم منها وما يقال انه قدم لا قارة الاختصاص منوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على
عالمه على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر ما يحمل عليها او ان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاصحبة واجيب به استغناء
مقدور بدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قال السيد عبد الله كقوله الثاني والي يكره فيجيب له فيها بالانفرد والاصل رجال فيستجيب مضاعف
مبني للمفعول وله نائب الفاعل واجيبه بخلاف تخفاء الاعراب عدم الفيرته وقال الموضع في الحاشي لا يجيب بل هو اول ما بعده والاصل جمع حمل
بضمين وتصل جمع اصبل وتجمع اصال على اصل ودجال فاعل محذوف في ان عليه مدخول الاستغناء المقدور وكانه لما قبل يستجيب له فيها بالانفرد
والاصل قبل من يستجيب قبل يستجيب رجال ثم حذف الفعل لا شعاري مبني للمفعول نفسا للمفعول لان الرجال ليسوا مستجيبين فيجيب الباء بل مستجيبين بغيرها
قالوا فيهم وقوله وهو ضاربين نضل يرف اخاه زيد بن نضل كما قال التفتازاني والنسبي قال ابو صبيدة هو مهمل وقال النسبي هو نضل
وقال بعضهم هو محمدر بن نضيل النضيل لبك زيد مضاعف لخصو وتختبط ما يطبع الطوايح فضاع فاعل محذوف في ان عليه مدخول الاستغناء
المفعل كان قبل من يركبه فضيل مضاعف اي يركبه مضاعف ثم حذف الفعل كما قبل ان رجال فاعل محذوف في ان عليه مدخوف اي يسير رجال ويبيك فطاع ويبدأ نائب
فاعل لبك المجرم بلام الامر والقضاع القفير الذي لا يلبس بالخطبة الله في لبك للمعروف من غير سبلة ونطيط من الاطعمة وهي الاذهاب والاهل
والطوايح جمع مطيعة على ضرب القياس كل واحد جمع لخصه القياس الطوايح والملاقيع ومن غلبت عليه مشقة تخبيط وما مضد ربه والمعنى لبك
يزيد رجلان ذليل وموقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروي لبك بيتا الفعل للفاعل يزيد مفعوله وضاع فاعله وفي كل من اذوا
وبعد حسن ما الاول في تخبيط رجل زيد الله هو ملاذ الضعفاء في صورة العبد واما الثانية فمن جهة عدم الحفظ وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الآية و
البيت قباس واما المجرى بفتح الجيم نسبة الى بني جرم فيبلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو جرم وازن جنى بكسر الجيم واسكان الباء ليس منسوباً
واما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصرين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عربا للبناء للمفعول فيهما ومذهب الجهم وانه لا ينفاس والمرفوع في
الآية والبيت خبر مبتداء محذوف والتقدير بالسبع له رجال والباكي مضاعف صريح بالتقدير الاول او جئا وباللذان صاحب البسيط وعلى القياس
لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المجد رجل ان يجعل رجل فاعل محذوف لاحتمال المفعولية والرفع بالنسبة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان
يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قبل من بعضهم قبل زيدا يبعثهم زيد والي لك اشار المناظر بقوله
وبرفع الفاعل فعل اخر كمثل يذ في جواب من فرار استنزل يذ اي استنزل الفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفريزون خدا فاحلت له
اسم طعنة حصينة بجان السدائت اخم فالحج مرفوع بفعل محذوف يستلزم احلت اي حلت له الحج لان احلت المريد يستلزم حلت المجرى وحركة
ان الكسائي سئل بحيرة وثني بجيب عن توجيه رفع الحج في هذا البيت فقال ايضا فاعل اي حلت الحج فقال بولس ما الحسن والله ما وجهه غير ان سمعت
الفريزون يثد بنصب طعنة ورفع عيطا على حمل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وفداء نصيب على الظرفية وطعنة فاعل احلت حصينة المجرى بل
مزايا اعمه وروع طفيان عليه عيطا مفعول احلت والعيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائت بالسين المهملة والفاء اخرة سفت التنام
وهي بـ يا غلب عليه السم وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقبل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له
الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري وفسره اي لم يزل الرفع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحذف فاعل محذوف
يفتوا استجارك والتقدير وان استجارك احد من المشركين في هذه الصفة الاخيرة واجيب لان استجارك المذكور كالمعروف من استجارك المحذوف
ولا يجمع بين العوضين تقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلة يوحى مع تنبيهه وجعله كما يوحى من غير
وكما تقول قام اخوك واقام اخوك كات تقول قام اخوك واقام اخوك واقام اخوك واقام اخوك واقام اخوك واقام اخوك واقام اخوك واقام اخوك
في يجمع لانه لو قبل قاما اخوك وقام اخوك وقمن نونك لزم ان الاسم الظاهر مبتداء مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تنبيه الو

ميراثهم استأرجا
الى الفصل المذكور
للمفعول

عالة

مخلاف يوعظ في الجمل
نابغة بن جهم وان يجبا
فاعل فعل محذوف
احتمال للمفعول لان
الفعل المبني للمفعول
رفع رجال على النيابة
الفاعل

باب الغافل

[illegible]

عن ذلك مع تمكن منه دل على انه شاذ لا مضطرب واجب انما ثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يخفف الهمزة
الا تخفيفا وهذا وقد اوضح بالمثل فيقال انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كون من لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيت ان الاعملى حكى في
شرح ابيات كتاب سيبويه روى بقلتها بقلها بخفف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان فائده يجوز النقل قال وعلى قول
مخفف الهمزة انما هو لنا ويل الارض المكان لا ضرورة انتهى في هذا الماويل نظر لان الهاء في افعالها اياه وقوله وهو الاضحية ميمون بن قيس فثبت
بمدح بهار طقيرين معد كرت بن يزد بن عبد الدار الجارث فاما ثوبى ولما كان الحوادث اودى بها وكان القياس اودى لان الفاعل ضمير متصل
ولكن حذف الناء ضرورة والمتممة بكسر اللام وتشد بالهمزة والرس ون الحجة والحوادث جمع حادثة والجمع معناه الجماعة والجماعة مؤنث مجازى لفظ المراد
الحادثان الليل والنهار اودى معنى اهدى هناك بنعتك بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل جفعلى التانيث
مخوذاً فالت امرأة عمران والى هاشم المسئلة بن اشار الناطم بقوله وانما نلزم فعل مضمون متصل او مفعول ذات حروف شذوذ بعضهم قال فلا ضرورة حكاية
سبويه عن بعض العرب وهو روى لا ينفاس عليه فيقصر فيه على المتبع وظاهر قول النظم والحذف قد بان لا فصل ان ينفاس على قلة وانما جاز في
الكلام الفصح نحوهم المرأة في المدح وبشر المرأة في الذم بذلك انشاء فيها لان المراد بالمرأة فيها الجنس وهو مؤنث مجازى وكذا ان الجحش فيه فصح فيجاءه
والجماعة مؤنث مجازى فلذلك في ذلك وفيه ذلك الترك واليه اشار الناطم بقوله والحذف في نعم الفناء استحسن الان ضد الجنس فيبين ويجوز الوجهان
التانيث والتذكير في مسئلتين احدهما المؤنث تخفيفي نظامه تفصل بين بعض بفواصل كقوله وهو جرب بهجوا لا خطل لغد ولدا لا خطل ام سوء
على باب استعصا صلب تام في التانيث من ادت جاز لوجود الفصل بالمفعول وهو لا خطل بالضعف والتصلب ضم الصاجع صلب النضاي و
الشام جمع شانه وقوله اي ارب حضر القاضى اليوم امرأة فاعل حضر ورك الناء للفصل بالمفعول وفيه كسر الطرف ضد الحكاية الشاهد فيها
وانما لم يوجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العنانية به وصا الفصل كالعرض من ناء التانيث والى ذلك اشار الناطم
بقوله وقد يوجب الفصل ترك الناء في نحو انى القاضى نبش الوافى والتانيث كثر من التذكير لقوة جانبته لان كان الفاصل بين الفعل وفاعله التوكيد
الا الاستثنائية الاجابية فالتانيث خاص بالشعر بغيره لا تخش واجب التذكير في الكلام نحو ما قام الاهد لان ما بعد الا ليس هو الفاعل
في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مفرد قبل الاول ذلك المفرد هو المستثنى منه وهو مذكور فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام الاهد وانشد
الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ربيته وفم في حربيما الاتيانا لم فينا لم فاعل برئت وانشد مع وجود الفصل بالاجوزة ابن مالك
في الشعر على قلة مثال والحذف مع فصل بالافضل كما في لافناه بن العلا وفروان كانت الاصبحة بالرفع وعزما لك بن دينا والحسن ابودرجا
وعاصم الجحدري بخلافه وجماعة من التانيث فاصبحوا الا ترى الامساكهم بضم الناء من ترى ورفع مساكهم على المنابة عن الفاعل وقال ابن خلدون
ضعفته في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو جميع الشمس والقمر ولورود وجعت بالناء لم يمنع ومنه اي من مجازي التانيث
اسم الجحش الجحش وجمع العرب كقوم ونسوة والجمع اكسر كعرب عنوة لا نهى في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك جاز التانيث في الفعل
مع اسم الجمع نحو كذبت قتلهم قوم نوح ومع الجمع المذكر نحو قالت الاعراب مع اسم الجحش نحو اورق الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجحش نحو اورق
الشجر ومع اسم جحش المذكر نحو وكذب برؤيتك ومع اسم الجحش المذكر نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع النكسر المؤنث نحو جال الهوى
فالوجه جانب التذكير بالانتماء الى التانيث في جانب التانيث مختلطاً كقولهم هو شمس واسد وجر جربا وبها وشجاعة وقيل ان اسم الجمع بالمعرب
احسن من اسم الجمع المنبوع نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث وان قبل ان يجمع اليه وانما الوجه التانيث مع المؤنث المجازى لا من احد
ان التانيث غير حقيقي فتضعف النسبانية به والثاني ان المؤنث هذا في معنى المذكر فيجعل عليه عمل المذكر على المؤنث في جانشي كتاب بداي صحفها
ذلك اشار الناطم بقوله والناء مع جمع شوا السال من مذكر كالتاء مع احد الذين لان سلا من نظم الواحد في جميع المذكر والمؤنث واجب التذكير
والفصل في نحو فام الزيدون وفي الشعر في فاعل المؤنث وادجت التانيث في الفعل في نحو فامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجهه والبصريين
خلافه لا يوجب فيها فانهما جاز في الفصل مع كل من جمعي التجميع والتذكير والتانيث وخلافه للغارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفر من
اصح الجواز الاخير وذات اصحاب في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ونسبة نظم فلم يثبت منه والحقوا بنحو الا التانيث به بنو اسرائيل فاشت الفعل
جمع تصحيح المذكر بجواز اجاءة المؤنث فذلك الفعل مع جميع تصحيح المؤنث ويؤيد قوله فيكي ياتي شجوهن وزوجي والطامعون الى ثم ضد عوقد
الفعل مع استئنا الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنه مفعول لاجله وشذوذ هو انصرفوا واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله
بنات ليدياهه انظروا زيدا الاصل بنو فذنت لا مرو ويزيد عليه واورقون التذكير والفتاء في التانيث فلما لم يسل في بناء الواحد عمل
معاملة مع النكبة يبدل الكلام فيه قال الشاطبي في عمل الخلاف في تصحيح الجحش اذا لم يحصل تقييد فيها اما ما تعين بها كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان
انما انشأ انتهى وبار الله كبرية جاء لك الوينات للفصل بالمفعول هو الكاف على حذفه لم حضر القاضى امرأة اولانا الاصل الفناء المؤنثا
والنساء اسم جمع مخزف نوحه وانه صفة فهو ملك معاملة اولانا في المؤنثات اسم موصول مفردة باللام وهي اي اللام اسم جمع تفعّل
انصرف مع الفصل في الجمع التذكير والتانيث قبل وفي هذه الوجبة الثلاثة الاخيرة نظرا لما الاول فلان الفصل غير الا لا يجمع فيه التانيث في

الفاعل

مرجوح وقد اجتمعت السبب على تركه فلا يزالان يكونان افعالاً وجوباً واما الثاني فلا يلزم منه حذف الفاعل والبصر لا يقول به فلا يصح منه ان يكون فاعلاً لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلا زال في نحو الموت والكافر مسخرة لكون الوصف للموت والادب لالحث والنجدة وسكت الموت - سم من حيث الفعل في المشي حكم مفروء فان كان لمذكر وجب كبر الفعل نحو قال رجلان وان كان مؤنث وجب تبت فاعله نحو قال لهندان والحكم السامع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يوصل بفعله لا يترتب منه الجزئية ثم يجرى المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك في فصل المفعول بالفعل فيجوز ان يبعد ما وقع به الفعل والفاعل ويثبتهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكس ذلك في المفعول على الفعل والفاعل جميعاً جاز وواجب هذه ستة مسائل داخل تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يوصل الى الاصل في المفعول ان يوصل الى الفاعل بخلاف الاصل وقد يجرى المفعول قبل الفعل فالتجوز في الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهو وروث سليمان داود فليمان داود ومفعول واما وجوب اي الاصل فهو مسئلتان احدهما ان يمتنع في الفعل في الفاعل ولا يمتنع في الفعل في المفعول كضرب موسى علي بن موسى فاعله موسى ومفعوله موسى ويمنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر فصور ذلك ست عشرة صورة فاحتمل من ضربا ربيع في مثلهما وذلك بان يكونا مفعولين او اشياء في موصولين او مضافين الى المتكلم وكلها داخل تحت قول النظم ولما لم يمتنع في هذا الصورتين يكون الاول منها فاعلاً والثاني مفعولاً قال ابو بكر بن السراج والمناخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وقال ابن الحاج في نقده على الفريابي مفعول فقال لا يوجد في كتابه بوجه شئ من هذه الاعراض الواهية محطاً بان العرب يجيزون ضمير عرو وعمر على غير وجه اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لم يضر في الاجمال كان لهم عرضاً في البيان واما يجرى ان يقال فيدعو ضمير احدهما الآخر اذ لم يبد ان يفسد قصد ضرب احدهما من غير تعيين فباتى باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان اوقت الحاجة جاز عقلاً بائناً عند الاصوليين ولقد عند اللغويين فلا يمنع ان يتكلم بالجميل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كضرباً ومتفقاً فانها جازلان لئلا يرد بها بين الفاعل والمفعول بل يلزم بينهما المكونة او المقتضية الفاعل جاز على الاصح خلافاً للحنابلة وكثير من اصحاب الجعفة واصحاب الظاهر والابن اسحق المرزوقي ابو بكر الصفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امثال الامر والحاجة لذلك لا عند تعيين الامثال فاما ما قيل ذلك فلا و بان ارجاع فعل في معانية انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فاذنك ذلك دعويهم كون ذلك اسماً او اسماً زائلاً ودعويهم التجوز وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى لا يلزم من ارجاء الفاعل الوجهين في الابهة جواز مثل ذلك في ضرب موسى علي بن السراج الفاعل المفعول ليس كالتباس اسم زائلاً بخبرها وذلك واضح انتهى كذا بقا في النجاة فلوزال التباس بغيرية لفظية مخضرب موسى معك او مفعولية كالكثير الجمل جازا لتقديم بل لا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتين وجب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانهما مخضرب زيد عمرو فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً لانه لو لم يتركب المعنى ذلك لان محض قولنا انما ضربت زيداً وعمراً المختصان زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضرباً بالخصيص اخر فاذا اخر و قيل انما ضربت عمرو زيداً جازان يكون زيداً مضارباً بالخصيص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضرباً بالخصيص وكذا المختص بالاعتدال في موسى الجزولي وجماعة من المناخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول بالخصوص لا نحو ما ضربت زيداً وعمراً واجازا البصريون والكسائي والقرطبي وابن ابي عمير من الكوفيين تقديم اي المفعول مع الاعلى الفاعل لقوله وهو يعملان على التجزى ولما ابى الاجماع اقارده ولم يسأل عن ابي مال ولا اهل فقدم المفعول بالخصوص لا وهو جاز على الفاعل وهو قوله والجماع هنا الاثر والجموع من رجال الله يركبه هواه فلا يدره شئ وقوله وهو مجنون بن عمر فزوت من ليل يتكلم ساعة فاذاد الاضعف على كلامها فقدم المفعول بالخصوص لا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابى سلمى يضم السين وهل يثبت الخطى الاوشية وبغير من الاله متابها الفعل فقد اجماروا الجرد وهو بمثابة المفعول بالخصوص الاعلى نائب الفاعل وهو الفعل لانه بمثابة الفاعل ويثبت يضم الباء مضاعف انثى والخطى يضم الحاء المجردة تشديد الطاء اي الراجح المنبأ الى الخط وهو سبب الجرد عند عمان بنخفيف الهم واليه من مفعول مقدم وشبهة بالشئ المجزى شبهة وهي عرو في شعر الرواح فاعله مؤخر وبغير من البناء للمفعول والفعل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول بالخصوص مع الاعلى الفاعل يدعى تقديم عامل المرفوع قال في التمهيد وبقية المفعول لا يجل ما قبل الاقبا بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الازيد او مستثنى منه نحو ما قام الازيد او نائباً له نحو ما قام احد لا زيداً فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معولا لما قبلها فدل على انه لو قبل المرفوع في هذه الايات ليس وافضل من كونه الاصل لانه مفعول من تقدم فهو واقع قبل الاقبا لانه لا يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محضين بان الشئ اذ لم يزل في موضعه لا ينوي به غيره والا فاحضرب فلا يدرى زيداً وهذه المسئلة اشار الى انما يظن بقوله وما بالاً او بانما التخصيص وقد سبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازاً فيضرب واذا جاء الى فرعون التذذ فالتذذ فاعله جاء والى فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف دبر عمر فاعله دبر مفعول قال جرير مدح عمر عبد العزيز جاء الخلفاء وكان له قدرا كما اني دبر موسى على قد فوسى فاعله دبر مفعول متوسط بين الفعل والفاعل ولا يصح انما يغير السائل انما لا يغير في الرتبة واليه اشار النظم بقوله وشاع نحو خاف دبر عمر والمراد به عن الخطا واما وجوب اي وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل فاعله يمتنع لهما ان يوصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذن ابى ابراهيم دبر فابراهيم مفعول مقدم ودبر فاعله مؤخر وجوبا ونحو لا يمتنع لفظاً بل يمتنع مع رده اسم

فقد رتبهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوابا وانما وجب تقديم المفعول فيها لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز أكثر
الضمير مخزان نوره التبريد تقديم الفاعل على المفعول لا في نشر ولا في شعر ولجانه فيها الاختش والجن من البصيرين وأبو عبد الله الطوال بضم الطاء و
مختصها الواو من الكوفيين وابن مالك في الشبهيل باب الضمير المحل في الشعر بضم السين وضمير ضروب ضرب فومك بأعمال الثاني حكاة سبويه وأجازه
البصريون وضمير رتبة زيدا بابتداء زيد من الهاء بإجماع حكاة ابن كيتا وكلها فيه ما في ضرب فلا يرد من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله
وهو لا يفتخر إلا بالاشواق وعبد الله بن هادي على اختلافه جريء بر عنى عدم جواز الكلايى العاويات وقد ضل فيه فاعل وهو متصل بضمير عابد
الى عاك وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلايى مفعول واختلفت معنى جزاء الكلايى قبل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الأحم البصري وثبت وإنما هو
دعاء عليه بالابنة والكلايى شاعري عند طلب العقاب وهذا من لطف الجور والصحيح جواز في الشرح للضرورة وهو الاضمار لان ذلك انما ورد في
الشعر فلا يفسر عليه وأما الاعمال والبدل فتستثنان لجهتها على خلاف الأصل اذا الأصل والكثير الشائع تقدم مضمير الغائب يا عارف ابن مالك وغيره
فتجاء ما ينفذ فلا يبول عليه فاسر البس من اية عليه كما استثنى في العرائج بضمها تمل الى الجواز ما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم
وشد مخزان نوره الشعر المسئلة الثانية من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما بانفاق نحو انما يحصى الله من عباده
العلماء فالعلماء فاعل محصور فيجب لاجره فلم توسط المفعول والمعنى ان يحصى الله من عباده الا العلماء وكذا المحصور بالاعند غير الكفا فانه يجب
تأخير الفاعل المحصور بالاعند ما ضربه عمرا الا ان يندرج تحت الكساة على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالابنولة ما عاب الالهيهم فعل ذي كرم ولا جفاظ الا
جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالابن الموضوعين والاصل ما عاب على ذي كرم الالهيهم ولا جبا بطلا الاجبا وعاب بالعين الهاء من الهمزة الشيم هنا الجبل
مقابل الكرم ولجبيا بضم الجيم وتشديد الباء المؤنثة وفي اخره من غير من والجبيا ومقابل البطل وهو الشجاع وقوله ثبتهم جذوبا بالناجاة وهم وهال يندرج
الا الله بالناظر فقدم الفاعل المحصور الاعلى الجرد بالياء وطوى ذكر المفعول وهل معنى والاصل ما عاب احد احدا بالناظر الا الله ونبشتم من مضمير
وضمير المتكلم مفعول الاول قائم مقام الفاعل وضمير الفاعلين مفعول الثاني وجلاء على اى موضع المفعول الثالث وجاءهم مفعول جذوبا لا المفعول
الثالث خلافا للبنى وقوله فلم يكن الا الله ما هيبت لنا عيشة اناه الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور الاعلى المفعول وهو ما هيبت والاصل قائم
ما هيبت لنا الا الله وعيشة منصوبة على الظرفية والافاء بكسر الهمزة وسكون التثنية وفتح الهمزة المدودة كالابتداء ونا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع شبهة
الكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم بده وشما اذ غرزها بالابرة ثم ذر عليها النبلة من رجع على الفاعلية بهيبت خبر الكساة
لقد المنصور والجرد غير المحصورين وهذه الاليات ونحوها عا ملا فقدم قبل فعل ذي كرم عاب قبل بطل الجفا وقبل بالناظر بعد قبل ما هيبت وروى
على ان ما قبل الالعمل فيما بعدها الا في مسئلتى او مستثنى منها وانما يندرج تحتها فقدم مثبلة ونقره وعليه جريء الشبهيل وخالفه فقال وما بالاول
بانما انحصرت وقد سبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جواز اخر فربما كذا في وفربها فتشكون فربما فيها مفعول مقدم على
الفعل المذكور ويحذف في غير القرآن فاعله واما وجوب اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففى مسئلتين احدهما ان يكون المفعول
مما لا تصدكان يكون لهم استفهام نحو فاقى ايا الله شكرون فاقى مفعول مقدم لشكرون واسم شرط نحو ايا الله عواقله الاسماء المحصى فاقى اسم شرط
مفعول مقدم لندعو وما صلة وندعو يجوز ما بافكل منها عامل في عامله من حيثين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع
عامله بعد الفاء الجزائية وجوابا لما ظاهر او مقدرة وكبر له اى عامل المفعول منصوب عليه اى غير المفعول مقدم نصيب عليها اى على الفاء مثلا
اما المقدرة نحو ورتبك فكبر فقدم واما ما رتبك فكبر ومثال اما الظاهر نحو اما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيها احدا من انى الفاء اما
المفوضة او المقدرة فضلت بينهما بالمفعول فان قبل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها فكيف يعمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعد ما ان يعمل
قبلها اذا كانت ضمير كرها الاصلى هي هيها ليست قبلها منقولة من تقديم وكان حتمها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدا ما امكن ولكنها ان
الى الفعل جذرا من بلانها اما بخلاف ما اذا كان للمفعول منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكفي الفصل بين ذلك المنصور ولا يجب تقديم المفعول
اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو ضل الامر منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول
قلبي يمد يدك بالثال فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو
الاصل فيها كضربته فالتاء فاعل الهاء مفعول اذا لو قدم المفعول على الفاعل هنا عند الاتصال في الفاعل واذا كان المضمير المتصل احدهما فانما
المضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمير وصلة بالفعل وتأخر الفاعل الظاهر عن المفعول كضربته بدلا لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب
ان يوفى بالضمير مفصلا مع امكان اتصال وان كان المضمير فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمير وصلة بالفعل وجب اما تأخر المفعول الظاهر
الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضرب زيدا او زيدا اضرب جذا من ان يكاب لانفصلا مع تفكر من الاصل وكلام الناظم
في النظم يوم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيد اضرب لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي سئلة ضرب زيدا ومسئلة ضرب
موسى عيسى في وجوب تأخر المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لم يجرز او اضمر الفاعل غير منحصر فافضى انه لا يجوز زيدا اضرب كما لا
يجوز عيسى ضرب موسى في تقديم المفعول على الفعل والصواب ذكرنا من جواز نحو زيدا اضرب اذ لا ليس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يترجم

بارنا الفاعل

[illegible]

باب اول

فهم امره عند ادنوه قبل فهم امره المبدل لان المبدل مع بصيرته على شيء من خبره متوالت وقد يفتق بعض ما يتوابع عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فلا
عن ان يكون مبدله وذلك انهم اجازوا التباين لوجوبه من اجل انهما قالوا لان الجبر لا يجوز ان يكون مستناع من احد لم يثبت لان في تراخي الاجاب
لوقوع احد في الاثبات لان في خبره مستوعف لذلك كقولنا اذا لم يثبت شأن طار في نص عليه من مال في الدنيا يفتق بابا لمدد وجبت المنع التفتق لم يمنع
الابدان وما فوقهم لان الفعل لا يثبت في خبره بعد فلا يثبت لوجوبه للفعل لا يثبت في نفسه لشغله بجبره لجزل منزلة الفضلة فلم يثبت الفعل له فاما ان
منع من طائفة منكم بالثناء المشاء فون في فرائد مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى شائع طائفة بدل طائفة ولكن سلسا ذلك فلا تسل ووجب
الثابت في الفعل المستدل بالثبوت الجبري بالحق عند قالوا في كنى الله شيئا ان الجبر فاعل مع امتناع كنى بهند يثبت الفعل مع ان الفاعل
يجوز ان يكون فاعلا لك اذا كان مجردا بجبره اصيل هذا لا يثبت في كلام الموضح وهو متضمن بخبر وما اشغط من دقة الابدان وما اشجع من غرر وما تخلف من ان في ثبوت
الفعل مع فاعله مجرد بجبره فابعد واختلف في سبب امتناع كنى بهند فقال الزجاء لان كنى ضمن معنى كفى وفعل الامر لا يثبت لثابت فاعل وقال
ابن السراج ان فاعل كنى خبره يستلزم وجود على الاكفاء والبناء متعلقة بالضمير كفى لا كفته بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند الجبرين وهو م
خلافا للكوفيين الثالث ما يتوابع عن الفاعل مصدر منصوب مختص بصفة او خبرها نحو فاذا انفتح في الصوفة ففتحة واحدة ففتحة نائب الفاعل وهو مصدر
مختص بكونه مرفوعا ويختص بكونه موصوفا بواحدة وغير المنصوب من الصفا ما لم ينصب على المصدر فهو سبب في الله وغير المختص بهم نحو سبب فيمنع سبحا الله
بالضم على ان يكون نائب فاعل فعله المفعول على ان الاصل يستلزم ان الله لم يصرفه ويمنع سبب لعدم الفائدة اذا المصدر اليهم مستقانا من الفعل فوجد
معنى المستدل المستدل اليه ولا بد من ثبوتها بخلاف اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مفيد في ثبوتها ان فحصل الفائدة واذا امتنع سبب
مع اظهار المصدر فامتناع سبب البناء للمفعول على انهما خبر الجبر حتى بالمتع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ايماءا لفظا ظاهره خلافا من اجازة كالساق وفيها
فيما قل ابن السبكي انما اجاز اجلس البناء للمفعول وفيه خبر محمول قال ثعلب اذا كان خبره خبر المصدر ونعمها ابو جني في النكت احسنا فقال ومضمون
يجري مجرى مظهره فيجوز ان نقول فيم وضد فمضد المصدر كانت قلت فيم الفهم وضد الفهم في الصحيح المنع واما قوله وهو مرء الفهم لكتك وقال
على محمل عليك ويحتمل بكونك وان يكشف غرامك تدرب قال الناب عن الفاعل يعمل ضمير مصدر ويختص بالهم العهد او بصفة محدودة والمعنى
يعمل هو اي الاعمال المبرور او الاعمال ثم خصه بعلبك اخرى في موضع الحال من الضمير ليعتد بها فيفقد الفعل لانه انما يدل على
مصدر نكرة محضة وهو حال محدودة الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المختصة للموصوفات
للدال كقوله شة فلا يفتق لهم يوم القيمة وزنا اي ناضا لان اعمالهم توفى بدليل ومن خفت موازينه الاية قال في المعنى وضمير المصدر النوعي اجا
سبويه لان الفعل لا يدل على الدال من خبره في شرح كتاب سبويه وبذلك من الاسانيد جوابا لشرط الاول وثدرب الدال المملة من الدرية وهي
العامة جوابا لشرط الثاني والاعمال الاعمال يقال عمل عليه بعبارة اعتد له عن قضاء غرضه بعد ذلك التوجيه بوجه وجعل بينهم بالنصب
فيكون المعنى جعل هو اي جعل المبرور او جعل بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك بوجه ايضا قوله وهو طرفه من العبد فبالك من ذي حجة
جعل دونها وما كل ما يهوى امره هو ناله فيكون المعنى جعل هو اي جعل المبرور او جعل دونها وبذلك بوجه ايضا قوله وهو طرفه من العبد فبالك من ذي حجة
البصيرين وغلا اخفش انه اجاز في لغته فقطع بينكم ومتادون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو جني ففتح في
واستشكل وقال غيرهما فتح بناء وهو المشهور ولو فري وجعل بينهم او جعل دونها بالرفع فيها كما فري لغته فقطع بينكم بالرفع وكما روي بآش
حد الموت والموت ونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحجج الى هذا التوجيه وبذلك بوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زينا العابدين على الجحش على
بعض حياه وبعض من مهاينة فابكم الا حين سبب فيكون المعنى بعض الاعضاء المبرور واعضاء من مهاينة ولا يقال الناب الجبرين وهو مهاينة لكونه
مفعولا له قال ابن جني فيما كتب على الجاهل وبنه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجهل على منع نهاية المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان
المفعول ينبغي على سؤال مفد فكانه من جملة اخرى انتهى بهذا العمل مع نهاية الحال لانه ينبغي على سؤال مفد ولا ينبغي للمفد خلافا للكتك وشام ولا
المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للقاء الرابع ما يتوابع عن الفاعل فاعل مضاف الى زمان في نحو صم رمضان والمكان
نحو جلس امام الامير في رمضان وامام ظفر - فان لانها يخرجان عن ظرفية في نفع عليهما والمفعول به والاضافة وغيرها ويختص بالاعلية الاولى
في الثاني ويمنع نيابة نحو عندك وسنة - ثم يقع التثنية فلا يقال جلس عندك ومعك وتم لا متناع ومعهن وخضهن لا يفتق من نصرفا كاملا
لان من تدخل عليهن فما لا يفتق بحال كفته وعوض او في بضع ويمنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد بصفة مختصا فلا يقال جلس مكان ولا صم زمانا
لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان اثر اضافة الاول ووضعه في الثاني فان قيل ابوصف مثالا اجاز نيابة ما نحو جلس مكان حسن
وصم زمان طويلا لخصو الفائدة باختصاصها ابوصف لان الفصل لا يدل على خصوصية الوصف الى جواز نيابة الجبر والمصدر والظرف اشار الى انما ظم
بنونه وقابل من ظرف او من مصدر او من نيابة اخرى وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف مصدر وجبر ولا يتوابع غير المفعول به مع وجوده والخ
اشار الى انما بغيره ولا يتوابع بغيره ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما يتوابع بعد ان يفتق مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة
من يتوابع عليه بغيره لا يتقدم عليه من تقدمه في الفتح على الاصل لغير موجب واجازة الكوفي ان يتوابع غير المفعول به بمطابقا مع

باب الفاعل

من غير شرط اي سواء كان الفاعل من المفعول او من غير المفعول فاما ان كان المفعول من غير المفعول والفاعل من غير المفعول
 الفاعل مع وجود المفعول به وهو فاعل الفاعل الثاني كخبرنا الدار بذا واجازنا لا تخش بشرط تقدم التائب على المفعول كالمثال الثاني وكذا
 انما يرضى المنيب به ما دام مستجابا بذكر قلبه فغلبا مفعول من غير المفعول اصله معني كضربا على قلب الولد وادعته اليه وقلب الغنية كغفونا
 فاعله المجرى بالياء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخر وهو قلبه ونحو قوله وهو رديه لمعنى بالعلياء الاستبداد ولا شق في الثاني لان المفعول به من فعل
 مضارع مبنى للمفعول به كذا وبالعلياء تائب الفاعل وسبب المفعول به مؤخر واختاره الناطق في التسهيل وظاهر قول النظم وفرد يشق من ذهب الكوفيين
 والاختش وجواب جمعا يصبرين عن البصيرين بانها ضرورة وعن القرطبي بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويجعل ان يكون التائب عن الفاعل في الآية
 ضمير مستتر في الفعل اعلم ان الفاعل المقترن بالمفعول من قوله ليغفر لي لغفران فاما وانما اقيم المفعول غافرا فانه المفعول الثاني وذلك جائز لانه
 وان لم يوجد المفعول به فاعل المجرى في شأون البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر او يوحى لظرف المكان وابن عطية المجرى كسئل من غير التائب
 معناه متعلق بالرفع للتائب عن الفاعل ولجب نصبه لفظا ان كان مفعولا ومجرى كضرب يدي يوم لخصم امامك ضربا شديدا فرفع زيد على التائب عن الفاعل
 ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اى من اجل انه يجب نصب ما على التائب من المفعول الذي له رتبة عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني فاعطى زيد بناد
 واعطى بنار زيد وسمى المفعول المنصوب من المفعول به خبر ما لم يسم فاعله او لوجب نصبه محلا ان كان غير التائب جارا ومجرى فاعطى في الصيغة
 فرفع نفعه على التائب عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرى وهو في الصيغة وذلك لتلك النسبة الواجب لفظا او محلا ما عدا التائب ان الفاعل لا يكون الاول
 فلك تائيبه لا يكون الاول فاعطى ما عدا والى ذلك اشار الناطق بقوله وما سوى التائب اعطى بالرفع نصبه محققا وعلل نصبه بالرفع للتائب
 فيكون مفعولا او برفع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً فانه مذهب ابن ابي عمير في الاول ويجوز في سبب **فصل** اذا سئل عن الفعل لاكثر من مفعول
 واحد فتاوى الاول جاز في اتفاقا ونباية الثالث مستغنى اتفاقا فافعله ابن هشام الخضرى وابن ابي الريح وابن الناطق في شرح النظم والاصول ان بعضهم
 اجازوا ان لم يلزم غير نحو اعلمت بذا كبشك محبة مفعول اعلم بذا كبشك ميم قاله ابي زيد في التكميل احسانا وقال الشافعي اجاز بعض المتأخرين اقا
 الثالث لكن مع حذف الاول ويجوز في خلافه في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشافعي هو الزام
 صحيح انتهى واما ابي زيد في النظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فبان في خلافه الذي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلزم وهو فاعله كلام التسهيل
 واما الثاني ففي باب كسا وهو بالخير في الاصل عن الاول ان ليس هو اعطيت بدعوى او منع نبأه اتفاقا للاباس تقدم او لاخر لان كل منهما يصلح ان
 يكون معطوفا لا يبدل بالمخوذ من لاخذ الاعراب فلو قبل اعطى عرو زيدا واعطى بدعوى او منع ان عرو اخذ وزيدا لمخوذ والعرض لعكس قال بعض
 المتأخرين ينبغي ان يستظهر على اللين يحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلزم نحو اعطيت بدعوى او منع نبأه
 مطلقا سواء اعتقد الفاعل ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا اخذ ايدا ووردهم ماخوذ ايدا وقبل يمنع مطلقا طردا للباب فيجب
 نبأه الاول لانه فاعل معني وقبل يمنع نبأه الثاني ان لم يعتد الفاعل في الاعراب هو كون المرفوع منصوبا والمنصوب فوقا فان اعتد الفاعل جاز والى
 في الحقيقة هو الاول لان نبأه الثاني مع اعتد الفاعل جاز صور ورفض مجاز كان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكس عند من المبتدئ
 خروا التوبلجمار وكسر الخراج المجرى وهو من ملح كلامهم وقبل يمنع نبأه الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله القاسمي فلا يقال اعطى زيدا ويمنع اعطى
 زيدا لانه معرفة لكونها استثناء الهمزة في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معني وقبل عن الكوفيين انهم
 قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فافهمه وشبهه وان كانا معرفتين استوفى الحسن قاله المرامى فغلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو
 عمل الخلاف اذا كان منصوبا باعطي اما من جمله منصوبا بغير اعطى وفرد له فضلا عن زيدا باخذ زيدا فلا يصير على مذهبه اقامة الدرهم مع لا اعطى
 لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمنع نبأه مطلقا سواء اليس لم يلزم وسواء كان
 جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للاباس في النكرتين مخوطين افضل منك افضل من زيدا اذا كان افضل من زيدا هو الاول وفي المعرفة مخو
 ظن قد يفتك زيدا اذا كان زيدا هو الاول والعود الضمير على المخوطين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الثاني في الثاني كونه مشتقا وهو
 مع اي حين اذا تائب عن الفاعل شيئا بالفاعل لانه مستند اليه الفعل المبني للمفعول فترتبة التقديم مخوطين فانهم ينفذون على زيد وهو متأخر
 لفظا ورتبة لانه مفعول غير تائب عن الفاعل وفانهم مقدم الرتبة لانه تائب عن الفاعل ولا يصح ان يوجد المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول
 لاختاره ابو موسى الجعفي وابن هشام الخضرى وقبل مجوز نبأه الثاني في باب ظن ان لم يلزم غير ظن فانهم ينفذون على زيد افا كان
 عروفا ولا تائب او لم يكن جملة اسمية او ضمنية لان الفاعل تائيبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طليحة والسيوطي في الاقناع وابن
 الانباري وابن عصفور وابن مالك وجا عن المتأخرين وقبل بشرط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمنع ظن فانهم ينفذون على زيد برفع قائم
 لانه يورث الى الاختيار بالمعرفة في النكرة وذلك في موضع الكثير وما سمع منه جملة جماعة على القلب قد يضر على هذا المعنى سبوي في كان رجل زيدا
 والابان واحد قاله الشافعي والمفعول الثاني في باب اعلم اجاز قوم منهم الجعفي والثوري في التوبة ولبق ابن الحاج في الرد على المقرب
 لاذ الملبس فيمنع احلم زيدا عرو فانما وضعه قوم منهم المحضوي والابدي بضم الهزة وتشديد الواو نسبة الى ابي بلدة في الاندلس فيمنع

مفسر

لأنه المفعول الأول واقع عليه الاحكام فهو متقول صحيح لطلوع المفعول عليه حقيقة ولا زائلة التعليل فلهذا كان متلبا به وأما المفعولان
الأخران فاصلهما استدلال وخبر شيان فيهما بمفعول اعطى فاطلاق المفعول عليه اجاز ولا ان السماع انما جاء باقائه الاول قال الفرزدق ونبئت حبل
بالجوسجت كواما لو اليها انبها صمها قال الشاعر المفعول الاول ناشئ عن الفاعل وعبد الله علم حيلة المفعول الثاني وحيلة أصبحت المفعول الثالث
ولم أصبحت خبر من مستتر فيها يعود الى عبد الله وانتهى باعتبار الغيبة وكذا ما حصل في قوله ولشما خبر بيد خبر وصمها فاعل اليها
ولم أصبحت خبر من مستتر فيها يعود الى عبد الله وانتهى باعتبار الغيبة وكذا ما حصل في قوله ولشما خبر بيد خبر وصمها فاعل اليها
ان الغيبة المدحوة بجسد الله كالمسألة بالبيان موالها اكرام ورواها الشام وقد ثبتت بما ذكره جريان الخلاف في باب الثاني كما واشترط كون الثاني في
باب ثلث ليس حيلة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امرين مناسبتين وهي كتابة الاجماع على جواز اقامته الثاني من بابي كساحت ليس فانه قال
في اتفاق قد نبهنا في الثاني من بابي كساحت ليس فانه قال في عدم اشتراط كون الثاني من بابي كساحت ليس فانه قال في عدم اشتراط كون الثاني من بابي كساحت ليس فانه قال
ظهر وابعاهم ان اقامة الثالث من بابي كساحت ليس فانه قال في عدم اشتراط كون الثاني من بابي كساحت ليس فانه قال في عدم اشتراط كون الثاني من بابي كساحت ليس فانه قال
الصنيع الموهوم هو الذي غلطوا في شرح النظم حتى اجماع على الامتناع فلهذا ثلث امور والاول ان مستلزام الثالث منظورة من وجهين احدهما
ان النظم وان لم يشر الى الثالث صرحا عند فرضه لثلاثة اقسام لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وفرد ذكر الثالث فلو ذكر الثالث لكان ذلك
مستويا باطل التواضعية شائبة تكرر والثاني ان ابن النظم مستوجب كتابة الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله المصنف اول الفصل عن الخضر اوى فلا
ينبغي لها الى طاعة ما في الباب ان حاكم الاتفاق لا ينفق على الاختلاف **فصل** يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ضمنا
لم مضاعفا الى ذلك اشار النظم بقوله اول الفصل ضمن ويشتركه في الضم ثلث الماضى المبني بناء وانه معناه سواء كان المطاوعة ام لا قال الثاني كضم
والاول نحو تعلم وتدرج وقد تاء التاء الزائدة بالمضادة اخر اذع لنا في نحو من الثمن بمعنى مسه فانها زائدة ولا يضم ثلثي فعلها لكون زائدة عنها غير
مضادة فانه مرادى الى تاء المطاوعة اشار النظم بقوله والثاني ان تاء المطاوعة كالاول اجعله بلا مضاعفة ويشتركه ثالث المبدوء بتهمة الوصل سواء
كان متعديا ام لا فاما الثاني كالمطلق والاول نحو اسخرج واسطلى واليه اشار النظم بقوله وثالث المبدوء بتهمة الوصل كالاول اجعله كاسطلى وفي
جمل الزاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللزوم للمفعول عند اكثر النظمين انتهى ضم الماضى المبدوء بتهمة الوصل كالاول اجعله كاسطلى وفي
بعض النظمين ان يبنى عليه وذلك محال ويكثر قبل الاخر الماضى واليه اشار النظم بقوله والمضمل بالآخر اكثر مضى كوصل ومن العرب من يسكنه
كقوله ليس سرجا البيان وانك انتصر واختار فطرب قال الخضر اوى هي لغة بكرين وابل وكثير من بني نهم ومن العرب من يقلب الكسرة فتح في الفعل اللازم
فتقلب اليها الفاعل فتكون في لغة بني نهم في لغة بني بكرين وابل وكثير من بني نهم ومن العرب من يقلب الكسرة فتح في الفعل اللازم
من الخفاء واليه اشار النظم بقوله واجل من خفاء فتفتح هذا كله في صحيح العين السالم من الضعيف واما اذا عمل من الماضى هو ثلثي كقام من الواو
وتابع من يائي لو كان على وزن افعل وانفعل كما خالف من الياء وانقاد من الواو قلت في العين كسرها فاعلمها باخرا من اشياء الضم فتقلب الى لغة فيها
واحد من الكسرة وثمة قرين ومن جازهم واشياء الكسرة الضم كثير من فليس كما ينبغي سدا قال الشاطبي في كسبة الاشياء ثلثة مذاهب احدها ضم الثنتين
مع النطق لغاه فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسرة وهو المعروف المشبه بالمفردة والثاني ضم الثنتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الثنتين
فيل النظم بها لان الواو الكلمة مقابل لآخر ما فكما ان الاشياء في الاخر بعد الفراغ من اسكان بحرف فتلك يكون الاشياء في اولها قبل النطق بكسرة الحرف
انتهى قال المرادى الاخر بالجرع بعين الاخرين فقال كسبة النطق بان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة كسرة من كسرتين افرنا الاشياء خارجة الضمة مضمر
وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو اكثر ومن ثم خصت الياء انفق لك اخلاص الضم فتقلب الى لغة اخرى والى فاء الثاني المفعول العين اشار النظم بقوله وك
او اشم فانه لا في اعل عينا وضم جاكوب فاحصل اشار الى ان كان على وزن افعل وانفعل بقوله وما لغايع لما العين ثلثي في اخفاء وانقاد وشبه بجعل
قال زويدي في انهم اخلاص لث وعل يقع ثلثا لث لث شيابا بوع فاشترت فرع مبنى للمفعول وهو خبر لث الاولى وشبابا اسمها ولث الاخيرة
توكيد الاولى فلا ياء بما و خبر لث الوسطى فاعل يقع وشبابا مفعول مطلق اي فاعلا فاللوح لا مفعول به خلا فاللينة في الجملة من الفعل والفاء
معينة بن بكاء وذا فيكون وعل للنبي يدل انزكو ما يقع شيابا لث والواو لا ضمير وقال اخروك على بنين انذاك تحبب الشوك ولا تشاك
فحركت من اجابة وهي النية مبنى للمفعول وثالث الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى المحلة وينبغي ان يثبته بكسر اللون وسكون الياء المشابهة تحت واخر
نه علم ان يثبته لانه فاذا انبع على بنين كان اصفوا لصفاتهم انخطب الشوك ولا يؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم لخالص قلبه موجودة في كلام
هذيل ونعمري ابو نسيب ليعقوب بن ابي ربيعة فيهما من قصيد ابن سدة قاله المرادى في شرح الفهيد وقال الشاطبي حكيت عن بنو ضيرة وقال الموضح حكيت
عن بعض منهم وادعى ابن عدوة ومثله من مناهج اخرى امتناع هذه الفعل كاخرا وانفعل كافتاد مما زاد على الثلثة فلا يقال اخبر وانفرد
وثبت الاول وهو قول ابن عثرون ولا يرد في مالك وينطق بالحرف في نحو اخرا وانفعل على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك
وادعى ابن مالك امتناع ما لم يسم كسرتين وبعثت ضم كسرتين مبدات للمفعول الى ذلك اشار في النظم بقوله وما بشكل خفي ليس محببتا كما
المسند قبل ياتين المفعول خافق بن وياضى سمع ووجاهى به كذا فحذفت لفاعل ثمة يثبتهن للمفعول وابتدئت من هذا الشكل فاء فواثبة كاشتركه

[illegible]

باب الاشتغال

زيد لان عدم التنبه بوجه صحيح المستثنى من هذه التي قبلها قول الناطق وبتنبيه قبل فعل في طلب ذلك الفعل المصالح للطلب صادق على
 على الفعل الذي هو طلب كالأمر والعهود وعلى الفعل المفعول بأداة الطلب كما لقرون باللام ولا الطلبين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم اشتغال
 عند واضع اليد في الغالب في ذلك الشيء ان يلبس فعل واليه اشار الناطق بقوله وبعد ما ابدا في الفعل قلب ولذلك اشتمل عليها ههنا الاستغناء
 نحو اشر امتنا واحد انبغضه فخرج نصب لشيء انبغضه محذوف بفسره المذكور لان الغالبية الههزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال
 كباقي لغواتها لانها ام الباء هم يسمون في امهات الالوان والريش عواذ فها فان فعلت الههزة من الاسم اشتغال عند فالحق في الرضه فوه انت وتبعض
 لان الاستغناء دخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتداء كما هو رأي سيبويه وان جعلت فاعلا بفعل مقدروا بفعل بعد حذف كاهو
 رأي سيبويه وان جعلت فاعلا بفعل مقدروا بفعل بعد حذف كاهو رأي الاختصاص بالنصب لان الههزة داخل في التقدير على الفعل لا في نحو كل
 يوم زيد اضرب به فيخرج النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلافصل وحرف الاستغناء داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان
 كان الاستغناء على الاسم فالرفع واجب نحو ان يضرب به لعمري وان اضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستغناء عن غيبته وحكم ابن الطراوة
 بشدوذا النصب في قوله وهو يربح ثقله ربا خاويهم طيبه والخشب ثقله القوارير ام ربا خاويهم طيبه والخشب ثقله ربا بنصبه بفعل
 محذوف في تقديره ملحق بثلث ولا يجوز انما صلاحت لثقله ربا بالباء فالههزة في نحو وفي ثقله بناء مثلثة وعنه مله وياه موحدة والقوا
 نعه وان كان جها نظرا الى معنى اهل القبيلة ويا حاشا من تحت وحاشا مله وطهيه بضم الطاء الههزة وفتح الهاء وتشديد الباء اخر حرف
 الخشب بكسر الخاء المعجزة والاشين المعجزة كلها قابل قال الموضع في الحاشي في مسائل الواجب قال المازني سئل عن ان يضرب به لعمري
 فقال الاختصاص النصب لاجل الالف فقال انما المستغنى عن هذا الاسم الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال الما
 وكذا القياس عند ولكن النسخ لاجل على اختيار النصب لكان معروفا الاستغناء الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شدا
 بدليل قول العرب ان يضرب به لعمري انما نصب انتهى قال الاختصاص لغوات الههزة في ترجيح النصب كالههزة في ذلك نحو ام زيد اضربه فاهتم مبتدا
 وزيد منصوب بفعل محذوف بفسره ضربه والجملة خبرية والتقدير بامهم ضرب زيد ومن الله ضرب بها ففتح الهم مبتداء وان الله منصوب بفعل
 محذوف خبر من والتقدير من ضرب الله الله ومنها اي من الاشياء النقيضا او او ان نحو ما زيد اربا ولا زيد اربا او ان زيد اربا فخرج النصب
 لانهم شبهوا الحرف الذي جازى الاستغناء في ان الكلام منها غير موجب قبل ظاهره بذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله
 الباذش ملاء موحدة قاله في ذلك شين مجتهدين والاذان مكسورة وابن عروفت لا يبرج النصب في هذه الحروف وانما الرفع والنصب سبويان هما
 لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من الحروف التي هي لم ولما وان فانها مختصة بالافعال فتحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب
 اضطررنا الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث زيد اللقاء فأكبره قاله الناطق في شرح الكافية ونضه ومن مرجحات النصب حيث
 محذوف من ما نحو حيث زيد اللقاء فأكبره لانها تشبه ديوان الشرطية في الغالب لافضل فان اخبرت بما صحت اداة شرط واخصت بالفعل انتهى
 وهو في ذلك تابع لسبويه فانه قال اذا وحيث ما يقع بعد ابتداء الاسماء واذا او حيث الفعل على شيء من سببه نصيب القياس يقول اذا صلب الله لقا
 فأكبره حيث زيد اللقاء فأكبره ونوع سبويه في اذا لانها مختصة بالافعال ولم يأت في حيث فظن الموضع ان النار عذو حيث فقال وفيه نظر
 والعجب منه انه وافق الناطق في المعنى فقال واذا جاز حيث الى الفعلية اكثر من ثم ترجح النصب نحو حيث زيد اربا انه لم يعمل وجه النظر في قوله
 فأكبره فانه يروى انه جواب حيث وجب الجردة من الاجواب لم عند البصريين ومن جازى بهما من الكوفيين اوجب النصب بعد ما فلا يكون واجبا المسئلة
 الرابعة ما يبرج فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفضل فلك العاطف من الاسم بآما المفتوحة الههزة المشددة الهم سبق العاطف
 بفعل خبر مبنى ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببيانه عليه ان يجعل الفعل خبرا من ذلك الاسم والى ذلك اشار الناطق بقوله وبعد عاطف بلا فصل على
 معمول فعل مستفرا ولا لا فرق في الفعل بين ان يكون فاعلا للفعل او فاعلا للمفعول فالاول كقام زيد وعمر اكرمه والثاني نحو والافعال كلها
 لم بعد قول خلق الانسان من طينة وانما يبرج نصب العطف فيها لان المنكاه عاطف جملة ضليحة على جملة ضليحة والرافع عاطف جملة اسمية وثالث كل
 الجملة من العطف واحد بما على الاخرى احسن من تخالفهما قال في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف الاسم بآما نحو حيث زيد اربا وما عرفت
 فالحق في الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد ما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان ما انقطع ما بعدها فاعلمها الكو
 من الحروف التي ابتداء بها الكلام فالههزة لا تطبع فوه واما مود فهد بناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قاله الرخشي في كتابه والبيضا في تفسيره
 فالثوبين باعضا الى صدره باعضا الى القبيلة والنصب على ثوبين فرائه الحسب والصبر والثوبين فرائه ابن عباس والنصب على محذوف بفسره ما بعده على حد
 زيد اضربه الا اذا الفعل المحذوف لا بفعل محذوف بل بغيره في زيد اضربه لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة فانه وذلك لا يجوز
 فلا يقال واما ههنا مود فهد بناهم واما ههنا مود فهد بناهم من لفظ المذكور والاصل واما مود فهد بناهم ههنا مود فهد بناهم ههنا مود فهد بناهم
 دخلت الفاء على مفسره فضا واما مود فهد بناهم فان قلت ما بعده فهد بناهم لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر حاشا لظن الفاء ههنا ليست مود فها
 الاصل في لا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قاله الساطعي حتى ولكن وبك كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد

على جملة ضليحة
 ٢٠

[illegible]

بالاشتغال

لان العمل على المصنوع افرجه من افرج الجوار ما امكن بحوزة المصنوع خرب وعوض بان الرغ يرج لعدم الاشتغال فكل من اخرج فشاها بغير ما اذا ايف
 الفعل على ما التجميع نحو ما الحسن نبدأ وعمر كونه فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمر في هذا هو الاشتغال ذكر ذلك مسبوقة لان فعل التجميع
 جرى مجرى الاسم المجزوء ولذلك صنفوا المصنوع الكونين اسمية فكانه ليعين الكلام فعل مبنى على اسم فترجع لعدم الاشتغال فان لم يكن في الجملة الثاني
 ضمير الاول والعطف لافاء فالاشتغال والاشتغال انما التصبيات على العطف على المصنوع وهو الاشتغال لان المعطوف على المصنوع لا بد من ابطاء وهو مقوف
 فالرفع عندهما واجب ان وردا نصب في جملة في زيد اضر به ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بل لا خلاف في ان المراد في
 التخصيص والفاروق جملة كثيرة من المنقذ من مجيز ونراى ان نصب هو ظاهر كلام مسبوقة فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك هو انك عرفت ان نصب وزيد
 كنهان حلت الكلام على الاول وان حلت على الاخر قلت عمر فنبه وزيد اكلت اثنى يعني بالنصب فصرح بانك ان حلت على الاخر نصبت في بعض المثال
 الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العطف غير انقل من صنف ان مسبوقة وخبره لا بشرط او اعتبارا وابعد او اعلى لك ما جامع الفراء على نصب اسماء وضمها
 وهي معطوفة على جردان في قوله والقيم والتجديدان وليس فيها ضمير يعود على التجمع والشجر وقال هشام الضرير في الكونين الواو كالفاء في حصول الربط
 لان يوفى بها معنى التجميع كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل ان زيد وعمر وردا بان الواو انما يكون للمجمع المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم وتفيد
 وقال ابن خروف نجا الطائفة من المنقذ من جميع عروف العطف يحصل بها الربط والحيث ابيت انشد ثعلب ضرير في قول غالبه لعلني تصد بها
 او بيا حسو وخرج على ان المنقذ راو بيا حسو وهذه امور متناهات لما تقدم وفي بعض المنح قد يسيهاث احدها ان العامل المشتغل هو الاسم
 السابق كما يكون مثلا كك يكون اسما لكن بشرط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدر الثاني ان يكون الوصف عاملا لعمل الفعل
 فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صليحا للعمل فبما لا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة شبيهة ولا اسم تفضيل والى ذلك
 اشار الناطم بقوله وسوى في الباب صفا لعمل الفعل ان لم يكن مانع حصل وذلك الاسم المستعمل للشرط الثلثة بشمل اسم الفاعل واسم المفعول ومثله
 المباعدة فالاول يجوز ان لا ينافى والثاني يجوز ان لا ينافى والثالث يجوز ان لا ينافى والتم انت فخرها والعبد انت ضرير او ضرير
 القدرات حلت ما لان اوفى في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف بضم الوصف المذكور والمنقذ راو انا صائب بدا وانت معلى الداء
 وانت شارب لسل وانت فخر والتم وانت ضرير البعد وانت حذا القدر بخلاف زيد عليك وزيد ضرا اياه بالباء المشاء تحت فلا يجوز
 نصب بدنها لانها اى عليك وضرا بغير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعلن فيما قبلها وما لا يعمل لا ينصرف عما لا يزيد
 في المثالين ولجب الوضع على الابتدائية وخبر ما بعد من الفعل التانيب عنه اسم الفعل المنقذ ثم يجوز التصبيات عند من يجوز تقديم معول اسم الفعل وهو الكفا
 وعند من يجوز تقديم معول المصدر الذي لا يعمل يجوز مصدرى كضرا التانيب عن فعله الطلبي وهو المجر والشجر وعند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر
 محذوفين وبخلاف زيد انا ضرا بامر لا نه غير عامل على الاصح لانه معنى الماضى ثم يجوز التصبيات عند من يجوز عمل الوصف اذا كان معنى الماضى وهو الكفا
 وزيد انا الضارب وجلا ب زيد حسن فزيد في المثال الاول وجلا لا في المثال الثاني وضرا واجب على الابتدائية وما بعد ما من الجملة الاسمية خبرها
 ولا يجوز نصبها لان الصلة هي اصاب الصفة المشبهة وهي من لا يعلن فيما قبلها وما لا يعمل لا ينصرف عما لا ويجوز ان لا ينصرف لان التفضيل
 لا يعمل في مفعول به افتقا لا افتقا بالاولا فخر الامر الثاني لا بد في محلة الاشتغال من علة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك الابتدائية
 والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو غير محقق كالمحصل للعلة الرابطة بضمير اى ضمير الاسم السابق المتصل العامل كزيد اضر به فالعلة الرابطة بين
 العامل وهو ضرب وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضرب كك يحصل العلة بضمير المتفضل من العامل بحرف جر متعلق بمفضل
 مخوز بد امرت به فالهاء المجزوء بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصلة عن العامل باسم
 مضافا ضربت زيد اخاه فالهاء المجزوء باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ
 والى ذلك اشار الناطم بقوله وفصل شجر بحرف جر او باضافة كوصل مجرى او المنفصل من العامل باسم اجنبى اتيه بنابع مشمل ذلك التابع على ضمير الاسم
 السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبى فنه ان لا ينفك والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المعنى مخوز بد اضر به وجلا بحبة فالهاء من محبة هي الرابطة
 بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبى وهو رجل وجملة بحبة تحت لاجلا وهو اجنبى من زيد لانه ليس سببا له ويكون التابع عطفا
 على الاجنبى بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاشان معها الجمع بمنزلة اسم مشق او مجموع في ضمير قاله الموضع في الحواشي مخوز بد اضر به عمرا واخاه
 او يكون التابع عطفا على الاجنبى لان عطف الباء كالتثنية في الانصاف والتخصيص كزيد اضر به عمرا واخاه فالهاء في اخاه فيها هي الرابطة بين العامل
 والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم وعلة حاصلة بنابع كعلة بضمير الاسم الواضع ومسئلة عطفا
 زائدة على التمهيد فان قدرنا الاخ فيها بدلا من عمر لم يطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ بصير من جملة تانبه لان الجملة
 على نية تكرر العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبداء ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت فالله ابن عصفور اللهم لا اذ قلنا عامل المبد
 والمبدل منه واحد صحيح الوجهان نصب الرغ ليجوز الرابطة بينهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا
 في الرغ ومفسر في نصب جملة ضربت عمرا معن صفة بينهما فلهذا لم يبدل ليس بالمعطوف بل من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره

المعهد واللائحة

الفقرة

[illegible]

ابن النجار

[illegible]

مجلس الشورى

من الكاف الوارث
أولئك

ومن البرهان الذي يدخل في حيزه في حيزه مع وجودها سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الآخرة الأول نحو ما نحن فيه من أجل زبد فعل الثاني في الاسم الظاهر
الأول في ضمير ومختلف لانه فضله والثاني نحو حسن به وبها أي جرح فعل الثاني في الظاهر وهو الأول في ضمير والمجوز ولا يحدفه لانه فاعل والفاعل
لا يحدفه لانه بصري ويحدف على الفعل بان المجز في محل نصب على المفعول عند الفراء والمجوز على المنع قرار من الفصل بينه وبين مفعوله أو العمل الأول
هذا الوجه حال الأول بطل الثاني في من شرطه حيزه أعمال كل من أعظم من تفيد العمل بالثاني لانه لا يفسد الثاني في مفعول مقدم نحو ما بهم ضربت وأكرمت
شخصه لانه الثاني لمراتب الأبد ما أخذ الأول مفعوله المقدم نسبة ونحوه أو شئت عند بل مدخول الاستثناء خلافا لبعضهم في إجازة الثاني في المقدم
كما قال بعض النحاة في مستند لا يولد به بالثمنين وفيه وجه ولا يحدفه لانه الثاني لم يخرج حتى استوفاه الأول ومفعول الثاني يحدف لانه لا يعمل الأول
عليه وما قاله بعض النحاة في قال في الوضوح عبارة وفيه بطلان العملان فيما قبلها إذا كان منصوبا نحو ما بهم ضربت وقتلت وقتت وتغيبه ليدل
المراد من حال بل هو عليه عند حال الثاني تقدم ما في غيره من الحذف عليه وهو منع ثم اضرب على نفسه بان المجز قد ارتكبه في نحو ما بهم ضربت
الضرب واقتضى في الأصل بعد الحذف لكن ما قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بمقتضى الضرب بل هو مقتضى عليه عند ثم انتهى في لا يقع الثاني
في مفعول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت لانه الأول اشتغل برقبته في الثاني خلافا للفارسي فانه إجازة في قوله مني نصب فاما من يرفق ثم ان يكون من زائد و
بارق في موضع نصب يشتم ومفعول نصب يحدف وهو ضمير عائذ على بارق وما ل المراد في شرح التسهيل الجواز الثاني في المتوسط والمقدم فقال
أقول لا يظهر من ظاهر المفعول ليس بشرط في جواز الثاني بل حيث تقدم المفعول ونوسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى علم من شرط كون المفعول مطروحا
لكل من العاملين من حيث المعنى الثاني في موضعها في موضعها العقب ومن به مهابت خلق العقب فواصله خلافا له أي للفارسي الجرح لان الظاهر
للمفعول وهو العقب إنما هو مهابت الأول والثاني فلم يثبت به الاستثناء إلى العقب بل الجرح الثبوتية والتوكيد لمهابت الأول فلا فاعل له أصل وهذا
قال الشافعي إلى ابن الفداء يعني أنا أنالك للأصوات أحسن أحسن قالوا لا يحدف فاعل الثاني الأول والثالث الثاني الجرح الثبوتية فلا فاعل له لانه ليس الثاني
فلو كان من الثاني لقال أنا أنالك الأول أو أنا أنالك الثاني وليس منعين لجواز أن يفسر مفعول في المفعول منها وبينه كما حكى سيبويه
ضرب ضربت حركت بالنصب بل الرفع في اليمين فاعل العاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فلهذا ثلثة أقوال أحسنها عند ابن مالك ما ذكره
الرفع وقلم من تفيد المفعول يكون غير سببي مرفوع لانه الثاني في نحو قول كثير غيره قضى كل شيء بن في غيره وغيره مطول ومعنى غيرها خلافا لما ذكره لانه لو
ضد فيه الثاني لاستند أحدهما إلى السببي الآخر في ضميره فلازم عدم ارتباط الضمير بالمبتدأ لانه لا يرفع ضميره ولا ما ليس ضميره فالمراد في
نحو ابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا بان في ما لو كان السببي منصوبا نحو ما بهم ضربت وأكرمت لانه أحد العاملين
يعمل في السببي الآخر يعمل في ضميره فلازم عدم ارتباط الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتفيد السببي بالرفع قال فاعل الوجه ما ذكره أبو محمد السيد
الطبرسي من أن غيره ان وضع بمعنى يكون مطول فلا جرى على غيره من مفعوله فلازم ظهور الضمير وان وضع بمطول فهو خطأ لانه قد وصف عجز الاسم
الذي يعمل على الفعل إذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز موت بضرب بظرف زبد انتهى وأقول ما ذكره أبو محمد في بطلان فيما إذا كان السببي منصوبا نحو
غلام يذم من أخاه إذا كان الضمير المميز يذم فان كان الناصب سببي الثاني وجبا بان الضمير الأول يكون جري على غيره من مفعوله وان كان الثاني
لله الأول فهو خطأ لانه قد وصف به من والوصف لا يعمل إذ تقرر هذا فتقول غرة مبتدأ وليس مطول ومعنى غيره غيرها مهابت
ان مؤخر عن غيره ومطول ومعنى خزان لغيره خبر بعد خبر أو مطول جرح واحد ومعنى صفة لانه الوصف يجوز وصفه على الوجه المانع ان
الوصف كالفعل وهو لا يوصف أو حال من ضميره المستوفى بالرفع نحو لم يذم عن فاعل العابد في غيرها وغيرها خبر خبره والرباط
بينها الضمير المقتضى اليه غير مرفوع وعلم من تفيد السببي بالرفع لانه لا يفسد الثاني في سببي المنصوب نحو ما بهم ضربت وأكرمت لانه السببي وهو خطأ
منصوب واحد العاملين والرباط موجود بالضمير المستوفى أو بالمتصا اليه السببي منع الشاطي الثاني في سببي المنصوب مطلقا بانك ان العملان
الأول والثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي ضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه لانه يخوف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين متصا ومقتضى اليه
وهذا السبيل إلى ان يفي وجب امتناع الثاني في السببي مطلقا ولا يقع الثاني في اسم الزرع الرابع بعد الأعلى الصحيح كقوله ما صنف قبله وضناه و
بها الأكوام في سببها بالمانع من كونه من الثاني لانه لو كان منه لزم اختلاء الفعل الملقى من الإيجاب لزم في نحو ما بهم ضربت وأكرمت لانه إعادة ضمير
عائذ على حذو في المراد في شرح التسهيل انتهى جملة في التسهيل على المحذوف وقال في شرحه على ما قبل ما قام أحد وقد لا أنا محذوف أحد لفظا وكذا
بفصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا شائع بين محذوفين ولا محذوف مذكور في حال إذا شائع العالمان
جاز أعمالهما شئت بانفاق من البصريين والكوفيين لان أعمال كل منهما مسموع من العرب بخلاف بينهما في المحذوف هو الأول والثاني وهما على حد سواء
قوال اختار الكوفيون منها الأول لسببه واختار البصريون الآخر لغيره وفي ذلك اشار الناطم بقوله ان عاملان اقتضا في اسم عمل قبل فلو كان هذا العمل
تأدرا في عند أهل انصره واختاره كما غير هذا السبب في ما سببا لان كل منهما مرجح حكمه ابن العلي في السبب وان الثاني في ذلك فالحكم كذلك
بسته في الأول والثالث فالمراد في سكونه في المتوسط فعمل سببي بالاول تسبق على الثالث والثاني لغيره من مفعول بالنسبة من الأول أو سببي

اشتغل

فولج

تفكرها

صاحب

باب القضاء

غرضهم من هذا القول انهم قد ثبت بما اوردوا من ادلة ان حذف المجرور لا يضر في صحة الكلام
 المشتمل على كونه هو الفعل المحذوف من قوله انما هو المفعول الاول وهو منصرف في شاعره واعلم ان المحذوف
 وحذفه لا يضر في صحة الكلام بل يضر في صحة الكلام لان حذفه يضر في صحة الكلام لان حذفه يضر في صحة الكلام
 وقيل بالمجرور وشاعره المفعول الثاني واختر المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 في شاعره وظاهره من قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 فالصريح من قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 قد جاء مصرحاً به في غير هذا الباب بخلافه في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 على العنبر وهو منصرف في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 فثبت بان نصب مكانه مسبوقة فاعمل الثاني واختر الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 المفعول الثاني في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 واصل الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول في قوله انما هو المفعول الاول
 مفعول اسم فاعل في الاحمال وهو التذكير والكساف وهشام الضرب والسهميل من الكوفيين يسمون المحذوف للضمير المرفوع على الفاعلية من باب
 قبل الذكر في مسكا بظاهر قوله وهو علمه من بعده يمدح الحارث بن جبلة الساسي تعقب بالادنى لها وادها رجال فبذت بنيلهم وكليب اذ لم يقل
 على تقدير اجمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اجمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعمل الثاني ولم يقل بغيره على لفظ الجمع لا يجوز ان ينوي مفردا على ما
 البصريين باصنافنا وبذلك المذكور ولهذا قال الموضع بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعقب بفتح العين المملة وتشديد الفاء وبالفاف او استنوا والادنى
 فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة او غلبت وبنيلهم بكون الموحدة سهاهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كسب
 والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المفعول في ضمير سواه اتفق مطلوبهما لم اختلف والقرآن يقول ان استوى العادلان في طلب الحق
 وكان المظلم الوكا في المعنى فالعمل لهما لانهما لما كانا مطلوبين بالحق كانا كالعامل الواحد نحو قوله وضد اخوانك فاعلم ان مرفوع هذه بتمام وضد يكون
 الاسم الواحد فاعمل الفعلين مختلفين لفظا ومفعول واحد وهو مشكل فان التوحيين يجعلون العامل كالتوحيث في الحقيقة والجمع المؤنثين على اثر واحد منع عند
 اهل الاصول فانه الرضوخ قال وجاز عند القرأ وجهه وهو ان ياتي بفاعل الاول ضمير منفصل بعد المتنازع فيه لتعد المتصل بالزوم الاختصاص قبل
 الذكر وهذا هو النقل الصحيح عن القرأ انهم ان اختلفوا في العاملان في طلب المفعول فان كانا في طلبهما بطلب مرفوعا ضمير مؤخر او جوبا كضمير في وضرب زيد
 هو انهم مفعول القرأ فهو فاعل ضمير في انما اخر من الظاهر من ان الاختصاص المذكور لم يحد فربما من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول المرفوع
 افعال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول المنصوب لفظا وهو باصل الية الفاعل بنفسه او محلا وهو باصل الية العامل بواسطة حرف الجر فان ارفع
 اى المنصوب في لفظ اخر او لم يرفع في لفظ كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اخبار المفعول مؤخر عن المتنازع فيه في المسائل الثلاثة فالاول نحو
 استغنى استغنى عن زيد بالاول بطلبه بالبحر وبالباء والثاني بطلبه فاعلا لانه استغنى مفعوله المجرور وعلى فاعلنا الثاني واخترنا ضمير في بغيره
 بالباء مؤخر او قلنا بغيره والاول على ذلك لنا الواضحة مقدم قبل استغنى المفعول المذكور ولو حذفنا ما وقع في لفظ فلا يعمل اهل زيد مستحان به
 لوعليه والثانية نحو كنت وكان زيد صدق بآباء فكنت وكان ثار عاصد بفاعل الخبر لها فاعلنا الثاني فيه واعلنا الاول في ضمير مؤخر والثالثة
 نحو ظنتي وظننت زيدا فانما آباء ظننتي بطلبه بآباء فانما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت بطلبه ما مفعول فاعلنا الثانية ونصبنا زيدا فانما فاعلا ونصبنا الاول
 يحتاج الى فاعل ومفعول ان فاعله الفاعل مقدم مستتر واخترنا المفعول الثاني مؤخر او قلنا آباء ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه
 عمدة في الاصل لانه خبر مبداه وقبل في باب ظن وكان ضمير مقدم كما مرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظننتي آباء وظننت زيدا فانما هكذا مثل ابو جابر في
 احسان الضمير منفصلا لا ينعين بل يجوز ان يصح ظننته على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارع شيئا لا ينعش شج الكافية ولا يجوز تقديره عند الجمع
 مخالفا لظاهر السهميل واخترنا ابن عصفور وابن خروف بذلك وقبل لا يضر ولا يحد بل يظهر كلف المسئلة الثانية في مخالفا لظاهر السهميل ومفسره فيقال
 ظننتي فانما وظننت زيدا فانما وطلب لا يضر ولا يحد بل يظهر كلف المسئلة الثانية في مخالفا لظاهر السهميل ومفسره فيقال
 لان الاختصاص قبل الذكر والفصل بين العامل والمفعول امر مرفوع ضرورة الية وحذف الاختصاص باب ظن قد تقدم الدليل على جواز ان يرفع بشرط المحذوف
 يكون المحذوف مثل المثبت او لو لم يذكر او فرغما فان لم يكن مثله لم يحد فمخول في فعلت اريد بين فاعلين فلا بد ان يقول آباء مقدم ما او ما اخر لا
 يجوز حذفه قاله ابو جابر في النكت احسان وان كان العامل من غير بابي كان وظن ولم ينعير وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلا مستغنى عنه فلا حاجة
 لاختصاصه قبل الذكر كضمير في وضرب زيد وقبل يجوز اخباره كقولنا اذ كنت نوضبه ويرضيك صاحب جبالا فكن الضمير لفظا للورد واصل
 الثاني واختر الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجبنا الضمير حذفه بل جعله اولي والى ما تقدم اشار لنا ظم بقوله واصل
 فضمير ما اشارنا له والقرآن قال ولا يخفى مع اول قد اهلنا بضمير لغيره او هلا بل حذفه لانه ان يكن غير خبر واخره ان يكن هو الخبر مستلزم

باب في الالف

اذا اختلفت الخبرية ومفعول الخبر والفاعل المفعول له في ذلك الاسم الخبرية عما افعلوا الا افراد والاشياء
او خبر من لثابت والثانية والجماع الاسم المتنازع فيه وجب العدل الى الاضمار والى ذلك اشار الناظم بقوله وانظر ان يكن
مفعول خبر ما يطابق المفسر انظر ويطابق ايا الزيد بن اخون وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويطابق الزيد بن اخون بالثنية فيها فان اظن يطلب
الزيد بن اخون مفعولين ويطابق طلب الزيد بن فاعلا واخون مفعولا فاما لانه اخذ مفعولا الاول وهو باب التكلم المتصلة بغير فاعلنا الاول وهو اظن
فصبنا الاسمين وهو الزيد بن اخون على انهما مفعولان لاظن واخون في الثاني وهو يظن خبر الزيد بن وهو لا يظن فاصلا ومفعوله
الاول ويصرف على المفعول الثاني ليطابق في الجماع وهو خبر في الاصل عن باب التكلم المتصلة في قوله لان المفعول الاول بعد دخول اظن والباء عما
لاخون الذي هو مفسر الخبر الذي يظن بالباء مفعول والاخون ثنية فدار الاخيرين اضماره مفعول الباقى الخبرية وهو الباء وبين اضماره مثنى ليرافق المفسر
وهو الاخون وفي كل ما عرفت الخبرية وجب العدل الى الاضمار فطابقنا الخبرية وهو الباء في الافراد ولم يضره مخالفة الاخون لانه اى انا
اسماهما لاجتماع الى ما يفسر هذا الخبر ما قالوا هذه المسئلة قال الموضع بغير اضافة على سبيل البحث الذي يظهر في افساد دعوى المتنازع في الاخون
لان يظن لا يطلبه لكونه مفعول الاول مفعول وجواب ان المتنازع فيه مطلق الاخون من غير نظر لكونه مفعولا او مثنى فالصاحب المنوطة بمقتضى نظره لان
المتنازع لا يكون فيهم وعلى الكوفيين انهم لما زاد فيه محسن حذفوا واظهروا مفعول على حذف اظن ويطابق الزيد بن اخون ويحذفون
اخا لانه لا يخون عليه ويقولون على الاضمار اظن ويطابق ايا الزيد بن اخون كذا مثله في شرح الكافية مفعلا لان افعلة المتضمة لثانيتها وهو اخبر
المفسر مفعولة هنا وان افعلة الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاضمار من اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يفسر مؤخر افعلة المراد في شرح النعمان
وفيه البحث المتنازع والله اعلم **هذا باب المفعول المطلق** اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدق ما مضى بصدقه في مقابلة
صفته صدق ما يجازى حرقه واسم متعلق بمقابلة بغيره المتعاقب فان صدق المفعول عليه مفعول بغير صلة صدق ما مضى بصدقه في مقابلة
المفعول معه وهذه التسمية للكبيري واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول بخاصته ويقولون خبره مشبهة بالمفعول قاله الموضع في المحاشي والمفعول المطلق
هو اسم يوكده عامله فيقيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوصه اي نوع العامل فيقيد به زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد المتكلم
فيقيد به عدده على العامل زيادة على التوكيد وليس هو جرحا من بعداء ولا حلا لاخر غيره فهو ضرب من ضرب او ضرب ضربين فالاول مشا
لما يوكده عامله والثاني مثال لما يبين نوصه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف مفعولك ضربان وضربك ضربا لم فانه وان بين العدد في الاول والتبع
في الثاني لوصفه باليم فهو خبر ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف اولي مذكرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا
يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يقيد المعاني الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين اوعده واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدا
كما تقدم من الاشياء والمصد كمال الناظم اسم ما سوا الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم لحدث يجاري على الفعل وليس على ولا مبداء بهم زائدة لغير
المفاعلة كما قال الموضع في باب اعمال المصد وخرج بهذا الصدد وهو الجريان على الفعل نحو ضلوا وضوء وعطله من قولك اغفل غفلا ونوذا ونوذا
واعطى صلاء فان هذه الثلاثة اسماء مصدر وليست مصدرا لعدم جريانها على افعالها لان اغفل واس صد الجارى عليه الاضمار ونوذا فاس مصدا
لجاري عليه النوذ واعطى فاس مصد الجارى عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس على نحو جازعنا لعمد وقولنا ليس مبداء بهم زائدة لغير المفاعلة نحو
مفعل بمعنى اغفل فانها من اسماء المصدا والفريق بين المصد واسم المصد بدل على الحد بنفسه اسم المصد بدل على الحد بواسطة المصد فدل على المصد
مفعول مدلول اسم المصد لفظ المصد وسمى المصد مصدا لان فعله صدقته اي اخذ منه كصد لابل المكان الذي روده ثم تصد عنه والمصد المنصو على
المفعولية المطلقا عامله اما مصد مثله لفظا ومعنى نحو فان جهم جزا كجزا مفعولا مطلقا وعامله جزا وكه وهو مصد مثله ومعنى لفظا نحو
اعجبني ايمانك ثم صدقنا وقول الجري لا يعمل في المصد مردودا لانه ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير نجح ولا فاض ولا ملق عن العمل نحو وكلم موبى
مكلمنا اخرج عنه فمن النجيب فلا يقال ما الحسن زيد حسنا والافعال الناضية فلا يقال كان زيدا قائما كونا والافعال المفعولة فلا يقال زيد قائم فطابقنا
او من وصف اسم الفاعل والمفعول واللبا لغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاعلم لفظا نحو والصفات صفات واسم المفعول نحو الخبر ما كولا كلاب
وامثلة المبالغة نحو زيد ضربا وبلا يجوز زيد حنجر حنجر حنجر ولا اقوم منك قبلما واما قوله اما الملوكة فانت اليوم الهم لوما وابيضهم سبال طبعا
طوما منصوب مجزوف قاله صاحب البداهة والى نصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله اوضح وصفه وانصب ما ذكره من ان الفعل والوصف شتقا
من المصد هو الصحيح من ذهب البصريين واليه برشد قول الناظم وكونه صلا لهدف في النجيب وذهب بعض البصريين كالفاطمي واخاوه الشيخ عبد القاهر ان
الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرج وذهب الكوفيين ان الفعل اصل لما اى المصد والوصف فرع من طلبة ان الفعل والمصد اصلان وليس بينهما اشتقا
من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا يبدى من معنى الاصل وزيادة الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصو لا دلالة له على الزمان
الحق فصل بنوع من المصد في الاستصحاب على المفعول المطلق ما يدل على المصد من صفته كشر الحسن السبر والاصل من السبر فخذ في الموصوف
لذلك لاشتقاقه الى مثله واثبت به وانصب بغيره واشتمل اسماء والاصل المثلة الصلة فخذ في الموصوف واثبت صفته من اثاره وضربه ضربا لا يبر الله
اذا الاضمار ما مشاهد بالامثلة لا يثبت موصو وهو خبر اثار المصدا وهو مثله في قوله والضمة النكرة وان اضيف لغيره لانه لو كتب الغريق من الله

الحسن

باب المفعول المطلق

أما المفعول المطلق في الإبهام وفيه إيهام المستلزم بقوله كصفته المصدر والاضمة اليه بنونزة مثلا البر لا الصفة هي الموصوف والمفعول المطلق المضاف
 للعل على المبالغة انتهى وما ذكرنا الموضع من إيهام الصفة مقام الموصوف والاضمة على المفعول المطلق في إيهام المبالغة انتهى وما ذكرنا الموضع من إيهام الصفة مقام الموصوف والاضمة على المفعول المطلق في إيهام المبالغة انتهى
 شرح العطر فقال وليس عابثا من المصنف مخوف كل انهما هذا خلافا للمعبرين زعموا ان الأصل اكل رعدا وان حذفت الموصوف ونابت ضمة عينا
 واستصحب به مدح ميبوبية ان ذلك انما هو حال من صد الفعل المفهوم منه والتقدير بتركها كين الاكل رعدا وبديل على ذلك انهم يقولون سبيل
 طول بلا فية من إيهام والجور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على ان حال لا مصدر وانما حذفت فامنه مقام الفاعل لان المصدر مفهوم
 مقام الفاعل في انفا انهم اوقفوا عن اي ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جائزا فبعد الله مفعول اول لا ظن وجائزا مفعول الثاني في إيهام
 في اظنه ضمير المصدر نابت عنه في الاضمة على المفعول المطلق وهل هي نابتة عن مصدر مؤكدة فيكون التقدير اظن لنا او من نوعي فيكون التقدير
 اظن على كفايته الشارع تبعا للفصل في بحث قال في الحواشي والله يظهر ان الضمير انما يفهم مقام المؤكد خاصة وذلك كقولهم من كل ما نال الفاعل
 قد نلت الا الضمة وقوله هذا سرفا القرآن بدرسه والمراد عند الرضا ان الضمة ما دسب أي بدرس الدرس وثالث النبل في توضيح بالظاهر لم يضر الا التوضيح
 فكذلك ضميرهم واما مخوف في اصدته عدا بالاعادة فقد بدوه لا احب هذا التعذيب الخاص الضمير هنا نابت عن المصدر النوي فصلا لجاننا انهم
 كاد في الحواشي من خطه نقلت وينبغي ان يكون الالف النبل والدرس للجدول للممد والالكان نوعيا ايضا ومن اشارة اليه اي الى المصدر سواء
 كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك التوبيخ بالنصب الثاني كضربته ذلك في المثالين مفعول مطلق نابت عن المصدر
 وذهب ابن مالك في شرح التمهيد الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المضمرة بالمصدرية وذهب ميبوبية الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام
 العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المراهقة التلميح من مرادف له معنى نحو شقته بغضا بغضا مفعول مطلق نابت عن شقته ان شاء
 شئ يكبر اتون مرادف للبعض واحببت مقته مقته مفعول مطلق نابت عن محبة فان المقته يكبر اليهم مصدر ومو مرادف المحبة وفحوت جنة لا تفعل مفعول
 مفعول مطلق نابت عن فحوت فان الجدل يغضبن وهو بالذات المعجمة مصدر جازا لكسر مرادف الفرج وظاهر كلام الموضع تبعا لابن مالك ان المراد من مفعول
 بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمفعول عن الجوهري وانما تصبه فعل وفعل من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شقته وبغضته بغضا
 واحببت ومقته مقته وفحوت وجذلت جذلا او من اشارته الى المصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلاثة اسم مصدر غير علم كالحاج
 من نحو افضل ضللا ونوضو وضوء واعطى عطاء وفي شرح التمهيد ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبديا واسم عين ومصدر فعل اخر فالعلم عين
 نحو والله انهم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ثبت من ذرع او غيره ومنه ذكوة النبات وعن ميبوبية ان نباتا في الآية مصدر جار على
 غير الفعل فكانه نابت عن نباتا قاله الشاطبي في هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر نحو ويبدل اليه تبدلا نابتا عن تبدلا والاول
 في مصدره انبت ويبدل انبتا او تبدلا لان قياس مصدره انبت لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن الفطاح نبت الفعل نباتا وقياس مصدره تبدل
 النبت لا تبدلا لان النبت مصدر نبت بالتشديد او من لفظه ال على نوع منه اي من المصدر كقصد الفرضاء بالمد والقصود رجع الفهم في المصدر فظ
 فان الفرضاء نوع من القعود والفهم في نوع من الرجوع والاصل قصد الفرضاء ورجع الرجوع الفهم في مخذات المصدر وانبت لفظه ال على نوع
 منه فان قلت الفرضاء والفهم في مصدره فكيف يقال انما باع المصدق قلت لجهلنا ما باع المصدق الاصل المحل للقليل والكثير وفي هذا الجواب
 نظرا لانه يقتضي ان انبتا النوعي نوع عن انبتا المؤكد وقائل به قاله الموضع في الحواشي او من لفظه ال على عدة اي المصدر كضرب عشر ضربا فحشرنا
 ضرب المصدر والاصل ضربيه ضربا عشر ضربا فحذف المصدر وانبت عدة ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذفت
 المصدر وانبت عنه ثمانين وجلدة ميمر او من لفظه ال على عدة اي المصدر كضربيه او عصى والاصل ضربيه ضربا بسوط او عصى فربوسع في الكلام فحذفت
 المصدر وانبت له الة مقامه واعطيت الة من اعراب فله او ثمانية او جمع تقول ضربيه سوطين واسواط والاصل ضربيه بسوط وضربا بسوط قاله الشا
 وقال المراهقة في التلميح اصل ضربيه سوطا ضربيه ضربا سوطا فحذف المصدر وانبت الة مقامه وفي كل الة معروفة للفعل فلو كانت ضربيه
 خشية لم يجز لا لانه لا يبعد كون ذلك الة هذا الفعل انتهى ومن كل وما في معناها مفعولا الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نابت عن مصدر
 محذوف والاصل فلا تميلوا اميلوا كل الميل ونحو قوله وهو فبين الملوح وقد يجمع الله الشئيين بعد ما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظننا
 ظنا كل الظن ونحو ضربيه جميع الضرب او عانة الضرب او من بعض ما في معناها مفعولا الى المصدر كضربيه بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نابت عن مصدر
 محذوف والاصل ضربيه ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ونوتقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربيه بسوط في التنزيل ولا تضره شيا وحال
 ما ذكره الموضع ان النابت عن المصدر نوعان نابت عن مؤكد ونابت عن ميبين فالنابت عن المؤكد المرادف المشار له في المادة باقسامه الثلاثة والثاني
 عن الميبين ما يفي هو الوصف الضمير والاشارة والنوع والعل والالاء وكل وبعض وذلك بدخلة قول النظم وقد نبهت ماعليته حسنا
 المصدر المؤكد لما لا يشي ولا يجمع بانها فلان ضربيه ضربين بالثنية ولا ضربيه ضربا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحمل القليل والكثير كما في قوله
 ودعني ولا تميزه لذكر الفعل لا يثنى ولا يجمع بانها فحذفت ما كان بمنزلة المصدر العدة وهو المخرج بقاء الوحدة بمكة فبقي في جميع بانها فحذفت
 ضربيه ضربين وضربا لانه فرد لجنس كثر وكلمة وتختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في ثنيتها وجعلها جوازا فاسا فبالضربين

باب المفعول المطلق

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المفتون

[illegible]

وہ تجھ کو اپنی مصیبت
عید سوز و حسرت سے

بسم الله الرحمن الرحيم

انظر من ذلك ان من فعله في هذا الاصل قد اختلف في ذلك وقد يكون الثاني من ان اسم من نحو قوله في الاصل
 القاطنين بالثبوت والاصل من جهة القاطنين في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 وهو الذي في القاطن في القاطن والاصل من جهة القاطنين في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 طالت فيه ما يكون المنوي من مكانا نحو جيلت في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 بقوله وقد يثبت من مكان في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 ظرف المكان من الاصل ان الزمان يشارك المصنف في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 الفصل عليه بالانتماء الى كل فعل لا بد من مكان يقع فيه فلم ينفذ في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 المكان فلهذا ولما جرى مجرى استكمال الزمان والمكان في القاطن من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 الظرفية مختلفة بالاستمرار على ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 فهايك في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 من ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 هو من ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهو جار مجرى ظرف الزمان ولفظ المكان ولهذا يقع خبر عن المصنف في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 فلا يقال احتاز به وذهب اليه من جهة ان ما لك الى ان احتاز به من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 على حد ما لم يكن في ان الزمان وقده ارجح او مثله اي مثل احتاز به من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 مني انك قائم في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 احتاز به من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 يصدر عليه ان اسم من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 قد بين فليس من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 الزمان والمكان فليس من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 المستحق لوضع الرتبة فليس من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 يعلم حاله من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 نقلت قال محمد بن مسعود في كتابه في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 ثم لا يثبت من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 المغربي في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 وفي ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 الكه في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 والطهارة والفضل والاصلاح في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 باسقاط الحاضر وهو في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 لا انضمامها على الظرفية فانه لا يطرده من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 المختصة بالخاصة وهذا من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 الزمان في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 فانضبة الواقع فيه وهذا اللفظ في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 في العمل ان يكون مذكورا او حالة الثانية ان يكون محذورا او الدليل على ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 ويوم الجمعة من ظرف الزمان جوازا في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 العدد مطلقا زمانا كان ومكانا او غيرهما في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 ان تقع صفة كثر بظروف في ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 حال من الحلال او غير ذلك من ان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن
 لا يثبت من جهة وان يثبت من جهة وان يثبت منها القاطنين وهو ثبوت قاطن بالثبوت القاطن

اليوم والعلم واقع
 في ذلك

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

باب السكندر

مثال النعم لا يثبت مستكملا لا انك بالرفع في قوله وارب كثير فاعلم انك بدل من ابدال بعض من كل ولم يصرح مستقيم لان قوة خلق المستفيضة
 المستفيضة من بعض عن انصير غالبا ومثال الاستفهام من قنيط من محمود لا انك بالرفع في قوله جميع فاعلم ان بدل من انصير المستفيضة في قنيط بدل
 من كل ولم يثبت مستقيم لانك بالرفع في قوله جميع فاعلم انك بدل من انصير المستفيضة في قنيط بدل من كل ولم يثبت مستقيم لانك بالرفع في قوله جميع
 احد لا امر لك ولا يثبت الانشاع في الوجه فاعلم انك بدل من انصير المستفيضة في قوله جميع فاعلم انك بدل من انصير المستفيضة في قوله جميع
 فاعلم انك بدل من انصير المستفيضة في قوله جميع فاعلم انك بدل من انصير المستفيضة في قوله جميع فاعلم انك بدل من انصير المستفيضة في قوله جميع
 بنى الكلامين ولم يثبت ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله
 غير جازي لان ابدال انما كان عند انصير الظاهر بينه وبين المستفيضة ومع الزيادة لا يظهر الظاهر في قوله المروي عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا
 الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 لان لا الجنبه لا يثبت في معرفة ولا موجب وشبهه على ذلك ابو جابر طراد في ظاهر الحديث واليمين وهو شكل فانما عينا على اسم لا على ان يثبت في قوله
 الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 عند ابدال ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 وشبهه في المثال الثالث مستقيم على ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 واليه ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 اما الاخران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجرح على الصفة اشتدا لكسرة ابو جابر في ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا
 في اما لا يجوز في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 لم يثبت عليها من ذلك في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 دخل على كلام لا يثبت في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 من اجل ولا يجوز انصير على اللفظ وان كان كذلك في موصوفة لا تقاوم في موضع ما بعد الاول لا الجنبه لا يثبت في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا
 لتاخر صفة المستفيضة من نحو ما فيها اجل الاصل صالح خلافا لما ذكرناه فانه قال اذا اخرجت صفة المستفيضة من عن المستفيضة فانه يثبت في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا
 ما فيها اجل الاصل صالح فاجل ميتا تقدم خبر في الجرح قبله وصالح نعت رجل المستفيضة منه واما انك مستقيم على الاستثناء فتقدم على صفة
 المستفيضة منه والاصل ما فيها اجل صالح الا انك في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 لان المبدل منه مفعول في بعض الوجوه والموصوف عن الجانب فتدبر في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستفيضة على المستفيضة من قبله في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 كقولك ما فيها اجل الاصل صالح كانك لم تذكر صفة هذا في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 منه فيكون نصيب هذا اختيارا المبرور عند ان انصير ابدال عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما ما يجزى في كفاية انتمى فلو اوصفت المستفيضة بين
 صفى المستفيضة من نحو ما فيها اجل الاصل صالح فاعلم انك بدل من انصير المستفيضة في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 وهو ما لا يكون المستفيضة بعض المستفيضة منه بشرط ان يكون قبل الاصل ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 فانه نادرة يمكن شلطة العامل على المستفيضة وانه لا يمكن فان لم يمكن شلطة العامل على المستفيضة وجب انصير المستفيضة اتفاقا من اجازة في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا
 نحو ما زاد هذا المال لا ما نقص في مصدرة ونقص صلتها وموضع ما نصيب في الاستثناء ويجوز في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 زاد النفس ومثله لقياس ما يقع زيدا لا ما خرد لا يوقع الضم في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 وفيه محذور في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 شيئا الا انصير في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 الا في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 حقيقة من جهة ان المستفيضة ليس من غير المستفيضة منه والنصب عليه فرائد السبعة ما لم يزل في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 انصاع الظن بالرفع على ان يثبت من العلم باعنا الموضع ولا يجوز ان يثبت في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 ثعلب فيها والمصدر المسئلة اشار الناظم بقوله وانصير انقطع وعين في ابدال في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج
 والا انصير فابدل الباعض والبعض من الانصير الا الثانية مؤكدة للاولى والباعض جميع بعينه وهو ولد البقرة الوحشية والبعير بكسر الباء جمع عيا
 كالبعير جمع بعير وهو الابل البعير في قوله المروي عن ابن السراج وروى عن منصور وخرج في غير المنزلة في ما جازي احد من كتبنا شاهدنا الا ان ابدال في قوله المروي عن ابن السراج

عليه السلام

مقدمہ

المستثنى فالشأن ما في المتن واحد لا حار فساد كونه كذا وكذا لا يعلم ان لم يكن ثم ابدل من احد ما كان مفعول من ذكر كذا والوجه الثاني انه جعل المحاد
انسانا لا دابة فيكون مفعول في الاصل كقولهم يدينهم ضرب جميع جعلوا الضم في مقام النصب عندهم وجعل عليه اي على المتابع المتناهي
الوجه الثاني في الاستثناء من التحويلات والادب في الاستثناء من في محل رفع على الفاعلية يعلم والفتحة مفعول به والله مفعول على الابدلية من من على
منهم وهو استثناء منقطع لعدم اندراج مفعول اللفظ من لا نه في الجوابية مكان ويجوز الاستثناء ان يكون متصلا والظرفية في جزمه مجازية وفيه جميع
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرفع على البدل اعطى اليها وكلاما صنفه قال ابراهيم في المختصر من هذين الحدوذين ان يصدق على لا يعلم
من في كونه المتناهي في الاصل انتهى في الابهة وجزء ذكره في الفتحة وهو ان يصدق من مفعول به والفتحة ليل الشئ والله فاعل والاستثناء مفعول انتهى **فصل**
واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منفصلا ومنع انبعاثه لان التابع لا يقدم على المتبوع كقوله
وهو لا يكتسب جميع بن هاشم ومالي لا ال احد شعبه ومالي الامشع بنو شعب والاسل ومالي شعبه الا ال احد ومالي شعبه لا الامشع بنو شعب فلما قد
الاستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اذ ابدى احد المتبوعين وبعضهم وهم الكوفون والبيدايون يجهز المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب
فهو الاتباع في المسبوقات فيقول ما قام الا بحد واحد قال سيبويه يجمع بولس بعض العرب الموثون بهم يقول مالي الا برك ناصر بالرفع وقال احسان
لانهم يجمعون منه شناعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع وجهان العامل وهو الاستثناء في المثال ولكن النامة في البيت فرع لما بعد الا وهو ابراهيم
في المثال والتبعية البيت وان الموضع هو ناصرة المثال وشافع البيت عام لوقوعه في سبيل التفرقة اذ يرد به خاص فيجوز ابدال ال من المستثنى منه لكنه يبدل
من كل لا يبدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقدمه يستأنب بعد ما كان متبوعا ما يرد به مثلك احد بالجر لاصل ما يرد به مثلك فذلك
تابع لاحد على ان ينفصل فلما قدم النصب على المتبوع اعراب النصب بحسب العوامل واخر المتبوع بذكره لان النصب تفرد له في صراط العرب الحمد لله في
قوله الحمد وانما الجاهل الى عوذا المخرج عام ان يرد به خاص ولم يبقوه على عموه لان الامر لا يبدل من الاخص وقال ابن الضايح الوجهان بن هو بديع في الاسم
مع الابهة من يكون بدل من شي من شي بعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد بان ولكن نصبه آخر ان ورد **فصل** واذا
تكرر ثلث الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تكرر واو اعاطفا او تكرر اسم ما قبلها او بعضها او مشغلا على بعضه بالهجنة النصب جواب الشرط
الثاني وهو جواب الشرط الاول ويشملها قول الناظم والى ذلك اشار التوكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاني الازيد والامر فابعدا لا الثانية
مستطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاني الازيد وعمرو والثاني وهو البديل بافهام الاربعة فبدل الماثل
وهو بديل الكل من كل كقوله في الناظم لا امر بهم الا الفتي الا على بالذ فالفتي مستثنى من الضمير المحرور بالياء وهو لها والهم فالارجح في الفتحة كونه
تأنيذا في جزمه وعلا لانه جزمه مقدرة على الالف ويجوز على مخرج كونه منصوبا على الاستثناء وعلامته نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلى بديل من الفتحة
بديل كل من كل لا ينفصل عن واحد والا الثانية زائدة مؤكدة لا الا الاولى وبديل البعض من الكل نحو ما يحبني احد الازيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد الارجح
فيه كونه ناسبا ويجوز نصبه على الاستثناء وجهه بديل من زيد بديل بعض من كل بديل الاشمال نحو ما يحبني شي الازيد الا على فزيد مستثنى من شي
منه الوجهان وعد بولس بديع النصب ال بديل الاضرب نحو ما يحبني احد الازيد والامر فزيد مستثنى من احد وعمرو بديل من زيد بديل اضرب في النفي بغير
وقد اجتمع العطف البديع مفعول ما لك من شغل الاعلة الاربعة والانه فزيد بفتح الراء وكسر السين المهملة بديل من زيد بديل بعض من كل عند الشرا
وقد بفتح الراء والهم مستطوف على سببه وذهب ان يرفع الى ان سببه وعل بديل تفصيل وهو على العلى لا الا المعترضة بكل منهما زائدة مؤكدة وآراء
والر من بيان من السبب والوسم السبب الركن والركن الطوق الاسراع وان كان التكرار لتبعية التوكيد وهو اناسيس وذلك في غير باب العطف البديل
فان كان العامل المتبوع في الامفر فان لم يستعمل المفعول قبل الازيد بوزنه واحد من استثنيات على ان يفضيه من رفع او نصب او جر ونصب
وجواب على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي ان فيه العامل نحو ما قام الازيد الامر الا برك ارفعت اول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه واصل له
ونصب الباء من المستثنيات وعمره ويكر على الاستثناء ولا يبين المستثنى الاول لما اثر العامل قبل يرفع لغيره من العامل ويقول ما ريت الا
زيد الامر الا برك ارفعت واحدا منها ما ياء وتعلمها بالفعل ونصب اليها ولا يبين الاول للجر بل يرفع وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر
لا لتوكيد دفع تفرغ التأثير في العامل مع في واحد منها لا استثنى وليس عن نصب سواء معني وان كان العامل غير مفعول بل استعمال ما يفضيه قبل الا
فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجواب نحو ما قام الازيد الامر الا برك احد فاحد فاعل قام
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شي منها الاتباع ما رت ان التابع لا يقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد
يخرج مع التقدم نصب جميع اسم به والزم وان تأخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايها كلها وجواب نحو ما والالا
زيد الامر الا برك الما من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطى واحدا منها اي من المستثنيات ما يحطاه وانفردت
من نصب الباء ونصب عده وجواب نحو ما قام الازيد الامر الا برك الما من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب اعطى واحدا منها اي من المستثنيات ما يحطاه وانفردت

لاضاف الى المتون في مسئلة خبر اشار الناطم بقوله واستثنى مجرور بغير معنى بالاستثنى بالانسيا ونفاذ خبر لا في خبر سائل لاعتدائها ان لا يقع بعدها
فعل بعن خبر الثاني انه يجوز منكم عدم خبر جديد على الصفة الثالثة انه يجوز ان يقال فام خبر زيد ولا يجوز فام الازيد الرابعة انه يجوز ان ينفى فام القوم خبر
زيد وعرف مجرور محلا على الفاعل زيد ووجه محلا على الفاعل فام الازيد وعرف ومع الا لا يجوز الا احرأه اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا بشئ
مع ذلك بالنصب لا يجوز مع خبر لا لا يجوز ما جئتك لغير انشاء معروفك **فصل** في المستثنى في جوب بلغاتها كما استثنى في غير وجوب الخفض ولم
يذكر بسببه الاستثناء بها قاله ابو حنيفة قال في القاسم الزجاجة في الجمل وابن مالك سوي كغير معنى واعلم ابو الهيثم اشار في القام بقوله وسوي والاختلاف
على الامع ما في خبر جلا وبزيد ما حكاها في القام في سواك وقوله في كذا بابها وانما المشي قال بسببه والجمهور هو طرف المكان بمعنى سطح غير منصرف في
وصل الوصول بها فاما التوسل في ذلك فليس من اجتهاد غير لان لا تدخل هنا الا في الخبر فليها يقولون جلا الذي هو خبره فاما وصلوا سوي غير خبره ادى انها
ظرف والتقدير جلا الذي استثنى من كذا قالوا لا يخرج عن النصيب الظرفية الا في الشر كقوله وهو سهل بن شاذان يروي العددان ونام كانا انما جلاها
فانما في الشر العددان بضم العين الموهلة الظلم الصريح ونام بكسر الدال جلا بناتهم وادوا جلازا واسم كان بن ثمان وقال الكوفيون يستعمل في الجمل والظرف
فجوز في في السعة الرسواك قاله الطبري وقال الزماني وابو البقاء العسكري يستعمل ظرفا غائبا وكثيرا قيل لا قال الموضع والى هذا المذهب في خبره
فصل في المستثنى ليس لا يكون واجب النصب في خبرها وفي الحديث ما انتم ادم وذكرا سم الله عليه فكلوا اي كوا ما ذكر اسم الله عليه ليس في الظن
بنصب الا انها مستثناة من ذلك على ان المستثنى وما بينهما اعتراض في الانتماء والاسالة شبه خروج الدم بحري الماء في النهر وتقول انوني انوني لا يكون زيدا
بأنصبا ليس في الحديث وزيد في المثالان الذي لا يكون وانما خبر مستثنى منها عايد على اسم لفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سبويه كما قاله
الموضع في مواضع او عايد على البعض المدلول عليه بكون السابق عند جمهور النحويين او عايد على المصدر المدلول عليه بالفعل فنعنا عند الكوفيين
فقد يروى في الخبرين نبي هو اي القام زيد على انقول الاول ووجه في خبره مطرد في كل موضع في قوله انوني ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيد على
القول الثاني وفيه بعد لا طاراهم جسد البصر على الجميع الا واحدا قاله في شرح اللوحة على الحكم على عدا خلا وليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فخلدنا اخنا
واما المصنف في قوله على القول الثالث ووجه بارة به الاول وان فيه تقدير بحدوث لربطه قط على القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول
بالكل فغير نظير فان كان قبله بعد تقدم ذكر الاول اذ اثنى المذكور والامات فالنوني في كذا اسمها وهو ما يدل على الامات اللذان هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم
قوله بومسكم الله في اولادكم فانه في قوله اولادكم المذكور والامات وثناء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول الفاعل فان كن الاناث ثناء قلت الفائدة حصلت
بوصفه بالقرى بعد فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فافائدة ذكر ثناء قلت فائدة التوطئة للوصف بعد وباب التوطئة مجرورة في الصفة والخبر والحال
وجعلنا الاستثناء من الخبر زيدا ولا يكون زيد في موضع نصب على محال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جلا ليس بانها حال والعقل الماضي لا يقع حالا
الامع قد ظاهرا او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حنيفة في النكت لبحثا عنها او مستثناة فلما موضع لها من الاطراف فان قلت دعوى الاستثناء
محال فيفتقر قلت لا يجوز بالاستثناء في عدم ضلها بما قبلها في المعنى بل في الارب فخطو ذلك لان هذه الجملة وضعت موضع الازيد لا موضع له من الاعراض
مع علمه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناطم بقوله واستثنى ناصبا ليس ثم قال او يمكن بعد **فصل** في المستثنى بخلا وعدا جها ان احدهما يجوز
على انهما فاجر واليهما الاشارة بقول النظم ليس وبما يبي يكون ان يرد وهو قليل والفتنة لم يحفظه سبويه في عدل ومن شاهده قوله زكنا في زكنا
في الخفض بنات عوج حواكف قد خضعن الى النسوة اجناهم قتلا واحرا عدا القطاء والطفل الصغير والفوا في مجرورة فالتمطاء مجرورة بعد
وهي اي الاشط وهو الذي يجالط سواد شعره بياض وجههم بالياء المشاء تحت مفعول اجنا من الاباحة وقتلا مما يميز محول عن المفعول وقول الاخر لا
لا ارجو سواك وانما احد عبا الى شعبه من عبا لكا بغير لجا باله وخلا وعدا موضعها جار بن نصب ثم اختلف قبل هو نصب عن تمام الكلام فيكون الثاني
لموضعها هو جملة المقعدة عليها التي انصبا عن تمامها كما قبل في الخبر الواقع لايها ان النسبة ان العامل فيه هو جملة الله انصبا عن تمامها حكاها من قوله
في بابها الخبر عن قوم وقبل لانها متعلقتان بفعل يشبهه مذور قبلها على قاعدة حرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كروث بزيد لان قبل
على وجه السلب لا مجرولة قاله الموضع في المغير والاعتراض لا لا وطلة بامر بن ورد والوجه الثاني في النصيب على انها فاعلان ما ضاها جاد ان لو
موقع الا لا انظر الى اوضح موضع حرف جبهه جاد فان اسم ذا وقع موضع حرف بصير مبدل قال الموضع في شرح اللوحة هذا يعني النصيب انصح في عدا
نكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان صوره او مجاوزة لوصفي في خلا كونها فاصلة فكيف نصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء
مغفرة بغير حسن ذلك لا ركل من خلا من شي فقد جادوه نهي في شبه ضمير مستتر فيها وفي مغفرة وفي موضع الجملة فيها البحث السابق في ليس لا يكون
ان يكون فاعلها الضمير او عايد على اسم انما اتل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت عدا فلان بقا لفتن عدا هو اي القام زيد واما على مصدر الفعل
في عدا القام زيد واما على البعض المدلول عليه بكلمة السابق اي عدا هو اي بعضهم زيد وفيه نظر لان المفعول من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا
لا يكون معهم اصلا ولا يلزم من خلوع بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم باه خلو لكل ولا مجاوزة لكل بخلاف قولك قاموا ليس زيد اي ليس بعضهم
زيد لان البعض هنا في سبب ان في خبره كل بعض من ان في خبره المفعول من الاستثناء بخلافه وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على محال
او مستثناة من هذا موضع لها بغير خا على اي على خلافه مستثناة وهو مشكك على ما تقدم من ان خلا وعدا جادان وما المصدرية

المسجد

[illegible]

منه

باب الخلال

سركم امره عندنا لا يجوز ان يسمى حال الجاهل الموصوفه بالاموثة بكسر الهمزة لانها ذكرت موثقة في المتن او شبهة هذا مقتضى كلامه ووجهه في الخلق
فقال انما ذكر في المتن المذكور ما انتهى الى ان يشار في هذا كتاب مصلد في سائر احوال لانها كانت الشايع في الوصف الموصوفه بالاموثة
احال شبهة بالمشق ومثابرة هو الموثة لكون ذلك الاحوال ليس حقيقة السان ان يكون جامدا ولا ما ذكر من اصفة انتهى فنقتضانا ان الموثة هي صفة الاحوال
لا الاحوال الموصوفة بالموثة لغة الهيئة او لا على سركم من المصطلح في هذه اليرغمة ما يكاد اعدا حال من الملاء وبكذلك ان لنا اودا لانه على عدد موقوف مبقا
وبعد اربعين ليلة فاربعتين حال من مبقات ليلة مبقر او لا على طور يقف الطاء للملاء وسكون الواو حال فانه ابن الانباري واضح فيه تفصيل بالاضافة
نحو هذا انما يسم الموثة وسكون الهمزة لطيفة وطبا بضم الواو وقع الطاء فبما حال من فاعل الجلي المستفهم وطبا حال من الضمير الجبريد ومن المصنف هذا
في ما يكونه وطبا وسبا اوسع من هذا او تكون نوعا الصالحها نحو هذا انك ذهبا فذبا حال من ملك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فوا
له او لصاحبها نحو هذا احد يدك خاتما حال من يدك وهو نوع له فان الخاتم نوع احد يدك وتكون الجبال بيوتا فيونا حال من الجبال والبيوت نوع
الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو نوع من بيوتها على هذا القول او اصله اي لصاحبها نحو هذا خاتمك خاتمك حال من خاتمك
وهو اصل له فان احد يدك اصل الخاتم والبيوت من بيوتها على هذا القول او اصله اي لصاحبها نحو هذا خاتمك خاتمك حال من خاتمك
الجبريد واللام على كلا التقديرين فالطريق اصل الموقوف وهذه العنق من جبل بلينا منصوبا يتبع لخاصة فانه موقوف على المصنف وغيره وان كان هذا المصنف
المشعر مسئلة العدد مأخوذة من النهيل ونصه ويخفى عن شفاقة وصفه لو تفكر في شفاقة لولا انه على مفاعلة او سمر او زنبيل او ثمر او فريج او
نوع او طور واضح فيه تفصيل فلهذا في هذه الاوزاع المشعر وشفاقة الشجر والمسائل الثلاثة الاولى جمع اول وهي اول على شفاقة او شفاقة
لو زنبيل الى ذلك بشير قوله في نه لم ويكثر الجبريد في سركم مبدع في كل ولا تكلف وفيهم من انها شفاقة بلفظ في مواضع اخرى وانها لا تكون بالمشق
كما لا تقول الواضحة في الشجر وقد بينتها كلها جولي ولا توضع جلد مؤلة بالمشق في ثلاث ويجوز ان ينافع جلد مؤلة بالمشق في سبع مسائل الى
قوله في التنبيه وان في لك بشير وقد علم بدل الدين ابنه اي ابن الناطق في شرح النظم ان المسائل العشر جميع مولى بالمشق وهذا تكلفه وانما قلنا سركم
اي بالناويل في المسائل الثلاثة الاولى وهي مائة على تشبيه او مفاعلة او زنبيل لان اللفظ فيها من اربع غير منها لم ينفى قالنا وابل بها واجب وفوقه
كيفية واما كيفية فاول السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى وباقى صفة البشرى الثانية على معنى سمر او الثالثة على معنى معد واما الرابعة
على معنى طور او فوا على معنى منوع او السادسة على معنى مصنوع او السابعة على معنى مناسلا او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الاحوال ان تكون
نكرة لا معرفة وذلك لان الغالب كونها مشقة وصاحبها سركم فالنمر تنكر ما لا يشكركم ما لا يشكركم اذا كان صاحبها منصوبا وعلى غير عليه
فان وردت بلفظ المعرفة اولت بكرة محاذة على الاستفهام من لزوم التنكر وعدل من قول النهيل وقد عني معرفة الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة وان في لك بشير قول النظم والحال ان عرف لفظا فاعلم تنكره معنى كحدثك الجبريد وذلك ان العرب قالوا زيد
جاء وعده فوجد حال من فاعل جلد المستفهم وهو معرفة بالاضافة الى الضمير في بكرة من لفظه او من معناه اي منوعا او متفردا او قالوا رجع عوده على
بدن فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستفهم وهو معرفة بالاضافة الى الضمير في بكرة من لفظه او معناه اي عاتدا او واجعا على يد سركم حال من لفظه
وجع اخره على اوله قاله الجبريد قال ابو البقاء معناه رجع عاتدا في الحال وقال الشاطبي معناه واجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول
به حال من الواو ادخلوا الاول والثاني معطوف بالغاء وهما بلفظ المعروف بالفاو لان بكرة اي شربين واحد فواحد او قالوا الجاهل الغضير فالتجا
حال من الواو فوا هو بلفظ المعروف بالفاو لان بكرة اي جميعا والغضير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغضير بفتح الشين والتقطعة والغضير بفتح عينه فالتجا
نعت الجاهل بالجم والمند نعت الجاهل وهو الكبر ومنه قوله فوجوه الما حيا جاء وكان الغضير ان يقولوا الجاهل الغضير والجاهل الغضير ولكنهم استوا الموصوف
على معنى الجاهل وذكر الوصف جلا للفتيل بفتح الفاعل على الغضير بفتح الغين المعجمة السائرة لوجه الاضاح كثرها وقالوا في الاصل ارسالها المراك
فالمراد بكسر العين الملاء حال من لفظه في ارسالها وهي بلفظ المعروف بالفاو لان بكرة اي مشتركة قال السيد وارساها المراك ولم يرد لها ولم يشق على الغضير
الندخال والغضير بفتح النون والغضير المعجمة وبالفاء الملاء مصلد تغضير الجاهل اذا لم يسم مراده والندخال كسر الدال الملاء وانما المعجمة من الملاء الملاء والمراك
مصدد عادك معاركة وعراك اي اذدم وصفه بل اورد هذا الماء من دمه وخجما وان في لفظه شرح الشذوذ على باده ال وما معنا اوله يكون الناول
في الجمع على نحو واحد الوصف الرابع من اوصاف الاحوال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصفه وغيره والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبرة فلهذا
الاتحاد جاء زيدا صاحبكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يجرى جاء زيدا صاحبكا لان الضاحك مصدق وزيدا في المعنى والمصنف ياتي في ذلك وقد
جاءت مصداقها لا بلفظ في المعروف كما زيدا وحده وارساها المراك وفيها شذوذان المصدرية والشرعية بالاضافة في الاول والاو في الثاني في
سبويه ان الذي جوز فرفها انها شبهت بالصاد والمنصبة بافعالها كالحج والعبادة حيث كانت معار مثابا وكانت غير الاول وغير ما هو له
صفات انتهى وقال ابن النجاشي الاصل بغير المراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فانه موضع الاحوال
لا الاحوال انتهى حكى الاصمعي وحده كونه بعد فعل هذا يقال وحده مصدران لفعل شغل وهو وحده كباقيال وحده مصدران وحده
واجاز يونس والبغداديين ان ثاني حال معرفة فاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفون مجيها على سورة المعرفة اذا كان فيها معنى

في ما يكونه

مسائل

[illegible]

[illegible]

طلق الخلق
 موضع
 ما على الخلق
 على الخلق
 من
 كان
 لا يكون
 فكيف
 ما على الخلق

نامہ احوال

وتخلل من بعد ما حذف والتقدير والذي تخلصه طلبة كاسر ما بالوصول والى لك الشار الناطم بقوله والحال ان ينصب على مرقا الوصفه اشبهت
 فاجاز في قوله انما يشبه ان تقدم الحال عليه لى على عالمها ويجوز ان كان لها صد الكلام على كنهها زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هو ظرف او
 اسم ولا واحد بالاضافه شبهه باسم المكان كما ان سوادك ذلك ويترى الى سبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم وتجرى الى الاختصاص وعلى القولين
 يستلزم بهما في الاحوال فعل الاول يكون معناه انما لا تذكر وفي اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القولين لا يقتضيه الاستفهام
 بخلاف ابن رعي قاله احد من الخلفاء في النهاية الثالثة ان ينظر في حال غير اي من عالمها ويجوز ان يكون العامل ضلحا جامدا نحو
 احسنه مقبلا فغير الحال من اياه وهو جبره انما يخرج عن عالمها لكونه ضلحا جامدا لا يصرف في نفسه فلا يصرف في سواه بالتقديم عليه لكونه العامل صفه
 تشبه الفعل الجامد في عدم قول العلامه في الغرضيه وهو اسم التفضيل فانه لا يرسل علامه الثابت والتشبيه والجمع انما يخرج من وجه اسمي الفاعل والفعل
 والصفه المشبهه بفعل وانما يخرج من وجه الصفه انما يخرج من وجه الصفه المستوفيه ولا يجوز ان يقدم عليه لما تقدم ان يكون له
 مصدر لا مصدر بالفعل وهو في صدره بعد نحو يجيء اعتكاف ما انما ضا لمعال من اجبك والعامل فيه المصدر المتعدي بان والفعل وهو المصدر
 المتعدي بان والفعل لا يقدم عليه او يكون العامل فقط ما مضى معنى الفعل وحرره كاسر لاشارة نحو فقلت سيومهم خاديه فخاوجان من يومهم الى
 فيه اسم الاشارة وهو فقلت وفيها معنى الفعل وهو شير وحرره فان قلت للعامل في الحال وصاحبا ما يجيء يكون واسدا عند الجوهرو وهذا اذا ضا
 فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في ضلحه ما المبتداه قلت العامل في الحال حقيقه انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة فتعدي اسمها
 حاويه وانما يخرج من وجهها صا محال والعامل فيه وفي حال واحد ومنه ما سهل الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف فتعدي وما نظر
 اليها خاويه وحرره في تشبيه نحو قوله وهو في الفجر كان فلوبا لطيرا وطيا وابسا الذي كرها العنايه احسن المبالى وطيا وابسا حالان
 فلوبا والما فيهما كان لما فيه من معنى تشبيه وليس فيه حرره فان قلت كيف يجمع ان يكون وطيا وابسا حالين من فلوبا قلت على معنى فلوبا وطيا
 بالسا ولعل المراد بالربك لا اليا بس القواد فانه لا يماضي الضمير وكها يجر على العقاب منها بانها لا تاكل فلوبا لطيرا وشبهه لوطيا بعنايه
 اليا بس بالحق المبالى وهو قوله القرب اليا بس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالتشبيه بهما وحرره في الفجر نحو قوله عند مقبلة
 عندنا فيهم من عند والعامل فيها اليه لما فيها من معنى انمى وحرره والى ذلك اشار الناطم بقوله وعامل ضم معنى الفعل لا حرره من غير ان يعمل
 كذلك فقلت ان يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعد ان يعمل فيما قبله نحو لا سبرن محسبا فحسبا حال من عامل اصبر
 المستوفيه ولا اعتكاف صا انما ضا لمعال من عامل اعتكاف المستوفيه ولا يجوز في محسبا وصا انما ان يقدم على عالمها فان ما في غير لام الابداء
 وهو محسبا ولا في غير لام الضم وهو صا انما لا يقدم عليها اي على لام الابداء ولا الضم لانها من اروات الصلح فلو فصلت اللام جازا التقديم نحو
 زيد محسبا اصبر يستثنى من فعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين كسبرن محسبا في المعنى محسبه واحدها مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم
 الحال الفاضله خوف اللبس فالاول كنهه اليا بس بطيا قال ابن رعي في تنصيصه لغيره سبويه على الحال من الضمير الطيب انصبت طبيا على الحال ايضا
 من الضمير الجوهري والعامل فيها الطيب على غير معنى الفاضله بين المشبهين كانه قال هذا في الكونه بسر الطيب من نفسه حال الكونه وطيا نريد ان يفصل اليا
 على الوطب قال فالطيبا صا على ما بين لان التعدي من يد طبية حال الكونه بسر على طبية حال الكونه وطيا واشارة بذلك الى التمر والمغفره الطيب من طبية
 وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبما قال الماذني في الظاهر فليس والعارس في ذكره وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن
 السراج والسبكي والعارس في طيبا ان الناصب لا يجوز في ثمة صلة لا اذا كان قلت ذلك وهو يلج فالتعدي لا وهو غير فالتعدي لا والصالحين
 المعنى ان كان لا الضمير في الجوهري وعين وقدم الطرف على المبالى ساعته في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لا ثوب بالانفاق ولهم جبره بديعنا
 في الدار عند الجوهرو وعلى اوجه اخرى بعض اصحابه ان يجوز تقديم كان نافضة بدليل زيد المحسن افضل منه السبي فجاء مرفعين وانما شغل الحال مع افضل
 اذا كانا فاضلين فان كان الفاضل واحدا فما نحو هذا بسر الطيب منه عنك الموضع في الحوش ونقل صاحب المنوس من القارسي ان العامل في بسرا
 هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو فقلت زيد مقرا انفع من عمر معانا فقدر الحال من الضمير المستوفيه انفع الراجح الى زيد ومعانا
 حال من عمر والعامل في الحالين انفع وكان المحذوف على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من نعم ان العامل في المثال الاول اماها التنبيه
 او اسم الاشارة لاختلافه هنا وكان القياس وجوب تخرجهما في المثالين على افضل كما في الحال الواحد ولكن اغترت تقدم الحال الفاضله في المثالين
 والمفضل الا كونه لا ليا فان قبل جيل سدا ما تابا لا افضل ولا ليعر قلنا يودي الى فضل افضل من من جبره واما كالموصول والصلة فان قبل قد
 فضل الطرف وعدله والضمير فلتا ذلك فضل جابر وهذا افضل ولجئ في نوع خاص والى ذلك اشار الناطم بقوله ونحو زيد مقرا انفع من عمر ومعانا استجنا
 له ومن يستثنى من الضمير معنى الفعل وحرره فان يكون العامل ظرفا او مجرورا مجرأ بما هو من من الخبره فيجوز بقله توسط الحال بين المحذوف والمخبر
 كقوله بنا عاذ عوف وهو يادي في ذلك فلم يعدم ولا ولا نصرا فوسط الحال وهو يادي في ذلك بين الخبره وهو الضمير المفضل والخبره وانه يديكم والآله
 وهو يادي يادي في ذلك وصاحب الحال الضمير المنقول الى الطرف عوف فاعل عاذ بالذال الجهره وفيها الظرف والمجرور بالانحر لبيان محل الجهره ان يديكم
 على الخبره عوف في الدار وعندك جالس ازيد جازا توسط بل اختلاف لان الحال لم تقدم على عامل المفضل معنى الفعل وحرره وذلك في قوله عاذ عوف

١٠

باب الخال

قوله انظم وعامل الحال بها فكذا ما تركه لصاحبها نحو لا من في الاثر كلهم جميعا فحينئذ حال من فاعل من وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا اللفظ
استدراكا لتخرج قال في المغني وغيره واهل النون ذكر التوكيد لصاحبها واما توكيد المضمون جملة قبلها معقوفة ومولفة من اسمين معرفين بالابتداء
فالتركيب بها اما البيان بغير كونه معلوما او غير كانه فان كان بطلا او نظيم كقولان جليلهما با او مختصر كقولان ماحوزا منهن او صاغرا كانا صديقا
فغير البك او صديقا كانا فلان مشكنا منك او لغوي غيرك كقولنا ابوك عطوف قال ابن الناطم في شرح النظم هذا ابو في النظم جودا يحضنا استرانا
من ان يكون احد الاسمين في حكم المثنى فان حال لا يكون جملته توكيد للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك توكيد ابوك عطوفنا
من التوكيد لها ما لا يمكن تاويله الا بيشق فاعمال الالفاظ من معنى الاستعانة وخالفه الموضع وهذا المثال يباع للشارح وهذه الحال التوكيد
المضمون جملة قبلها واجبة الناحية من الجملة المذكورة لانها التوكيد لها وحى التوكيد ان يباخر عن التوكيد وهو معقوفة عند سبويه لحذف وجوبها عند
بعد الخبر بقدره احقر ونحوه كاعرف ان كان المبتدأ غيرا وان كان تافعا فقد برحق او عرفت في قال الزجاج العامل هو الخبر لنا وله معنى وقال ابن
خروف هو المبتدأ لقضيه معنى نسبه وكلا القولين ضعيفان سئل في الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو متنع لعدم تمام الجملة قالوا
اذ حذف جوبا لتزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى لك اشار الناطم بقوله وان توكيد جملة مضمون عاملها ولفظها مؤخر **فصل** في رفع
الحال استمارة عن الجملة وشبهها كما مضى نحو حيث راكبا وضربا للصلح مكنوفا ونفع طرفا كركبنا الهلال بين السحاب فبين طرف مكان في وقت
الحال من الهلال وجارا ومجورا نحو خرج على فرفرف في بشفة فرفرف بشفة جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستوفى العابد الى فادون واذا وقع الطرف
وعدله حالاً فانها بخلافان بمسئران قد رافى موضع المفرد واستفرك قد رافى موضع الجملة وعليه لا يكون حائكون مسنفا او مسنفا مسنفا فبين وجوبا
لكنها ما كانت مطلقا واما قوله فلما رآه مسنفا عند فعله على عدم التزليل والانتقال لانه كون مطلقا وشروط الطرف المجرور ان يكونا ثابتين كما تقدم فلو
كانا متغيرين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال ان هذا اليوم ولا فيك قاله البروجي ورفع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من طرائق قول النظم ومتنع
الحال بجملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونه خبرية وهي الجملة للصدق والكذب هذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بمثابة النعت
وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان
كخبر المبتدأ في المعنى الا انها قيد والفرد تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويؤثر بها فلا يصلح القيد ولهذا لم
يلغ الاشارة شرط ولا انشاء هذا ما حصل جوابا لمحمد بنى وغلط من قال وهو لا يبين المخرج كتابه المفتاح ومن خطه نقلت قوله وهو بعض المولد بن اطلب
ولا تغيب من طلب فافه اطال اليك بضم الما نرى ليجل بذكره في محقرة الضاء قد اثر ان لا تاهبه وان الراول الحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب ان
انها عاطفة اما مصدرها مستبكم من ان الفعل على مصدر مضمون من الامر السابق اي ليكن منك طلب عدم خبر او جملة على جملة وعلى الاول فضحة نظرية
ولا تاهبه والعطف مثل قولك استغفر ولا اجفوك بالنصب على الثاني فالنعت بناء للتركيب الاصل لا تغيب بنون التاكيد الخفيفة فخرقت الضمة
ولا تاهبه والعطف مثل وعبد الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المعنى قبل الجملة المفسرة ثم عاد المسئلة في النوع الثامن من الجملة الشائبة فقال ثم
ان الاصح يعني فضحة نظرية انما هي في لانا كل التامك ونشر اليك لانه لا يخلو من توكيد محذوف انتهى الشرط الثاني ان يكون خبر مصدرة بدليل
استقبال لان الغرض من الحال تخصيص نوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك بناء على الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن
بصدده يحتاج كل امر الى اربعة الثلاثة على السواء ولا ينافي الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منها اشتراكا لفظيا
وذلك لا يقتضي امتناع تقدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت في زمانها لخصتها باحد الازمنة فهم منها استغفرا اليها وحالها و
ماضيتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الخفيفة وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط الخبر بدلالة الاستقبال اذ لو
صحت بها فهم كونها مستقبلية بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كما نحو سبه بن من قوله فافى ذاهب الى سبه بن حاله مفعول اعرب بيا غلطه من
جهة الصفتا ظاهر واما جهة المعنى فانه صير معنى الازمنة ساذها الى ربي مستهدا بقصود التنقيب الى الذهاب هو في الازمنة للهداية واجيب بان مستهدا بوضع
بعد الذهاب لانه في تنقيب ويلزم ايضا ان يكون في تنقيب كالفيد قاله الدماميني واما قولهم لا ضمنية ان ذهب ان مكث فانما جاز وقوع الشبهة في حال
وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لا ضمنية في كل حال انه لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه في واحد فالذي المعنى قال المحقق
طريق جعل الجملة الشبهة حالاً ان جعلها خبرا عن الحال لا نقول في جاء زيد ان شئله يعطك جاء زيد وهو ان شئله يعطك وتكون الحال حينئذ جملة
الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة بالواو والضمير معا المفعول الربط نحو قوله الذين خرجوا من ديارهم وهم اليك لوفاء عهد الموت فجاءهم يوم
حال من الواو في خبره وهو مرتبطة بالواو والضمير معا المفعول الربط نحو قوله الذين خرجوا من ديارهم وهم اليك لوفاء عهد الموت فجاءهم يوم
مستأنى بعد قوله والجملة حال من الواو والمضمر معا المفعول الربط وهو الكاف اليهم والخطا لا يخدمه وحواديل اهلها
حيث اوجه ضمير حاله من صلات البشر فكانا جميع الجنس وقبل الضمير لها ولا يلبس في حبه وحيث في خبري الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير
في كل ما ذهب عن نسبته فجاءه ونحوه صبه حان من الذنب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل للفرقة الربط لانها لا ترجع في صاحب الحال وانما جعلت في قوله
باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع ونفرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها ونعيب الموصولة موضعين احدهما ان ينفرد الضمير بخبر جاء زيد وانما

صا طفت الشمس الثاني قبل ان يكونها دخل على مضاع مثبت نحو قوله قد غلبت في رسول الله فحيلة غلبت حال من الواو في قوله قد غلبت
 حال معذرة لا انكار فان قد غلبت العلم والعلم يقو به بحيث يظهر ويمنع من ابدائه قاله البيضاوي ومنع الواو سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حال
 حال كما قال المراد في نحو جانيها يا سنايا انا اوهم قالون فحيلة هم قالون من المبتدأ حال معطوفة على سنايا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جانيها عذرا
 حال كونهم يابسين او غلبت نصف النهار لا يقال اوهم قالون كراهة لاجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية حال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق
 شك فيه وذلك لكونه لا يثبت فيه فحيلة لا شك فيه ولا يثبت فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ولا يدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد بنفسه لا تدخل هنا
 لان المؤكدة نفس المؤكدة المعنى ولو دخلت الواو كان في صورة عطف المبنى على نفسه الصورة الثالثة الماضي الثاني لا الايمانية نحو وبانيهم من رسول الاكافوا
 ببركته فحيلة كما كانوا يبرهنون حال من الهاء والميم في يابسين ولا يثبتون بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجاز الواو في كراهتها اذا كان الماضي
 فالبا الاكفوية ثم امر واخر لم يشرنا اليه الا وكان لرباع بها وزد الصورة الرابعة الماضي المتلوي ونحو لا يبرهنه ذهب اليه مكنت فحيلة ذهب حال من الهاء وهي
 باو فلا تضرون الواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب ان مكنت وفعل الشرط لا يثبتون بالواو فكذلك ما كان في تقدير الصورة الخامسة المضارع المنفي بالحق
 ما لا لا وقرينة فحيلة من الله حال من المضارع الجبرود باللام ولا يثبتون بالواو لان المضارع المنفي لا يثبتون بل بمنزلة اسم لثناعا المضاعف غير جار مجرأ في لا
 عن الواو لا يثبتون معناها غير مؤمنين لا يثبتون ما لا لا وقرينة قاله ابن الكثير في شرح الكافية وجعل الزنا ناظم لركه الواو قبل الاكثر ما وانك على نحو الواو قول
 مالك بن قيس وكنت لا يثبتون المعنى الوحيد وقول مسكين الدارمي اكسبه الورق البصر يا وفدا كان ولا بدعي بالاصول السادسة المضارع المنفي بما
 كقولهم عهناك ما تضربون فيك شيبته فمالك بعد الشب شيئا مشيما انشد ابن الكثير في شرح التمهيد فحيلة نصبوا حال من الكاف في عهدك ولا يثبتون
 بالواو لما تقدم في وصيها حال والمعنى كنه حال الصباغ لاه وصوت في حاله الشفيرة لاهيا وكان مقتضى الحال كنه ذلك الصورة السابعة المضارع
 التثنية الجبر من قد كوله في لا يثبتون فحيلة تشكر حال من فاعل من من المستوفية ولا يثبتون بالواو لان تشبها اسم لفاعل في الزنة والمعنى الواو
 لا تدخل اسم الفاعل وكذلك ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذلك بعد بمضارع ثبت حوز ضميرها من الواو دخلت راما نحو قوله وهو عنده العبد
 علفها عرضا واقتل فومها رما لغيره ليس بمفعول فاعل فومها حال من التاء في علفها وهو مفعول في الواو مع المضارع المثبت واختلف في فتحها باقتل
 غير وادخل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع ما اول بالماضي والتقدير وفعلت فومها فاعل من لفظ الماضي الى لفظ المضارع ففعل الحكانه حال
 التانية ومعناها ان نفر من ما كان في الزمان الماضي اضاء هذا الزمان فغير عنه بلفظ المضارع وهذا القول ينسحب الى الشخصين الثاني للشيخ شهاب
 الفاهر وقيل هو الواو الحال والمضارع خبر مبتداء محذوف اي انا اقبل فومها والجملة من المبتداء والخبر هي الحال وعليه ففعل النظم فقال واذن ورايتم
 ان يبتدأ المضارع اجعل مسندا وعلقها بمبنى للمفعول وعرضا بفتح العين المملة والراء ودرعا بفتح الراء والعين المملة مصدر دعم بكسر العين يرفعها
 ودرعا بفتح العين اي طمع بطلع طما كخرج بخرج فومها والرمع المطمع فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان هذا جواز الدليل جالي كقولك لفاصل لسفر
 راشد وقولك للقادم من حج ماجورا اول دليل مفعالي كان يقع في جواب استفهام كقولك يا كمال من قال لك كيف حدث وجواب في نحو قاديون او جوا
 شرط نحو فان خضع فوجا لا او كبا فانه احوال منصوبة بعامل محذوف جواز او اشد منصوبا بامار دنا فومها جوا منصوبا بامار دنا وجبت وقاديرين منصوب
 باضما انجهم ورجا لا منصوبا بامار صلوا ولو فبا شافرا شادا او رجعت ماجورا ونجهم فاديرين وصلوا جوا لا جازوا لكن الفرائض سنة متبعة وجوبها
 قياسا في اربع صور احدها السادة مستلخ غير موصوفين بدا فانما والاصل حاصل اذا كان فانما او ضربة فانما على خلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه
 من الجمع بين المعروض والمعرض والثانية حال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطفا والاصل احقر ولا يجوز ذكره لثقل الجملة قبله منزلة البدل من
 اللفظ وهاتان صورتان فل مضنا فالاولى في باب المبتداء والثانية في بابها والصورة هي التي يثبت بها ازدياد في المقدار او نقص فيه يندرج فيهما
 فالاول كضدت بدنا رضاعدا والثاني نحو اشره بدنا رضاعدا فلا تضاعدا وساقلا حالان والقاء الدخلة عليها معطوف جاملا محذوف ونحو
 معول من عطف الاختيار على الاثنا والاصل تضدت بدنا رضاعدا فاعطى المشي به ساقلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حرف العطف الا القاء والصورة
 الرابعة ما ذكره من اللفظ بالفاعل للزوج نحو اقاما وقد صدق الناس ولم لا يثبت على حال نحو اعمها مرة وقسمها اخرى فقاما حال منصوبة بفعل
 محذوف وجوبا اي اوجد ونميتها ونميتها حالان مضربان بفعل محذوف وجوبا اي تحول وقد تحذف ساقلا في غير ذلك نحو هبتا لك فهبتا
 حال محذوف للتاسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبتت كنه هبتا على الناس بر او هبتا ذلك هبتا على التاكيد وهذا التقدير مما
 من قول سيبويه وانما نصب هبتا لان ذكر ان خيلا حشا انشا ظلت هبتا كانك فلت تبت لك هبتا او هبتا ذلك هبتا انما تحذف الفعل
 وفامنا حال معاصر قاله ابن السكيت هبتا بفتح النون وبالهمزة في هبتا هبتا كعلم يعلم وهبتا بفتح طوفان والوجه في حال اشارنا
 بقوله والحال قد محذوف ما فيها عمل وبعض ما يحذف في كنه محذوف اي مع هذا باب التبيين وهو في الاصل مصدر منه اذا اخلص شيئا من
 شيء وفوق بين مثاليين وفوق في الاسم المنبر مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كما اطلع وكثير معني الطالع والناجم قاله ابو البقاء والمعين
 في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لا بهام اسم او بهام نفسه والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم معني من مبين نكرة خرج بالفضل الاول وهو نكرة

فكانه انما كانا
 من مبين

فلهذا يصدق بهما
 واشترط بينهما

في باب التبيين

[illegible]

من المخرجه

تسبب الخاطي طبع من انزل لابل وهو اسم موضع فبعد واما افعال اسم غرضه يعني بها وهي الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشما لا ظرف وكشا بفتح الكاف
والبناء المثلثة صفة ومعناه مقربا واخر حرف عطف المعنى ان هذا الجبل الوشني من لابل انما ثابت تاجه شماله فربما منه وفرك ام او حال كالتدابات او فربما
وقول الآخر وهو رتبة بصفته او مشيا وانما وحسب اقلا في جباله ولا حلا ولا كره ولا حن الا حاطلا فاضل الكاف في الاول على ضمير الجبال الوشني في الثاني
على ضمير الالآت الحشبا والجبل الزويج والحلال جمع حلبة الرجل وهي امراته والحاطل الجاء المهملة والطاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمغضلا في
جبال مثل الجبال الوشني لا زواجا مثل الان الحشبا الامانة وما يتجوز بالزمان وهو موز ومنه والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص هذا ومنه وقنا
فاما قولهم ما رايته منذ ان الله خلقه فمعنى الخبر على انها مصاديق وهو صفة مائة ناول بل صدر مجرور بمد في الصورة الظاهرة فتقديره منذ من ان الله
خلقته منذ في الحقيقة انما لم يمت زمانا محدد فاما هذا الى الصلح لا المصدر اي منذ من خلق الله اياه فاندرج بهذا التقدير السؤال واما على وانه من كبر
الخبر فذلك من اسم لدخولها على الجملة وما يتجوز بالانكرات وهو رب بضم الراء والياء الاشارة بقول النظم ورب منكر انخوب رجل كبر بعينه وقد دخل
في الكلام التنوين على ضمير غيبة ملازم للامراء والنداء والتقدير بضمير بعد مطابق للمعنى من خذوا وذكروا فربما كقولهم سجدوا وركعوا وركعوا
ودبر من انهم وركعوا كل ذلك باقرا الضمير استثناء بمطابقة الضمير للمعنى المراد قال الشاعر ربة فبسته دعوت الى يا حبيب الحمد واثبا فاجابوا فاني بالضمير
منه فاستمر انهم مجموع مطابق للمعنى وهو فبسته هذا مذهب البصريين وعلى الكوفيين جواز مطابقة لفظ انخوب بها المرأة وبها رجلين وبهم رجالا وركعوا
ولخالف في الضمير الجبر ورب قبل معرفة والية على القاريين وكثيرون وقبل نكرة وخاضه انخوب في ابنه صغيرا لانه عابده على واجب التذكير وجعل الناظم دخول
رب والكاف على الضمير اذا ضال وماروا من نحو ربة في تركها لها ونحوه اي وما يتجوز بالنداء بفتح الراء حال الكونه مضيا للكسبة او لاء التكلم وهو
الناظم في النظم والياء اشار الناظم بقوله والنداء لله ورب نحو الله لا يدين اصنامكم وركعوا لكسبه وركعوا لا فعلت حكايا الاخفش وندرتا الرحمن وتجبنا لك
حكايا مسبوقة فحصل في ذكر معنى الحروف الحارة والتصحيح عند البصريين ان حرفا لا يوجب بعضها عن بعضها كالانوين حرف الجهر وحرف النصب
وما اومر ذلك فهو عندهم اما ما اول فاو لا يقبل اللفظ واما على ضمير الفعل مع فعل يتكلم بذلك الحرف واما على شذوذ انا بركة عن اخرون هذا الاخر
هو محل الباب كسرة الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجوز ذلك شاذ او مذهبهم اقل تصديقا قاله في المعنى لمن سجدت معان احدها الشجيرة عند الفارس
والجمل هو وجه ابن صغير وعلامة الجواز الاستثناء عنها ببعض نحو قولنا لو الريح نفثت اوراقها لوفيت اهل الجنة ولهذا في بعض ما يتجوز في ذلك
ابن سفيان والمعنى الثاني بيان الجلس عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامة الصحة وفتح موصول موضعها اذا ثبت معرفة نحو فاجنبوا الرحمن من الارواح
اي الله هو الاوثان فان ثبت نكرة فهو مجرور هذه موضع جمل نحو جملون فيها من اساور من ذهب فنزها بيان لا ساروا في هرب من الاول لا لبدء عند
الجملين وزائدة على اي الاخفش وبذلك قوله وحلوا اساور المعنى الثالث ابتداء الغاية المكاتبه بانفاق من البصريين والكوفيين بدليل انه لم يأت
بعدها نحو سبحان الذي اسرى عبده لبلال المجد المحرم الى المجد الاضيق وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درست وغيره خلافا
لاكثر البصريين في منتهى ذلك وبذلك لنا الكتاب العزيز وهو قوله من اول يوم لحيان تقوم فيه والحديث وهو قول انس فطرا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري
من حديث شريك بن عبد الله بن ابي عن انس وقيل بعض العرب من الان الى الغد حكايا الاخفش والمعنى وقال الشاعر النابغة الذبياني نصف السنين تحبون من
ازمان يوم حليمه الى اليوم فدين كل الفجار في انما ابتداء الغاية الزمانية ونحوه وجوز مبتدأ للفعل والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي طبعه
الى السنين الحديث عنها في بيت قبل ونحوه اصطفين وجوز اخبرن ويوم حليمه يوم مشهور من ايام العرب هو اليوم الذي سار فيه المندوبين المندوقنا
الاعرج الغشا وحليمه بيتا لحادث في شهر رعدة والنجار بجمع تجزئة وجعل المانع هذه الادلة على حذف مضافا والتقدير في الاية من ناس من اول
وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من اسرارهم وكذلك ما شملها واجيبنا لاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان
والزمان نحو من محمد رسول الله صلى الله عليه واله الى يوم عظيم الروم والمعنى الرابع التخصيص على العموم او التوكيد بالتخصيص عليه وهي الزائدة فالاول الداخلية على نكرة لا يجر
بالنفي نحو ما جئت من رجل في التخصيص على العموم الا في انما قبل دخول من يحمل في الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يجر بل جلالا ونحوه
بضمير في نفي الجنس على سبيل العموم فيمنع ان يجر جلالا والثاني الداخلية على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جئت من احد فقولنا كيد التخصيص لان
النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا قريبا من انما افادت مجرور التوكيد لان ما جاء من احد سببا في اتمام العموم من دون احتمال فان ذلك
اذا كانت من تقييد التخصيص فكيف تكون زائدة لبيان المراد من قريبتها كونها تاتي في موضع يطلبه العامل بدونها فبضمير مفعول بين طالب مطلوب وان كان
مفوطا ما خلا لا المعنى المراد كما قالوا في لا انها مع ان سقوطها بالانفي من الزائدة لها ثلثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي بى اداة كانت او
فهي بلا او استنهام بهل حاصره وفي الحاقا الخبر بها انظر في الارشاد لو قلت كيف يضرب من رجل او نفي ضرب من رجل لم يجز ان نفي فعل الفرف
ان هل الطلب الضدين دائما والثاني ان يكون مجرورا نكرة للامر والثالث ان يكون مجرورا المنكر اما فاعلا محو ما بانهم من ذكره فاعل يا هم
او مفعولا به نحو ما جئت من احد فاحد مفعول محض او مبتداء نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتداء وغير الله منته على المحل والمجرور محذوف تقديره
لكم ولي بركة كم محذوف هل لا تدخل على مبتداء بضمير في فعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مظهر واجازها
الاخفش والنكسار وهما بلا شرط ووافقه الناظم في التخصيص وعلامة شرحه بثبوت السمع نثر او نظما والخامس معنى المبدل المحذوف بضمير الجمل في الدنيا

على العموم

زائدة في قوله حيث
بلا زاد

تَابِعُوا حُرُوفَ الْحَجَرِ

[illegible]

ابغروا الحرة

[illegible]

هما فاعمل بكتابنا محمد

[illegible]

آخره فضله المعنى فانه
 قد قلت عروث اهل
 ثم تقول ان
 من اهل البيت

أَمْ يَحْضُرُونَ
فَلَقَدْ مَرَدُّنَا
ثُمَّ نَقُولُ إِنَّهُمْ

بَابُ الْإِسْتِغْنَاءِ

[illegible]

اللافتا

ومنع البر هذه الأخيرة لما سبها ولم يجر لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف الضام متي كقولهم ان يتبعها عن المسئلة من فانتى ليست بواحدة
بنتى فالمسئلة منسقة مشناه مضافه الى عدد ولذلك حذف النون منها وبقي مضارع غنى بكسر النون في الماضي وقضاه في المضارع والالف فيه علامه
الثنيه على لغة كلوى البراضه والمسه توطنا فاسلوهى حمله شرطيه وبوايه ان تولى ليست والمعنى ان يستغنى عن المسئلة من فانتى ليست غنيا عنها بوايه ان
الابام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف الضام متي سبيل الشئ وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بياء الواحد من تعبيره كما
ويجوز نون واؤه بعد الاعراب بخلاف للاضافه كما ان المشرك كقولهم ليس الاخلاء بالمصطفى ساعدهم الى الوشاه ولو كانوا ذوى رحم فالمصطفى صفة مجزوه
جمع المذكر السالم مضافه الى ساعدهم ولذلك حذف النون منه او الاخلاء الاصدافاء والوشاه جمع واش وهو التمام بين الاخلاء والرحم القرابه
والى معنى المتفق والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كافان وقع متي او جمعا سبيله انيع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافه
اما المسئلة وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التثنية فيها بحذف الضمير وحذف الجار والمجرور لان الاصل في الجمع
المجرور شعوره او شعورته فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافه او بالحرف فحصل التثنية بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وفرض المضافا اليه ال
عوضا عما فاته من الضمير لان التنوين والى بنى عاين على الاسم فولى المضاف ال كالباء التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو قوله اب الرجل لثنية
لها من حيث ان المضاف الضمير صفة مفرونة بال والمضاف اليه مفرونة بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت فريضة من
في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضاب ابن اخى القوم كما جاز نعم ابن اخى القوم واما
الثانية فاختلاف فيها ومدركه خلاف هل ينزل الضمير العايد الى المضافه الى مترتبة الاسم المفرد بال ام لا فالجواب هو على الجواز والمبرر على التسع واما الرابعة
الخامسة فلان النون فيها لم تحذف للاضافه بل اطول الصلة كما حذف من اصله لغرض اضافة كقوله لم حافظوا عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلان
لم يشرط في المضاف اليه شئ مما تقدم فالله الشايط معناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف
كلها سواء كان تعريفا بها بالعلية ام الاشارة ام خبرها كما انضاب يد والاضاب هذا والاضاب الكوا والاضابك والاضابك افعال لمك اجراء لسائر المعاد
مجرول المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضاب جل لا مشاع اضافة المعرفة الى المنكرة وقال المبرد والرواق في الضابك وضابك ما الوصفية
مفرونة بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير ناش من الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بال وصف فكك ناسبه وقال
الاختش وهام موضع الضمير نصب لان موجب التثنية الفعلية وهي محفظة وموجب خفض الاضافة وهي غير محفظة ولا دليل عليها الاحذف التنوين
ولم حذف سبيل غير الاضافة وهو صون الضمير لئلا يصل عن وفوه متفصلا وضعف من مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فموصوفى الضابك
لان الوصف المفرد بال لا يضافه الا المضافه الى الضمير ما قبل والضامير ليس احدا منها مخفوضه ضابك لان حذف التنوين دليل الاضافه
ولا مانع منها الا اختزان الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز فالضابك والضابك الوجهان الخفض والنصب لا يعمدان ان يكون حذف نون للاضافه فيكون
الضمير محل الخفض وان يكون للتحقيق فيفصل الصلة فيكون في محل نصبه حسب الجرح الما في المبرد وغيرهم الى ان الضمير فيها محل الخفض لا غير لان حذف
النون للاضافه هو الاصل وحذفها المطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه نصب احوج الى ذلك فانه المراد في التحقيق
اسم الفاعل وغيره على ابن الك حيث قال واما الضمير نحو جاء الزائر والمكرمك فجازية الوجهان بل جامع لانها جازان في الظاهر لواقع مؤنثه
مسئلة قد يكتب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث ثابته وبالعكس فيكتب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر بذكره وشرط ذلك في الضمير صلا
المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى الجملة من المصوب الاول ولهم قطعت بعض اصابعه فبعض اصاب فاعل قطعت وان بال فعل
السند اليه تكونه اكتسب الثابت من المضاف اليه وهي الاصابع لصلابة الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه بغير اغنى الجرح بالكل مجازا
وفرائض بعضهم وهو محل الجرح للفظه بعض السبا بانيث للفظه بالاء المشاهة فون وقوله وهو الاغلب الجمل وهو من المعصين طول اللبا الى الت
في يفضى يفضى كل ويغضى يفضى فانت اسرعت مع انه خبر عن ذكره وهو طول الانه اكتسب الثابت من المضاف اليه وهو اللبا الى ويغضى يفضى في
الموضعين بقاء فاما مجزى وحاصل ما ذكره الوضع ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان
وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله شربم يحد كل نفس وقت كل نفس والم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمع اهل اليمان ومن الغريب ان المضاف
قد يكتب كقوله فالى انزام اناس رجل يافى فمع صرف اناس لكونه مسمى اليه معنى الثابت من الام ولا بعد حمله على الضرورة فانه في الحاشي ومن المصوب ان
وهو ان يكتب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر بذكره فانه العفل مكسوف بطوع هوى وعفل عاصي الهوى بن داود شربا فذكر مكسوف مع انه
خبر عن مؤنث وهو اناء الا انها اكتسب التذكير من اضافتها الى العفل ويحتمل ان دعه الله فريب من الحسين وبقعه لعل المسافر فريب فذكر فريب
الضافه وذكر الفراء انهم لم يوافقوا في ذكره فريب الى المبرر فريب النسب هذا للفرق في هذا الفعل في المعنى ونقل خبره عن الفراء اذا كان الفرقة النسب كان الثابت
واجبا بخلاف قولهم فريبه فلان ولا نقول هذه فريب فلان واذا كان الفرقة المسافر جازا التذكير والثابت وفيه التذكير في الاية على المعنى
لان الوجهة بين العفو والغفران ولغناه الرجاء وقبل مجيء المطر فاله الاخشى وياك ان تظن ان التذكير لكون الثابت مجازا لان ذلك وهم لوجب
الثابت نحو الشمس على العن وانما تفرق حكم الجازي والمحتمل في الظاهر من لا الضمير في الفري المعنى دأ على الجوهري ولا يجوز فاصم غلام هذه بانيث

الانفاس

والی قضا
فی المو

الفعل ولا فاعل امره زيد بن زيد كبره لعدم صلاحية المتضافين للاستثناء عنه بالمتضا البه فلا يقال فاعله عند اذا كان الفاعل غلامها ولا فاعل زيدا اذا كان الفاعل
 امره ومن ثم ذكر ابن مالك في التوضيح على الجوامع الصحيح قول ابن الفتح في توجيهه فرائضه العالمية لا تنفع نقضا ايها انما يثبت الفعل انه من باب فاعله بعض
 لان المتضا ليس هو الفاعل فضلا لا تنفع بقدره المفعول يرجع اليه المستتر المرفوع الذي يثبت عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك ان يثبت فعل المضمر المتصل
 الى ظاهره بخلاف ذلك فبما ظلم زيد بن زيد ظلم نفسه وذلك لا يجوز واذا نظرنا على التصوي بالاول فقال ودعا اكسب ثانيا او لا يثبت ان كان ثانيا موهلا حسيلة
 ذهب البصريون الى انه لا يثبت اسم امره كيث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا يضاف صفته لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول النظم
 ولا يثبت اسم لما لا يثبت معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والبيان لا يثبت بنفسه لا يخصص لها فان مع ما يوهم شيئا من ذلك يقول هذا
 معنى قول النظم واول موهبا اذا ورد فمن ورد الاول وهو اضافة الاسم امره فوله ما نحو سعيد كز فسيد وكز مناد فان لكونها اسمي واحدا يثبت لهما
 للترتيب وتاويله ان يراد بالاول وهو المتضا الثاني وهو المتضا البه الاسم اي لفظ الدال على المعنى اي جائئ مسمى هذا الاسم ونوعه ان الاسم قبل الفعل
 في الوضع فندم عليه اللفظ وفقد بالمقدم المسمى لغرضه الى الابلق بجرم النظم من بدء او استأفلم ان يفصد بالثاني مجرد اللفظ ليصل بذلك مقصدا
 تاحق كان فاعله جائئ سعيد كز فان جائئ مسمى بجزء هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب ان يربط بالثاني با
 لمسمى الاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كز فانه يثبت ان نقول كتبت اسم هذا المسمى فاله فربما الموضع ومن ورد الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفه
 فوله حبه المحفاء بالمد وانما وصفوها بالبحر لانها ثبتت بجاري السيل في التبدل بما يفطمها فطماها الاقدام فالحال الموضع فوله صلو الاول وفوله
 مسجد الجامع وتاويله ان يفتد موصوف اضيف اليه المتضا المذكور فبقي في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبه البضلة
 المحفاء وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الموضع مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا من ورود الثالث وهو اضافة الصفه الى الموصوف
 فوله حبه فطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الفاق كسر الطاء وهو عمانية بفتح السين وسكون الحاء المملئين وكسر العين وتاويله ان يفتد موصوف
 ايض ويقتد اضافة الصفه الى عينها ويجري بينهما بفتح الاضافة فيما بمعنى من لان المتضا البه جنس للمتضا لا موصوفه او الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس
 العظيمة وشيء معنى من جنس العمانية فبقى موصوف جرد ويصح صفته والصفه فيها متضا الى جنسها بمعنى صريح من معانيها ايها معنى الاضافة وهذه الكون
 الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذ اختلف اللفظان من غير تداخل محبين بنحو قوله من البغين ولذا راجع الى الجان الغربي وغير ذلك **فصل الغالب**
 الاسماء ان تكون سالحة للاضافة والاقتران عنها اكلهم من افعال وتوابع من غيرهم فانه يضاف الى الظاهر والمضمر فنقول غلام زيد بن زيد وتارة لا يضاف
 فيقال غلام زيد ومنها ما يمنع اضافة للازمنة التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو بابك فانه يقول انها منبهان اضيف احدهما الى الآخر وسبغ النظم
 والاشادات واما ذلك واخره فالكاف حرف خطاب اسم متضا اليه وكثيرا من الموصولات المختصة والمشاركة وكثيرا من اسماء الشرط وكثيرا من اسماء
 الاستفهام واما ان يضاف هذه المذكورات لشبهها بالحرف المحرك لا يثبت وانما اضيفت الى جميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مقرر متضا
 اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المرفوع وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فيكون وهو المشار اليه النظم بقوله وبعض فاعله لفظا
 مفرد نحو كل اذا لم ينعنع نعتا ولا يؤكد وبعض راي قال الله تعالى وكل في ذلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحاكمة هذه معرفة ان او تكران فذهب
 سبويه ولجوه الى انها معرفة ان يثبت الاضافة ولذلك باي الحال انما تقول مريد بكل قائما وبعض الساتر اصل صاحب الحال التعريف ذهب الفارسي
 الى انها تكران وان لم يرفا في يعرفها ان يقول ان ضفا وسدسا وثلاثا ونحوها معناه لا ينفك المعنى مضافات ومن تكران باجماع ورد بان العرب تحذف
 المتضا اليه زيد وقد لا يزيد ودل على الحال بعد كل وبعض على ابدنه ابا ما هو قافيا اسم شرط مفعول مقدم ومما صلا والنوع الثاني ما يلزم للاضافة
 لفظا وهو المشار اليه بقول النظم وبعض الاسماء يثبت ابدنا وهونك انواع الاول ما يثبت للظاهر والمضمر لغير نحو كلا الرجلين وكلا المراتين
 وكلاهما وعند زيد وعندك وكلا الباب لذلك وقضاي الامر وضاراه بضم الفاق اي غايته وسرى نبد وسواك والثاني ما يخص بالظاهر دون
 المضمر كادى بمعنى صاحب واكلا بمعنى صاحب وذى بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى او لوقوه اي احباب قوه واكلا
 الاممال او صاحب الاممال وذات النون اي صاحب النون وذات بجه اي صاحبة بجه والثالث ما يخص بالمضمر دون الظاهر اليه اشار النظم بقوله
 وبعض ما يثبت احدا المنع ابلو اسمها ظاهر حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او فاعله مفرد كان او مشي او مجموعا كذا
 او مؤنثا وهو وحده وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور من اضافة الى ضمير الغيبة نحو واذا دعى الله وحده ومن اضافة الى ضمير خطاب
 نحو واذا دعى الله بن عبد الله على القرشي كنت اذ كنت الهى وحدا لم يركب شيى الهى فليكا والهى الاول منادى يهبط من حرف النداء لانه لا يركب
 عليه ومن اضافة الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الراسع بن ربيع الفراءى اصيحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير فورا والذين اخشاه ان مررت به وحده
 واخشى الراسع والمطر قاله لك اكبر سنه وقد عاش ثلاثا ثمانية واربعين سنة على اقبل والنوع الثاني من النوعين ما يخص بضمير الخطاب عموميا مشا
 لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكرار جعلوا التثنية على ذلك لانها اول ضعيف العدد وتكثيره وهي كيتك بفتح الهمزة وتشديد
 المؤنثة بمعنى اقامه على الجائز بعد اقامته في ذلك بعد استقامته ولا يستعمل بعد ذلك الا بعد التثنية لان التثنية هي الاصل في الاضافة
 بعد التثنية كما توجب لها ذلك الى ان ياتي اذ سبب من زيدا يريه وبعده ذلك اجابة بعد اجابة اثنين وحينئذ يثبت بفتح الحاء للمبالغة والنون بمعنى ثبوت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحن اعلمك بعد نحن قال طرفة بن العبد حنانك بعض اشهر من بعض اشهر سيبويه وبالك بفتح الدال المهملة بفتح نون اوله واول
 انب من قول ابن الناطم اذ لا بد له لان الادارة اقله يقال اللهم ادني على فلان وانصر عليه وهذا البيت بفتح نون جيم من جيم
 قال الحجاج ضربا هذا البيت وطعنا وخضنا حتى شغل الاجل المفضي والمعنى ضربا هذا البيت على التكرار والطن طعنا جافا والطن
 في الطع وعزم والوخض بالخاء والاضا المجهول الطعن الجاف وهو يفتح الروي سكن الخطه تفت للطن وعلمه اي هذا ذك وعامل ليك من
 على حد فذات جلوسا والتقدير اسرع وجسب عامل اليوافي من الامثلة من لفظها والتقدير اسرع والطن والندول ويجوز سيبويه من
 البيت هذا ذك في البيت السابق الحجاج وفيه والبيت من قوله وهو صحيح في احساسه اذ اشق بالبر ومثله والبيت حتى كلفنا في لابس الحائبة مضمول
 يجوز في قوله بفتح نون اوله وهذا البيت من قوله وهو صحيح في احساسه اذ اشق بالبر ومثله والبيت حتى كلفنا في لابس الحائبة مضمول
 كما جاء زيد وحده ولان المصدر الموضع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا محال وجوابه ان قوله بفتح نون
 بالنصير وهو مملوك في احساسه بفتح نون اوله وهو صحيح في احساسه اذ اشق بالبر ومثله والبيت حتى كلفنا في لابس الحائبة مضمول
 ابنى للوذه بينهما ويجوز الاعلم وهو يوسف الشنقي لقبه بالاعلم لانه كان مشغولا الشفة العليا في هذا البيت السابق الحجاج الوصفه
 لضربا مردودا بفتح نون اوله وهو الصحيح في احساسه اذ اشق بالبر ومثله والبيت حتى كلفنا في لابس الحائبة مضمول
 ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيجري به والجواب عن الثاني يعرف من تقدم وقوله اي الاعلم مبتداء ومضاف اليه قبة
 هذا البيت وفي اخوانه وهو ليك وسعدك وحنانك ود والبيت ان الكاف المفعول به حرف لجر والخطاب مثلها الكاف في ذلك مردودا بفتح نون
 قوله ايضا النظم بلام الغليل ملق بمرود وحنايته باضافة الى ضمير العبد والبيت بد باضافته الى الظاهر فحين ان يكون الكاف في لابسك ولغزاة سما
 لفسام الاسم مقامها لان الاسم انما يعوم مقام مثل ولحذف النون لاجلها ولم يحذف في ذلك فانك فزع ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه قبة
 اي الكاف المحذوف لالتقاء الاسماء التلاث احرف وكل ما يشبه حرف لالتقاء الكاف المحذوف لالتقاء لابسك ولغزاة لانها لا تشبه
 هذه ثلث على اللزوم على الاعلم علمان وجود بيان وعلة عدمه فاستعمل مع الوجود اللام لانها الاصل في الغليل واستعمل مع التثنية الباء تغاير بينهما
 ونقتله النصير والجواب عن الاول ان حنايته ولون يد شاذن وخارجان عن الفسامة كاستعماله لا يصلحان للورد وقول الجحش في الارشاد ودعوى
 الشذوذ فيها باطلة ضعيفة عن الثاني ان النون يجوز حذفها الشبه باضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثني وانما المحذوف في ذلك وتا
 للالباس في المردود وشذوذ باضافة الى ضمير العبد نحو قوله انك لودعوثي ودون زوراء ذات منزع بيوت فقلت ليده لمن يدعون فدوني فدوني
 بالزاي ثم الراء جملة جالبة من باء المتكلم والرزاء الاضرب البعده وذات منزع صفتها والمنزع من قولهم حوض نزع بفتح الناء المشاء فوق والراء والين
 اي ملى ويون بفتح الموحدة وضم الباء المشاء تحت اي اسنة بعد الاطراف وكان مفعول الظاهر ان يقول ليك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة
 مثل اذ كنتم في الفلك دهرين بهم وشذوذ باضافة الى الظاهر في قوله وهو امر اي من بني اسد عوف لما نافي سورافلي فلي يدعي سورافلا والباء
 الناطم بقوله وشذوذ بالاء يدعي فلي في شرح الموافقة ان يذك في البيت ذاته ومسود اعلم منصوب على المفعول به دعوت ولما اكمل اللام وتخفيف اليهم مفعول
 بدعوت واناب عن اصله صلة ما وجدته فلي معطوفة على جملة دعوت والاصل فلي في اي قال ليك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسودا
 للامر الذي نافي من اواب الدنيا فلي في اصل هذا ان رجلا وعاد رجلا اسمه سورافلي فمعه دهر لفته فجا به الى لك وخض يد يد بالذكر لانها كانت
 اعطياه المال حتى يخلص من يابسه وقبل كانه عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النمر عن لك دوى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال اذا دعا احدكم
 اخاه فقال ليك فلا يقول لي يدك ولبفل اجابك الله بالجحش قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعيم انه اي لي يد
 واصل لي بفتح الموحدة على وزن فاعل يكون العين فقلت الفاء لاجل النصير كما قلت في الجرح على لانصال النصير بها ان يقال فيها لوك
 عليك وجه الرد من البيت ان الباء قد وجد مع الظاهر لو كانت الفاء كالف في وعلى لم يقلب مع الظاهر ان يقال في البيت على يد فلي
 الالف على حالها وقول ابن الناطم في شرح النظم ان خلاف يونس جاز في لابسك واخوانه وهم بفتح الهاء اي طاعوا وانما هو خاص بلبسك وما هو واجب
 الاضافة الى الجمل مطلقا السبعة كانت وضلته وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصه من اسماء المكان واليهما اشار الناطم بقوله والرفوا اضافة الى
 الجمل حيث واذا فاما اذ فمخو واذا كرا اذا كنتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذا كرا واذا كنتم قليل باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذا كنتم قليل
 مفعول لا تذكروا في الجملة مفعول محذوف اي واذا كنتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذا كنتم قليل باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذا كنتم قليل
 فيها ضارا ماضيا في ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون ضلها ماضيا لفظا كما مثل او مفعول لفظا نحو واذا برع ابرهيم الفواعل من البيت
 وقد اجمع اضافتها الى الاسم والفعلية بضمها في قوله واذا خرجوا الذين كفروا فاني اشدن اذها في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد حذفت
 ما اضيف اليه من جملة باسمها للعلم بر فجا بالثوب عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله شعوب ومثق بفتح الموحدة اي يوم اذ غلبت الروم
 بفتح الموحدة حذفت جملة غلبت الروم وعوض عنها الثوب وكسرنا الدال لالتقاء الساكنين واذا باقية على بناها على الاصح والبداهة ان
 بقوله وان يونس بمحمل افراد او ما حبت فمخو حبت حيث جلت بد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية

ولما كان اضافتها الى الجملة الاسمية كثر فقدم مثال الفعلية على الاسمية بشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها اضافيا لان ذلك سبب في وجوبها انضمت
 الى المفرد كقولهم كونه ونظمتهم تحت احبار بعد ضمهم ببعض الواو حيث ان التمام فاضا فترجى الى ان وهو مصدر مفرد ولا يضاف الى الاضافات
 فانه قاصر عليه ونظمتهم بضم العين يقال لعلته بالرجح بطعنه بالضم وطعنه في نسبه بطعن بالفتح هذا هو الصواب واحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة
 جمع جوده بكسر الحاء وانما واسطهم وبعض الواو في التوافق والى العام شذها على الروس ومنها ما يختص بالجل الفعلية وهو ما الوجود به عند من قال
 باسمها كابن السراج وشيعة الفلاس في شعبها ابن جني وشيعة الشيخ البغدادي في جماعة فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى او
 في التفتيح لا يضاف الى الماضي نحو لما جاني كرهته والصحيح عند سبويه انها حرف وجود لوجوب واستند الى الموضع في شرح الفطر بقوله تعالى فاما انضمت
 عليه الموت ما دهم على موته وجعل الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاجل ان العامل يعمل في محلها النصب في ذلك العامل اما انضمت او دهم اذ ليس معنى موته
 ويكون العامل فضيلا مردود بان القائلين بانها اسم يعمون انها مضى الى ما يليها والمضى اليه لا يعمل في المضى وكون العامل دهم مردود بانها التافهة
 لا يعمل ما بعدها فيها قبلها واذا بطل ان يكون لها عامل فبطلت لاموضع لها من الارب في ذلك يقتضي ان حرفه انهم ويجاب بان العامل فضيلا وكونه
 مضافا اليه يمنع قلنا القائلين باسمها لا يقولون بل اضافتها الى ما بعدها وصريح في التفتيح في ذلك اذ على قول المحققين ان العامل فيها شرطها قلنا
 لان اذا انضمت الى غير مضى كما يقول الجميع فيها اذا جرت انتهى اذ انضمت الى الاضطر والكوفيين قانها تختص بالجل الفعلية واليهما اشار الناظم بقوله
 والروا اذا اضافته الى جل الاضطر ويقع شرطها وجوابها ما مضى نحو واذا انضمت الى الاضطر العرض ومضاهي نحو واذا انضمت الى عملهم بخبرين وتختلف بين
 نحو واذا اسمعوا انزل الى الرسول الآية اذا انضمت اليهم اليها الوهم نحو وما مضى وانما نحو اذا طلعت النساء فطافوهن ولما نحو اذا التمسك منها
 استند اليه الاضطر والكوفيين من جواز دخول افعال الجملة الاسمية مثل وان احد من المشركين استجاب في الاول فالهاء فاعل بفعل محذوف ونحو من المشركين
 والاصل اذا انضمت التاء كما ان احد فاعل بفعل محذوف بنفسه استجاب والاصل وان استجاب احد لان التاء مبتداء والفعل الذي بعده خبر
 وفي هذا القياس نظر لان شرط المنع عليه ان يكون متفعا عليه عند التحسين ليس هو هناك لان الاضطر والكوفيين لم يوافقوا على امتداد الابه سبعين
 ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجوز ان ابتدائه لان الشرطية لا تختص بغيرها الا انما كما قاله الموضع ونحو فلا فرق عندهم بين اذ وان في هذا الاصل
 بالجل الفعلية واما قوله وهو الفردي اذ ابا على حصة حظية له ولانها في ذلك المدح عا ليس بعد الموضع فاعل بفعل محذوف وانما كان واهل
 مرفوع بها والجل بعد خبرها والتقدير اذ كان باهلي حصة حظية فاعل استغنى عن فاعل واهل فاعل محذوف بضمير العامل في حظية وردت
 فيه حذف المصدر ومفسر جميعا وبقوله ان الطرف يدل على المفسر كانه لم يحذف والباهلي مرفوع الى اهل فيله مرفوع بضمير عيلان في عين المهملة و
 الحظية مثنى الحظية وهي اكر فيله من ميم والمدح الذي يمكنه ليس المدح بالادل المهملة يعني انه اذا ولد الرجل الباهلي من امرأة حظية ولد فلان
 الولد انجب الشجاع الكفاهل للبر الدرع كثر في بوبه قال الدمامية والظاهر انه المدح بالذل المعج وهو الذي امر اشرف عن ابيه وقد اشهر ان
 حظية اشرف من اهلته انتهى والفعل ايضا كان معروفا كخبر في خبره وهو من الملوحة والصمة الفصحى ابن الدمامية وتنبهت
 لي ارسلك لشفاعة الى فاعل انضمت اليه فاعل في خبر مقدم وشيعة ما مبتداء مؤخر على محذوف لكن مؤخر عن جديها والخبر هنا واجب التقديم
 مثلا يؤخر من المبتداء على خبر المؤخر لفظا وشرطه والجملة خبر كان المحذوف هي واسمها ضمير الشأن والتقدير في هذا كان هو الشأن والتقدير في هذا
 شغيت فاعل لان الاضطر من غير المذكور افسر وشيعة ما على هذا خبر مبتداء محذوف في خبرها فلك ويرجع من وجوه وهو ان ضمير الشأن مؤخر
 لتعوية الا ان لا يناسب حذف ويجوز ان يحذف في الفعل فاعل في خبر مقدم وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كون اسم زمان بهم
 لما مضى كما ان اذك اول ما ياتي كما ان اذك فانه بمنزلة ما فيها ايضا ان البه فاما ان بمنزلة اذ جاز ان جتا الجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار لنا
 بقوله وما كان اذك جازا فلذلك نقول حيث ذكر الجملتين اسما بالرفع على الابتداء والخبر اذ كان كان كالحاج امير الاندلس لان زمن بمنزلة اذ في افادة
 المضى والناسيب حيث لان معنى المضى فلا يعمل فيه الاضطر وما كان بمنزلة اذ جاز ان جتا الى الجملة الفعلية وذا الاسمية فلذلك نقول انك في قوله
 الحاج فرفق جتا الى الجملة الفعلية والناسيب انك لا مستقبل ولا يعمل في المستقبل الاستقبال ويمتنع انك في الخبر فاعل قادم على الابتداء والخبر
 لان الزمان في زمن بمنزلة اذ واذا لانضاف الى الجملة الاسمية فلك ما كان معناها هذا قول سبويه في شبه اذ واذا واقعة النظم في مشابهة والمضى
 عليه النظم وذا شبه اذ محققا في قوله يومهم على النار يقنون فاضيف يوم وهو شبه اذ في الاستقبال الى الجملة واذا لانضاف اليها وقوله
 وهو سواد من قارب كونه فاعل يوم لا في شفاعته بمعنى فاعل من سواد من قارب فاضا يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لانضاف اليها و
 هذا المذكور من الآية لا يجب ونحوه عند سبويه ما نزل في المستقبل المحقق وفوضه منزلة ما قد وقع ومضى يوم فيه شبهة لا مشبهة اذ انك
 انضمت الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محذوفا كاسموع ويومين وشهر لم يصف الجمل خلا فالبعض المغايرة فصل ويجوز في الزمان المحل
 على اذ واذا اذا انضمت الى الجملة لا يوجب على الاصل في الاسماء والبناء على الفعلية جلا عليها وعلى اذ واذا لانها يذبا شبه الحرف في الافتقار للسائل
 الجملة والمضى النظم على شبه اذ فقال وابن اعرابي كاذ فاعل باق وان كان في شبهة لا مبنيا بناء اسليا او ماضيا فالباء ارجح واليه اشار الناظم
 بقوله والخبر ما ملو فعل نيا في مختلفه فاعل البصر في الناسيب قال ابن الكثير في الشبه الظرف محرف الشبه في جمل الجملة التي تلي مغفلة

وقبله في ذلك
 م

باب الأضاف

البر والغير وذلك ان من قولك من فئت فمت كان كلاما ما قبل دخول من عليه وبعد دخول حدث له افتقار شبهة بين ما قبله وانما ما لا يحل
كقوله وهو لنا فئت الذي ان على من عايننا المشي على الضياء لما اسمع واشبهت انهم يروى على من يخفف على الاعراب وعلى من يفتح على البناء وهو
الارجح لكونه مضيا الى معنى صلاته وهو ثابت والبناء العارض نحو قوله لا يجد من من قبله فليت على من يفتن من كل علم يروى يخفف من على الاعراب
وفيها على البناء لكونه مضيا الى معنى وهو يفتن من فئت مضاع من على السكون لا تضاعون الاثبات وما ضاع يفتن فئت فلا تاذ اعدت فئت
جئت في عددا الصديق وان كان ما قبله فلا مضاعا مريا او جلة اسمية كالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاضحى واجب عند جمهور
البصريين لعدم التناسب اخرجهم في دعوى الوجوب بقوله نافع هذا يفتح على البناء لعل الاعراب لان الاشارة الى الهمزة كقوله فئت الزرع
فلا يكون ظرفا والتوفيق بين الفرتين بين الواجب وهو البصريين بان الفتح في الاعراب مثله في صحتهم الخبير والزمن والاجازة لان تكون الاشارة
للهمزة والانه كونه الشيء ظرفا لنفسه واضطر عليهم ايضا بنحو قوله ذكرها تذكر من سلمي على من التواصل خبر ان يروى يفتح من على البناء والكسر ارجح
الاعراب عند الكوفيين وما الى مذهبه ابو علي الفارسي من البصريين وشبه ابن الك قال بعد قوله في النظم وقبل فعل عرب او مبدا اعرب من باق فئت
اي ان يغلط **فصل** ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلنا فانها ايضا فان الظاهر والمضمر كان تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلثة شروط لمثل النظم
فلا يضاهى النكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلنا امرين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافة الى النكرة المختصة بحول رجلين محسنا
فان رجلين قد يختصا بوجهها بالانظر وحكا كلنا جاريتين عندك مقطوعة بدها اي نارة الفل قال في المعنى هو مفيد لما اطلقه هنا واشار الى
الدلالة على اثنين اما بالنص ضمرا كانا ومظهرا فالاول نحو كلنا ما وكلنا ما والثاني نحو كلنا البساتين وكلنا الجنين او بالاشارة الى اثنين بالجمع نحو
قوله كلا ناعني عن اخيه جبرانه ونحو اذ مننا اشد تغانيا فان كلمة ناعني ناعني لاشين ولجاعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان المعنى والشر
مدا وكل ذلك وجهه وقيل لان ذا وان كانت جبهة في الواحد لانها مشاهة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الضمير والشر مشاهة قوله ثم لا فاجر
ولا بكر وان بين ذلك اي بين الفارض والكسر الاشارة بذات في الموضوعين يعود الى اذكر اي كلا ما ذكر من خبر والشر وبين ما ذكر من الفارض والكسر اي
قاله عبد الله بن الزبير يوم احد قبل اسلامه والمدد يفتح الهمزة والبالا الهاء العائبة والوجه يفتح الواو وسكون الهمزة مستقبل كل شيء والقبل يفتح القاف
والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواحدة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان الخبر والشر طائفة بينهما ايها ويقفان عندها وكلما امر
بمقبل الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل بكسر الفاء فتح الباء على ان جميع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يوجه اليها المصلون والشرط
الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلنا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفترقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار لنا ظم
بقوله لغتهم اثنين يعرفون بعضهما بعضا وكلنا فاما قوله كلا اي وخطبى واجتد عضدا في النايبات والملم الملمات باضافة كلا الى منفرد وهما الخ
خطبى من نوايد الضرورة والخطبى من الخلة وهي كمال ابو بكر بن فؤاد وصف المودة التي يوجب الاختصاص بخل الاسر وقال غيره اصل الخلة المحبة والمضد
والساعد وهو بمعنى من المرفق الى الكف وكى به عن الامانة والقوية فان العضد غوام البسود يشد بها تشد والنايبات المصائب الامام التزلي
والملمات جمع مله وهي نازل الدهر وكلا سنده وواجب بكسر الدال مفرد مضى الى معنوه الاول وهو الباء المتكلم خبر البسود وعضد مفعول الثاني في
اجاز ابن الانبارى اضافة الى المفرد بشرط تكررها نحو كلا اي كلاك محسنا ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلنا في الافراد نحو كلنا الجنين انت ومجاهد
معناها وهو قبل وقد اجتمعا في قول الفريديف كلاهما من جدي مجرى بينهما فدا فلما وكلنا فئها ما راي فالحق افعلا خبير الثقبه مراعاة للمعنى وفرد
راي مراعاة للفظ ومنها اي يفتح الهزة وتشديد الباء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مشاة او مجموعة نحو اي رجل اي رجلين
واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مشاة نحو فاق الفريديف اي او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف الى ايها اي الى المعرفة
حال كونها مفردة من التشبيه والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مفرد ونحو اي بد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن فبين او زيد
لفظ مفرد يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو وكقوله فلن نقبلك خالين اي وابك فارس الاعراب اذا المعنى اي فارس
الاعراب الى هذا من الشرطين اشار لنا ظم بقوله ولا مضاع لغير معرف با وان كررها فاضفا ونوا اجزاء والشر ذلك كله ان ايا الاستنها مية اسم عام
لجميع الاضاف فلا يخلو اما ان يراد بها ضمير او ضمير اجناس او ضمير او ضمير بعض او ضمير شخص احد طرفي التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطائفة في المعنى وكانت مع مبنية كل لينة كالة المنكر على العموم مفرد او مشى او مجموعا بسبب باد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين
واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جاعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة او مشى او مجموعا بسبب باد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين
بعض لعدم صحة دلالة المعرفة على العموم ولذلك وجب كونه اما مشى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفرد من مع الواو في حكم المشى لكونها
مطلق الجمع واما على تقدير مضاد ال على الجمع ولا تضاف الى الموصولة الا المعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنوا لك وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف
الى نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازة ذلك ولا تضاف الى المنعوت بها والواضحة لا النكرة فالاولى كرها
بقارس اي فارس يخفف اي فئا كفارس والثانية كرهت بزيد اي فارس ينصب على حاله من زيد وانما وجب اضافة الى النكرة فيها لان نعت
النكرة والحال يجب ان يكونا نكرين ومعنى اي فارس كماله الفريديف واليهما اشار لنا ظم بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايها وبالعكس المعرفة

نحو

عندك

الاي

[illegible]

كثير وشمال ودره وامام وفوق ونحت وهو على التفضيل المذكور في قبل وبعد من انما اذا اضيفت لفظا عربيا نصيبا على الظرفية ونصبا من واذا
لا لفظا ولا نعتا ولا عربيا المذكور ونوت واذا حذف المضاف اليه فان في لفظه لعربيا المذكور ولم نون وان نوى معناه بنيت على الضم
نقول جاء الغوم واخوك خلفك امام بالضم فيها نون مختلفة ولما هم ولكنك حذف المضاف اليه ونوت معناه ونبت على الضم قال رجل من بني ثعلبة
لن انا لعلين مسافر لعنايش عليه من قدام بالضم والاصل من قدام فحذف المضاف اليه ونوى معناه فناء على الضم وفعلته بفتح الراء المشاء فون
وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم جعل ويرى ابن زياد ويثن بضم الهمزة المشاء فون وقطع الشين المحذوف قال ابن ابي عمير ما ادرى
ان لا جعل على اتينا عند المنية اول بالضم والاصل اول الوفاة وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه بعد واحد مما سابقا ولا يعرف عند المنية
اول الوفاة من المقتدين لها على الرجلين والمنية الموت وحكي ابو علي الفارسي ابدل بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر
وبالحضض على نية لفظه وبالفتح على نية زكاه ومنع من اصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من كانه ابي على ان اوله
استعما لان احدهما ان يكون ظرفا قبل وبعد الثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال اخرا اذا انا لراون عليك ولم يكن لظاؤك الا من وراءه بالضم وال
سبويه لا يجعل الفارس الا الملبون المحض من امامه ومن دون بالسكون والظاهرة هنا لو كانت مطلقا لروى لكان منصبا على الضم لانه في نية الاضافة
فالر الشايع ونقول جئت من شمال وفوق ونحت بالضم فبين بالاصل عينك وشمالك وفوقك ونحت من صاحب يسكون السين ولها
في العربية استعمال لان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفي قد شمل مضافا استعمال الصفات المشقة فتكون مضافا لثمة لانها لا تعرف بالاضافة
حدا على ما هي معناه كبرت رجل حبك من رجل اي كاف لك من غيره وحالا المعرفه هذا عبد الله حبك من رجل يصحبك على الحال من عبد الله
اي كافيا لك من غيره وتشتمل استعمال الاسماء لاجادة فرفع على الابتداء نحو حبهم حبهم مبتداء وسبع الابتداء بالاختصاص بالاضافة وحبهم خبره
ويجوز العكس وهو اول لان حبهم معرفه بالعين وحبهم نكرة وتصلب لانه خوفان حبك الله حبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاخر الاول
ويجوز الجوف نحو حبك درهم حبك مبتداء ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حبك نكرة مختصة ودرهم محض وهذا الاستعمال يرد على من
فهم انها اسم فعل بمعنى يفي فان العوازل القطبية عنوان والباء في المثالين الآخرين لا تدخل على اسماء الافعال بانفاق ولا العوازل المعنوية على الاصح و
الاستعمال الثاني من اصل التفسير ان يكون حسب بنية لا غير المعنى فتشتمل معرفة عن الاضافة في اللفظ بنوى لفظ المضاف اليه وحسب معناه هو حسب
المعرفة في الاستعمال الثاني ولكن احدهما ظاهرا عن الاضافة بحدودها اشراها هذا المعنى الدال على المنى وتجدها ملازمها للوصف والاعاء
او الابتداء ويناقها على الضم بعد ان كانت معرفة بحسب المعنى تقول في الوصفه دأبت رجل احب وفي الحائنه رأت زيدا احب فحذف المضاف اليه
منها ونوى معناه فبنت على الضم قال الجوهري كانك قلت حبى وحسبك فاضرب ذلك ولم نون انتهى ونوى الاضمار المحذوف فكانه قال فخذ
المضاف اليه منها واخبرني في نفسك ولم نون لانك نوت معنى المضاف اليه فبينه ما على الضم كقبل وبعد ونقول في الابتداء قبضت عشرة حبس
مبتداء حذف خبره اي حبس في ذلك والمعنى ايتى به لا خبر ودأبت زيدا لا خبر وقبضت عشرة لا خبر ودخلت القاء في الاخرة فبيننا للفظ كما دخل
على فظ في قولك قبضت عشرة فظ واقتضى كلام ابن مالك قوله في النظم قبل خبر بعد حسب اول ودون والنجما اضاعل واخرى انصبا اذا ما نكر
فلا وما من بعده فذكر انها اى حسب نرب نصبا اذ انكرت كقبل وبعد قال ابرهان ولا وجه لنصبها لانها خبر ظرف وقد ذكرها مع الظروف لان
تقل عنهم نصبها حال انا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابرهان ان يكونها نكرة فظمها عن الاضافة لفظا امضى ان استعمالها حيث ان اي من اذ قطعت
عن الاضافة منصوبه سابق في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذا ان القضاء ان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا
على الاضافة وجبتا على الضم واما الثاني فلانها نكرة وانما اضيفت لم يضاف وان اراد ابرهان ان يكونها نكرة فظمها مع الاضافة فلا وجه لاشتمال اشكر
حيث ان اي من اذ كانت مضافة لانها لا تزد في كلامهم الا نكرة كك لان اضافتها لا تفيد التعريف انما هي فتدبر الانفعال كما صرح بلزلك
في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوضيح اي نوصف في جملته بخبر انصبا على الحال حيث ان اي من اذ كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشا
في قال الكتاب من ان يذكر في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الابدان فربما يحدث قال صاحب الصحاح فيه نقول هذا رجل حبك من رجل
ونقول في المعرفة هذا عبد الله حبك من رجل فتصحبك على الحال انتهى نصبه حبك في الاول وضعت بعد نكرة فرفضت على انها نعت لها
وفي الثاني وضعت بعد نكرة فرفضت على انها حال منها وهي الصوابين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف
وايضا فلا وجه لاضافة عن ابرهان لك بذلك اى نصبها على الحال اذا تكررنا وقلنا ان لها حاله تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واخرى انصبا
اذا ما نكر التنكير الذي ذكر في قبل وبعد وهو ان يقطع عن الاضافة لفظا ونعتا وروى في الظرفية بحيث يقال رأت زيدا احبا او فحبا ولم
يجمع ذلك لا مطلق التنكير كما نوه ابرهان واذكر الموضع من ان مراد ابن مالك ذلك لا يذبح الانتقاد فالصواب ان يجعل عموم قوله وما من بعده في
ذكر اعلى المجموع لا على كل فرد فخره حتى لا يرد عليه حب على الابدان اما على ان في افاذه معناه وهو العلوي في بناءها على الضم اذا كان
معرفة فيها اذا اريد بها علوية كقولك اخذت الشئ الفلاني من اسفل الدار والشئ الثاني من عل اي فوق الدار وكقوله وهو الفزد في بهج جبر
ولقد سدت عليك كل ثنية وانبت نحو حب كلب من عل اي من فوقهم والثنية طريقا العقبه ونوافي فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا

باب الاضافة

ان يدعى ما هو مجهول كقولك وهو امر بالغيب الكثرة بصفة غير ما كقولك قبل يدبر مع الجمل وخطرة لتبيل من عمل بكسر اللام اي من شغل حال ونحوها اي من شغل
 حل فوق في امرين احدهما انها اي حل لا تشغل الاجزوة من دامت وانما في انها لا تشغل مضافة بخلاف قولك فيها كذا قال جماعة منهم ان الرفع وهو
 كقولك وظاهر كراين ذلك لطفه صداد هذا لا فاعلا ان يجوز اضافتها او قد صرح الجوزي بذلك في التصحيح فقال يقال انفسه من عمل الدار بكسر اللام اي من حال
 وهو هو قال في شرح الشذور وعقوض قوله في النظم وعروب انفسا انما انكر اقبالا وان عيده قد ذكر انها يجوز انفسا بها على الظرفية او غيرها كالتحقيق
 وما اظن شيئا من هذا من الاخرين وهما يجوز اضافتها وجوز نصبها على الظرفية وغيرها ما هو موجود في كلامهم وانما بطلت لفعل فبالا في شرح ما بين القنطين
 وهما نصب على لان لهما واحد من الشرايع وقام احدهما من الشرايع وقاما ذكره كفاية لمن يدبره واحمد الله على تيسر ذلك **فصل** يجوز ان يحدف ما علم
 من ضمها وضمها اليه فان كان الحذف من المضافا لغيره في غير المضاف اليه وهو في ذلك على فحينئذ يسمي ضمها في المضاف اليه باسوة في المضاف اليه
 القائم مقام المضاف بالاعراب في المضاف كقولهم عروبين ربيعة لا تلتقي من جسد الكفاية في باب اعني ما قد كنا في اولها ابن الجعفي والقباس ما لا يجمع فيه ذلك
 وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو وتزل الملائكة تزل اي تزل الملائكة قال ابن جوي في غير نظر او مبتدأ نحو ولكن اي من
 امر بالله اي برز من بالله قاله الشاطبي في غير نظر او خبر عن مبتدأ نحو شربا بين اهل الله اي منبه مبتدأ ومفعول به نحو واشربوا في قلوبهم الجمل
 حب الجمل او مفعول مطلق كقولهم لا تشعروا بهون الرضا من غير ان لا يلبس ارمدا اي اغناض ليل ارمدا ومفعول به نحو فلو لم انبأ طلوع الشمس في طلوع
 الشمس او مفعول به نحو جئت زيدا فضله اي لبعده فضله قال ابن الجوزي او مفعول به نحو جاء زيد والضم اي طلوع الشمس وحال نحو تفرقوا اباي
 سبا اي مثل اباي سبا او مجرور بالضم نحو كالتة يفتي عليه من المينا اي كدودان عن كالتة يفتي عليه من المينا او ايا الاضافة نحو ولا يجوز عليه الموت دون
 غدا في وز عطاء خدم ثم ناره يكون المحذوف مطرا وهو لاكثر وناؤه يكون مملوفا اليه ويصرف في ذلك نحو الضمير ونحوه فالاول نحو واستل القوم الله
 كذا فيها اي اهل القرية فاعل مطر ولو انفتحت اليه لعل ذلك كذا في غير الثاني نحو وكلمت في بحر نجيب شبه موج اي كذا في كلمات بالافراد حذف
 والفتن اليه فذكر انما يفتي في شبهه ولو كان مطرا لعل يفتي بها او مثل قول النظم وما بل المضاف اليه في خلفا عنه في الاعراب اذا لم يفتي في غير الاعراب
 ان المضاف اليه لا يختلف المضاف في اعرابه بل يفتي على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف مطلقا على مضافه بجاء كقولهم ما مثل احد
 الله ولا اخيه يقولان ذلك فاقبوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوف واما مثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي لا مثل اخيه بدل من قولهم
 يقولان بالثنية نظر الى المذكور المحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيها واحدا وهو مثل وكان يجبان يقولوا يقولان ذلك الا ان
 لا يخراسم ما هو مفرد وقوله وهو ابو داود وعائشة بن الحجاج اكل امرئ خبثا من امره وفاروقا باللبس نادا فاقبوا ناره على جره مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف
 على كل المذكور اي كل ناره وانما قد ناله مجرور بكل محذوف ولا يفتي في جره مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف على كل المذكور اي كل ناره وانما قد ناله مجرور بكل محذوف ولا يفتي في جره مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف
 مختلفين لان امر المجرور معطوف على كل واحد من الموصوبين ومنعونا الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا ناره المجرورة على امر المضاف اليه كل محذوف
 عطفنا ناره الموصوبه على امر الموصوب لان ان يعطف مجرور واحد شئين على موصوبين علمين مختلفين وذلك منع لان العاطف نائب عن العامل في العامل
 واحد لا يعمل امر او نصبا ولا يفتي في امرين عينا علمين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والضرير والخراج
 الى الجواز والتقدير يا خبيثين كل امرئ وكل ناره اذا حذف المضاف اليه المضاف اليه على جره واحدا محذوف دون العطف لان حذف كل علمين على جره
 على جوازه والعطف على موصوب علمين مختلفين في كفاية من اجل على المتفق عليه اول من اجل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد باجروا
 الذي يقولوا كما قد كان قبل حذف ما تقدمه لكن بشرط ان يكون ما حذفه ما لا لا ملامية في عطف وهذا الشرط اغلبه كالتقدم ومقره انما لا يفتي في امر
 جازا بجمع والراي يزيدون عرض لجمرة الدنيا والله يريد الاخره بغير الاخره على حذف مضاف اي على الاخره فان المضاف المحذوف هو عمل مملوفا
 على حذفه بل المحذوف جمل من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو عمل على جمل فاعلم فيها مضافا خبرا ثل للمحذوف والاصل والله اعلم يزيدون عرض الدنيا والله
 يريد على الاخره ومن قد عرض الاخره فمما يجوز ان كان المحذوف المضاف اليه وهو خبر الثاني فهو على ثلاثة اشياء لان ناره تزل من المضاف وهو خبر الاول
 ما بسطة من امر ابن شونين وبنو علي الضم مخروفتين عشرة لاسم غير ما هو شبهه بالقاباات ونحوه فيل ومن بعد ما هو غايات كما مر في الفصل قبله وناره تزل
 على اعرابه ويرد اليه ثوبه وهو الغالب نحو وكلا ضربا الى الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعو اسماء الشرط وناره تزل على اعرابه ويرد اليه ثوبه
 كما كان الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل ما مضافا كقولهم خذ ربيع
 ما حصل والاصل خذ ربيع ما حصل ونصف ما حصل خذوا ما حصل الاول المضاف اليه ربيع لانه لا ما حصل الثاني المضاف اليه ربيع نصف ما حصل المضاف اليه
 وهو ربيع على الالفين لان المضاف اليه ينوي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضافا عامل في ما حصل الجبر الاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل
 المحذوف لفظا ومعنى هذه المسئلة لها شبهة بباب الثاني فان ربيع ونصف ثمانية فان ما حصل فاعمل على الثاني لغيره وحذف موصول الاول لانه
 وذهب سيبويه الى انما من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربيع ما حصل ونصفه ثم انعم ونصفه من المضاف والمضاف اليه في ربيع
 نصفه ما حصل ثم حذف الاء اصلا لفظا فصار ربيع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور ولا يجوز الا في الشعر واخبار الناظم انه من
 المحذوف الاول لانه الثاني فلا فصل في حيزه جاز في قياسا وسماءا واليه اشار الناظم فلو لم يحدف الثاني فينبغي الاول كحال اذا بربصل

ماي الاضنا

۱۲۱

المصنف

۱۲۳۴

باب أعمال المفعول

بنسبة إلى الوصف في الحقيقة إضافة إليه للتخصيص مضافا كان الوصف وجما وقد ورد في السمع أن الله بالغ امره فجعل الله الأبرار أهل من كاشفاته
 بالوجهين النصيب في الحقيقة إضافة إليه للتخصيص مضافا كان الوصف وجما وقد ورد في السمع أن الله بالغ امره فجعل الله الأبرار أهل من كاشفاته
 وهو النصيب في الحقيقة إضافة إليه للتخصيص مضافا كان الوصف وجما وقد ورد في السمع أن الله بالغ امره فجعل الله الأبرار أهل من كاشفاته
 قول النظم وهو نصيب سواه مفعول نحو خليفة من قوله ثم أن جعل في الأرض خليفة وفي بعض النسخ وسكتا من وجعل الليل سكنا والصواب أخذها
 لأن الوصف فيها غير عامل كما بدى على الأثر وإذا اشبه الجور والوصف بعد التوابع المحنة فالوجه جرح التابع على اللفظ فنقول هذا نصيب في بدو غير بالخفض
 عطفا على لفظ زيد ويجوز نسبة باخما وصف منون أوصل اتفاقا أي ضارب عروا أو يضرب عروا ويجوز نسبة بالعطف على المحل عند معنهم
 وهم الكوفون وطائفة من البصريين خلافا لسبويه وجهه البصريين ويجعل المذهبين قول النظم واجزا وأنصت تابع الله الخفض كمنه جاء وما
 من خفض ويجوز أن الفاعل ان كان الوصف غير عامل بأن يكون بمعنى الماضي فنصب الشمس وجعل الليل سكنا والشمس باخما جعل أي باخما فعل
 مناسب في الوصف لا غير أو لا غير الفعل يجوز أنصاره فليس لك أن تجعلها منصوبة باخما وصف منون ولا بالعطف على المحل لأن الوصف المذكور
 غير عامل لكونه بمعنى الماضي إلا أن قد جعل على حكمه كالحال فيجوز نصبها باخما وصف منون أو بالعطف على محل الليل لأن جاعل على هذا عامل لكونه
 بمعنى جعل وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الأزمنة ففي إضافة اعتبار أن أحدهما أنها محضة باعتبار معنى الضمير وبهذا الاعتبار يقع
 للمعرفة لا يعمل وثانيها أنها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للثبوت ويعمل فيها الضمير إليه فالله الهن في شرح الكفا
 ضلي هذا يجوز أن يكون التمس مطروقة على محل الليل باعتبار عامل جاعل فيه لصلة على الحال والاستقبال وإن تكون منصوبة باخما فعل باخما
 عدم علمه لصدقه على الماضي على هذا الجمل فيجوز أن يخرى كون التمس مطروقة على محل الليل تعيينه إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت وعمل
 معاملة الصفة المشبهة في رفع السبب ونسبة على التشبيه بالمفعول به أن كان معرفة وعلى التمييز أن كان نكرة وجوز بالاضافة وهو ذلك على ثلاثة
 أنواع أحدها يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو أخذ من فعل قاصر كظاهر القلب الثاني ما يمنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما منعك لا كبر من واحد والثالث
 ما بعدى لواحدهما لا تخش بالبحر مطلقا وبأنه مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع إن حذف مفعوله أفضا لجاز ولا يمنع وهو
 الصحيح المذكور ثم ذهب القياس والاستحسان وشراطين مالك فيه من اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي إن عبيد ظالمون وذلك إذا قلته مثلاً
 بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في جمل الجوهري في الوجه
 ونسبة خفضه وشاهده من الأوزم قول عبد الله بن واحد تبارك في من هذا بك خائف وإني إليك تائب المنقر باخع وشاهده من المنكر
 لو أخذ قول الآخر ما الرام القلب ظلاما وان ظلاما لا الكرم يمنع وإن جازها **هذا باب أعمال اسم المفعول** وهو ما دل على
 ومفعوله مخرج بقوله ومفعوله ما عكس اسم المفعول من الصفات المصنوعة والافعال الدالة على الأحداث ويكون من الثلاث الجرد كضروب و
 من الزيدية نحو مكرم بفتح الراء ومن أرباعي الجرد كمدحج ومن الزيدية كمدحج ويعمل على فعل المفعول أي لفعل المبني للمفعول وهو كاسم
 الفاعل في أن كان مفعولاً بال عمل مطلقاً لما تقدم من أنه واقع موضع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقاً وإن كان مجزئاً من العمل
 الاعتماد على الاستفهام أو النفي أو الخبرية أو الموصو ويشترط لكونه لهما وال الاستقبال لا الماضي كما في اسم الفاعل حرف مجزئ وال في ذلك المثال النظم
 بقوله وكلما فرغ من اسم مفعول بلا فاعل فهو كفاعل صيغ للمفعول في معناه فنقول في الجرد من ال المعتمد على الخبرية زيد معطى أبوه درهما
 الآن أو غداً قريب مبتداء ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعدي لاشين وأبوه نائب الفاعل وهو مفعول الأول ودرهما مفعول الثاني كما نقول في الفعل
 المبني للمفعول زيد معطى أبوه درهما لا فرق وتقول في القرون بال المعطى كفا بكيفية كما مثل النظم وهو محتمل الأزمنة الثلاثة كما نقول الذي
 ان اردت الحال والاستقبال أو اعطى ان اردت الماضي المعطى مبتداء وهو متعدي لاشين ومفعوله الأول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه
 عائد إلى ال الموصولة به وكفا مفعول ثان وجملة بكيفية من الفعل والفاعل خبر مبتداء وينبغي واسم المفعول المتعدي إلى واحد إذا اراد به معنى التثنية
 عن اسم المفعول المراد به يحدث كما انصرف اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به يحدث يجوز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في آخر
 باب الصفة المشبهة وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عمل معاملة الصفة المشبهة والامح ان يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب
 بغير باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى في هذا الباب ما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السبب
 على الفاعلية على ما ينصب حال الصفة المشبهة لآلى التباينة غير الفاعل كما ينصب حال اسم المفعول فآله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت عقبه
 بقوله ويسئل هنا فبال هلا قبل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما ينصب حال اسم المفعول انتهى ويجازي حال اسم المفعول إنما جازي إذا
 اراد به معنى يحدث أما إذا اراد به معنى الثبوت فانه يرفع السبب على الفاعلية وينصب السبب على التشبيه بالمفعول به أن كان معرفة وعلى التمييز أن
 نكرة ويجوز بالاضافة وعلى ذلك جاءت التواهد من شواهد الرفع قوله ثوب ديار وشاة ودرهم فهل انت من رفع باهينار اس ومن شواهد النصب
 قوله لوصف طرفك لرفع بصفاتها المبدية مجلوة وجنائها ومن شواهد الجرد في لقاء الجون مغرور نفسه فلما ران ارتاع شمس عر دلم ثموراً
 فجوز إضافة إلى ما هو من رفع في المعنى مسبوق بالنصب في ذلك بعد تحويل الاستماع إلى ضمير راجع للوصف باسم المفعول ونصب الاسم

بمعنهم

باب أعمال اسم المفعول

أدنى الحال

المشبهة

اصول فقه

باب الفتن والمصائب

[illegible]

[illegible]

الإضافية في الأضائة إلى المفعول ولأن الأصل في هذا الباب يخرج اسم الفاعل الفاعل نحو زيد كاتب ابوه فان إضافة الوصف وهو كاتبية إلى الفاعل
 ابوه وإن كانت لا تمنع على فله لعدم اليمين بالإضافة إلى المفعول لكون الكتاب لا يقع على الذات لكن ما علم قلنا لا يجوز لأن الصفة العامة على الثبوت كقوله
 لم يرحمها حتى يبدد موقبل سناها صفة أو عن فروعها إلى غير موصوفها فبغير وصف في الصفة بدليلين أحدهما أنه لو لم يبدد الأمر كلف ثم إضافة الشيء إلى نفسه
 لأن الصفة تفسر فروعها في المفعول واللام باطل فاللزم مثله والدليل الثاني أنهم يوثقون الصفة بالفاء في نحو عند حسن الوجهة فلو لم تكن الصفة مستندة إلى
 ضمير عند الذكر كما تذكر مع المرفوع فالله ابن عصفور فلهذا القول حسن أن يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجهة بالإضافة فالحسن مستند إلى
 ضمير زيد فيكون مستند إلى جلت بعد أن كان مستند إلى وجهه وذلك حسن لأن من حسن وجهه حسن أن يستند الحسن إلى جميع جملته عجاها من الاستناد إلى
 الجزء منه فهو الاستناد إلى الكل وإرادة البعض فمجاز قريب الباعث على أن كتابه غرض التخصيف قال ابن الجوزي إن قلت مروت بوجه حسن وجهه حسن
 أم وكل اثنين منها بمنزلة ثبوت واحد لأن الجواز والجرور كالنبي الواحد وكل الصفة والموصوف والفاعل والمضارع والمضارع إليه فلما أراد التخصيف
 لم يمكنهم أن يربطوا من اللفظ إلا الضمير فقلوه وجعلوه فاعلا بالإضافة فاستند فيها لأن الصفة جند كانها جارية على من هي حيث ضمت ضمير حسن
 أن يقال ذلك وقبح أن يقال زيد كاتب ابوه زيد كاتب الابن من كتاب ابوه لا يجوز أن يستند الكتابة إليه إلا بماز بعد سر من المضاعف وهو الابن كما
 ابوه إلى المضاعف وهو الهاء فهو الاستناد إلى المضاعف إليه وإرادة المضاعف وجهه فرب الأول وبعد هذا أن الجزء بعض الكل فيصير إطلاق كل منها وإرادة
 الآخر مجازا ولا يجوز والابنوة وقد بين بما شرحنا أن العلم بحسن بالإضافة في الصفة إلى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على
 سبيل الثبوت فجاز من الصفات أن يستند إلى ضمير موصوفه فإضافة إلى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على مرفوعه كونه صفة مشبهة وح فلا
 دور في الترتيب المذكور في قولنا نظم صفة اسحق بن فاعل بمعنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهبه ابننا ظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح للتعريف
 الصفة المشبهة وتبين ما عاينها لأن العلم باستحقاق بالإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو ما عاينها وانت تعلم أن العلم
 بالمعريف يوجب تقديمه على العلم بالمعريف انتهى ونقرا لدور من أن العلم بصفة المشبهة موقوف على استحقاق إضافتها إلى الفاعل واستحقاق إضافتها
 إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاه الدور ودفعه الموضع بانعكاس المشبهة وتقرير أن الصفة المشبهة وإن كانت متوقفة على الصفات
 بالإضافة إلى الفاعل لكن استحقاق بالإضافة إلى الفاعل ليس موقفا على كونها صفة مشبهة وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث
 لا يتحول استحقاقها إلى ضمير لا يكون فيه لبس ولا يمنع فخصج بالإضافة إلى الفاعل فحصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
 وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاحتداد بالجرور من أن يخص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بحسب أمور على ما هنا أحد
 أنها تصاغ من اللزوم الفعل وضما أو ضداد وتنا الفعل المتعدي الذي لا يرد بالوصف منه الثبوت فالوصفة من اللزوم وضما كحسن وجعل فانها
 موقوف من حسن وجعل وهما لا زمان وضما والمضوم من اللزوم ضدا ككتاب الابن موقوف بالبعد فان اسم الفاعل والمفعول إذا قصد بها الثبوت جريا بجر
 الصفة المشبهة كما قال في الشبهة في لفر هذا الباب هو أي اسم الفاعل المراد به الحدث يصلح منهما أي من اللزوم والمتعدي في اللزوم كقائمه ومن المتعدي
 نحو ضارب الأمر الثاني أنها تكون للزمن الماضي المضارع والمضارع لا يجرى بحسب الجود دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجهة أم لا
 هذا وهو أي اسم الفاعل يكون لاحدا لازمة الثلاثة نحو حاسن أم لا لأن أوغدا واحدا من هذه الثلاثة تلك أن اردت ثبوت الوصف قلت حسن
 لا نقول حاسن وإن اردت الحدث قلت حاسن لا نقول حسن قاله الشاطبي وغيره واليهذين الأمرين أشار لنا ظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الأمر
 الثالث أنها تكون مجازية للضام في تحركه وسكونه والمراد بتقابل حركته وسكونه لا بتقابل حركته وبينها إذ لا بشرط التوافق في إيمان
 الحركات ولهذا قال ابن الجوزي هو وزن عروضا لا يضر في سواء كانت مصوغة من ثلاث أو ضمة فالثلاثة كظاهر القلب ضمائر البطن وغير الثلاث نحو
 مستقيم الرأي ومعدل القامة فانها مجازية لبطونهم ويضمون ويعدلون وغير مجازية لآي الضام وهو القالب في المبينة من الثلاثة كحسن وجعل
 ونظم وملا أن فانها ليست مجازية لحسن ويجل ويضم ويعدل وقول الخشري ابن الحاجب وابن العلي وجمازة أنها لا تكون إلا مجازية بمرور بانفاذهم
 على أن منها قوله من صديق أو أخى ثقة أو عدو شاحط دارا بالاشتباه الجهر والحاء والطاء المهملة بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجازية لبسط وجوا
 يمكن أن يكونوا ما ورد من ذلك اسم فاعل مجرى صفة المشبهة في الحكم لأن صفة مشبهة حقة ولا يكون اسم الفاعل الإخبار بالآي
 للضام كضارب بضم ومنه قائم ويعوم لأن الأصل يعوم يسكون القاف ضم الواو ثم نقلوا وداخل يدخل لأن توافق إيمان الحركات غير مجزى كما
 تقدم الأمر الرابع أن منصوبها لا يتقدم عليها لأنها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم منصوبه
 قول زيد عمر وأصاب ومن ثم يقع المشقة أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صلح نصب أي نصب المتقدم على اسم الفاعل المشغل
 عند ضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيد أنا ضارب لأن ما جعل في التقدم عليه يصح أن يفسر عاملا في شاع ونصب السبب المتقدم على الصفة المشبهة المشغلة
 عند نصبه بيه بصفة مشبهة محذوف في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الصفة مشبهة محذوفة عنه على زيد بنفسها الصفة المذكورة
 المشغلة عنه بنصب وجهه لأن الصفة لأجل في مقدم وما لأجل لا يفسر عاملا فوجب حذفه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره ولجمله خبر زيد كما أشع أن يقال
 وجه الابن زيد حسن بنصب الوجه الأمر الخامس أن يلزم أن يكون معمولها سببا أي إما ظاهرا مضافا بضمير موصوفها إما انظرا نحو زيد حسن وجهه

ما في الضمائر

فوجه معمول حسن وهو سبب لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى يجوز بد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سبب
لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى ان الوجه منه او من هذا واولي يكونين وقبل لا حذف وان ال في الوجه خلف من الضمير المضاف اليه وهو راى
الكوفيين ويزيد الضمير بالضمير مع ال كقولهم وجب عليها فبعضه بحسن انداى فبعضه المجرى وقول ابن الناطم في شرح النظم ما سمعنا ان جواز نحو
زيد بك فرج بنفهم الممول وهو يك مع ان ضمير سبب على الصفة وهو فرج مبتل الموم وله معنى الناطم ان الممول للصفة الشبهة لا يكون لاسباب ولا
يكون الا من امره ودخول ابن الناطم لان الرد بالممول في قول النظم وسبق ما قبله فيجب وكونه زاسيبيه وجب ما عملها فبعضه الشبهة باسم الفاعل
كما انه قول النظم وعلى اسم الفاعل المعتك لها على الحد الذي قدما وانما عملها في الظرف وهو يك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف ما يكفى برأيه
الفعل كما قاله القناذاني وكذا عملها في الحال يجوز بد حسن وجه طاعة والضمير يجوز بد حسن وجهما وخوذلك من الفصائل التي ينصبها الفاعل
المتك بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبهة الفعل فيجوز في مقدم وشاخر وفي سبب اجتناب فبعضه منها ان لا يركب الممول على العطف
وغيره ومنها انها لا تعلق بخوذة ومنها انها توث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتصبع مع صورته ومنها انها لا تعلق بالثبوت لانه امرى من ضمير
فعل كحسن الوجه ومع الفعل نحو منقلب الخاطر ومنها اسكتنا اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف لا فذلك في الكلام ومنها انها لا تعلق بحدوث
واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو زيد بحسن وجهه ومنها ان لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عدله عند المجرى ويجوز في
اسم الفاعل بالانفان ومنها انها لا تنصرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه ينصرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضى او اريد به الاستمرار
ان منصوبها المرفوع مثبته بالمفعول به ومنصب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف الداخلة عليه اسم موصول على الاصح
فيها **فصل** الممول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعل كالمصنف قال القنارى وعلى الابدال من ضمير سبب في الصفة يدل
بعض من كل ويد حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة فوم الالف وان يجوز بربل مضر والاب بالرفع وليس هذا البديل كالا
بعضا ولا استنالا ولا خفض بالاضافة او بالاضافة الصفة والنصب على الشبهة بالمفعول به ان كان مرفوعا كالوجه وعليه وعلى التميز ان كان نكرة كوجهنا
والصفة مع كل من الثلاث وهى الرفع والنصب والخفض اما نكرة او مرفوعة مرفوعة بال وكل من هذه السنه الحاصلة من ضرب وجهه الاعراب بالثلاثه
حالتى تذكر الصفة وتغير بها للمفعول معه شئ لا تارة اى الممول اما بال كوجه او مضاف لما قبل كوجه الاب ومضاف للضمير كوجه او مضافا
للضمير كوجه ابى او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرى من ال كوجه اب فالصوت وثلاثون صورة حاصلة من ضرب سنه مثلها وهو من رايان
جاءه ومنع فالجاء ان اشان وثلاثون صورة والمنع منها اربع وهى ان تكون الصفة بال والممول مجرى عنها ومن الاضافة الى ال بها وهو اى الممول نحو
كالحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم يقد بغيرها كذا فلا بد ولا تخصصا كما في كلامه بل
ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا مخلصا من فبعض حذف الابطا والنحو في العمل كذا الحسن الوجه وينقسم الجاء الى فبعض وضعيف حسن فاما الضمير فهو
رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرى منها وفي الضمير والمضاف الى المجرى وذلك اربع صور وهو حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى ضميرها فبعض جازة في الاستعمال لوجود الضمير تقديره او اما الضمير فهو نصب الصفة المجرى من ال المرفوع بال
والمضاف الى المرفوع بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف الفاعل مجرى وصف المتك وجب الصفة المضاف الى
ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك متصور وهى حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
ابى المرفوع بها وهو عند سبب من ال ان يروى واحاد الكوفيين في السعة وهو اصح لو روده في الحديث لا يثبت قوله في وصف النبي صلى الله عليه
والهش اشابه وفي حديثه شام زرع صف وشاخر وفي حديث الدجال عورته البمنى مع جوار فبعض ضعيف لانه يثبت ان ال يثبت الى نفسه واما
الحسن فهو نوع الصفة المجرى من ال المرفوع بها والمضاف الى المرفوع بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجرى من ال والاضافة
من ال والاضافة والمضاف الى المجرى منها وجب الصفة المرفوع والمضاف الى المرفوع بها والمجرى من ال والاضافة والمضاف الى المجرى منها وجب الصفة مع ال
المرفوع بها والمضاف الى المرفوع بها او الى الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المرفوع بال وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن الوجه
الحسن وجهه الاب اسن وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
والجوزن ال والاضافة والمضاف الى المجرى منها وجب الصفة المرفوع بال والمضاف الى المرفوع بها فبعض اثنا عشر صورة وهى حسن الوجه
حسن وجهه الاب ومن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
وجهه والحسن وجهه الاب الحسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
بها مضافا او مجردا ولا يجرى بها مع اسم من الاضلا ومن اضافة لنا اليها واما المرفوع فهو الجواز وما اوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة
ومعها الى اربع عشرة الصورة وما من سنة ومن صورته وذلك ان جعل الصفة اما بال ال لا فبعض حالتان وممولها اما بال او مضاف
او مجرد والمرفوع بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى ضميره
نحو حسن وجهه ابى والثالث مضاف الى المرفوع بال نحو حسن وجهه الاب والرابع مضاف الى المجرى نحو وجهه والخامس مضاف الى ضمير الموصوف

والاضافة

باب النجس

مكونه على وزن مبدل لانه على الزيادة ويكونه لا يتبين ان الاما استكمل شرطها في حذف حرفه انما يقع ما فيه وما شئ من الخبر وما شئ
ولما حذفوا حرفه انما يكونه كذا الياء ونهت من تحريكها وحذف الباء وبول خبره وسمع الكسبة الحقة الصيغة الثانية من يفتح النجس الحقة به
يكسر العين نحو الحسن بن زيد والياء الانسان يقول الناظم اي اجل افضل قبل خبره ويا واجمعوا على قبله افضل لانه على صيغة لا تكون الا للفضل قايما اصغ
فنادوا في كلام ابن الانباري بديل على ان افضل اسم قال المرادى ولا وجه له ثم بعد انفا هم على قبله لاختلافه في حقيقته قال البصريون جهنم لفظه
لفظ الامر ومعناه الخبر قد لوله ومعلوم احسن فيما احسن في بدا من حيث النجس واحد وهو في الاصل فعل ما في صيغته على صيغة الفعل يفتح العين وهو من
بمعنى صيغة اذا فاصل احسن بن زيد احسن اي صيغة احسن كذا البصريون في حذفه وايفلت الاصل او كانت فاقبل ثم غيبت الصيغة لما ضربه اليه
الصيغة الامرية فضا احسن بن زيد ففتح احسن لانه صيغة الامر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فربما الباء في الفاعل يصير على صورة
المفعول به الجريد بالياء كالمزود ولذا في ذلك الفتح الترتيب وباد بها صونا للفظ من الاستفاح فظا في اي خلاف بلاء الياء في فاعل الفعل الماضي فخر كنه
بالله نهى ان يجوز في كذا لعدم الاستفاح كقوله وهو يحتمل ان يكون في محاسن يملات اربع ممر وقوع ان يخرت عاديا كفي الشبب لاسلام المرناها
حذفت الياء من فاعل كفي وقال الفراء والرجاء والخشعة لبا كفي اخذت فعل بكسر العين في النجس لفظه ومعناه الامر حقيقته وفيه خبر مستتر في فوع
على الفاعلية والياء للثبوت داخله على المفعول بل لانه في ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في فعل قال ابن كيسان من الكوفي من الضمير الحسن المدلول عليه
باحسن كانه قبل احسن بن زيد م بدو الزمير ولذا كان الضمير مفعولا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يفتح ولا يجمع واسمونه من طينه
وقال غيره ما في خبر ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والرجاء من البصريين وابن خروف والخشعة من المناخريين الضمير المستتر في فعل كذا
المستند عن من النجس كان الباء ان يقال في الثانية احسن في المثنية احسن او في الجمع احسن او احسن وانما التزم افراده وتذكيره واستناده
لانه في افضل المستند في الضمير كذا جري مجرى المثل والاشكال لا تغيب عن حالها وضعفت بحسبها والبصريين بثلاثة او بجمادها استعمال الامر في كذا
وهو ما لم يسم له والمعروف كذا الثاني استلما افضل يعني صيغة ماضية قبل والثالث زيادة الياء في الفاعل ورواين مالك قول الفراء وموافقه يابنه
او بجمادها انه لو كان امر الزمير انما هو في الثاني انه لو كان امر الزمير الناطق به منجيبا كما لا يكون الامر بالجماد نحو حالها ولا خلاف في كونه منجيبا
الثالث انه لو كان سندا الى ضمير الخطاب لم يلزم غير الخطاب نحو احسن بل انما لو كان امر الزمير من الاعمال ما وجب كنه وان يجوز حذف الياء
اذا كان النجس من المصدر وصلها كقوله واحسب الياء ان تكون المفعول اي بان تكون دون ان المفعول وصلها لعدم التماع فهذا احسن
يعني ان وفظيره على ان يقوم قالة الموضع في الموضع زاد بعضهم في النجس صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبريت كلمة وفاد الكوفيين وابنه وهي افضل
بدون ما قالوا في تحويل الثلاث الى صيغة افضل فنقول احسن رجلا واكرمته جلا بمفعول احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل فحسنا
يقول سيبويه ان افضل وما افضل فاضل في معنى واحد مستعمل في النجس لان معرفة او نكرة مختصة بنحو احسن بن زيد وما اسعد رجلا انما الله
لان النجس من غير عن في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف النجس منه اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه كل
صاحبه ليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه نجس اسبح ان كان عند حذف معناه يصح كقوله وهو على زيباطا البصري الله في الجزاء
بفضلته وبغيره خراما اعفك اكرما اي ما اعفها وما اكرها وفي مثل افضل بن زيد كان افضل بكسر العين معطوفا على خبره كقوله مع مثل ذلك المحذوف
نحو اسمع بهم وابصر اي هم وقوله اعز زينا واكف ان دعينا بونا الى ضرورة من يلبس واكفينا فاعنا حذف الدليل مع كونه فاعلا لان لزوم تحريكها في
الفضلية خلافا للفارس في جماديه هو الى انه لم يحذف ولكنه استثنى في الفعل من حذف الياء كما في قولك زيد كفي به كانيا زيد كفي كانيا ورواه ابن
مالك بن جهمين احدهما لزوم ابراز في المثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستثنا كما من كرمينا فان لم يبدل عليه ليل لم يجر حذفه اما في ما
افعله فمعرفة اذا ذلك من الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيا احسن واصفا على محمول وهذا لما لا ينكر وجوده
ولا يبعد الحديث به واما نحو ما افضل به فلا يحذف عنه النجس منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عردة بن الورد فذلك ان يلقى المثنية بلفظ احسن او ان
يسبق بوما فاجل حذف النجس منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجل بغير جبا فاشاء او قبل مستعمل وكل من هذا من الفعلين وهما ما اضله
واضل به مجموع النجس انما قاله ابن مالك والبيه شارفي المظم بقوله وكلما الفعلين فاما انما منع تصرف بحكم حنا ولعاز مشام ان يوفى بمضارع ما اضله
فقول ما يحسن زيد وهو فاس لم يجمع فلا يفتح في الاجماع وليس افضل امر من افضل لاختلاف مدلولي الفرة عند الجري لانها في النجس للصيغة وفي غيره
للنقل فالاول وهو ما اضله نظير بارك وعسى ليس في الجود وفي ملازمة المفعول الثاني وهو افضل به نظير ميمى اعفد وشام معنى اعمل في الجود في
ملازمة الامر وعلة جوده ما تضمنها ما مضى حرف النجس الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع مستعمل ولم يوضع مدين الفعلين الدالين على النجس
امتنع ان يقدم عليه ما مضى وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرر ولا نقول ما زيد احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا نقول ما زيد
احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قبل ان يزيد مفعول به كقوله في الفراء واحسب الياء لعدم النجس والى ذلك اشار الناظم بقوله وفضل هذا الباء
ان يقدم معموله وكذلك ما احسن باعدا الله زيدا بالفضل بالمندى من احسن ومعموله لا خلاف كما هو خذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم
بقوله ووصله بيزنا وفي الكلام الفصح ما يدل على جواز كقول على عليه السلام لما راى عارضا يسر مقتولا اعز على بالافطان ان ارا له عارضا

الوجه

أمر قبا على الجهد في دفع الجرح وهو الذي قال ابن مالك وهذا مع الفصل بالنادي ولا نقول أحسن ولا يجزئ بالفضل بل لا الامتناع في
وأجاز ذلك ابن كيتا قال الجرح لا يجزئ على الشا جاز الجرح وهذا الفصل بالفضل نحو أحسن لسانا زيدا ومنه الجرح ومنهم من يكون له صدق
وأجاز الجرح وهذا الفصل بالفضل نحو أحسن وأجاز زيدا وأحسن لا يجزئ وأختلفوا في الفصل بظرفها وجرد ما كونا متعلقين بالفضل الدال على
المتعلق بالفضل الجرح لا يتوسع فيها وأشار إليه الناظم بقوله وفصله بظرفها ويجوز جرح متعلق والتلفظ ذلك استغنى فذهب لا خفى والمبرد واكثر النحويين
العلماء من ذهب إلى أن الجرح لا يتوسع فيها وإنما هو في الناحية والفرع والفرع في الناحية والفرع في الناحية والفرع في الناحية والفرع في الناحية والفرع في الناحية
أوسر جرحهم بل لا يجزئ ولما دام خروجا وأجاز أحسن بان نحو لا فصل إذا نظر فيه بين آخر ومعه وله وهو أن وصلها وليس بسبب في ذلك خفى
ولو علق الظرف على الجرح لم يعمل على الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو أحسن منكنا في الجرح وأحسن في الجرح
ولا يقال فيها ما أحسن الجرح وأحسن عند الشبان لا يلزم الفصل بين العامل ومعه ولا يعمل معوله فصل وإنما ينبغي هذا الفصلان ما الجرح
فيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا ينبغي أن من الاسم نحو جلت يا حبيبي وهو في الأصل الدال على الغاية وغا القاموس الجلت بكسر الجيم الجافي
حلف كخرج جلتا جلا فترانهي ثابت له فعلا ينبغي من فعله وكما هو الجرح المعروف فلا يقال ما جلتني أي اجزاء وفيه ما تقدم عن القاموس ولا
يقال ما جلتني أي يلد وشدة ما أودع المرأة أي الخف يدها في القمل فهو من قولهم امرأة ذراع يقع أوله قاله القاموس والذراع كصاحب الخفينة الجدين
بالقمل وبكره وقصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الأفعال ذهبت المرأة خفت به هذه العمل في ذراع وعلى هذا الاشتداد في قولهم بالذرع
المرأة ومثله في الشدة ما أفتى بكذا وما أجده بكذا فالأول منه من قولهم هو من بكذا والثاني من قولهم هو جلد بكذا والمعنى فيها ما المعنى بكذا ولا فصل
لما الشرح الثاني أن يكون الفعل ثلاثيا فلا ينبغي أن من باعى مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاث من بدعها أو جرح في أو ثلاثة نحو جرح وخرج وضاب
انطلق واستخرج لأن بناءهما من ذلك بقوت الدلالة على المعنى المتعينة أما ما أصوله أو بعده فلا يردى إلى حذف بعض الأصول ولا خفاء في خلا
بالدلالة قامة المزيد فيه فلا يردى إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مفعول لا ترى أنك لو بنيت أصل من ضاب انطلق واستخرج فقلت الضرب
وأطلقه وأخرجه لفات الدلالة على معنى المشاركة والمطابقة والطلب لا فصل فيقبل يجوز بناءها منه فباشا مطلقا سواء كانت المزة في الفعل
أم لا وهو من مذهب سيبويه والمخففين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه فيقبل ينفع مطلقا إلا أن يشد منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه هو
مذهب الجائزين والاختصاص والمبرد وابن السراج والقاريون من وافقهم وقبل يجوز أن كانت المزة غير الفعل نحو ما أظلم الليل وما أفر هذا المكان
ويعتبر أن كان الفعل نحو ما أفره والبناء على عصفوا قال الشاطبي هذه القرية لم يقل بها أحد ولا ذهب إليها نحوي وبكيفية ما أفره محال فلهذا
بناء على أن أحداث قول عصفوا للأصابع ثم أطال في الرد عليه وشدة على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في أحد معنى التفصيل ما أعطاه للدرهم
وما أولاه للعرف ما المزة فيه للفعل من المتعد لواحد إلى المتعد لاثنين قبل التخييل في التخييل كان لك ثلثة أوجه أحدها الأفضال على الله كان قاصلا
فقول ما أعطى زيدا وما أولاه والثاني أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فقول ما أعطاه للدرهم وما أولاه للعرف والثالث أن تزيد عليها
المفعول الآخر منصوبا مجرور عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فقول ما أعطى زيدا للفقراء الدرهم وما أولاه للفقراء المعروف وإن شئت
نصبت الثلاثة إذا لم يكن إيسر فقول ما أعطى زيدا للفقراء الدرهم وما أولاه للفقراء المعروف ونقد بر الحذف عند البصريين أعطاهم الدرهم
وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التخييل من الثلاث المزيدة الجري مجرى الثلاث نحو أنقى وأمثلا واقفقا واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة
إلى يجوز لأنهم أجروه مجرى الثلاث المجزئة من الزوائد لا مجرى المزيد جهل قولهم الوصف منه نفى وملى وقصر ونفى وذهب ابن خروف وجماصة إلى
المنع لأن العلة التي من أجلها اشنع بناؤها من المزيد غير الجري مجرى المجزئة موجودة هنا وهي عدم التخييل وحذف زوايدها الغير موجب مع وجود
الغنى عن ذلك بأشد وأشد ونحوها وشدة على كل قول من أقوال المناهين ما أنقاه الله وما أملا القرية لأنها من أنقى بقشد بد الماء وأمثلا
وما أفر إلى عفو الله وما أضاف إلى الناس إن ففت لا نهما من أفر واستغنى وإن كان قد سمع نفى بمعنى خاف وملو بمعنى أملا وفقر بمعنى أضاف
كسرهما ففت فقر بمعنى استغنى بحدوده وشدة ما أخصر لأنه من أخصر وفيه شدة وذخر سجا وهو أنه مبنى للمفعول الشرط الثالث أن يكون الفعل
منصرفا لأن المنصرف فيما لا ينصرف تنقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين أحدهما ما يكون مجرور الفعل عن طريقه الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان
كفم وبش والثاني أن يكون مجرورا لا استغناء عن تصرفه بنصرفه وإن كان ما قبله على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كبش وبيع حيث استغنى
ماضيهما بالماضي برك وكلا الضميرين مراد هنا فلا ينبغي أن من نحوتم وبيعش ويزد وبيع فلا يقال ما أضمه وأبأسه وأنتم برب وبيعش بربها بافان على
معناها من إنشاء المبيع والزم ولا ما أودعه ولا ما أودعه وشدة ما أعتا وأعر به الشرط الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفا والاختلاف
التي يختلف بها أحوال الناس سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد كالعلم والتجمل أو شخصين كالحسن والفتن فقول ما أعله يوم الخميس وما أهله
يوم الأربعاء وما أحسنه وما أفضله لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا ينبغي أن من نحو قول ما أله لا مزيد فيه لبعضه عليه على بعضه
ينبغي منه الشرط الخامس أن لا يكون الفعل مبتدأ للمفعول نحو لا أو أصلا فلا ينبغي أن من نحو ضرب زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما
ما أضر بيدا وأنشأ التخييل من الضرب الكويع على بد لا يلبس التخييل منه بالتخييل من الضرب فاعل وشدة ما أخصره من وجهين الزيادة على

الطريق الثانية وهي ان حركتها ابرعصت في صانعة المتأخرة فقال لمختلفا من البصريين والكوفيين في انهم وبش فعلان وانما المختلف بين
 البصريين والكوفيين فيها بعد استقامتهما الى الفاعل فذهب البصريون الى انهم الرجل جملة ضابطة وكلت بش الرجل وهذا لكسائي الى ان قولك نعم
 الرجل وبش الرجل اسمان محكيان بمنزلة ما يطرأ في قولك نعم الرجل اسم للمرجع وبش الرجل اسم للذموم وهذا الاصل جليلان فقلت اخبرني ما هو
 وفيه على قوله الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش
 الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش
 قول لكسائي واقره انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظنفت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة واحصها ان نعم وبش فعلان جملتان
 وعلى لكسائي في النظم فقال فعلان غير مخرقين نعم وبش وانما لم يصرقا للزوم انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فقلت انما وضعنا له
 من الدلالة على المعنى مثلا لا لا انشاء فتم من قوله من قولك نعم الرجل اذا صاب غيرة وبش من قوله نعم الرجل اذا صاب غيرة وبش من قوله نعم
 الرجل ففتح الاول وكسر الثاني على الاصل المتداول وفتح الاول وكسر مع سكون الثاني وكسرهما عند نفي تيم ولا يجيز المجازيون فيها الا الا
 قاله الخضر في اول شرح الايضاح واذا كان لفاعلين مثلا بصريين والكسائي واما عند جهنم الكوفيين الفاعلين باسميهما فقال ابن العربي في البسيط
 ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عند نعم نعم اما بكذا او عطف بيان ونعم اسم براديه المدح وكانك قلت المدح الرجل زيد وبش فعلان لا يجنبه
 على احد فلولين والحمد لله على القول الاخر ثم اختلف الفاعلون بالجنسية على قولين احدهما انها الجنس حقيقة فالجنس كل مدح او ذموم والخصم
 من جنس محنة لانه فريضة ثم نص عليه كايض على الخاص بعد العام الشامل له وغيره ونسب سبويه وردا باداثر الى انكاذب نحو قولك نعم الرجل
 زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش الرجل زيد وبش
 قولين ايضا احدهما انها المعنوية وهي مشابها الى ما في الازهار من جفنة رجل كما تقول اشترى اللحم ولا زيد بالجنس لا زيد بمهمودا تقدم والثاني
 انها الله في الشخص المدح كانت فلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجمهور في مشابها نحو نعم العبد وبش الشارب او مرفعين بالاضافة الى ما
 لا ينهاى الى ان يقول نعم دار المنان وبش مشوي المنكرين او مرفعين بالاضافة الى مشابها لما قاله قوله وهو ابو طابيع النقي صلى الله عليه
 واله نعم ابن اخي النعم غير مكذب ذهب حسام مفر من حبال غيرة والذهب مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وغيره ما قبله واخبر بسببه
 وحسام مفر من حبال غيرة وعدو حسام مفر من حبال غيرة لا العزة لا انت بالذكور والاضافة الى قوله فاعلان اسمين متوازنين او
 مضامين لما قاله او فاعلان لفاعلين مضمينين مستترين وحيث في نعم وبش مضمينين يستلزم لكل منهما ما قبله في المعنى قابل ان يذكر فاعليا والى
 اشار الى قولهم وبش فعلان مضمينين من نحو بئس الظالمين بكذا في نعم وبش مضمينين فيهما مرفوع على الفاعلية وبكلامه مضمينين في نعم وبش هو
 المحل المذكور في قوله فاعلان مضمينين مستلزمين او مضمينين مستلزمين او مضمينين مستلزمين او مضمينين مستلزمين او مضمينين مستلزمين او مضمينين مستلزمين
 النقد برقم هو الى امرهم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الخاب فوهم ان قلت كذا فيها ونعت قال ابن عصفور النقد برقمه ضللت فخذ في
 والمختص وقاله نقير الحديث في الرخصة لخذ ونعت رخصة الوضوء في البسيط لا يحد في المنزلة لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير جديدا ولا
 كالنوع من الفاعل ثم قال الا ان اموض منه شيء كالثاء في الحديث انتهى ولا بد بعد في قوله صلى الله عليه واله من توشا يوم الجمعة فيها ونعت بدل
 على ان المنزلة كالموض من الفاعل الظاهر لا بد ان يكون مما قبله ال فلا يكون مثلا وبش فاعلان ولا كلمة ما خلا في الفراء والرخشي من وافتها
 ولا يكاد يجمع بينهما ولما ذكره ابن السراج والقاضي ان يجمع بين المنزلة والفاعل الظاهر يؤكد اقول نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت ردة النخبة
 نطقا او باهاء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والضمير وهو فتاة ومنع سبويه واسير في بكسر الهمزة مطلقا سواء افاد معنى نائدا على الفاعل
 ام لا وجهها ان الضمير رفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقصه ان بالكلام على جواز من الدرام عشرة درهما وفي التنزيل ان
 الشهوة عند الله اشاعر شرا وقال ابو طالب ولقد علمت ان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه فوجاء في الباب كقول جرير بن عطية
 والعلويون ببش الغمل فحله فحلا وقاله سبويه مضمين وما اوردته عليه الوجه الاول لانه من الضمير التوكيد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من الضمير
 بل من افعال التوكيد وقبل ذلك في قوله المضمين عندنا على الفاعل الظاهر في جميع بينهما والاولا يجوز ويصح ان عصفورا الاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود
 المروفيين شعوب مضمينين فلم يبدل سواء فتم الى من جعل فاعلي جميع بين الفاعل الظاهر وهو المرو والضمير وهو رجل الجرد ومن وقد افاد الضمير مضمين
 زائدا على الفاعل وهو يكون مضمينا نسبة الى نهائيه بكسر الناء وهي اسم لكل ما نزل عن جسد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الفعلان نهائيه بكسر الناء
 ونهائيه مضمينها فان كثر شدت به النسبة وان فخت له شدتها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع ضمير
 وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم فداشهر واختلاف في كلمة ما بعد نعم وبش اذا وقع بعدها جملة ضابطة او اسم مفرود على قولين فقبل هي فاعل فيها ثم ان
 وقع بعدها جملة ضابطة فهي مرفوعة فاقصدها ووصلها والفعل بعدها ماضيا او مضمرا محذوف كانه نحو نعمنا بكم به اي نعم الذي بكم به
 وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرود فهو مرفوعة نائبة في نحو نعمنا اي نعم التي هي وكلمة هي المضمرة هو منقول عن سبويه والاصل
 فنعن التي ابداه لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذفنا المصنوع والابنية المصنوع ايضا ففصل وانرفع وقبل هي مضمينها في نكرة موصولة

لا يخفى

باب فضل التفضيل

والفعل كمالا او اشد ما اكلا او من وصفه كمالا او من يبر او اخر بنوه من قولهم هو من قولهم لعلكم تذكرون واللام اى سائر
وشظا بكذا الى شين وبطائين معجبات اسم من معرفته من قوله وفضل انما لفظه لعلكم تذكرون واللام اى سائر
وتشد بناؤه ما زاد على ثلثه كذا الكلام اخص من غيره بنوه من اخصر فقيه شذوذ ان كثر مبدى الفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم
التحسين وقى بناءه من الفعل الماضى الذى قل ومن اخل الداء لثلاثة المتفادى في التحسين ففضل مجوز مطلقا وقبل يمنع مطلقا وقبل يجوز
ان كان الهمزة قبل النقل وسمع شذوذ على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احدى شيى المنفصل هو اعطام للدرام واو لام للمعروف وتوسيع
على الثاني هذا المكان اخص من غيره وسمع بناءه من فعل المفعول كواو من من دلت بنوه من زهى بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به لربما لا يبدى للفعل
وان كان معنى الفاعل وحكى ابن دريد زهى بن هوايى تكبر على احكامه ابن دريد لا شذوذ فيه لان من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من زى الفاعل بنوه
من شغل بالبناء للفعول والضمين ثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء الهمزة فقا لمن وذات الضمين امرأه من قيم الله بن ثعلبة كانت تدعى اليمن
في الجاهلية فاني خولت بن جبير الانصاري قبل اسلامه فادى ما اخلت بخباياها فقال لها اسكبي حتى انظر الى غيري ثم حلى الاخر وقال يا اسكبي فلما
اشغل يدها حارها حتى ضوى منها ما اراد وهو ريش اسم فقهه يدبر او سمع هو اغوى حاجتك بنوه من عنى بالبناء للفاعل ضل هذا لا شذوذ فيه
وان اتصل به الى التحريك لا ينجبه بل يقطعه بنوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار المتأخر بقوله وما به الى التحريك صل لما منع به الى التفضيل صل وبما
بعده بمصد ذلك الفعل من انفعال هو شذوذ اسفرا وجرى وبشئ من ذلك خافد الصوغ للفاعل بالانفاد لا شذوذ فان اشد بانى
ولا بانى هنا مستغاض قول الموضح وبما بمصد ذلك الفعل غير لان المزايا المستدرة والتميز واجب التكرار كما نبه عليه الموضح في قوله فصل
ولاسم التفضيل ثلث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب ان كان احدهما نفسه وهو ان يكون مفردا او كرادتا او لو كان مستندا
الى مؤنث او مشى او مجموع نحو قلت وبدا افضل من عمرو والزبدان افضل من عمرو والمندان افضل من عمرو والزبدان افضل من عمرو والمندان افضل
من عمرو ونحو قول الله لم يوسف اخوة الى ابينا معنا ونحو قوله قل ان كان اباؤكم الاية الى قوله لعلى ابيكم فافرد الاية الاولى مع الاثنين وفي الا
الثانية مع الجماعة ومن ثم اى من اجل ان افضل التفضيل اذ يخرج من ال والاضافة لزيد الاقارب والتذكير قبله لترسيم الفرة جمع اخر وانى اخر ان
معدول عن اخر الموازن لافضل التفضيل وليس من باب افضل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة ولا يوافقه لذلك لم يجعل ابن مالك من باب
افضل ولا لم يفرق بين ملحظا بالمضارع وهو اول لانه لا يميز بين اثنين في الوزن ويكون معناه نسبيا او كونه لا يدل على بابه وعلى الاحكام فهو يحيا
باب افضل في ثلاثة اموات احدها انه بطاين ولو كان ذكره والثاني انه لا يلبس من لفظه لا تقديره والثالث انه لا يقتضى من غير افضل فعل في فواس
بن الحسن بن هاني الحكمي نصف الفرة كان صغرى وكبرى من ضمها فاصحابه وروى عن ابن ابي عمير عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
بن قول اصغرا وكبرى بالتذكير واجيب عنه بانه لم يفصل حقيقة المفاضلة فهو كقول العرب ضبين فاصلة صغرى وفاضلة كبرى وقول الفرزدق واذا خاف
عنكم اسوا العبيت كنتم كراما وانما ما اقام الائم اى ايام والفتاح بفتح الفاء والفتاح بفتح الفاء وكسرة في اخره من كلمة الفتاحات الف
شعرية والجمرة وسبب التسمية بالي نواس بنون مضمومة بعد ما او لا هرة لانه كان ذوا ثنان نوسا على عاتقه والحكم الثاني فيما بعد افضل ان يولى من الجاهل
للفضل كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسبب بولابنداء الانشغال في افضل منه وابنداء الانشغال في نحو شمره واعرضه ابن مالك بانها لا ينع بعد
الى واختار انها للجواز فان معنى زيدا افضل من عمرو وجاوز زيد عمرو في الفضل واعرضه في المعنى بانها لو كانت للجواز لنعى في موضعها من وضع بان
وخرج المراد من موضع مراد فاما ان يكون اذا لم ينع من ذلك مانع وهي هنا مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حرف الجر الا في خاصة
وقد حذف من مع مجردها للعلم بها نحو والاخره خبر وابنى اى من يحبوا الدباء وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكرمتك ما لا اؤثر في اى منك و
ذلك اشار الى انما يقول واكمل التفضيل صلة ابد تقديره او لفظا بمن جر ووا كثر ما حذف من مع المفضل اذا كان افضل خبرا في حال وفي الاصل
خبر المبدأ وخبر كان وان وثاني مفعول ظن وثالث مفعول اعلم فهو زيدا افضل وكان زيدا افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا
عرو افضل وقبل احدث اذا كان افضل الا كقولك زودت وقد خلناك كالبدر اجلا فظل قواى هو ك مضلا فاجل حال من اء الخطاب في
وكالبدر مفعول ثان لخلناك اى زودت اجلا من البدر وقد خلناك مثله فالمراد بك في شرح التمهيد او اذا كان افضل صفة كقوله وهو احسن
اجلاد نوحى اجدر ان يقبل غدا ينجى يارب ظليل فاجد صفة لحذف وهو عامله المعطوف على نوحى اى نوحى فاني مكانا اجدر من غيره بان يقبل
فيه قد فالمراد بك في شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطا بلفظه وهو من الترحيم بمقتضى رواج وقت العشاء واجد بالجمع اى احسن وتقبل من
من القبول وهو النعم وقت الظهيرة وقال لبيد ان الخطا بلفظه وهو صفة التخل من نوحى التبع اذ طال وانكرى بالقبول عن غيرها
وهو ما اراد عى ابن السوفى واللواحق تشهد لذلك وجبى ثنية مضافا الى بابه وظليل وما وصفا الموصوفين محذوفين والاضل كسبه
ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف فيجيب تقديم من ويجوز ما عليه اى على افضل ان كان المجرور من استغناء لان الاستغناء له صلا ككلا
مخوات من افضل والاصل ان افضل من تقدم من على عالمه وهو افضل والى ذلك اشار المتأخر بقوله وان يكن ينل من مستغناها فلهما كرا ابد
معدوما وتقبل الموضح احسن من تمثيل المتأخر بقوله كمثل من انشأ خبر لما فيه من الفصل بين العامل ومفعوله باجتناب لان البنداء اجتناب من الخبر بمعنى انه

للفعل وسمع
أرضي البناء

وہندافضل
عزم

ليس يجوز لا على الصحيح مستحبا انه لا يفصل بين افضل وبين بالبداية لانها بمنزلة النقصا والمصنفا اليه ولا يلزم من تشبيل الموضع اخيرا بالصدر الكلام من
صدره لان ذلك انما يتبع بالنسبة الى العامل فيه فخط الخط المطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من كلام من افضل والاصل
افضل من كلام من خلد من ومن مجرور على افضل لان ما مضى اليه ما له الصديق ما له الصديق المستقيم والصديق وما احسن قول الابن المخلص في الموضع
الحديث بان بابا الصدور صدر او قد تقدم من مع مجرور على افضل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جبر اذا ساربت اسماء بوما طيبة فاشا
من تلك الطيبة اليه والاصل في اسماء المص من تلك الطيبة تقدم من مجرور على المص وهو ضرورة عند المجزوء ونادى عند الناطم حيث قال ولقد اخبرنا
المفيد بن زياد واذ ذلك لان افضل عامل غير متصرف في نفسه فليكن له ان يصرف في معوله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرف في الحالة الثانية من الحالة
الثالثة ان يكون افضل معروفا بال فيجوز ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والاثنية والافراد والثنائية والجمع والى ذلك اشار الناطم
بقوله وتلوا طين مخوزيد افضل وهذا الفضلي والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل والهندا الفضل
او القسطنطيني في الموضع النقصا الخفضة كالنقصا في طابق موصوفه لوزو لا ترفع شيئا به بافضل للتجيب لا في الزوال ومع ذلك لا بد من مراعاة التماثل
قال ابو سعيد على زيد جبر وكفاية المستحق ما لم ينفذ لا يستغنى في الجمع والاثنية عن المص فان الاشرف والاطرف لم يقل فيها الاشارة الشرف والافاضل
والظرف كما قبل في ذلك في الاطول والافضل وكذا الاكبر والاحمد قبل فيها الاكبر والاحمد ولم يجمع فيها الكبر والحمد انتهى الحكم الثاني ان
لا يوثق معين لان من وال بنعافيان فلا يجوز ان كان في الاضافة فاقول بمون الاغنى ولسنا لاكثر منهم حصي وانما الرفع للكار خخرج جبره من من وال
على يانه ان لا اكثر او على انها اي من ليست متعلقة بال اكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة ما تكونه محذوف فامسك من لاكثر المذكور بدل نكرة
من معرفة والاصل لا اكثر اكثر منهم اولى ان من يمتنع اي منهم وليان اجزاي من بينهم او متعلقة بليل اقية من النجزة فذلك استغنى عن الفصل بين افضل
ومثبه للضرورة وحصى من اي عدد او الكار بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افضل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لم ير ان التذكير و
التوحيد كما يلزم ان المجرور من ال والاضافة لا شرا كها في التنكير ويكونا على معنى من والى ذلك اشار الناطم بقوله وان لم تكن ويضف بجريا الزيد قبل
وان يحدد ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف مخوزيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهذا افضل امراة والهندان
افضل امرأتين والهندات افضل نساء اذ قصد الثبوت للزوجة الاول على جمل المضاف اليه ولصد واحد او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى بافضل
من جميع الرجال اذ افضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذ افضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذ افضلوا رجلا رجلا
وهذا افضل من جميع النساء اذ افضلوا امرأة امرأة والهندان افضل من جميع النساء اذ افضلوا امرأتين امرأتين والهندات افضل من جميع النساء اذ
افضلوا نساء نساء فان قلت انك تفرق في سباق الاشارة فيهم من ارباء العم اجيب عنهما بان العم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل نساء
افضل رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك يجب الاضافة لان افضل لا يقتضي الا بالما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافرية بالافراد ومقتضى القاء
كافرين بالجمع ليطابق الواو في كونها كافرية ما قاله المبرر انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافرية وقال الفراء انما وجدته في معنى افضل اي اول
من كفر ولوا بد به الاسم لم يجز الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب ان يضاف نحو انت افضل رجل
افضل رجل وانتم افضل رجل وغيره ولا تكونوا اول كافرية وذلك هو القياس لان النكرة بمنزلة وقد خففت بالاضافة فاشبهت مائة رجل وقد
اجازوا في اسماء ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى المشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة
وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اشياء فتم بقصد زيادته على ما اصنف اليه وفيه بقصد زيادته مطلقه وفيه بول بالانفضيل فيه فان كان
افضل بما لا تفضيل فيه وقصد زيادته مطلقه وجب المطابقة للموصوف بنسبها بالمعرف بال في الاخلاص عن لفظ من ومناها وقد يوردان على
مثال واحد كقولهم النافض والاشع اعدا بنى مروان فتمثل اعدا ان يقول بما لا تفضيل فيه اي عدا لهما لربنا وكما احسن نجي مروان في المعدل بحمل
ان يراد به زيادته مطلقه والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص اذ ان الجند والاشع بالثنى المجزوء والجمع هو
عبد المرز لقب بذلك لان بجبته اثر شبيه من ذاب في ريشته والى ذلك اشار الناطم بقوله وان لم تنو فهو طين ما يقرن وان كان افضل على اصله من زيادة
المفاضلة على ما اصنف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرمين بها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية
في موضع المفعول الثاني ومجرور بها مصفا اليه كابر ولولم يطابق لقب اكابر مجرمين بها وفي بعض النسخ هم اذ لنا ولولم يطابق لقب اربعة لنا وجاز نزكها اي
المطابقة لشبهه بالمجرور بينه معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احصا لخاص فاحرص مفعول ثان ليجدنهم ولوطابق لقب احصى بالباء وهذا الوجه وهو ترك
المطابقة هو الغالب في الاستعمال وان اشرح بوجه ويجعل افضل فيه كالحجرو ويلزم فيه الافراد والتذكير ويرد اكابر مجرمين بها فان قدرا كابر مفعول ثانيا
لجعلنا ومجرور بها معمولة او لا كما قال ابن عطية فيلزم المطابقة في المجرور من ال والاضافة كما قال ابو جيان والى جواز الوجهين اشار الناطم بقوله وما
لمعرفة اضيفت في وجهين عن ذي معرفة هذا اذا ثبت معنى من وذكر صاحب الامثال السابقة ان افضل باقية في اللغة لثغرى المعنى عن الشبهين بخوفه ثم اتم
خبرام فوم نفع اي لا خبر في الفريدين انتهى مسك في تعلق بافضل التفضيل حروف الجر على نحو تعلفها بافضل التجيب اما الخفض به فيجوز ان كانت
الخفض كلا وافضل بعضه وعكسها واما النصب فيمنع منه المفعول به ومعنى المطلق مطلقا والتميز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افضل مضافا

باب افعال المضارع

في هذا الباب من باب النعت و زاد في الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او
 نقدا او محذوف النعت والتوكيد وعطف البيان والنسب والبدل وبشكل عليه نحو ما قام قام زيد ولا ولا فانها مشبهة على التوكيد وتبين
 فيها و دليل المحذوف ان النامع اما ان يتبع بواسطة حرف او الاول عطف النسب والثاني اما ان يكون على شبه تكرار العامل او الاول البدل والثاني اما
 ان يكون بالفاظ مخصوصة او الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشق او الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمع جدها
 ثم بالبيان التوكيد ثم بالبدل ثم بالنسب فالنعت في التفسير واختلف في حامل النامع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو النامع
 في المشوع ونسب سبويه وقبل العامل فيها تبينها بالمجرى عليه وهو قول الخليل والاضحى واما البدل فقبل عامله محذوف وهو قول الجمهور
 لم يظهر وجاز ان مع الظاهر ولو وجب ما مع المضمين نحو زيد و قال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوع وهو ظاهر سبويه واخاره ابن مالك وابن
 حروف وقال ابنه مفر عامله عامل متبوع على انما نشأ عن عامل المحذوف لانه عامل بالاضافة واما النسب فقال الجمهور عامله عامل متبوع بواسطة
 المحرف وقبل المحرف قبل محذوف واليهما اشار الناظم بقوله تتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف بدل فالنعت عند الناظم المشا
 به بقوله في النظم فالنعت تابع من ما سبق بوسمه ووسم ما به اعتلق هو النامع الذي بكل متبوع بدلا لانه على معنى فيه ارفعا بعلق بخرجه فيزيد
 التوكيد النسب والبدل فانها لا يكملان متبوعهما لانها لم يوضع الفصل لاضحاح والتخصيص في معنى البدل للايضاح في بعض الصور وفي
 خرج بعيدا للدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانها لا بدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق بهما البيان فلان تلك الاسمين هو على الابد

واما التوكيد فلان نفس الشيء لا يوصف فيه قال ابن مالك في شرح العدة والمراد بالكل الموضع المعرف كجاء في زيد الناجر في النعت المحقق او الناجر في الموضع
 السبوي المختص بالذكر كجاء في رجل الناجر في السبوي واختلف في موضع الايضاح والتخصيص قبل الايضاح رفع الاشتراك في اللفظ
 الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو مجرى بيان الجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في التكرار على سبيل اللفظ وهو مجرى بيان
 تشديد المطلق بالصفة وقبل الايضاح رفع الاختلاف في المعارف والتخصيص قبل الاشتراك في التكرار وهذا الخارج ليس بجامع لان غير شامل لانواع النعت
 فانه قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لغير المدح كالمدح لله رب العالمين او لغير الذم نحو لعنوا بالله من الشيطان الرجيم وللشعير بنحو ان الله يري
 عباده الطاعين والعاصين والتفصيل نحو ريت رجلا من عبي الله بنحو يصدق قلبه او كثره او للرحم بنحو اللهم انا عبدك
 المسكين او التوكيد نحو فاذا اتفق في الصيغة واحدة وجواب ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرها انما هو بطريق العرض اذا
 عن استعمال الشيء في غير ما وضع له **فصل** ويجب مراعاة النعت لما قبله في ما هو موجود فيه من اوجر الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجزم
 والتذكير بقول في التعريف جائي زيدا الفاضل برضاها ورايت زيدا الفاضل بضمها ومررت بزيدا الفاضل بحيرها ونقول في التذكير جائي رجلا
 ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز مخالفا في الاعراب لان ذلك يخل بالثبوت ولا مخالفا في التعريف والتذكير لان التعريف
 بنفسه كمن ذلك المعين مدلول عليه بحسب ثبوت التذكير بنفسه كمن المعين غير مدلول عليه بحسب ثبوت الجمع بينهما لجمع بين النفي والاثبات وهو
 محال قاله الفخر الرازي والى ذلك الاشارة انما يؤوله ولينظر في التعريف والتذكير ما لما تارة واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتثنية فان
 رفع الوصف المحقق في الجازي غير الموصوف المستثنى وافقه فيها ايضا ونفي الوصف المحقق في الجازي غير الموصوف المستثنى مرة كرهية ورجل كرهية ورجل
 كرهية ورجل كرهية في الوصف في الجمع غير مستثنى يعود على الموصوف باغلب ما في التذكير والتثنية والجمع وكذلك نقول في التعريف جائي المرأة الكريمة
 والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونفي الوصف الجازي في غير موصوفه اذ احوال الاستثناء عن اظاهر الموصوف ورجل اظاهر بالاضافة ان
 كان معرفة ونصب على التثنية ان كان نكرة نحو جائي امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة اباء بالاضافة او كريمة الاب بالاضافة او كريمة
 اباء بالتبعية وجائي رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتبعية ونفي الوصف متعوض في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتثنية مع موضفه
 له في اوجر الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتذكير وبكل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله واقع ضمن الموصوف المستثنى اصالة او تحويلا
 ويستثنى من ذلك شيان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا اشتمل على واضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التثنية والتثنية
 والجمع نحو ريت رجلا افضل من زيد ورجلين افضل من زيد وامراه افضل من زيد وامراه افضل من زيد وبناء افضل من زيد
 وكذلك ريت رجلا افضل شخص ورجلين افضل شخص ورجلا افضل شخص والآخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث في الاثنا
 الاثنية على وزن قول بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول اذا كان جارا على موصوف نحو رجل صبور وامراه صبور ورجل قليل وامراه قليل وان رفع الوصف الاسم
 الظاهر او رفع الضمير اليه اذ اعطى الوصف حكم الفعل ولم يجر الجال الموصوف في الافراد والتذكير والتثنية والجمع نقول في الوصف اذا
 رفع الظاهر مررت برجل قائم امرنا بنيت قائم لانها مسندة الى ام وان كان الموصوف مذكرا وامراه قائم ابوها بنيت قائم لانه مسند الى الاب وان
 كان الموصوف مؤنثا كما نقول في الفعل قائم امرنا المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني ونقول مررت برجلين قائم ابواهما بافرا قائم وان كان
 المنعوت مشقيا نقول في الفعل قائم ابواهما بافرا الفاعل ومن قال من العرب كطي وازدشوه قائما ابواهما بالحاء علامة التثنية في الفعل المسند الى
 المشق الظاهر قال في الوصف اذا اسند الى المشق الظاهر قائم ابواهما بنيت الوصف نقول في جمع التذكير مررت برجال قائم ابواهم بافرا قائم
 كان الموصوفين كما نقول في الفعل قائم ابواهم بافرا افضل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قائما ابواهم بالحاء علامة الجمع في الفعل
 المسند الى الجمع الظاهر كذا اكلوا البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائم ابواهم بجمع الوصف جمع السلافة ولكنهم خالفوا حكم الفعل
 افا كان الاسم المرفوع بالوصف جانا فلما زاد نكسر الوصف ثم قال سبويه والمبرد وابو موسى جمع التذكير الموصوف افع من الافراد كقيام ابواهم وقال
 الابن في التلوين وطائفة افراد الوصف افع من نكسبه وفصل الحرون فقالوا ان كان النعت متابعا لجمع كريت رجال قيام ابواهم فالتكسر افع
 وان كان منفردا مشقيا كريت برجل قائم غلامه ورجلين فاعدا غلامهما فالافراد افعم وانفق الجميع على ان الافراد افعم من غير السلافة ونقول في الوصف
 اذ ارفع الضمير اليه وجائي غلام اخراة بنيت هي امر رجلا ضا بها هو كما نقول ضربه في ضربها هو وجائي غلام رجلا ضا بها هو كما نقول ضربه
 ومن قال ضربه عما قال ضارباها ونقول جائي غلام رجال ضا بها هم كما نقول ضربه هم ومن قال ضربه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسر كضاربهم
 افعم من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستقام من قول النظم وهو لكا التوحيد والتذكير او سواها كالفعل **فصل** في الاشياء التي ينبغي
 اربعة كذا في النظم احدها المشق وهو لما اشار اليه النظم بقوله وانعت عشق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى مفعول المصدر
 والمراد به ما دل على حدث وصاحبه ممن قام به الفعل او وقع عليه ككتاب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعنى ما
 فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضارب وانيسة المشبهة بنحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم المفعول
 كفضل بمعنى مفعول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن فمن خرج عن ذلك ما اشق لان او مكان والثر فانه لا يثبت به فلا بد من نقضا

معنا كما لا يذهب المطلق او معناه دون لفظه كالضارب بالاضرب في الارض او السبق في وجه القربى بالاضرب لان
اصل التثنية طبع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف ضابطا فخره لا اذا اختلف كونه بكتب
وما يلى جعل من غير محو بعين مسلوب بالفتحة والفتحة ليعين وعطف احد على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهي بالكلية بحيث لم يبق له عين
ولا اثر والبالي هو الذي هو شئ بعينه وفي شئ من اثاره وبكى فصوره في ذلك مررت بجبال شاعر وكاتب فبقيت هذه الثلاثة المتعاطفة بالواو ونحو الجا
والشاعر الذي يلى بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صار الفقه بحيث لم يبق له شئ الاشارة فلا يبق في التفرق لا يجوز مررت بهذين الطويل
والقصير على النعت في سبويه والمبرد والزمخشري هو مقتضى القياس لان ضا الاشارة لا يكون الا طبعها في اللفظ لانهم جعلوا النطابق في الجا
عوضا عن الضمير وحمل المشق عليه قال الزبيري ان قد رثه بدلا او سببا عاجزا وقد اجاز سبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان ضابطا لاختلاف النعت
الموضح في نحو شئ واذا اشدت النعت مع تفرق النعت فان كان العامل فيها واحدا فان اخذ العمل فالانواع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بزيد
وعمر ولا يجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليها فوضعت يد عمرو والظرف بين فالقطع وان اخذت نحو قام
زيد وعمرو فالقطع عند البصريين وانواع الاخر عند الفراء وانواع الاول عند الكسائي وانواع اتما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل عددا واخذ
لفظ النعت فان اخذ معنى العامل وعمله ولفظه وجبته جازا لانواع مطلقا سواء كان الشبان مفعولين بفعلين او خبري مبتدئين او منصوبين
او مخفوفين فقال ما اخذ عمله ومعناه ولفظه ذهب يد وعمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو والفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرو والظرفين
ومررت بزيد ومررت بعمرو والكريمين فقال ما اخذ معناه وعمله وجبته كجاء زيد ورايت عمرو والظرفين وهذا زيد وهذا عمرو والعاقلان ورايت زيدا
بصريح ابعين خالدا الشاعرين وسفت النعت الى خالدا وسبويه زيدا الكاتبين ومنع ابن السراج الانواع في النوع الثاني وقطع في الاول فقال
ان قد رثا الثاني فالقطع او ناكدا او الاول هو العامل جازا لانواع وخصص بعضهم جازا لانواع يكون المفعولين فاعلى ضلبي كجاء زيد ورايت عمرو والظرفين
او خبري مبتدئين كجاء زيد ورايت عمرو العاقلان اخذ من كلام سبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاقول الاختصاص قال ابن السراج في شرحه
ثم قال في الظاهر فبهم الحكم اذ لا تفرق في القياس بين قولك ذهب يد وعمرو العاقلان وقولك احببت زيدا ووددت عمرو العاقلين وقولك
مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا اجاز الاول جاز هذا النوع وجرم ثمة النظم فقال ونعت مفعول وحيد معنى وعمل اشبع بغير استثناء وان اختلفا
في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت عمرو العاقلين واختلفا في المعنى والعمل ويجوز كذا ناصر زيد ويجوز عمرو العاقلان واختلفا في المعنى فقط
كجاء زيد ومفعول الكاتبان واختلف العمل فقط كذا مولود زيد بالبحر ومفعول الكاتبان وجب القطع عن المفعول اما بالرفع على الضم ام بـ
او بالنصب على الضم او بمنع الانواع لا نه يرد على شلطة عاملين مختلفي المعنى والعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في النوع الاول
في النعت وهو الصحيح اما اذا اخذ العاملان معنى فلا يجوز في الانواع لانا العاملين من جهة المعنى شئ واحد فمن لا منزلة العامل الواحد عند
البحر وقال ابن السراج اذا انفقا لفظا كان الثاني يؤكد الاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدهما ان يختلف العاملان في العمل والمعنى كرايت
زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كرايت بزيد ورايت عمرو وفيها اربعة اقوال فالجمهور على منع الانواع فيها والى العمل
على جواز الانواع فيها الثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الانواع في الاول وجواز في الثانية لكن الكسائي يمنع الثانية فيها والفراء يعكس ذلك
الصورة الثالثة ان يختلفا في المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو ايضا لاجاز قوم فيها الانواع وهم الفاتلون بان العامل النعته وصنعه قوم
وهم الفاتلون بان عامل المنعوت والنعت احد الصورة الاربعة ان يحدد معنى وعلا ونحوه صورتان ان يحدد لفظا او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء
عمرو العاقلان فيجوز فيها الانواع وهذه ابن السراج بان يحدد الثاني يؤكد والثانية نحو جاء زيد ورايت عمرو والظرفان فاجاز الجمهور فيها الآية
وصنع ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كذا زيد وجاء عمرو والظرفان ورايت زيدا وان عمرو في الدار الفاتلان
فذهب الجمهور الى منع الانواع والاختصاص للبحر الى جواز **فصل** اذ لا شك في النعت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعاء
جازا لباعه وقطعه ما لم يكن للبحر التوكيد نحو نعمة واحدة او لزم الذكر نحو الجاء الفخير او جازا على مثل ان الله عز وجل فلا يجوز في شئ منها
واذا انكرت النعت للاحد فان غلبت سماء بدو منها لاجاز انما كمالها وقطعها كمالها والجمع بينهما اولى بين القطع والانواع بشرط تقديم النعت للجمع
على النعت المقطوع وذلك كقول خنوق بكسر الخاء المجرى والنون بينهما واو ساكنة يفت مضافا القيسية تحت لوفة بن العبد لا تروى زوجهما بشرين
عمرو بن زيد ومن قبله من يديه وفوزة لا يبعدن قومي الذين هم ستم العداة واقر البحر الما زلون بكل معترك والطيبو معا فدا الارز قومي فاعل
يبعدن بفتح الباء والسين وهو دعاء الخرج مخرج النسي اى يهلكن وهو من بعد الرجل بعد كخرج بفتح فحوا اذا هلك وفي المتن بكسر الباء
ثمود فان قبل كفت عن لغوها بان لا يهلكوا وهم نذركوا اجيبان المرث فخرجت على صلاتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولم في ذلك
عرضا ان بعد ما انهم يريدون بذلك استعظام موتها لجل جليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يقي ذكره ولا يبد
لان بقاء ذكره لانك بعد موتها لا يجازى والعداء جمع عام وهو العداة بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدوان فولا لا يجمع على ضلوة والجزع جمع جزع
وهي المناقزة التي تختل للفرق والمعتزك موضع القتال ومعاذ جمع معاذ لان جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم ستم على اعدائهم ولغير ذلك

معلامة

دون الاول

ومررت بزيد
هذه هي النكتة

باب العز

لاهم كان يصرح بها لاضاهاهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب هو ان يزلوا عن ابلهم ويتركوا خيلهم والثاني في لغوها وهو ان يزلوا عن ابلهم
وبما نزلوا على ابدانهم اذا كان الفناء في موضع واحد والجمال للخيول فيه والطيبون معافا لان كثرة غزاة الفرج تزيد ابلهم لا يبعدون ما زلواهم على فرج
زانة كانت العرب اذا وصفت الرجل بظاهرة الاثار والذليل ارادوا ان يزلوا عن ابلهم واذا وصفوه بطهارا قالوا ان يزلوا عن ابلهم ولا يزلوا عن ابلهم
بطهارا ليجري ابلهم وان فليجربوا على غش ولا مكر والمقصود من البيت ان يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الانبياء لقولهم وعلى القطع بانها مبتدأ
تقدروهم ويجوز نصبها على القطع ايضا باختمنا متصل بقدره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الانبياء لقولهم وعلى القطع ايضا
هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باختمنا امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز نكس وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيما لا يصلح الانبياء في الثاني
لانهم موقوف تحت مطلق والاضاهاهم في القطع لا يرد ما في الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او اجنبية من الرجوع الى الشيء بعد الاضمار عنه
او اجنبية من الرجوع الى الشيء بعد ان يصرح به في قوله من ان يزلوا عن ابلهم لان القطع المنعوت في المعنى المراد من الانبياء ان يزلوا عن ابلهم لا يزلوا عن ابلهم
النعت الاول وهو الموصول تحتها لغزاة العرب متبع ان يزلوا عن ابلهم فيقطع ان يقطع الجميع فان انبعت بعضا فليس فيها الا الانبياء لان القطع في البعض والاضاهاهم
في البعض مشروط بتقديم المنعوت والاضاهاهم في القطع اشارة الى انهم يقولون واطع او اطيع ان يزلوا عن ابلهم وان يزلوا عن ابلهم في معنى المنعوت لا يجوز عيا
اضاهاهم كلها للمنعوت لثبوتها منه في الشيء الواحد وابنه اشار الى انهم يقولون ولان غزاة كثرت وقد نكس مفسرا لذكر ان يزلوا عن ابلهم وذلك كقولهم
يزيد الناصر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوفه الصفات بشاؤنه في اسم ثلثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحد منهم ابراهيم كاتب والاخر تاجر فقيه
والاخر فقيه كاتب فلا يميز بين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجوز ان يزلوا عن ابلهم بعضهم باختمنا امدح او اذكر البعض الذي يعين بالاضاهاهم
الثلاثة الانبياء والقطع الى ارض او الى نصب الجميع بدينهم بشرط تقديم المنعوت على الاصح والابنه اشار الى انهم يقولون واطع او اطيع معلنا واذا كان المنعوت
نكرة يعين في الاول من نعوت الانبياء لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غنى عن التخصيص وجاز في الثاني من نعوت القطع من المنعوت سواء يعين
متمايذا منها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعه الاول كقوله وهو ابراهيم هذا الذي يصنف صابدا وباري الى ثبوت عطل وبعث
مراضع مثل النعوت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المديسين بقاء عطلت المرأة لما خلا جدها من العلاء بد وقطع الثاني
وهو شعثا بضم الشين الجحيم وسكون العين المهمله وفي اخره مثلثه جمع شعث بالمد وهي المغيرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره لخص
شعثا ونحوه والراضع جمع مرضعة والسعال جمع سعاله وهي حبش القبلان فان لم يقدم نعت اخر لم يجز القطع الا في الشر وحقيقة القطع ان يحصل
النعت خبر المبتدأ او مفعولا لفعل فان كان النعت المفعول لمحذوف مدح او ذم او نكس وجب حذف المبتدأ ان نعت النعت وقد رث هو والفعل
ان نصب النعت وقد رث في المدح امدح وفي الذم اذم وفي النكس اذم وعطف على النعت قول النظم واطع او اطيع فطعت مضمرا مبتدأ او انصابت في بظهورها
لقولهم في المدح الحمد لله الحمد بالرفع اخذاه وهو مبدأ والمحمد خبره وقوله في الذم واخره جملة النكس بالنصب لجملة باختمنا امدح او اذكر وامر ان يرفع يا
لعطف على فاعل يصلي الشرفه وكقولهم رث بعدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجلة النعت المفعول متاخره قال الشاعر في الاضعة
مع المقدر نصير حيلة مستغلة لا موضع لها في الارباب انتهى وجه وجوب حذف الرفع او انصابتهم لما فسدوا انشاء المدح او الذم او النكس جلا
اضما العامل اماره على ذلك كما فعلوا في انشاء اذ لظاهره العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لحنى معنى الانشاء ونحوهم كونه خبر امثالثا وان كان
النعت المفعول لغزاة ذلك اي لغزاة المدح والذم والنكس جاز ذكره او في ذكر العامل وهو المبتدأ او الفعل بقوله زيد الناصر يا اوجه المثلثه با
على الانبياء والرض على الخبر بزمي مبدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظن كلام المبتدأ والفعل ونقول هو الناصر واعني
الناصر كانه على تقدير سأل سائل يقول من هو او من نعتي **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفعولا صاعدا لمباشرة
العامل اما بخصوص النعت بالمنعوت كقولهم برجل راكبها هلا اي في راسها هلا او بمصاحبة ما يبينه نحو واكتا له الحمد يدان اعمل ساقيات اي
اعمل دروا ساقيات تحذف المنعوت للعالم بجمع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحمد يدان اشعره وجبت حذف الموصوفه فثبت مضمرة
مفادها لكونها صاعدا لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه فالياء ومن غير الغالب تقديره لك من ثبات المديسين
اي ثبات ثبات المديسين بناء على ان لا زاد في الايجاز لا دخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مفعولا كما قال الفارسى كان بعض
اسم تقدم مخفوض من اوفى فالاول كقولهم مناظرة اي سافر ومنا اقام قطع واقام جملتان في موضع رفع فثان المنعوتين محذوفين مرفوعين على
الابتداء اي مناظرته ظن ومناظرته اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المحذوف عن هذا تقديره البصريين وقد ذكر الكوفون المحذوف
موصولا اي الذي عطف والى اقام وما فذه البصريون انفس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوفه لثلاثتها والثاني كقولهم
ما في الناس لا شكر او كفاي الاجل شكر او رجل كثر والمنعوتان بعض اسم مقدم محذوفين هو الناس كقوله وهو ابو الاسود الجاهلي يصف امرأه
لوقلت ما في قوم ما لم يتم بفضلها في حسب ميم فبقية حذف ونعير وتقديم واخر واصله لوقلت ما في قومها احد بفضلها لم نأتم في مقالنا
تحذف الموصوفه بفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم محذوفين وهو قومها وكسحرف المضاعفة من نأتم على لغة غير الجاهليين وابدل المقابلة
لوضعها ساكنة بعد كسرة تشبها بالالف وقدم جواب لو وهو لم يتم على جملة النعت وهو بفضلها كما لو كان الجواب فاصلا عن الخبر لانه

[illegible]

[illegible]

هَذَا بَابُ الْعُطْفِ وَهُوَ الْأَمَلُ وَنَدْوَى الْعُطْفِ الشَّيْءُ الْخَفِيَّةُ وَنَدْوَى الْعُطْفِ الشَّيْءُ الْخَفِيَّةُ وَنَدْوَى الْعُطْفِ الشَّيْءُ الْخَفِيَّةُ

[illegible]

عظمت

ما يعطى النش

في قوله ثم لم يزلهم قلنا يجب بان هذا الكلام منظور في حال الاصلية انما الفصل سواء علمهم لا يزال وعنده قالوا انما بطريق الاصلية انما هو الاول وقاله
 الخ في احوال الثاني ما تنفر به الواو عطفت على اجنوب الاشغال وعوى نحو زيد ضرب عمرو واخاه وزيد ضربت بعقولك وقوله الثالث عطفتا عنده
 الاول اذا كان المعطوف من جنس المعطوف على الصلوات والصلوات الوسطى الرابع عطفتا على عروء غوثه ومنه لينا الخامس عطفتا على ولد حذفت ونحو معروله
 نحو والذين تبوءوا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها بظرف او بدل نحو ومن خلفهم سدا السابج جواز حذفها ما رتفد بهم معطوفها في الصورة
 نحو قوله جئت ونحشا عنيته ونحوه خلا لا ثلاثا الست عنها برعوى وقبل لا تحفل الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قالوا انما انزل في الثامن جواز
 العطف على الجواز في البحر خاصة نحو وارجلكم في فرائض اربع ورواي بكر واولي كثير من الناصح جواز حذفها ان من اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أصبحت
 الاولها اذا عطفت مفردا بعد هي يجوز ولا المستل ولا الفل انما لا ينفى نحو فلا رث ولا نفوس او مؤث بنى نحو ولا الضالين الواحد عشر اياها مستوفى
 بشاها غالباً اذا عطفت مفردا نحو ما العذاب واما الساعة الثانية عشر عطفت على النصف نحو واحد وعشرين الثالث عشر النصف المعطوف مع الجمل في قوله
 كقوله على بعض مسلوب بال الرابع عشر عطفت على النصف والجمع كقوله انما انزل في ان الرزبة لا رزبة مثلها فقل ان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطفتا
 على الخاص نحو رب اخف لي ولوالدي ولز دخل يفي مؤمن والمؤمنين والموثبات واما عكس نحو واخذنا من النبيين بميثاقهم ومنك ومن نوح فقلنا
 في حق نحو ما الناس على الانبياء فانها عطفتا خاصا على عام فالنفي السادس عشر اقترانها بالكر نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية
 منها فلا يقال ومن يدب بالانصص حكايته بل قال يا رب زيدا الثامن عشر العطفتا على النفي نحو قوله من امن منهم بالله واما يوم الاخر قال ومن كفر الناصح
 العطفتا على النفي والاعراض نحو فاقض الله وسعته وادخله والجدد العشرون عطفتا على النفي نحو قوله لا اله الا انت الذي لا اله الا انت
 الاية الحادية والعشرين نحو افي وابك قارب الاخر في اما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله فخلقك فتوبك وتكون
 وقد يكون للترتيب المذكور والملازم ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه كقوله فخلقك فتوبك وتكون وقد يكون
 واكثر ما يكون ذلك في عطفتا على جمل نحو قدس الوامون اكبر من ذلك فقلوا ان الله جبره والغيبية هو ان يكون المعطوف بها متصلا بالجملة
 نحو ما نزل في قوله ونحش عنيته ونحوه بحسب الان في انما يقال في قوله فلان فقلنا انما لا يكون بينهما الاية الجمل وان كانت مدنية متطاولا ودخل البصر فقلنا
 اذا لم يرم في البصر ولا بين البلدين وكثيرا ما يغضى الفاء ايضا السبب وهو ان يكون المعطوف بمشتبها عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة
 او صفة فالاول نحو قوله موسى فضض عليه والثاني نحو لا يكون من شجر من قوم فالاول منها الطون فتايدون عليه من اللحم واعرض على المعنى الاول
 وهو الترتيب المعنوي بقوله انما اهلكناهم باخوانها باسنا فان اهلكناهم باسنا في المعنى وهو مقدم في التلاوة وذلك بناء على الترتيب في اللفظ
 واعرض ايضا بنحو وضاعف فصل وجهه ويدبر ومنع لسه ودخله الحديث فان عمل الاضغاث الاربعة متقدم في المعنى مناخوخا لحدث فلو كانت الاثنا
 للترتيب الحسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اخيا الارادة والتقدير اريدنا اهلكناهم باسنا في المعنى الباس من شرب على الارادة وارا
 الوضوء فصل وجهه الى اخره فصل الاعضاء الاربعة من شرب على اداة الوضوء الوجه الثاني ان الفاء فيها للترتيب المعنوي لا اللفظي لانهما حاصل ان الجملة تقرب
 باقائها الترتيب مطلقا والفاء بمنع ذلك مطلقا وقال الجوهري لا تنبذ الترتيب في اللفظ ولا في الاطار بل بين الدخول في قولهم مطرنا نحا
 كذا فكان كذا اذا كان وقوع المطر فيها وقت واحد واعتز على المعنى الثاني وهو الغيبية بقوله انما الذي اخرج المرعى فحمله غشاء اخرى فان
 اخرج المرعى لا يغيبه غشاء اخرى اي اياها من الجواب من وجهين احدهما ان جملة فحمله غشاء معطوفة على جملة عذرة وان التقدير فحمله غشاء
 فحمله غشاء والثاني بان الفاء ناسبة عن ثم والمعنى فحمله غشاء كجاء عكسه وهو بناء على ثم عا كقوله وهو ابو داود جري في الاناسيب ثم اضطرب اي
 فاضطرب وسبب اضطرابها الى اعادة الترتيب في الغيبية اشار انما بطريق بقوله والفاء للترتيب ايضا وتخص الفاء بانها تعطفت على الصلة ما لا يصلح كونه
 صلة لخلوه من العايد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول النظم واحضض بقاء عطفت على الصلة على الذي سطر ان الصلة نحو اللذان يقولان
 فيغضب ابدا اخوانه فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقولان صلته وجملة فيغضب به معطوفة على جملة يقولان الواقعة صلة وكان القياس
 ان لا يصلح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها معشاة اظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية
 اعني عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانت قلت اللذان ان يكونا فيغضب ابدا اخوانه
 ولخواله خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطفت ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو اللذان فيغضب ابدا اخوانه فقلنا فيغضب ابدا
 ويقوم اخوانه جملة ضليحة صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها عن ضمير عايد على الموصول والذي توقع ذلك عطفت بهلة فيغضب هو عليها
 لاشتمالها على العايد الى الموصول وهو الضمير في قوله فيغضب ابدا اخوانه لان الفصل كالفصل في قوله فيغضب ابدا اخوانه وبنو خنجر
 ومثل ذلك جاز في الخبر واصفرا واحال فاعطفت على جملة لغيره لا يصلح كونه خبر لخلوه من عايد على البتداء وعكسه فالاول نحو امر قرآن الله انزل من السماء
 ماء فصبغ الارض فخره فجملة صبغ الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبر ان وكان القياس ان لا يصلح العطف لخلوها عن ضمير يعود على اسم ان
 اذا المعطوفة على الخبر ولكنها لما فرقت بالفاء ساع ذلك والثاني نحو قوله وهو ذي الرمة غيلان وانسان عتيق حمالا ناره فنبذ ونا وان يجر في قوله

ذلك عطف فريد على غيره مستوفى على المبدأ هذا قول ابن عصفور وقال المردوف في باب المبدأ الخفي ان الخفي انما اذا عطف على
 على الاخرى بالفاء التي السببية من انما منزلة الشرط والجزاء فاكفى ضمير واحد لهما كما يكتفى بضمير واحد لجزء الشرط والجزاء فاذا قلت بغيره فاكفى لا بد
 وضع بالضمير الثاني نص على ذلك ان ابن ابي ربيع قال لانها منزلة من المبدأ غير فاكفى فالاجابة انما هو محجوب بالرباط انما هو الضمير انما هو كلام المبدأ
 وقال الموضع في الخفي كذا قالوا ان البيت يحمل ان يكون اصله بالماء عن اي يتكثف عنه ونقل المكون في باب الاضمار عن بعض النحاة انما يجوز حذف ان الشرطية
 وانما حذف وان رفع المضارع واستشهد له هذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرمي في السواد ويحسب له الماء المملوء بغروب فلو لم يحذف الشرطية لكانت
 بلحيم من الجرم وهو الكثرة ويخرج معطوف على الجرم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا اكثر غرق واستند وعطف على المصغرة لا يصلح كونها
 نحارة من غير ان يكون على الموضع وعكس فالاول نحو رث رجل بيكي فبكت عرو والثاني نحو رث رجل بيكي عرو فبكت هو وعطف على الحال لا يصلح
 كونه حادثة لظهور من عايد يعود على الحال وعكس فالاول نحو عرفت ان يابض فيطير الذاب الثاني نحو عرفت ان يابض فيطير الذاب فيغضب هو وهذا
 قال في المغنى ومجيب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت للمعنى السببية وانخرجت عن العطف كما ان الفاء في جواب الشرط انما هي واما فلان في باب
 والآخر على الاصح فها والى ذلك اشار لنا في قوله ونم للثوبين بقصا نحو فاشبه ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تقبل الترتيب كما يقولون انما
 خلفكم من غير واحدة ثم جعل منها زوجه في الزم والحيث بان ثم فيها بمنى الواو بدل هو المبدأ خلفكم من غير واحدة وجعل منها زوجا بالواو في الآخر
 والقصه واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تختلف عن الترتيب بل بالاول في ذلك المعنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت من اعجب لان ثم في ذلك الترتيب الاخبار
 ولا تترى بين الاختيارين وجعل من انما لك ثم انما موسى الكتاب لا يترى قال في المغنى والظاهر ان ثم فيه واقعة موضع الفاء وتوضع ثم موضع الفاء في قوله
 وهو ابو داود حاشي بن الحجاج كذا في ردي بن الحجاج جري في الانابيب ثم اضطرب اذا تفرق جري في الانابيب الرج بعقبه الاضطرب في ردي بن الحجاج في قوله
 واعرضه في ردي بن الحجاج في قوله بل الاضطرب في ردي بن الحجاج جري في الانابيب ثم اضطرب اذا تفرق جري في الانابيب الرج بعقبه الاضطرب في ردي بن الحجاج في قوله
 ودينية قال الجوهري عن امرائه يمشون الى امرائه يمشون في ردي بن الحجاج كانت تقوم الفناء بخط هجر والعلاج بفتح العين القبا والانايب جمع انوية وهي باب كل عقيد
 من العصب والحق في العطف بها قبل عند البصريين والكونيون ينكرون بالكلية ويجعلون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومنه في قوله
 حتى اباك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعد حتى على انما عامل والعطف في شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها متعولة من حيث
 لهاره وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمته بذا بكل ما اقل عليه حتى جعلت نفسي خادما ونجل على زيد بكل شيء حتى منعتي بانقا واجارة
 ابن السبكي والثاني كونه ظاهرا لا مضمر اكا كان في ذلك شرط مجرد فلا يجوز قائم القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اباك وهذا الشرط ذكره
 ابن هشام في المحصول قال في المعنى والرافت عليه غيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه ما بالتحقيق بان يكون جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
 او فرد امر جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نواع من غير نحو اعجبني الفرج حتى البرق او بعضا بالناويل لقوله وهو ابن مروان في قوله في فضة المثلث حتى صرب من عروبن
 هذا ما اراد قوله في الصيغة كتحقق محله والراعي في نقله الفاها فيتم نصبه فان ما قبلها وهي التي الصيغة والراعي في ناويل التي ما قبله ونقله
 بعض ما قبله قال ابو البقاء فيكون معطوفا على الصيغة ويحمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف بفسره فالفاها على الاول يؤكد وعلى الثاني تفسير
 وثما من رفع نقله على الابتداء والفاها خبره واما من جرها فاعلى ان حتى حارة والفاها تركب وكان من فضة المثلث انه وطرفه هجبا عمرو بن هند ثم حاه
 بعده لك فكسب كل منها صيغة الى عامله بالحجر وامر فيهما بقتلها وختمها واورهما ان كتب لهما بصله فلما دخل الحجر فتح المثلث الصيغة وفيهم ما
 فيها فالهيا في نهر الحجر وفرا الى الشام واما طرفه فاجي ان يفتحها ووضها الى العامل فنقله وشبهها بالبعض في شدة الانشاك قولك اعجبني
 الجارية حتى كلامها فبفتح ان يقال اعجبني الجارية حتى ولها لان ولها البرج منها ولا شبيهها به بخلاف كلامها فانه لشدة انشاكها صا كجر منها
 وضابط ذلك ان ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبني الجارية الاكلامها شتر بلا كلامها
 منزلة بعضها ويمنع ان يقال اعجبني الجارية الاكلامها على ارادة الاتصال لان مستحق الجارية لا يتناول لها لان شرطا الاستثناء المتصل
 ان يتناول ما قبل ادائه ما بعده انما وهذا البرك فلا يصح استثناءه فلا يصح عطفه بحجتي والراعي كونه غائبة لما قبلها في زيادة حسنة محجبة
 الى الحق في المشاهدة نحو فلان يهتبه في اعدادا كثيرة حتى الاكوف فان لا توف غائبة الا عدد في الزيادة المحسنة او في زيادة معنوية حرجها الى المعنى
 نحو اناس حتى الانبياء والملوك فان لا توف غائبة في الزيادة المعنوية وهي الانصاف بالبر والملك او في نقص حتى او معنوي
 كذلك فالاول نحو المؤمن بخير بحسبنا حتى من قال الذرة فان مقال الذرة غائبة في النقص حتى والثاني نحو عليك الناس حتى الصبيات والنساء
 فان الصبيات والنساء في غائبة النقص المعنوي وهو الانصاف بالصبي والاثرة والتحقيق كما قال في المطول انما يصير في ترتيب اجراء ما قبلها ذهنا من
 الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارج ليجوز ان يكون ملائمة الفعل لما بعده ما قبل ملائمة الاجزاء الاخر نحو اناس كل ابي حتى ايم
 وفي انشائها نحو اناس حتى الانبياء وفي زمن واحد نحو جاشي القوم حتى يدا انما جاك معا وزياد اضعفهم وعلم من كلام الموضع انه لو لم يكن ما بعد
 من خبر ما قبلها محتملا او ناويا ولا تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غائبة لم يكن يدل على زيادة او نقص حسنة او معنوية امتنع العطف
 بحجتي فلا يجوز كل العرب حتى العجم لا خلافاً لجنس ولا خرج القوم حتى يوفلان وهم من وسط الفهران ليقض الغائبة لان الغائبة لا تكون الا

وكان غائبة

الامر في الامور وان سلم فالنوايا يمكن بان تكون متصلة وحذفت الحرفة او منقطعة وان شئت ما انكارها
ام لا يثبت فيكم اليقين ان الله البينات اذ لو ثبت الاضرب المحض لزم الحال وهو الاختصاصية البينات اليه فالعنف لك وقد لا تنضم اليه
تقتضي لقطع الاستفهام البينة لا يثبتها ولا انكارها نحو بل يبنى الاجم والبصر هل يشترى الظلمات والنور اي بل هل يشترى ولا يند بل
اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر قلبك سلبي في السام فمعنى هناك ام في حنة ام حنة اي بل في حنة ولا يند بل في حنة اذ لا يند
لا استفهام هنا لانه لا يند في نقل ابن النجاشي عن جميع البصرين ان لم يند يند بل والحرف جميعا وان الكوفيين قالوا في ذلك انه في هذه الامة واليه
يشهدان للكوفيين فانام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رابت بواسط غلظ انظار من
الراب خيال الا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رابت واما او فانها بعد الطلب للخصير بين المعاطفين نحو تزوج زينا واخذها او تزنا بانه كمالا لعلها
او الزنا واد الفري بينهما اي بين الخصير والاباحة امتناع الجمع بين المعاطفين في الخصير فلا يجوز الجمع بين يند في اخذها التزويج لامتناع الجمع بين
الاختين وجواز اي الجمع بين المعاطفين في الاباحة في ان الجمع بين العلماء والزهاد في المجالس وبعد الخبر وهو مقابل الطلب في الكلام الخبري كذا
من شأنه يحمل التصديق والتكذيب للتك من المتكلم نحو لبتنا يوما او بعض يوم فلبنا كلام خبري والاشك من الغائلين ذلك اولابها على المعنى
نحو اوابا كرم على صك في ضلال مبين فانا اوابا كرم على صك كلام خبري واو في ضلال مبين للابها فيكون الشاهد في الثانية وقال في المعنى
في الاول قال الله ما بين الشاهد في الاول والثانية والمعنى ان الله لا يفرق بين من ادرك العلم من بعد الله وعبد الله وان من بعده من جاد او غيره فهو في ضلال مبين انتمى او المنفصل بالاصا
المعلم بعد الاجمال نحو قالوا كونوا هودا او نوحا فلو كان كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفرق بين على الاجمال بالضمير اليها
ثم فصله ما قاله كل فرقة اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فالواو فاعل قالوا وهو الواو وللنصارى نحو الكلمة اسم فاعل
او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصحابها وصل عن في التمهيد وشرحه الى التقدير المجرى والاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين واي على الفاعل
وابن برهان نحو انا اخرج ثم نقول او اقيم اضرب عن اخرج ثم اثبت الامانة فكانت قلت لا بل اقيم حكمي الفراء اذهب الى زيد اودع ذلك فلا يخرج اليهم
نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت في الاضراب بشرطين مقدم تقى او نهى في نكر الفاعل نحو لبت زيدا اولست عمرا ولا ضرب
زيدا ولا ضرب عمرا ويكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاضرب المجرى وذلك عند عدم اللبس بقوله وهو جدي بن ثور الهذلي قوم اذا سمعوا
الصبيخ وابهم ما بين يلمهم مره او سافح اي سافح لانا البينة من المعاني النسبية التي لا يطف فيها الا بالواو كما تقدم ويجوز ان يكون او لاحد من
على ما بين المرادين فرقي الميم او فرقي سافح على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريح صوت المنصوح والميم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والباض
بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو انفسعا بالناسية والى معا او اشار لناظم بقوله خبر ايم فتم باو وابهم واشكك واضرب بها انفسعا
وبها عاقبت الواو اذا لم يطف والنطق لللسان عند اوزعم اكثر النجاشي ان اما الثانية في الطلب للخصير فالاول نحو تزوج اما هندا واما اخنها والثا
جاشي اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف المحذ فكون بعد الطلب للخصير والاباحة وبعد الخبر للثك والابها والمنفصل نحو اما شاكروا
كذا وانصبا بها على هذا على الحال المذكورة والى هذا اشار لناظم بقوله ومثل او في الفصح اما الثانية وقال ابو علي في بابا كذا وبرهان بفتح الباء
والمنع من تصرف هي مثلهما في المعنى لفظ لا في اللفظ انما ذكره في باب المعطف لمصاحبه الحرفة قاله ابن عصفور ويؤيد قولهم انها جاعلة للواو العائدة
لزويا والمعطف بدخل على المعطف اما قوله وهو سعد بن وطلا الا حصر خلافا للنجاشي بالسين اما شاكك نفاها ايما الى حنة ايما الى نار
فذا حذف الواو وكذلك فتح حرفها وابدان ميمها الاولى باء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والافتقار حرفها الفة بميمه وفيمه واسية
وشاكك نفاها كذا عن ميمها فان النعامة باطن القدم وشاكك ان نعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نفاها فده ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاهراضها بين العامل والمعمل ونحو رابت اما زيد واما عمرو واما لك فعاطفة خلافا لليونس بن
ابن مالك في الفهليل واما المعطف بشرط ثلثة افراد معطوفها وان يسبق بنفي او نهى عند البصرين واليه اشار لناظم بقوله واول لكن نعتا
او نهيا وان لا تفتن بالواو عند الفارسى لاكثرين فالتقى نحو ما رثت رجل صالحا لكن ظاهرا بالجر ما عاضيل اعطف على صالح وقبل بجار مندر
اي لكن مررت بطالح وبارا ببناء عمل الجار بعد حذف القوة الدالة عليه بقدم ذكره وانتهى نحو لا يند بل لكن عمرو وهو حرف ابتداء اي من الجار فادارة
الاستدراك وليست عاطفة لانها جملته لعدم افراد معطوفها بقوله وهو زيد بن ابي لي ضم السين ان ابن ورداء لا يخفى بادرة لكن وقا
في الحديث فظنوا فابعد مستدا وتنتظر خبره ولكن داخله على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورداء بالمد هو جارشا الصبيخ واداء ابوه واليه
جمع بادرة وهي الحدة او تلك لكن واو في حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان شرط عطفها ان لا تفتن بالواو ونحو ما كان محمدا با احد من بني
ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر كان المحذوف اي ولكن كان رسول الله ولبس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على
لكن على ابا احد من عطف معطوف على معطوف كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والمعطف الاولان معطوفان الواو المعطوفين لا يختلف
بالسبب الاجاب لان المعطوف عليه هنا متنى والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المعطوفتين بالواو فيجوز مخالفا لهما الجوابا وسلبا نحو ما قام زيد

ما يعطى الشوق

[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

او متبادلا فيكونان وهذا النوعان هما الاول والثاني خارجان عما خرج بالثبوت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود
بالحكم انما هو التبع ولما الثاني فلان التبع ليس هو المقصود بل هو التبع بالثبوت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود
بهذا الاشياء فيكونان بدل عن بدل وفي بعض النسخ ذكر ان بدل وانما هو التبع على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقوله انما هو التبع بالثبوت والتوكيد والبيان
للمبدل فانما كانت ما ذكره في تفسير هذا المصداق وما ذكره الناظم وابنه ومن قبلهما من شرح النظم وغيره علمت انهم عن صوابه الغرض عن بدل وانما هو التبع
اربعة اشكال النظم اليها هو لمطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه بلقي او كعطف بل الاول بدل كل من كل وهو بدل التبع هو طبق معناه نحو هذا
الاصطلاح المستقيم صراط الذين انبئت عليهم فصرط الذين بدل من التبع المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم المبدل المطابق وخالف
بما خالف في التبع بدل كل من كل او فوضعه في اسم الله تعالى نحو الاصطلاح الغرض المبدل الله فمن فرع بالبحر فالتبع بدل من التبع بدل المطابق ولا يقال فيه بدل
كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلاهما يطلق على ما يقبل التغيير فعند الاطلاق بدل على كل شيء جزاء وذلك من منع مثلا لان التبع كما مره عن ذلك
ولا يحتاج المبدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل من في الجملة التي هي نفس المبدل في المعنى لا يحتاج الى رابط والثاني
بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كل فليسا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كالكلمة الضعيفة فالتبع
فل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالضعف الثاني او ثلثه فالثالثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع
الا على ما دون النصف فلا يسمى كذا لضعفه فضعفه او ثلثه او اكثره بدل بعض عند ما لا بد في بدل البعض من انضام ضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض
بكله مذكورة في الضمير متصل بالمبدل او غيره فالاول كالاشكال المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثه والثاني كقوله تعالى عمو وصموا كثير منهم فكثير
بدل من الواو الاولى فقط والثاني عائدة على كثير لانه مقدم وثبته والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والله جعلنا ذلك انما جعلناه بدلا
من الواوين صدامين عائدتين على عموا واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو منوقف على اجازة حذف المبدل وان جعلناه بدلا
من الواو الثانية فقط بحيث الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبداء والجملة قبله خبره فقال لبيضا انما ضعيف لان تقديمه في موضع منقطع انتهى وان جعلنا
فاعلا لاسم الفاعلين على سبيل التنازع ضربه ضعف من وجهين احدهما انه يخرج على لغة الكوفي البراءة والثاني انه يجب ان يفهم في العامل اهل
ضمير مستتر يلج الى كثير وجوب استثناء الضمير في فعل العائدين من غير ان يشرط كقوله في المعنى وان جعلناه خبر مبداء محذوف والتقدير هو العبي
والضمير كثير منهم فهو تكلف او مذكور كقوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير
العائد على المبدل منه مقدم ايهم قال ابن ابي عمير قال الضمير من استطاع بدل بعض وقال ابن بري ان بدل والضمير بان المراد بالناس المستطيع فهو
عام اي يدبر خاص لان الله تعالى لا يكلف احد من الناس شيئا الا بما استطاع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص لا ضمير لان الكلام باخوه ومقصود وليس
بنظامه المحض من غير نظر الى مقصود ولكن انما احتمل ان انتهى قال الكسائي من شرطه وجوابا محذوف التقدير من استطاع فليج ودبانه لا حاجة الى
الى الحديث مع امكان تمام الكلام وقال ابن سبويه في قوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلا في جميع الناس ان مستطيعهم هو ذلك
باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشمل في بدل الاشتمال فقال الزماني هو الاول واخاره في التفسير وعلمه الجزل بان الثاني اما صفة الاول
كما عرفت في بيان بعضها او مكسبة صفة بخلافه فانه الاول اكتسب الثاني كونه بالثبوت والتوكيد والتعريف من غير ان يبدى عليه على
الاشتمال وهم قد متواذلت قال ابو جعفر في التذكرة وقال القاسمي في المحجة المشتمل هو الثاني قال بدل سري زيد ثوبه وود ثوبه زيد ثوبه وود ثوبه
اشتمال لاحد على الآخر وانما المشمل المستدل الى الاول على معنى ان الاشتمال الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما استند اليه على قصد غيره ما يتعلق به
ويكون المعنى متصا بغير الاول وهذا القول اوضح عند السجستاني والقياس ولهذا لا يجوز ضرب بدل على سبيل الاشتمال لا كقضاء السند با
لاول وهذا المذهب على انه الضيق وان الذي يضر الاستدلال هو ان يكون وقال ابن النجاشي يعني اكثرهم لم يفتوا عنه كل الانصاح ولم يفتوا
كل الانصاح فلذلك اخذوا الموضح وقال وهو بدل عن شيء يشتمل اياه على معناه اشتمال بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر في
قال المبرور السجستاني وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير
مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكله بطريق الحقيقة وكذلك من زيد ثوبه وود ثوبه فان زيدا مسروق مجازا والثوب الغرض من مسروق
حقيقة وهذا مظهر فان قلت فما صنعت بقوله تعالى يستلوثك عن الشعر الحرام فقال فيه قلت كلمة عن والرفع المجاوزة والسؤال مجاوز فاعلم ان الشعر
والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كليهما فلا اشكال فيها انتهى فمع ذلك يرد عليه زيد ما ذكره كثير اذا عرّب بالبدل لا ان يقولوا لا بد من المشمل
على زيد مجازا وعلى الحقيقة فلهذه الامثلة ان بدل الاشتمال ناره يكون مصدرا وناره يكون غيره ولذا كان مصدرا فان كان يكون مكسبا كما
لعلم وناره يكون غير مكسب غير المكسبة ناره يكون لازما كالحسن وناره يكون مقارفا كالكلام وغير المصد ناره يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظهر
كالثوب ناره لا يكون كك كالفرد وبدلا بالمصدا لانه لاكثر وبدل الاشتمال امر في الضمير الرابط بالمبدل منه كما مر بدل البعض ناره يكون مذكورا وانما
يكون مفقدا فقال المذکور المصل بالمبدل ما تقدم من الاشكال ومثال المصل بغير المبدل قوله تعالى ويستلوثك عن الشعر الحرام فقال فيه قتال بل
اشتمال يكون من الشعر والباطن بينهما الهاء الجرورة يعني مثال الضمير المصدق مثل اصحاب الاخذ والدار فان بدل من الاخذ ودم اخذت في الرابط فضل

باب البدل

معدود متصل بغير بدل أو التناوب وهو قول البصريين وقيل لا يقدّر بالأصل ناره ثم ثابت أن الضمير وهو قول الكوفيين والاختلاف في ذلك
وأصابع ثلثة انظر انوار الوجود في الشام تحت ضربين من وجوه شواكل واحد منهم شفا عظمه في الأرض طوله أربعون ذراعا وعرضه
اثنا عشر ذراعا وهو الاختلاف في قوله ما رواه قالوا من يكثر ولا الف من يكثر في ذلك قاله الكواشي وهذه البدل ثلثة مسموعة ونعم السهيلي أن
بدل البعض والاشمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب اتخذت المقتضا فإذا قالوا أكلت الرغيف ثلثة وأعجبتني بدله فالحق أكلت بعض
الرغيف أعجبتني وصفت بدلي من البعض والوصف ثم حذفت الدليل عليها والرابع البدل المبين للبدل منه وهو ثلثة اشكال لأنه لا بد أن يكون مقتضا
بعضها تقدم في أحد ثم الأول وهو البدل من غير أن يكون مضمرة البنية ولكن سبى البدل للسان فهو بدل الغلط أي بدل من اللفظ الذي هو غلط
في قولنا بدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وإن كان الأول مقصودا فإن بين بدلي ذكره هناك ضده فبدل شيئا أي بدل شيئا
وقد ظهر من هذا التفسير أن الغلط متعلق بالثبات والنسبة متعلقان بغيره وهو القلب في النظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير
من الضوابط لم يفرقوا بينهما فسموا التوضيحين بدل غلط قال ابن عصفور وهذا النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وإن كان قصد كل واحد منهما
محمضا فبدل ضرب والبدل إذا كانا ظاهرا في قوله وذلك لأن الضمير ان قصد أصحاب ويصير أيضا بدل بدله بالبدال الممثلة والمند في ابن عصفور وهذا
النوع مختلف فيه فبدل بدله وقيل معطوف حذفت عطفه قال الخواشي وهو الأول لا بد لأنه لا يثبت حذفا وقول النظم في النظم حذفت بدله فبدل
الثلثة وهي الغلط والنسبة والبدل وقالت باختلاف التقادير في الإضافة وذلك لأن النسل اسم جمع للسم والبدل الفصير جمع بدله وهو السكين
فإن كان المتكلم يقول حذفت بدله أي حذفت البدل فسمه لسانه إلى النسل فبدل غلط وإن كان أراد الأمر ياخذ النسل ابتداء ثم بين لم يفسد
ذلك الإضافة وإن الصواب الأمر ياخذ البدل شيئا وإن كان أراد الأول وهو الأمر ياخذ النسل ثم اضرب عنه إلى الأمر ياخذ البدل وجعل الأول هو
الأمر ياخذ النسل محكم المترك فبدل ضرب وبدله لأنه اضرب عن الأمر الأول حين بدله الأمر الثاني والأحسن فيمن أن يكون بدل لثلاثين هو الإضافة
أي بلا إضافة كما تقول رأيت رجلا صار ثوبا جاحلا أو بدله فصل بدلي الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التمهيد إلى أن لا بد
المضمين من الضمير وفوقه السماع وفوقه ثلثان وروايت بكتان تؤكد أنفا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو روايتك ما بالبدل
تؤكد صدق الكوفيين والناظم لا بد خلافا للبصريين قال النظم في شرح التمهيد وقول الكوفيين عند ما صح لأن نسبة المنصور المنفصل من الضمير
المفصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المنفصل نحو ثلثان والمرفوع تؤكد بل جمع فليكن المنصور يؤكد فإن الفريضة ما يحكم بالبدل في
الشاطي والظاهر من البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا راودت التوكيدات بالضمير المرفوع المنفصل فثالث جثثان وروايتك انت وروايت
بك انت وإذا ارسلنا لبدل وأضرب بين التاج والمتبع فقالت جثثان وروايتك ما بالبدل وروايت ببرية فيجوز لفظ التوكيد والبدل في المرفوع
ويجوز في غيره هكذا مثله سبب من العرب ثلثان من غيره بالقبول وهم المؤمنون على ما يفتاؤون لأنهم شافوا العرب وهو أمفا صدها
فلا يعارض هذا قياسا بل يقال فإن نسبة المنفصل إلى المنفصل إلى آخره فالثالث السابقة وذهب بعض في التمهيد إلى أنه لا بد من ضمير
من ظاهر وقال في شرحه وأصبح عند أن يكون نحو رأيت زيدا أو من وضع الضمير وليس يجمع من كلام العرب لا شرا ولا شرا ولو سمع كان يؤكد
ويجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من الضمير مطلقا في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أو بعضا أو شاملا أو ضاربا إن كان الضمير المبدل منه لقاب
نحو واستروا النجوى الذين ظلموا قال الذين ظلموا ابدلوا من الواو في استروا ببدل كل من كل في أحد الأوجه ثلثة وقيل الذين ظلموا مبتداء مؤخر واستروا النجوى
خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل استروا والواو حرف ال على الجميع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من الضمير إن كان الضمير
المبدل منه محاضرا متكلما وخاطبا بشرط أن يكون الظاهر بدلا لبعض من كل كقوله أو عذري بالبحر والادام رجلي فرجلي شئتة الناس فرجلي الأول
بدل من باء المتكلم بدلي بعض من كل وكما عجبته فجمك فجمك من رفع على البدلية من ثاء المخاطب بدلي بعض من كل وقوله أكلت الرغيف كان لكم في
الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر من الموصولة المجرورة باللام بدلي من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأصابت اللام مع البدل المنفصل
أو يكون بدلا شاملا كما عجبته كل ملك فكل ملك بالرفع بدلي شاملا من ثاء المخاطب قول الشاعر وهو النابتة لجمك بلغنا السماء جذا
وسناؤنا وأنا لنرجو في ذلك مظهر فجدنا وسناؤنا بدلي شاملا من ضمير المتكلم وهو أنا أو يكون بدلي كل مفيدا للأحاطة والشمول كقوله
نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عهدا الأول وآخرنا فاولنا وآخرنا بدلي كل من الضمير المجرور واللام واللام مع البدل
والى ذلك أشار النظم بقوله ومن ضمير محاضرا لظاهر لا بدله إلا ما أحاطة جلا أو أقصى بعضا أو شاملا لا ويشتع ابدال الظاهر من الضمير
كل إن لم يفهما أو لأحاطة خلافا للآخرين فانه أجاز شيئا للكوفيين رأيتك زيدا على أن زيدا بدلي كل من الكاف ورايتني عمروا على أن عمروا
بدل من الباء وسمع الكفا إلى أبي عبد الله وقال الشاعر يكف فرجيا كنبنا كل معضلة وام نهم الهك من كان ضليلا فصل بدلي كل من
الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الأقسام الأربعة والفعل كك عند الشاطي إذا أفاد زيادة بيان الأول بدلي كل
كقوله أكلت الرغيف من يفصل ذلك بلى اثنا مضاعف مضاعف بدلي من بلى بدلي كل قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لطم الأثام وبدل المضمر
نحو أن فصل شجرة لله جرك ففصل بدلي من فصل بدلي بعض من كل وبدلي الاشمال كقوله ان على الله أن يابا تؤخذ كرها أو شجعي طائفا

لان الاخذ كرها والجو طائفا من صفات البايعة وبديل الاضراب العظيمة من نظم زهد انكسر كبرك انتم كدام الشاطبي لمحض ذلك دليلا تحت الحلال
 قول النظم وبديل الفصل من الفعل والجملة كلك الاقرب لكل نحو ذلك جلت في ذلك فانه لا يبعد به لانه انما يميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكوت
 المفهوم هو الثاني وهو لا يتحقق في الجملة لاسباب التي لا محل لها من الاعراب في اللفظ الثاني في شرح التخصيص وبديل البعض كقولته تعالى ام ذكر بما علمون ام ذكر ما
 وبين وجنات عيون فجملة ام ذكر الثانية اخبر من الاولى باعتبار مغلقة ما فتكون داخل في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبديل الاشتما
 كقولته اول رجل لا يفتقر عندنا والافكر في السور لم يمسسها فلا يفتقر عندنا بديل اشمال من اجل ما بينه من الملازمة للزوم منه وليس توكيد للاختلاف
 لفظها ولا بديل بعض لعدم دخوله في الاول لا بديل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في التخصيص وبديل العظيمة كلفه واخر في بديل
 الفعل وحده والجملة ان الفعل يندفع ما قبله في اعرابه لفظا او ثقبوا بالجملة نفع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق السبب عليها احيانا اذا كان كل
 ثان اعرابا بغير اية حاصل والنجس وسكونا من اشكال الضمير في بديل البعض والاشمال في الافعال والجملة في الضمير عليها وقد بديل الجملة من
 المقترن بديل كل كقولته وهو الغرض في الله اشكو بالمدنية حاجته وبالشام اخرى كيف بلقيثا ابدل جملة كيف بلقيثا من حاجته واخرى وهما مفردان قاله
 ابن جني وانما صرح ذلك لوجوه الجملة الا انه قد يرد على الله اشكو ما بين الحاجتين بعد التثنية فاما فخذ ومضاهيها فاعلم وهو بديل من هاتين
 قال الدماميني في جعل ان يكون كيف بلقيثا جملة مستأنفة شبه بها على سبب الشكوى هو استنباط اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلا دسميت
 بشام بن نوع فانه بالثبوت في السبب بالانتهى لان ارضها شامات يضر وجر وسود وعلى هذا لا تنجز وقد ذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم
 من اسم مفعول مفعول مستفهم وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بديل تفصيل ذلك كذا في المعنى المستفهم او الشارح مع ابدال لموافق المبدل منه
 في تاديه المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكليات وعن غير ذلك وعن بيان العلة فالاول كقولك كم مالك عشرة ونام ثلثون فعشر
 وما عطف عليها بديل من كرم بديل تفصيل والثاني كقولك من رايته ان يداهم عمر او فريدا وما عطف عليه بديل من بديل تفصيل والثالث كقولك ما صنف
 اخبر ام شراخبر او ما عطف عليه بديل من ما بديل تفصيل وفن بالهمزة في الجميع لضم المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعامل
 وضميره والواو والكان فالاول نحو من يغم ان زيد وان عمر او معة فزيد وعمر بديل من من بديل تفصيل نحو ما نضع ان خبر وان شراخبر فخير وشرا
 بديل من ما بديل تفصيل والثالث نحو من شاف ان عدوان بعد قد سافعت فعدا وبعد قد بديل من من بديل تفصيل والرابع جثا تجلس ان بين الحرج
 وان يساه اجلس معك وفن ان في الجميع لضم المبدل منه معنى الشرط وقد يختلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشاف ان يوشد بديل من
 اذا في قوله ما اذا نزلت الارض نزل الماء وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصرت في النظم على الاستفهام فقال وبديل المصنف الهمزة في اسم او كذا فعل في اسم
 مع كثرة جمعه في علم ان مسألة الشرط لا يمنع عن اشكال لانك اذا قلت من يغم ان زيد وان عمر كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون المبدل مرفوعا بالابتداء
 لا بنية ضرورة سواء قلنا المبدل على نية تكرار العامل ام لا فنلزم دخولنا الشرطية على المبتداء وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على
 الفاعلية امتنعنا المسئلة لتخالف العامل ولان لا يضر الفعل بعد ما الا اذا كان هناك ما يفسر نحو وان امره خلفت وجوابه ان انما جى بها اليك
 المعنى لا العمل فلا يلزم الحذف والله اعلم بالصواب **باب** النداء بالنداء والنداء بغير النداء وهو الدعاء بالحرف مخصوص وفيه فصول
 اربعة الاولى في ذكر الاحرف التي يندى بها المندى اذا دعي في ذكر احكامها وهذه الاحرف وقفا وخلافا ثمانية الخمسة وحدها واى يفتح الهمزة وسكون
 الياء حال كون الهمزة واى مقصورتين وممدودتين تقول ان زيد واى يد بفتح الهمزة فيها وايزيد واى يد بفتح الهمزة فيها وايا ويا ويا واما احكامها
 فالهمزة المقصورة للقريب المسافر وليس مثله في ذلك الهمزة المدودة بخلاف صاحب المغرب ولاى خلافا لما عرفت من المتأخرين الا ان يندى القريب منزلة
 البعيد كالمسافر فله يفتي الاحرف كما انها اى يفتي الاحرف للبعد لخصي في ذلك اشار النظم بقوله وللنداء لئلا او كالتا ويا ويا
 كذا اياهم بها والهمزة للنداء وذهب الجوزي الى ان ايا ويا بها للبعد والى الهمزة القريب بالهما وذهب ابن بري الى ان ايا ويا بها للبعد والهمزة للقريب
 واى للوسط وبالجميع واجمع على جواز نداء القريب بالبعد توكيد او على منع العكس قال الشارح واعلم بالانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خارج
 من التندبة والاستغاثة او مصحوب بها او يتبعها او بعدها في نداء اسم الله ثم نحو يا الله وتعالى بغير باب الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين وتعالى
 هي او ارون غيرهما في باب التندبة والى ذلك اشار النظم بقوله والى من ندبها ويا ويا اكثر استغاثا لانها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل
 باى باب التندبة اذا امر اللبس بالنداء كقولته وهو جبريل يندى بغير عبد الغنى حلت امر عظماء فاصطبرت له وقت فيه امر الله باعمر فثبوت اللف
 التندبة دليل على انه مندوب اذا لو كان منادى لقال يا عمرا يا ضم لان منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغيره والى اللبس احبب ويجوز حذف
 الحرف المنادى به وهو باخا صفة سواء كان المنادى مفردا او جارا مجزما او مضافا فالاول نحو يا ساع عرض عن هذا اى يا يوسف والثاني نحو سنخرج لكم
 ايها الثقلان اى يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوات عباد الله اى يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثمان مسائل فانه يمنع فيها حذف حرف
 النداء حدها التندبة ونحو يا عمرا والثانية المستغاث نحو يا الله ومنه المنجي من نحو يا كذا ولكل من المنجي من نحو يا كذا والثالثة المنادى بالبعد
 نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يذف حرف النداء في هذه المسائل لثلاث لان المراد من اطلالة الصوت بحرف النداء والحذف في غيره والرابعة
 اسم من غير المبدل كقول الامم يا رجلا اخذني يد قاله ان ما لك في الكوفة وترجها واجاز بعضهم الحذف ليس لشي لان حذف حرف النداء لا يجوز الا

والثاني

باب النداء

باب الثامن

[illegible]

غير المقصودة جامدة كانتا مشتقتان من مصدر فقولوا عطف باعلا والموت يطلبه وكون لا يحى باعلا حديد وكون لا يحى باعلا حديد وكون لا يحى باعلا حديد
من وقاص الحادى فان اكيما معا عرضت فليكن تدا مائى من بخران ان لا تلافيا لان الواعظ والاعشى والشاعر لم يقصدوا واحدا بسببه وانما كرا الشاهد
وقالما نقل عن الماتق انه حال وجود هذا الضم قد جاء ان تدا غير المعين لا يمكن وان التوبة ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اثبت العرض من مكر
والمدنية وما حولها وبخران بلدا بالضم النوع الثاني ما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي المضافة من شائبة لا تنفصل نحو تبتا اخضر
او لم تبتا او غير محضة وهي المضافة لغيرها نحو يا حسن الوجه وفعل من غلب وهو احد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجب يا حسن الوجه ضم
الصفة لان اضافة ما في قوله لا تنفصل ولنا ان البتات ناش عن شائبة الضم وهي مفعولة هنا وان لا سماع يقتضيك لك فان ادعى ان تبتا حسن الوجه
في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسن الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظر الى ان حسن الوجه اخذ من حسن النوع
الثالث الشبيه بالمشتا وهو انضل يفتح من تمام معناه اما اجل او عطف قبل النداء والعمل امل في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسن
وجه فوجه مرفوع على الفاعل بحسن والثاني نحو يا طالع الجلا فحبالا منصوب على المفعول بطل القاء والثالث نحو يا رفيقا بالعبا فالعبا مشغول بغير
المعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فغير ميمه بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبه بالاطول بلا خلاف اما نصب ثلثة فلا يشبه بالمضاف حيث
ان الثاني من تمام الاول لان التثنية وضمت بالكتبتين مع حرف العطف لما كان حرف العطف يقتضى معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العالم
شكا كان بعض اسم على في غير فاشبهه بازيد او اما نصب ثلثين فبالعطف على ثلثة ويمنع ادخال يا على ثلثين لانه لجزء الثاني من العلم فاشبهه بغير
شمن بالاندخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لاختلاف المشبهة بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت بجملة هذه العدة صرنا فلا يخلو اما
ان تكون معبنة او لا فان كانت غير معبنة نصبتهما ايضا اما الاول فلا يسمى بغير مفعولة واما الثاني فلا يسمى بغير مفعولة على منصوب وان كانت معبنة
ضممت الاول لانه نكرة مفعولة معرفة بالعدد والاقبال وعرفت الثاني بال جواب لانه اسم جمل يرد به من وجب ادخال اداة التعريف عليه
وهي ال ونصبته او وضته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والاضاكال قاله الفارسي لان اكلت معر فبغيره لانه نكرة مفعولة ويجب
مع خبره من ال لان بالاندخل على ما قبله وانما اجاز دخوله عليه لانه ليس بجزء علم ولما لا منه ومنع ان حرف مبتداء اعادته يا وخبره في الخاف
المرود غير منع وجوبه ان الثاني ليس بجزء علم وان اسم جمل يرد به معين وينبغي ان ينظم في سلك التثنية بالمشتا التثنية المفعول اذا
كانا المشتركة مفعولة فان العرب توثق نصبهما على ضمهما حكى الفراء بارجلا كريا قبل وجهه ان يحفل ان يكون نقل الى النداء موصوفا على
ما كان عليه حينئذ كانت الصفة كالمعقول للعامل وكالمعطوف في التثنية وتثنية الضم لا يندرج في هذا فانه انما ورد على الصفة موصوفا معا
لا على الموصوفين وحده فان عودى بان لا يحتاج ذلك لاجاز التثنية المعرفة الموصوفة نحو يا زيدا لعافل اوجب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة
اليها فان قبل لو كان من قبيل التثنية بالمشتا كان نصب جبالا اراجا اوجب بان النداء فانه يرد على الموصوفين والصفة وعند ذلك لا بد من نصب
يود على الاسم غير موصوفا فلا بد من التثنية على الضم لانه الصفة انما تورد على المنادى وحده فهو مفعول موصوفا ثم يرد الموصوفان فاما اختلاف المدد كان في ال
فان قبل اذا كانت النكرة مفعولة في معرفة فكيف توصفها بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بان
واجب بان يفتح المعرفة الطائفة ما لا يفتقر الى الاصلية ويجعل ان يكون المنادى محذورا جلالا لوطنة منه والتقدير يا زيدا جلالا كريا
اقبل واما باعظما بارجي لكل عظيم وبالطفا لم يزل وبالعبا لا يجهل فقال النحوي ليس بحجة لغنا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المنزلة في الوصف
وهو مخاطبة النداء وعامل الحال هو عامل صلحها والمنادى منصوب كما في باطا العاجلا ولك في حرف المضاعفة الباء والنداء على حد بانهم كلهم او
انتهى فهو التثنية بالمشتا وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة تندا الى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه بنصبها
القسم الثالث من تمام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى على مفعول موصوفا بان متصل برباى العالم مضاف لابن الى
علم اخر نحو يا زيدا بن سعيد بن زيد على الاصل وفحما على الاشباع لفظة ابن اذ الحاضر بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقصر في التثنية او على
تركيب الصفة مع الموصوفا جلالا شيئا واحدا كخمس عشرة وعليه اقصر النحوي الرازي فيعالي الشيخ عبد القاهر ليرجى واما على اتمام الابن واصله في
الى سبيل لان ابن الشخص يجوز اضافة اليه لا يتركه حكا في البسط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فحمة فحمة اشباع وعلى الثاني
فحمة بناء وعلى الثالث فحمة اعراب وفحمة ابن على الاول فحمة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث خبرها والمشتا عند البصريين على المبرد الفتح
لحقة فان كان على الاشباع فهو نظير لوانيم وان كان على التركيب فهو نظير لارجل ظريف فغير فهمها وان كان على اتمام فهو نظير يا زيدا بالجملة
اذا فتح الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رتبة عند الجوهري
او جبر من بني الحرث عند الصنع وزعم انه الصواب احكام التثنية في الجارود سراجا المجد عليك فحمة فحمة حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم
لكان اولي لانه الاصل ويثبت الضم اذا كان الابن غير مفعول بان كان بدلا او بيان او متاعى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف فتدبره
اصح منه وينبغي الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن عمر واما ان يندى اجبالا انتفاء عليه المنادى
وهو جعل الصورة الاولى انتفاء عليه المضاف اليه الصورة الثانية وينبغي الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيدا الفاضل

الملك

[illegible]

النسب

والى ذلك اشار الناطم بوله وذو اشارته كائى في الصفة ان كان في كفايته المعروفة وان كان المراد اسم الاشارة دونها فان فيها الرفع والنصب على ما سيجي
ولا يوصف اسم الاشارة ابدل في هذا الباب ضربا لا يماثل في غير هذا الرجل وجوز ان يكون في بيان الاسم الاشارة واستشكل ان يوصف بيات
البيان بشرط ان يكون اعرف من المسمى والنسب لا يكون اعرف من المسمى فكيف يكون الشيء اعرف من غيره اعرف والبيان اذا قد دبرها فاددت اليه لغيره لخصو
فهو يميل الى الجنس بياضه وخصوه ويحول الى الاشارة انما يدل على المحذور وانما يحسن واذا قد دت فغادرت في الية للهدى فالعز مرت بهذا وهو الرجل
المراد به فينا قلنا لا لغيره لخصو والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اى في بيان هذا الباب الفصل السادس
الاجابة لمن عرف بها او موصول فيها بالابن الرجل وبابنها المرأة وبابنها الذي قيل عليه الذكر وبابنها النكاح ولا يقال بابنها الحادث
او الصغرى اى من يلحق الصليبة او الغلبة او باسم الاشارة العارضة من كاف الخطاب نحو يا ابن هذا الرجل ولا يجوز يا ابنها ذلك الرجل خلافا لابن كنانة وانه
ذلك اشار الناطم بوله وانه هذا ابنتها المذكورة ووصف اى بسوى هذا برد والشم الثالث ما يجوز فيه ونسبه فالنصب اى لعل المنادى بالرفع على
شبه لفظ المنادى بالرفع تنزيلا لمركبة البناء العارضة بسبب دخول حرف التاء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول الهمزة ومنه من هذا المنزلة
ان يكون حرف التاء هو الرفع للناصب بناء على ان العامل هو كمال في المبتدئ في غير البديل والافان الرفع والقول بان الرفع النصب قول ضعيف
لا يحسن الضم عليه والخلف من رتبة هذا الاشكال ان يحاول في المنادى المضموم ان يكون ناصبا على المعنى المنفرد مدعوزا برفع ناصبه على
ذلك وهو في حق احد ما التفت المفسرون بالخطا في وجه الرفع الحسن ونسبه على اخرنا والرفع الثاني ما كان مفردا من تحت او بيان
او توكيدا وكان عطوفا مقرونا بال فالنصب نحو يا ابن هذا الحسن بالرفع والحسن بالنصب اليها نحو يا غلام بشر بالرفع وبشر بالنصب التوكيد نحو يا منيم
اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب الى ذلك اشار الناطم بقوله وما سواه ارفع او انصب اعطوف المفعول بال كما قال الله تعالى يا احياء اوبى معه
والطير فرائس السبعة بالنصب عطفا على احياء واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيون عمر والثقفى يروى والبحرى وقرى في غير السبعة بالرفع عطفا
على لفظ احياء واختاره الخليل وسبويه والماتن وقدروا النصب الطير على العطوف على فضل من قوله تعالى ولما انبتا داود منا فضلا والاشارة
وانبتاه الطير وجلة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرر ان كان ال في العطوف للتعريف مثلها في الطير فالحسن والنصب في العطوف
اول غيره وهي الزائدة مثلها في البسع فالحسن الرفع وجه لخصا الرفع مشاكلة لمركبة وصكا به سبويه انه لاكثر وجه لخصا النصب ما فيه ال المحمديان
بلى حرف التاء فلم يجعل لفظه كلفظ ما دل به ولذلك فوجع الفراء ما عدا الاخرج بنصب الطير وجه الفصل ان ال في البسع لم يندثر فيها فكانها
ليست فيه فبارزها والبسع مثل بارزها والبسع وال في نحو الطير مؤثرة نرفها وتركبا فاشبه ما قبله المصنف والى ذلك اشار الناطم بوله وان كان
ال ما استغاف فيه دجيان ورفع ينفى والشم الرابع ما يعطى حاله الكونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البديل والمنسوق المجرد من ال
فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا الى ذلك اشار الناطم بوله واجلا كسفل نفعنا وبكلا ذلك لان البديل في نية تكرار العامل والمضاف
كانا شبيها من العامل نقول في البديل المفرد بان يد بشر يا ضم من غير تنوين كما نقول يا بشر وكذلك نقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا بشر وبشر
يا ضم من غير تنوين كما نقول يا بشر ونقول في البديل المضاف ان يا يا عبد الله بالنصب كما نقول يا يا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال
يا بشر يا يا عبد الله بالنصب كما نقول يا يا عبد الله وهكذا حكمها اى البديل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنسوب فيضمان ان كانا مفردين ونسبا
ان كانا مضافين نقول يا عبد الله بشر يا عبد الله بشر يا ضم بشر فيهما يا يا عبد الله واذا كانا ينصب الاخر فيهما فان في التسهيل
خلافا للماتن والكوفيين في يجوز يا بشر وعمر وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق المضاف من ال بحري المفعول بها قال واداه غير بعيد من النسخة
اذا لم يترادفها فان التكميل قد يفصد افعال نداء واحد على سمين كما يفصد ان يشركا في عامل واحد انتهى الفصل الرابع في المنادى المضاف
للبناء اذا لم يعل التكميل وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى الممثل بالالف والياء فان باثرا المضافات اليها واجبة الثبوت والرفع
نحو يا فتى ويا قاضى ويجوز حذفها لالاساس اسكانها الثلاثا ينفى ساكنان ولا يخرجهما بالضم والكر لثقلها على الياء والشم الثاني ما فيه لغتان
وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه مفعولا او لاشتهاقا فان باثرا ثابتا لا يخرجهما في حكم الانفصال فلم يخرج ما اتصل به فليست كالباقين
وهي ما معنوخة او ساكنة نحو يا مكرى ويا ضارنى وهل اصلها التكون والفتح قولان تقدم في باب المضاف الى باب التكميل واخر في المشبه
من الوصف معنوخة فان اضافته محضه وفي باثر اللغات السند الاثنية والشم الثالث ما فيه ثبوت لغات وهو ما عدا ذلك المنفرد من الضميين
وليس ابا ولا اما نحو يا غلامى فالكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا غلامى فانفرد اجزى المنفصل من كل ثبوت مجزى المنفصل في كلمة واحدة نحو
والليل اذا برى ثم ثوبها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا غلامى لا خوف عليكم او ثوبها معنوخة للتحقيق نحو يا غلامى الذين اسروا وانما كان تكرر
والفتح في غير ثبوت واحد فنظر الاختلاف في اصل ضمها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحه وقلب الياء الفاء لثقلها وانقطع ما قبلها لان الالف
من الياء نحو يا غلامى والاصل يا غلامى بفتح الياء ثم قبل يا غلامى بفتح الياء الفاء واجازا الاخرى والفتوح لما نزل حذف الالف المقتلة
عن الياء والاجزاء بالفتحة منها فنقول يا غلامى كقولك ولست برابع ما فات غنى بلهف لا يلبث ولا لوانى فالبناء في قوله يا غلامى متعلقة بلام
ومجرور بها فاحذف اصله بقولى ولحقنا وى منه سقط حرف التاء والاصل يا غلامى فحذفنا الالف المنغلبة عن ياء التكميل اجتزأ به بالفتحة

باب الثامن

[illegible]

باب الترجيم
 في الترجيم والاشهاد بالفتح المسألة
 في المسألة فإذا انقضت إلى المسألة قال

بنو سيبويه في باب النسب على ان المرء من بنو سيبويه فقولنا بنو سيبويه باننا بنو سيبويه قال ولا خلاف في النسب اليه لانها لا تنفك عن سيبويه
عن سيبويه اعني بذكر ما دونه على ان صاحب المنع هو النافل للرجاء عن امر في ذلك فقل عن سيبويه وفيه لولا ان الاضافة الى الحكاية فاذا اختلفت الى الحكاية
حذف وتركت عند غير هذا القيس وخمس عشرة فخره احدثت كما ان ما و ذلك كقولك في تابق شر انما يقال قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرح
بقول باننا بنو سيبويه فيقول الاول معنى افكك فخره في الاضافة بمعنى النسب هذا فخره المسئلة في باب النسب فخره على المنع فقال واصل ان
الحكاية لا تخرج لانك ان تخرج غير هذا ويظهر انما بنو سيبويه في ذلك نحو باننا بنو سيبويه قال ولما اختلفت هذا الخث رجلا سمي باننا بنو سيبويه بالجواء فقل
واذا كان الجهم في مسئلة واحدة فثما معان شاذة بابين فالعمل على المذكور في باب لا يربطه تحقيرة وايضا مع اختلاف ما يذكر في غير باب فخره لوسين به
كاعتنا به بالاول لكونه ذكره اسطرط هذا اذا لم يكن انما من احد ما و لم يكن هنا التاديج وفول النظم وفول تخرج جازة وفخره وفول يوهيم انه لم ينفك عنه
غيره وقد عرفت ما فيه وعمره هذا المذكور في النظم هو ام النور وسيبويه ثبته وهو لفظ فارسي معناه راحة الفتح قال البطلوني في شرح النصب الاضافة
في لغة الجهم مقلوبة والسبب في ذلك لان الفتح في لغة الجهم هو الفتح وهو لفظ فارسي معناه راحة الفتح قال البطلوني في شرح النصب الاضافة
وقيل كان يسمون الفتح وقيل الفتح لان الفتح في لغة الجهم هو الفتح وهو لفظ فارسي معناه راحة الفتح قال البطلوني في شرح النصب الاضافة
ابو بشر ولكن غلبا الفتح عليه حتى انا اطلق له بنو سيبويه لان الفتح في لغة الجهم هو الفتح وهو لفظ فارسي معناه راحة الفتح قال البطلوني في شرح النصب الاضافة
الاصغر هاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكوفي المديني ثم ان كان المديني مخوفا ما يثبته بناء التاديج جاز في غير مطلقا سواء كان يفرق بين العلية ام لا
والاجمال وسواء كان على اربعة حرف ام اقل والخ لا اشار الى النظم بقوله وجوزت مطلقا في كل ما انت بالهاء فقول في هبة علماء باب حذف النون
وفي جارية معينة بل جاري بحذف النون ومنع المبدع تخرج ما فيه لثاء من التكرار المضمومة وبوده السماع قالوا يا ابا جاري الجهم المضمومة والنون اي
شاذة افترق لا تنفك حتى يقال شاذة لغير اذا الفت اليوت واسانئت قال ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تنفك حتى يفرق سهر في اشتغاف
على صبري اراد بل جاري بحذف حرف النون وخرجه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النون لا يجوز مع اسم الجهم المعين الا عند الكوفيين والعديريين
العين المهملة وكسر اللام الجهم هو الامر الذي يجادلون الاثنا عا بعد رعية وسبويه اشتغاف في بدل ففصل من عدري وان كان المديني مجرما من التاديج
لجواز تخرجه كونه هاءا ثانيا على حرف ثلثة والخ لا بشير في قول النظم ولحظ لا تخرج ما في هذه التاديج الا الروابي فافول السلم كجهم علم رجل وسما علم امر
فقال فيها باجف وباسعا ولا يجوز ذلك التخرج في نحو انسان لمعين لان يفرق بين العلية واجاد بعضهم تخرجه فيها ساعا على قولهم اطرق كرا وباصح وهو
فباس على شاذة ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاث ساكن الوسط ولا في نحو كرم من كل ثلاث محو الوسط لانهما اذا كانا طليين فلباسا زيد بن علي ثلثة حرف
مختلفا احدهما اجزاء هذا مذهب الجهم وقيل يجوز التخرج في محو الوسط كحكم وحسن فبن باحك وباحر ون ساكنة كزبد وعمر وهذا التفصيل للفرق
لجوي حركة الوسط بحرف الحرف فباسا على اجزاءهم نحو سقر حركه وسطه بحرف بن في باب منع الصرف لا يجري ههنا في اجازة الصرف عدمه وقيل يجوز
التخرج فيها وهو قول بعض الكوفيين الحرك الوسط فلما مرر اما الساكن الوسط فباسا على نحو زيد في غير التخرج فان اصلها يثب يسكون الدال ودخلها تحت
وجوبا فدخله جوازا الى **فصل** في حذف التخرج لما حرف في حد وهو الغالب نحو باجف وباسعا وقرائة بعضهم وهو بن سعي وناو وبامال ولا
حسن التخرج لاهل النادر عنهم عن انما الاسم لانهم في غيبة عن التخرج واما حرف فان وذلك اذا كان الحرف في الاخر من حرف اللين وهي الالف الواو
والياء حال كون حرف اللين ساكنا بناء على الجواز اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحفون بحضرة حرف اللين بالساكنة فالقيد
على الاول مختصر وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من حرف الهاء وهو صواب لان الاصل في القيد التخصيص انتدالا اصلها امكلا اربعة ضلحا وله
ذلك اشار الناطم بقوله ومع الاخر احرفا الذي لا ان زيد لينا ساكنا امكلا اربعة ضلحا وبقوله حركه من غيبة على الاصح لفظا كروان ومسكنين موصو
او نقدر ان كصطفون ومصطفين عليين سواء كان الحرف الاخر انتداما اصلها وذلك نحو و ان فانا لالف النون فيه زائد فان واسما بالمد على منفلا
من جمع اسم فخره اصله لانما يدل من لام الكلمة واصلها اسما وايدلت الواو هرة لظرفها الزايف ثلثة فوزنه ضال ومضو علما ومسكنين علما منفلا
من معنى المضول والفاعل قاله من الاول والنون من الثاني اصلها وانما يثبته عند التخرج من وان الالف النون فقولنا جاز في سماء
الالف الهزء ونقول با اسم ومن مضو الواو والراء ونقول با منصرف من مسكنين الياء والنون ونقول با مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء
النون ونقول فيها با مصطف كاسما قال الفرزدق مخاطب به ان بن عبد الملك يا امرؤ ان عطيتي محبوسه نرجوا احباء وربها امرؤ يا امرؤ ان تخرجه
بحذف الالف النون والحاء بكسر الحاء المهملة والياء الواو والمد اعطاء وربها صاحبها وقال ابو زيد الطائي على ما زعم اللحن اوبس على ما زعم النحاة
في شرح الكتاب با اسم صبر اعلى ما كان من حدث ان الحوادث ملفي منتظر اراد با اسما فخره بحرف الالف والهزء والمعنى اصبر على الحوادث فان بعضها
ملفي وبعضها منتظر بخلاف نحو شال يفتح الشين الجهم وسكون الهم وفتح الهزء من غير مد علما فقولنا تخرجه با سما بحذف اللام فقط دون الهزء لان الهزء
وهو الهزء غير حرفين قال في النهاية والخلاف في نحو معك هل الزايد الاول والثاني فخره قال الزايد الاول حذفنا الاخر لظفره ثم حذفنا اللام قبله لان لفظه
كلفظه ومن قال الزايد الثاني حذفه وابقى با قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محرم مسوقة بخلاف نحو هيفج بفتح الهاء والياء الواو والشاذ
الثانية المشددة وفي اخره خاء مجهر الغلام المشلي وفوقه بفتح الفاتح النون والواو المشددة بعد هاءه المهملة الصعب البوس من كل شيء حال كون هيفج

[illegible]

[illegible]

ص
لعمري انما هؤلاء
الافاضة

بسم الله الرحمن الرحيم

وَابَاكَرُ وَحَدِثُ
فِي رَجَبِ سَنَةِ
وَحَدَّثَ الْأَنْبِيَاءُ

باب النسخ والاعراض

وكذا مباحة حذف الالف من غير ان يخلو من الالف وان كان الالف من غير ان يخلو من الالف وان كان الالف من غير ان يخلو من الالف
 النسخ بالخطاب شذوذ قول بعضهم ان الالف من غير ان يخلو من الالف وان كان الالف من غير ان يخلو من الالف
 بالنسخ النسخ وفي اخره موشة مشددة في جميع شايه ويرى السون بالسن الى الملة جمع سواه والحق ان الالف من غير ان يخلو من الالف
 والكلام جاز واحد في المقتضى في ثلاثه وانقل الشواب فحذف الفعل وقاعله المقتضى الاول والالف من غير ان يخلو من الالف
 فانصب في فصل وابدل انفس ايا لانها ثلاثه في المعنى فحذفه شذوذ وان كان احد الجمل حذف الفعل المحذوم بل ان الامر وحذف حرف الامر وهو الا
 مع ان الامر لا يخلو من الالف الضرورة كقوله فحذفه نفسك كل نفس انكف من امرنا الا انكف فحذفه مع محذومها شذوذ والثاني قاله
 الضمير وهو الالف الثاني مقام الظاهر وهو الالف في اضافتها الى الشواب لان النسخ في الاضافه الى الالف انما هو في المضمرات على الالف انما هو
 المظهر لا المضمر لان الاضافه الى الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 والى شذوذ اشار انما يقول شذوذ الالف شذوذ وان ذكر المحذوف في الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 ان كوث اعطفت في الاول وهو ذكر المحذوف في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 ذكر المحذوف من الشواب في الاسد والاسد ومع العطف في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 من الملقط بالفضل في الشواب في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 فاعلم الجاهل وهو في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 للظرف في الالف في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 الغريب والمراد به هنا انية الخطاب على المحذوف في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 عطف وانكر انما تقدم كقولك في العطف الروه والنجده بنصبها في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف
 بغير سابع بنصبها في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 خاصه لان المراد منها الجمع والافتران في الزمان فان حذف العطف في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف
 الصلوة في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 على الابداء والخبر ويرفع الاول على الابداء وحذف الخبر بنصبها في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف
 الحكم الاخر اشار انما يقول وكذا بلا ابا الصلا منى في كل ما فاضلا **هذا باب اسماء الافعال** وهل هي اسماء الافعال
 الافعال اسماء الافعال في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 ظاهر قول سيبويه في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 عند الاحش وطائفة اخذوا ابن مالك وعلى القول بانها اسماء الافعال في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف
 القول بانها اسماء الافعال في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 موضعها انصبها في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كاشنان فانه اسم ناب عن فعل وهو اقرب وصلة فانه اسم ناب عن فعل
 مضارع وهو ارجح والمراد بالحق كونه يفيد ما يفيد الفعل كونه اسما كونه اسما كونه اسما كونه اسما
 الفاعلية والمفعولية فخرجت الحروف عنان ولغواها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى الاستعمالا كونه اسما كونه اسما
 فليست اسماء الافعال في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 اللفظية والمعنوية في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف انما هو في المضمرات على الالف
 كونه ومعنى اسكت ومعنى انكف لا بمعنى انكف لان انكف يعكس ويعكس في شذوذ في المضمرات على الالف في المضمرات على الالف
 مطرد فان امين يعكس واستجيب يعكس وامين بالبد والعصر وبالا لانه لا يشد بد اليهم بمعنى استجيب في زال بالنون والزاى والبناء على الكسر بمعنى نزل
 وبآيه وهو منقاس من كل فعل ثلاثى تام منقصر ولا ينفاس غيره وشذوذ انكف من ادرك وبكر من يادر وقال يادرها من يادرها ولجاز ابن طه في
 من فعل فباسم على ذاك وعلى بناءهم فعل النجيب شذوذ في معنى فخره اي صوت من فخره ويطنه واجاز لاختر ان يوق دحرج وفخراس فباسم
 على فخره ولا يجوز من مدح وهاب ووداع المحجوب ولا كوان قائما للنفس ويجوز من النلة ولم يقل المبرد شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يجمع من
 الاسماء ووزن يادر يادر واحد وكان جعفا بالاشاع وان حذف الالف وبنائه على الحركة لا لغيره الساكنين وكانت كسوة
 على الاصل ويؤسد ثغره انباءا وتخفيفا وودعه بمعنى الماضى المضارع المبدى بالهزة قبل كشتا ومهيات فشتا بفتح النون وفي ضريح تغلب
 ان الفراء كان يكرها بمعنى لغز كذا اطلق المجرى وفيد الزمخشري كون الاقوال في المعاني والاحوال قال ابن عمر بن كاسم الجاهل والاصح

هذا باب النسخ

هذا باب النسخ

[illegible]

باب في الأكل

[illegible]

مفتی محمد رفیع

ما بين الحزب والتوكيد

أقربك هائم فأكبر من بقية بقية النون الأولى على حد قسما تون بعد عرفا التفتي فحاشي فو فو لا أقصد كنة عند من شيلا فأكبر عند من بعد من لا شفا
 كنه بكل لكاف سكن النون هيلة في كمالان وفيلا ثم قبله للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيد بها طيلة لا فذلك بعد لا النافذة او بعد
 ما الزائدة التي ليس في النون هيلة فالاول كقولهم واقتوا فتنه لا نصيبين الذين ظلموا منكم خاصة فأكبر نصيبين بعد لا النافذة فشيلا لها بالناحية
 وجلة لا نصيبين خبر في موضع الصفة فتنه فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا نصيب للظالمين خاصة
 فكيف يكون مع هذا خاصة لهم وقبل لا ناهية وادغم السبب مع السبب الاصل لا تنفرد بالفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن الشرح الى التوضيح الاصابة
 لان الاصابة مستترة عن الشرح اسند السبب على فالاصابة خاصة بالمعصين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا تليلا بل كثر او لكن وضع الطلب
 للكرة منع فوجب انما القول اي واقتوا فتنه معولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل قلما اذا مات منهم ميت سزا ابنه وفتح عنه ما يثبتن شكرها
 فأكبر يثبت بعد ما الزائدة وهذا مثل ضرب بل كان اصلا تفرج منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الاب بنوا اولاد شخص والى فصيبر كان هو قاله
 المعنى انهم لم يرضوا في الموت على عجزه فقال هذا مثل لمن يظهر خلافه البطن والعصاة شجرة وشكرها شوكها وطول صغرها ورقها يعجزون كبار الموت
 انما ثبت من صغرها اي ما ظهر من الصغار بدل على الكبار وفولهم بأكر ما تحذرت بنوا لم يفعل غلا بنا لم يرب ولا بد له منه وهو خطاب كرامة في الاصل والى
 للسكت وفولهم بجهدها ما تبطن بنوا من حيلته خلافا ما به اي لا يدلك من ضلته بمشقة وقولهم بعين ما اربك بقوله لم ينجح عنك امر انت بصيرة اي انوار
 بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي فليلا لير ما يحزنك وارت اذا نال ما كنت مغتما وما نائدة في الاماكن فحده وهي على معنى النفي اي ما يحزنك وكذا
 الباقي لا ينافي عليهن ولا يخالف ما بينهما ان يكون التوكيد بها اقل وذلك بعد ما بعد اذ اجزاء خبراتها الشريطة فالاول كقوله وطوى
 حيا النفس يصف جلا فدهم الخصب حنة البسات بحسب الجاهل ما لم يعمل شيئا على كسبه معهما او ادما لم يعمل بنوا التوكيد الخفية المبدلة
 في الوقف الثاني كقوله من شغلن منهم فليس باسيدا وقل بني قبيصة شاف فأكبر شغلن بالنون الخفية بعد من الشريطة وبقية معن يحد
 الابا لرجع وبنو قبيصة من باهله وانما انشبت هذا الحالة الى اخر واجب اكثر وكثير وقيل وان لا اخرها مشبه باهله وما قبله مشبه باهله
 وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنون انما ياتي به ليس لاجل الابه اما في الحالة الاولى هي المشار اليها في النظم بقوله او مشبتا في ضم مستقبلا
 القسم انما ياتي به للضعف فهو شاذ احيا الى التوكيد ولما الحالة الثانية هي المشار اليها في النظم بقوله اما انا ليا فلان ان الشريطة لما اكدت بالواو
 اشبهت القسم في توكيد باللام ولما الحالة الثالثة هي المشار اليها في النظم بقوله وكذا ناضل وبفضل انما اطلب فلان ما بعد اداة الطلب اشبهت
 ان في اسند ما للجر ولما الحالة الرابعة هي المشار اليها في النظم بقوله وفل بعد ما بعد فلا ان النافذة اشبهت بالناحية ضرورة وما الزائدة
 اشبهت ما النافذة كل ولما الحالة الخامسة هي المشار اليها في النظم بقوله وفيما من طواسل البحر فلان لا النفي والتقي اشبهت النفي معن غير ان في ادوات
 الشريطة اشبهت لجر لجر ولا يوكدها في خبر ذلك الا ضرورة كقوله وما او فبت في علم نرض ثوبي شمالات والذي جعل ذلك ان رعا للقلادة والقلادة
 لنا ليعني عدم والتقي شبيه بالنهي كذا علل المتنازاف وقد يكون جوابا لشرط كقوله ومما شامنه فراهة عنما او عن من وهو قليل في الشعر
 نض عليه سيوبه وقال شيهوه بالنهي حيث كان مجزعا غير واجب **فصل** في حكم لفر الفصل التوكيد بالنون اهل ان هذا اصله يستغنى عن كل منهما
 مسئلة ولحد الاصل الاول انما اخر الفصل التوكيد بفتح كما اشار اليه لناظم بقوله واخر التوكيد بفتح نقول في المضاع ليعضرب بنيد وفي الاخرين بانيد
 واختلف في هذه الفتح فقال ابن السراج والمبرد والقاري بناء للتوكيد قال سيوبه والسيبزاو ربيع عارضة الساكنين وهما اخر الفصل والنون الاولى
 ويستغنى من ذلك الاصل ان يكون المضاع مستندا الى ضمير بالنون في الالف او واو او ياء فانه يحرك لخره حذفت بحركة فحاش في ذلك اللين من فحة او صرة
 اكسره كما شربه فرياء واليه اشار لناظم بقوله واشكله قبل ضمير لير بلجائني من محله فاعلموا والاصل الثاني ان ذلك ضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء او واو
 وانه اشار لناظم بقوله والمضمر احذفه الا الالف فتقول اضربن باقوم بضم الباء واضربن باهتد بكسرهما والاصل اضربون واضربين بتشددا النون فالنفي
 ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لانها ما ساكنين اما على قولنا
 في حذف النقاء الساكنين ان يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لا نرى كل شين فليس انقاء الساكنين على حدة واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما
 قلت واستطالت وكانت لينة والكسر يبدل على الواو والياء حذفتا هذامع الثقبلة واما مع الخفية فالنقاء الساكنين على خبر حدة اتفاقا
 ويستغنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون اخر الفصل المضاع الفاعل فتقول فانك تحذف اخر الفصل وهو الالف وتثبت الواو مضموه والياء محذوفه في
 النقاء الساكنين والى ذلك اشار لناظم بقوله واحذفه من واضع هاتين وفي واو وباشكل مجاز في فتقول باقوم اخشون بضم الواو وباهتد اخشين بكسر
 الباء والاصل اخشون واخشين حذفتا الضمة والكسرة لاستثقالها على حرف العلة ثم حذفت الباء لانها ما ساكنين وهما الواو والياء في الاول
 والياء في الثاني وان شئت قلت تحركت الباء فيهما وانفتح ما قبلها فقلت الفاعل حذفتا لانها ما ساكنين وبقي النقاء الساكنين بين الواو
 والنون المدغمة في الاول وبين الباء والنون المدغمة في الثاني فلم يحذف الواو والياء لعدم ما بدل عليها ما تحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الباء
 بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من النقاء الساكنين فان اسند هذا الفصل الذي اخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف
 والنون لم يحذف اخره وهو الالف بل قبله ياء والى ذلك اشار لناظم بقوله وان يكون لفر الفصل الف فاجعله منه وافاض الباء والواو بلاء فتقول

اذا اسند الى الظاهر فحينئذ يدور على غير المستر فحينئذ يدور الى الالف فحينئذ يدور الى النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية
 بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 لثلاثه وحينئذ كان الضمير في الالف هو الضمير في النون ساكنة ونظر ذلك في غير النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 ومن شأنهم صريح الفارسي في كتابه الجوزي ان يفتى في النون ساكنة ونظر ذلك في غير النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 انما يكره النون وحمل على ذلك الكسرة فانه قد مر انهم يدورون الى الالف فحينئذ يدور الى النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 ولا ينبغي ان يخفف النون المكسرة بناء على كون الواو للعطف لا للنهي قال الساجي ويجوز ان يكون الواو للحال ولا للنهي فالتون حلا في الالف والالف حلا في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 ففتح بعدها الى الالف ايضا فانما هو الضمير في الالف فحينئذ يدور الى النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 خفيفة بعد الالف لكن شدة وكسرها الالف كقراءة السبعة ولا ينبغي ان يفتى في النون ساكنة ونظر ذلك في غير النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 فاشبهت نون الاشين في نحو فلا مان وفحش فخر ذلك لانهم في الاول منها ساكن ففتح فحينئذ يدور الى النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 انها لا تفتى في النون لانها في ذلك لان الفعل المذكور يفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 فحينئذ يدور الى النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 الالف وهذا التثنية في الضمير في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 يفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 فالوجه صريح الالف فاشاد ان الواو في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 بلزم الفرع من غير على الاصل واضطره الضمير في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 ان يقول من لا يوجب الضمير في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 فبما ذهب الى ان الخفيفة مخففة من التثنية وقد اجمع الجميع على ان التثنية تفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 احكام الخفيفة انها مخففة من التثنية والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة ساكنة فكونه وهو الاصل من فرج وهو جاهل فديم فبالاسلام
 بنوعها ثمانية سنة لانهم في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 لا يفتى في النون لانها في ذلك لان الفعل المذكور يفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 ذلك يشير قول النظم وابدلها بعد فتح القاف فكونه ثمانية سنة لانهم في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 والله فاعبدوا ولا اله الا هو فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 وهذا من تركب الالف كما كتبت رابت فبدا بالالف وقاس من قال رابت بد حذف الالف على الغرض من يقول في الوقت على ضربين اضرب بالاسم
 وان وقت بعد غنة او كسر فحذف بحسب جئت ان يرد ما حذف في الوصل من واو او باء لاجلها والى ذلك يشير قول النظم وبعد فتحه اذا شئت
 وارودا اذا حذف في الوقت ما من اجلها في الوصل كان عند ما تقول في الوصل اضرب في باء وضرب في باء فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 اضربون واضربين يسكون النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 ضمير او كسر فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 الضمير في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 من النون والواو ياء ثم حذف مع المبدل منه ولا يردون الاعراب فتكون في العمل على هذا الوجه الاصل واللام اخير كقول مع النون لا يفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 ثم تستعمل في النون او في الضمير فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 هل يفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 عن الخليل يفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
 على من ساكنة كذا كسبب يفتى في النون فحينئذ يدور الى هاء التثنية بالوجه الحكم احدها انها لا تنفع بعد الالف بخلافها فلا بد ان يكون النون لثلاثا بل يفتى ساكنان على وجهها وتقل عن يمين الكوفيين
هذا باب لا ينصرف واختلفت في اشتقاقه هل هو من الضمير وهو الخالص من اللين والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الضمير
 وهو الصوب لان الصوب هو النون في صورة الاخر او في الاصل وهو الجمع وكان الاسم من ضربين فلهذا قيل في الفعل منع من منع ومنع من منع
 او من الاصل الى جهات الحركات او من الضمير في الاسم من شبه الحرف في الوضع والمضارع الاستعانة كما مر في بحث المعرب المبتدع وبشيء غير
 ممكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والاشبه الحرف في المعرب ثم المعرب انما يشبه الفعل في فرعيه من نزع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او
 في واحدة من معانيها وذلك لان الفعل في غير الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفي المعنى وهو اشتقاقه من الاسم الاستعانة منع الضمير
 كما استبانته وبشيء غير ممكن لعدم امكنته والاشبه الفعل في معنى من امكنته في الاسم وبشيء غير ممكن من مكانه اذا بلغ

كما في

ما
 راجع

[illegible]

لَمَّا نَالُوا الْيَصْفَ

[illegible]

ويقال ان الاضافة ثمانية اقسام هي منصرف من الصرف والاضافة من الصرف والاضافة من الصرف والاضافة من الصرف
بند وفيه ثمانية اقسام هي منصرف من الصرف والاضافة من الصرف والاضافة من الصرف والاضافة من الصرف
عبر فيفتح في التثنية والرفع والجر كذا في النون والمثنية في لغة الاصناف في كسر جوه الكسرة مع جوه بالفتحة فقال سيبويه والاعراب في نون
الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبنية على الفتح كغيره من ثمانية عشر فيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجر في النون لانه حرف على الوسط في
ما فيه فلا يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكورة عند آخرين واجاز القاء في العجيين لانه في الاخرى وقد بين ان على الفتح ثمانية عشر كما سيبويه
وضم فيفتح اخر الجريين الا في نحو معد كوفي فيفتح اخر الثاني فيفتح في البسيط لغير البناء مطر عند علماء البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاثة
وهي اعراب اعرابيا لا ينصرف واصله اول جنسها وبنائها على الفتح فان كان اخر الجري الاول معنويا بالياء كعد كوفي فالي فلا وجب كونه مطر في
والنصب الجري سواء كان معنويا كانه لغة الاصناف او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادة بين الالف النون والياء شاذنا اذ يقول
كل ما وى في ابدى ضلالتا سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناس في التثنية وفيها وضمان فتح
الجري والطاء في لغة العرب سميت باسم ابها وهو غطفان بن عبد بن غطفان واصحابان بكسر الجيم وفتح الموحدة
علم على سبب ذلك لان اول من زعم اصحابان بن علي بن باث فنهت الالفاظ مؤنثة صرفا لانه لان في النون فيهما فانه ما كان
من الاسماء في اخره الف نون واختلفت النون في الاصناف والزيادة فيه وجازان الصرف وعدا عن ان يابسا لها وزاد فيها من ذلك رمان وحسان
وهذان وشبها اعلاما فان اعتقدت انها من الهم والجر والهم والشب لم يصححها وان اعتقدت انها من الهم والجر والهم والشب لم يصححها وان اعتقدت انها من الهم والجر والهم
الشب لم يصححها وان اعتقدت انها من الهم والجر والهم والشب لم يصححها وان اعتقدت انها من الهم والجر والهم والشب لم يصححها وان اعتقدت انها من الهم والجر والهم
الياء على اخر حرفه واي ان وزنه فقال في لغة العرب والياء والنون اصول ومن معناه الصرف واي ان وزنه فقال في لغة العرب والياء والنون اصول ومن معناه الصرف
كما قال ابن يونس واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الضم اعطى المبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصبلال مسمى بل مسمى اصبلال مسمى بل مسمى اصبلال مسمى بل مسمى
على ضربا من الابدال من حرفا صلى فون ضرر ذلك نحو حنان مسمى بصله حناء ابدلت من نون في الثالث العلم المؤنث لا يفتح معناه من الضم ان كان
بالياء والياء اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهما مطسولة كان علم مذكرا مثنى كفاطة وطلحة وانما لم يصرفه لوجود العلية في معناه وزعم علان
الثانية لغة وهي لازمة له ومن ثم لم يؤثر في الصفة نحو طائفة لانها في حكم الانقضاء فانها تارة تخرج تارة تارة تخرج تارة تارة تخرج تارة تارة تخرج تارة تارة تخرج
ثلاثة كثر في سائر بلاد العرب في الاربعة منزلة ناه الثانية او ثلاثا بحركة الوسط لفظا كسر ولفظا فانه بحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن
الانبار في جعله ذا وجهين كند واما حركه الوسط فتعديا كذا وان علم امرأة فبالحق باب هند او ثلاثا اعجميا كما وجوب يضم الجيم على يد بن لان
الجيم لما انضمت الى الثانية والعلية يفتح المنع وان كانت الجيم لا يفتح الثاني لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثر في ثمة وقبل هو ذو وجهين كند
او ثلاثا مفتوحة من المذكر الى المؤنث كذا اسم امرأة لا تحصل بقله الى الثانية ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ما خذ
من قول الناظم بشرط منع العار كونه ارفع فوق الثلاث او مجر او سفا وذا اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند وند وحمل من الثلاثا الساكن الوسط
اذ لم يكن اعجميا ولا مذكرا الاصل الصرف وذلك من صرفه نظر الخفة اللفظ وانها قد خاضت احد السببين ومن لم يصرفه وهو الى نظر الى وجود السببين
في الجملة وهما العلية والثانية الى ذلك اشار الناظم بقوله وجماعة العاد تذكرا سبوا وعجما كند والمنع الحرف والواجب وجبه اي المنع وعلمه بان السكو
لا يجر حكا اوجه اجمع على بن معان الضم انتهى قال سيبويه في التثنية ابو عمرو الجعفي وابو العباس المبرور وابو زيد في نحو ذبا اسم امرأة انه كند وجوز
الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثانی اللفظ كبد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذ اسمي مذكر مؤنث وحسن مع صرفه بانه شرط لها كونه اكثر
من ثلاثة احوال لفظا كثر نيبا ونقد بر الجبل مخفف جمل الثاني ان لا يكون مسبوقا بذكر مذكرا كرا ب علم امرأة فانها مفتولة من مذكر فلو لم يجر
مؤنث ونقد بر الجوف شمال فانها ماضفان لمذكر مقدار الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بذكر مذكرا كرا ب علم امرأة فانها مفتولة من مذكر فلو لم يجر
بمذكر صرف لعلية استعاضا قبل العلية في المذكر كقولهم انت ذراعي وعصا بمعنى انت ناصب الشرط الرابع ان لا يكون الثانية مفتوحة على ناول غير لازم
وذلك كانه ثبوت الجوع كمال فان ثابتهما مبنية على ناولها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد ناول بالجمع وهو مذكور فاذا سمى مذكرا الضم الرابع العلم الاعجمي
فان فيه فرع المعنى العلية وفرع اللفظ يكون في الاوضاع الاعجمية فيمنع من الصرف ان كانت علية في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم
الثوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو فالون فيصرف على الاول لانهم لم يسموه علماء وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ومعنى
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمي به وزاد على الحرف ثلاثة كاسم واسم جعل فلو كان ثلاثا صغف فرع اللفظ المعجم على اصل يبنى على اللفظ
العبرية فلا تؤثر الجيم في الثلاث بخلاف الثانية فلا يفتح في جميع العرب لا الثقات الى من نقل خلافة قال في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن
غير العرب بالغة كانت وتعرف عجمية الاسم بوجه واحد فانفل الامثلة والثاني خرج عن اذان الاسماء العربية كاسمهم والثالث ان يجر حروف الكافة
وهو خاص او يجر حروف الكافة في شدة وهي الهم والراء والياء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها من يفتح في جميع حروف الاعجمية وكلا
العرب كالجيم والفاء وغير فاصل محو وجي والصاد والجيم والضو لجان والكاف الجيم نحو اسكر حية والرابعة النون اول كلمة نحو حرجي والراعي عبد الدال نحو

نايف العنصر

[illegible]

المفتون

نہ

خبر

12

من الكسبة وهو المعد والشديد مع نظار بخط النادر من العلم المحقق بالالف لا الحاق المقصود كلفي بانفاق وارطى على الاصح حالكونه ما علمين فانها لمحقا
تجفف المانع لها من الحصر العلية وشبه الف لا الحاق بالالف الثابت في الزيادة والموازاة مثال ما هو فيه فانها على وزن سكرى وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يخطئ
به كما به اسم رجل فانه عند سبويه ممنوع الصرف لشبهه بجاسين في الوزن الامتناع من الالف الا في الهمزة فلا شبهة لا يجزى عمل معاملة والى ذلك اشار النظم
بقوله وما يصح على من في الف زيدت لا الحاق فليس خبره وقبل ان يارطى فعل فانه من الصرف العلية ووزن الفعل بذلك قلت على الاصح وانما الترخ
الصرف مع الف لا الحاق المدونة كعلماء فانه لمحق بقطر اس لخطه شبهه بالالف الثابت المدونة لا من جهة الالف لا الحاق لان شبهة ههنا الثابت من جهة ان ههنا
منغلبة عن اهل الف ههنا الثابت منغلبة عن الف لا حاق فافترقا فالحكم لاجل افترقا في التقدير هذا علما ان في تزييع وايضا حذر ان يحذف اذا كان
منغلبا عن ما نتج منه كالحرف في صمراء فانها يدل من الف الثابت وان كان منغلبا عن غير ما نتج منه كبناء وعلفي نبت والارطى شجر وبقي عليه الف لا الحاق
كقيد في من دخله في ذلك فحان فندم في اصول الاسم سداسي فليجوز السابغ المقتر المحدث من اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل ضم
الفاء ونحو العيز في التوكيد في جمع وكث من كثر لجلد اذا اجمع وبصع بالصا الممهلة من البصع وهو الحق المجمع ويتبع بموحدة فمشاة فوفانية من البصع هو
طول العنى والمانع لها من الصرف الترفيع اما الترفيع العدل اما الترفيع فانها لا تصح معارفة بغير الاضافة الى ضمير المؤكد فشا بهت بذلك
العلم لكونه معرفة بغير فريضة لفظية هذا ظاهر كلام سبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان التميمي صاحب ابن المبادش انها معار
بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه وابتدأ بعضهم بحجها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ودية في شرح الكافية فقال وليس ينبغي جمع يعلم
العلم اما شخصي او جنس فالشخصي محصور ببعض الاشخاص فلا يصلح التثنية والجنس محصور ببعض الاجناس فلا يصلح التثنية وجميع بخلاف ذلك فالحكم بعلمية لجل
قلت علم الاحاطة من قبل علم الجنس المعنى كبحان التثنية وفي ارتكابه فوفية بالقاعدة وهي ان لا يثبت في منع الضم من الحاق لا العلمية ويزن من اعتبار
الاضافة عدم التثنية ووجه الكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعل اولت فان مفرها جمعاء وكثاء وشباء وبصا ووا
فباس ضاء اذا كان اسما كصمراء ان يجمع على ضلوات كصمراء وصحراوات واختار النظم وابنه في هذا التعليل فقال لا لان جملة مؤنثا جمع فجميع المذكور الواو
والنون كذلك كان جنس مؤنثا ان يجمع بالالف التاء فلما اجابا به على فعل علم انه معكول عما هو لئلا يفسد فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور
بعدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفرها ضلوات فعل كحل لعمري فانها لا يجمع على حروف وقال اخرون معدولة عن ضلوات من جهة ان مفرها
اسم على ضلوات كصمراء والتصحيح باقائه الموضح لان جميع المذكور الواو والنون مشروطة بالعلمية او الوصفية وكلاهما منتهى في اما العلمية فلان النظم وابنه
منها واما الوصفية فلانها متعارفة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجميع الواو والنون شاذ عند ما فكيف يقاس عليه اجمع بالالف
التاء ولان ضلوات لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لاضل صفة كجاء ولا على فعل الى الا اذا كان اسما محضا لا ذكره كصمراء وجمع ولخواته ليس كذلك واليهما
اشار النظم بقوله والعلم منع صفة ان هذه كفضل التوكيد الثاني من المعدول بحرف الراء يربط بحرف جيمه واستعمل طرفا بحرف دال والاضافة لبحث يوم
الجمعة بحرف فانه ممنوع من الصرف للتثنية العدل اما الترفيع ضربه خلافه فيعلم هو معرفة بالعلمية لان جعل على هذا الوقت مرجح به في التسهيل وقبل شبه
العلمية لان تعرف بغير اداة ظاهرة كعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح اجماع الباء واما العدل فان صفة معدولة عن البحر المفعول بال لا تليها
اريد به معنى كان الاصل فيه ان يذكر معرفة بال فعدول عن اللفظ بال وفصولة الترفيع فتبع الصوف وقال السهيلي والثوريين الصغير معرب مصروف واختلفا
في منع ثبوته فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الثوريين على نية ال وقال صدرا الافضل ابو الفتح ناصر بن ابى الحكم المطري في تلخيصه في شرحه هو
مبنى على الفتح لضمه معنى الام كاس ودة بامور منها ان لو كان مبتدئا كان غير الفتح اولي به لانه في موضع تصحيحه جئنا بالفحة فيه لثلاث اوجه كما اختلفت
في قبل وبعد ومنها ان لو كان مبتدئا كان جائزا لغير جواز جنس في قوله على من عاتبنا المشبه على الصبا التثنية في صفة السبب في البناء لكونه ما بنا
ومنها ان دعوى منع الضم اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب لذلك هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واما
ان يحذف حرف ثبوت في غير موضع من غير حرف التثنية انما هو معدول عما جاز في التثنية الفرق بين التثنية والعدل ان التثنية اسما الكلمة في معناها
الاصلي من قبل العلمية ومعنى اخر والعدل بغير صفة اللفظ مع بقاء معناه فمثل المذكور عند الجمهور من غير حرف لفظ السحر من غير تغيير لسانه وعند صدرا الافضل
وارة على صفة الاصلية ومعناها هو التثنية من قبل العلمية ومعنى حرف التثنية وهو ان يرد بال قبل الاول وهو ان يرد به بحرف يوم يعني من اليهم فانه ينصرف
انفاقا نحو جئناهم بحرف الاء من الاستحوا بال قبل الثاني وهو ان يستعمل طرفا من المعين المستعمل غير طرف فانه يجب بغيره بال والاضافة
للدلالة على التعيين بخلاف السحر ليلنا والفاء الثالث وهو ان يحذف من ال والاضافة من ان يكون بال والاضافة فانه ينصرف اتفاقا
نحو جئتكم يوم الجمعة السحر او سحره والباء اشار النظم بقوله والعدل والتثنية في تعاسم ايم التثنية في صدرا يعتبر الثالث من المعدول
فعل بضم الفاء وفيه العين علما للذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علامة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه النظم بقوله او كثر لا تفصح
ما ليس بصفة في الاصل والمحمول من ذلك عمر ومضرو وقر وشم وجمع وفتح وعصم وحجا ولف هذا ويلع وتقل فانهم
قدروه معدولة عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستعمل في منع الضم وامكن العدل ووزنه فان انما لفظ الاعلام النقل فغير مشلا
معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احاد التكرار بخلاف عمر مع ان صفة فعل قد كثر فيها العدل الخفيف كعدو وضيق فانها معدولة

باب في الانصاف

عن عازد بن قاسم وكعب بن كعب فانها معدولة عن جوارات وكفاوات وكثافات وانما معدولة عن آخر بقية الحزبة والبناء والمدة فائدة العنونة في الاطلاق تخفيف
اللفظ وتحقيق العلية وتفي الوصفية وبعدها استولوا عن اصل نحو فعل فان ورد اصل مصر وفا حكم بعدم عدله كانه واما طوى فمن منع صرفه فالعشرون فيه
الثاني في اجنبيا البصيرة العدل عن طاولاته اي العدل قدامك فخير وهو الثاني فلا وجه لتكلفه اي العدل وتوبه اي اجنبيا الثاني ثمانية اي طوى
بصرف باعنيا المكان فلو كان العدل مشير فيه لما انصرف اذا انصرف في المكان واحرز فيقولون ان من قبل الورد جمعاً كصرف وقرب واسم جنس كصرف وشعر
او صفة كحطم ولابد من صدق كنه وتنفق فانها مصرفة انفاً وبقولها انما سمع منوع انصرف عما سمع مصر وفا كانه وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدله
فان فيه خلافاً فقال سبويه بصرف حلا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حلا على العال في فعل عمل او ليس بجيد قاله الخضر اوى بقوله في
فيه علة ظاهرة غير العلية عن مثل طوى تقدم شرحه الرابع من المعدول خال يفتح الفاء على الموث كحذام وقطام في لغة بني ثميم وبنو ابر قبيلة وهو
ثميم بن ثمين بن ادين طحمة بن الهاس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلفت في ذلك فقال سبويه للعلية والعدل عن فاصله ويرجح ان العال على الاصل
ان تكون منقولة وقال المبرد للعلية والثاني في المعنى كزبد في برجة انه لا بد من العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فقال على الموث بالسر
كسفال اسماء الماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى الثابت ولهذا قال سبويه اسم الماء وقال الجوهري اسم ليش وهو المناسك في الكلام في اعلام الموث في
الماء المذكور وبار اسماء القبيلة بنوه على اكثر الاقليات منهم اي من ثميم قال الفرزدق في بني ثمود يوما سفار بجديها اديهم برى السجبل المعزوا وانما كان
الكثير لكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسر او وصلوا اليها ولو منعه الصفا مشنت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب البناء في قوله
وهو الاشمي ميمون الميمون والواو اوى بها اللبس والهاء منزهة على بار فهلكك جمره وبار فيقولون بار الاول على الكسر واعرب ببار الثاني رضاء
على الفاعلية بهلكك ويجعل ان يكون الواو والاولى عطفة والثانية ضمير لا حرف اطلاق وبار ضللا ما ضل من الواو والجملة معطوفة على هلكك في قال
هلكك ضمير مستتر فيها ما بد على بار المكسور والمعنى هلكك يارت وقال اولا هلكك على القبيلة وثانيا وبار واصل اهلها فلا شاهد في لغة
الاعراب وعلى هذا تكتب بار بالواو والالف كما يكتب بار وادام اسم قبيلة عاد وادى بها الى هلكها واهل الجحاز يبنون المباسك على الكسر
تشبيها لبريزال في التعريف والعدل والوزن والثاني في كونه وهو صحيح في صفة امرانه اذا قالت حذام ضد قولها فان القول ما قالت حذام
فينا ما على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمى باب حذام مذكرا ل موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليل لان مؤنثا سمعته لا غير
غير منصرف ومن العرب من صرفه قال سبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكرنا بناء على مذهب المبرد فانه يقول بنزال معدول عن مصدره مؤنث
وبني لضمته معنى لام الامر وظاهر كلام سبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه العدل والوزن والحق لك اشارتنا في قوله وبار على الكسر
فان على ما مؤنثا وهو نظيره ثمانية الخ من المعدول اصل فان كان مراد به اليوم الذي يليه يومك لم يصف لم يفرز بالالف للام وللصغر
ولم يكن ولم يرفع ظرفا فان بعض بني ثميم يمنع صرفه مطلقا ومغنا وضادا جلا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الاسم العرب بالافقون
مضى اس بالرفع بلا تنوين وشامدت اس وما رابت زيد امدا من الفتح فيها كقوله رابت عينا مداما عجايزا مثل السعال غشا فامحج ورا بالفتح
والالف في الاطلاق وليس فتحه هنا فتحه بناء خلافا للزجاج وهذه الموضع في ذلك في شرحي لفظه واشد وروى بعضهم ان اسما هنا ضل ما ض
فعله مستتر فيه عايد على المصدر المفهوم منه اي مداما هو المدا وفيه بعد وهذا الاطلاق للقبيل من بني ثميم وجوه وهم يخصف لك الاعراب المحو
الفت بجالة الرفع خاصة دون جالتي النصب الجرفية في الكسرة كقوله اعظم بالرجاء ان عن باس وتناسل الذي تضمن اس فرفع اس على الفاعلية
بضمين ولم يبنونه وعن بالنون من عن عن اذا عرض وبروي عز بازا اي بمعنى غلبت شانس امر من الناس وهو ان يرى من نفسه انه يشبه والحجازيون يبنونه
على الكسر طلقا في الرفع والنصب الجرفية في الكسرة كقوله المعرفة قال اسفت نجران اوشيع بن الاون منع اليفاء ثقل الشمس وطلوعها من
لاعنى وطلوعها من صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم علم ما يجي به ومضى فصل فضائلا من قاصر على مضيه وهو مكسور كثرى والقول في مجروده
ومكسوره كما انشدتها ولا يصادف هذا في امر يتضمن في البيت السابق لان احدا اللغتين لا تضام الاخرى فان اردت باس يوما من الايام الماضية بهما
اي ماستا من الامس او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداء نحو الامس وصغره نحو امس وكسره نحو امس فهو معرب اجبا على اعراب
المصرف وان استعملت الجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبتدأ اجبا على النغمة معنى المحرف فصل يعرض المصروف غير المنصرف لاحد
اربعة اشياء الاول ان يكون احد سببها المانع من الصرف العلية ثم يذكر قول منه العلية وبغني السبب الثاني وهو اما الثاني والثالث والزيادة
او العدل والوزن او الجيرة او التركيب او الف الحان المعصورة بقول ربنا طم وعمران وعمر بن زيد وابرهيم ومعد يركب اوطى لغيرهم بالجر والتنوين
في هذه الانواع السبعة لذهب احد موجي منع صرفها وهو العلية والبد اشارتنا في قوله واصرف ما نكر من كل ما التعريف فيه اثر او يستثنى من
ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلية كحمر وسكران اذا نكر فسيبويه ببقية غير منصرف للوزن والزيادة وعود الوصف لاصل بناء على ان الزايل
العائد كالك لم يزل وخالفه الاخفش في نحو شي على كتاب سبويه فقال يصرف منه على ان الصفة اذا زالت لا تعود وقد بان زوال الصفة كان مانع
وهو العلية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر
المصنفين لا يذكرون الا مخالفة وذكر موافقه اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثاني النصب للزبل لاحد السببين الا ان من قبل المصنف كجهد غير

في خبر واحد عن قان الوزن والعدل فالأب الصغير في وزن واحد السنين أما زوال الوزن بالصغير بوضع وأما زوال العدل به فقال الموضح
 هو أن يكون قد حكم فيه بأنه عدل الصيغة والصغير لا يترد شيئا مما ثبت أنه يمكن اعتداله فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه أن ذلك في العدل الظاهر
 أما العدل القدرى فلا يلائمهم إنما ارتكبو حفظ القواعد لم يأتوا به غير منصرف فاذ صرفت فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو أن يصرف مكبرا ولا
 يصرف صغيرا فمخالف لكسر الشاء المشاء فوق وسكون الحاء الملهة وكسر اللام وبالهمزة آخر وهو الشعر الذي على وجهه لا يملك من حيث الشعر الكون وإنما
 يصرف مكبرا ولا يصرف صغيرا لاستكمال العلين بالصغير وهما العلين والوزن فانه يقال في صغيره وتجعل في ضم أوله وفتح ثابته وسكون ثالثه كسر
 رابعة فهو على نثره جرح وتبطل السبيل الثالثة لاداء النسب للصرف كثره تافع والكافي سلاسل الصرف المناسبة لافلا لا وفلا يرا قواريرا
 يصرفها وصلها بالناسب الأول الحواسير الإيات والثاني الأول عند صرفه فاله خبيص في نحو قراءة الأعراس لا يفتوا ويعرفا بصرفها للناسب قاروا قاروا
 وأما بهانين ألفا ثابته لا فرق فيما يمنع من غير أن يكون بصل الواحدة أو بعينين وإن الصرف في ذلك للناسب كعلي قول من صرف الجمع التثنية لا نظيره
 في الأحاد اختيارا ولا على قول من لم يصرفها لا يصرفها بغير مطلقا لغة السبب الرابع الضرورة أما بالكسرة كقوله إذا - من خلق دونهم خصنا
 طير يندى بصننا والقوافي مجرورة أو بالتثنية كقوله وهو امرئ القيس يوم دخلت الخديعة وعنه فقال ذلك الوباء أنك رجوت صرفه عنده بالتثنية
 وهو ضم الصل الملهة فنون فباء تصغيرا أو فباء ثابته اسم ابنه وعمل فيها واسمها فاطمة وقبل فاطمة غيرها والتجديد بكسر الحاء المعجزة وسكون الدال المحج
 فالأول العلم وفي الصلاح لحد السر ومقتضى ذلك مجي الجيم أنك تصغير لعله أي أشبه لعله ظهر بصرفه قال الدما مبنى يعني أن يحمل في مثال ذلك على
 أنه يجوز للضطر أن يحمل غير الضم كالمشقة الصورة باعتبار احتمال التثنية عليه ولا يكون هذا التثنية ثبوت الضم لما فانه لوجها العلين المحققين
 وإنما يكون ثبوت ضرورية انتهى من بعضهم أطراد ذلك في لغة حكماء الاختش وقال كانها لغة الشعر لأنهم اضطروا إليه الشعر حيث السندهم على ذلك في
 الكلام وأجازا الكوفيين إلا أن موسى الحامض من شيوخهم والاختش والفارسي من بصيرين للضطر أن يمنع صرفا للصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح
 لكثرة ما ورد منه وهو في تشبيه الأصول والفروع وأما ما سار بالصيرين أي بغيرهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو لا يخلط طلب الأذواق بالكتابة فهو تشبيه
 غائلة النور غلة ففتح صرف تشبيه للضرورة وهو علم مصروف هو شبيب بن زيد واسم الخواص الأذواق وبالفتح في امرئ حناني في اختلافه وسمى امرئ
 وكانت زوجة غلامه أيضا خارجة وكانت شديدة البأس حتى كان يحتاج مع هيبته يخاف منها والأزواج جمع أزواج في امرئ مفعول طلبه الأصل
 الأذواق بالهاء فخذ فيها للضرورة والكنايب الجيوش وهو من هوى بالامرطمة وغرم والقبالة الشعر وعدد فصول من العدد بالعين المحجدة بل من
 قابله فاعل هو عن إيه الباس أحمد بن يحيى فغلب أنه أجاز ذلك وهو منع صرفا المنصرف في الكلام مط وفصل بعض المتأخرين بين قابله العلين وغيره فابجا
 مع العلين لوجود السنين ومنع مع غيرها ويؤيد ما نزل في جمع الألف العلم وحكي الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاختش أن السبب الواحد مع الصرف
 ولم يفرق بين العلين وغيرها وهو جاز على أصلهم فانه يدعون أن الفعل أصل المصدر في اللغة الاشتقاق وما بقى الأفرعية لاقتفاء وينتج من هذا أن
 ما لا ينصرف الفعل في فرع واحدة وهو لا يقتضيه كون السبب الواحد يمنع الضم قلت ويلزم من ذلك أن يكون جميع الأعلام منوعة من الصرف ومعلوم
 الخبر لك والى المسائل الثلاثة أشار أن لا ينصرف ولا منصرفا في تناسب صرف ذواته والصرف قد لا يصرف **فصل** النقول وهو الذي في آخر ما به
 ساكنة لأن السقف يمنع الصرف أن كان غير علم حذف أو وفاء وجرا ووقن بأنفاق سوله كان جمعا لا نظيره في الأحاد مصغرا فالأول يجوز فان ما نعه
 من الصرف صيغة منه في الجمع والثاني نحو أعيم تصغيرا لعمى فان ما نعه من الصرف الوصف في الفعل وهو باطنه على أن وزن أفضل لا ينعى في الوصف هو
 كل ما تقدم بيانه وكذا أن كان على كذا آخر علم المرأة فان ما نعه من الصرف العلين والثانية المعنى ويكرهى لما فان ما نعه من الصرف العلين ووزن الفعل
 النقول عنه فنقول جائق جولو وعيم وقاض وديم ومرث بجوار ولهم وقاض وديم بالتثنية وحذف الياء في الجمع حالي الوضع والجواب ليه أشار الناظم بقوله وما يكون
 منه متوقفا في امرئ نهج جولو يفتى هذا قول سيبويه والتحليل والجمع وواتر يديس ويعمر البصرين خلافا لبوس عيسى عن من البصرين والكثا والبه
 زيد والبنداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة وضما ومقتضى جرائق يقولون في الوضع جائق جوارى أصحى وقاضى يرى بياض الياء ساكنة فنهج فلهذا فيها
 الغنة ويقولون في البحر مرث بجوارى وأصحى وقاضى يرى بياض فنهج كما يفتح في التصحيح حاجا بقوله وهو الفرق في قد عجت من من جعلها المارة
 خلفا منقولها قطع الياء من جعلها مصغرا على علم جيل ولم يوزن لأنه لا يصرف العلين ووزن الفعل كيد بطر والفعل الاطلاق وخلفا بفتح الحاء المعجزة
 واللام وفي آخره فان العنود جاد المراد منات الهبة والمقلوب في جمع الهم الجلاء المنكسر وقال عبد الله بن أبي إسحق الضمى التحي أن الفرق في خطأ
 من جعلها وروى بأنه من جرائع الفعل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرق في غير العلم لما بلغه مع الله عبد الله المذكور فلو كان عبد الله
 مولى مجزئة ولكن عند الله مولى ماليا فاعلم أن الفتح في جملة البحر ضروري وكان الفاسر أن يقول مولى مولى على حد والفجر ولبال **هذا آخر**
الفعل المضارع جمع النقول على أنه إذا جرد من الناصب والجاذم وسلم من نون التوكيد ولانما مشعره ما كنتم وإنما اختلفوا في تحقيق الوضع
 له ما هو على أحوال احتجوا قديم رافع المضارع مجزئة من الناصب والجاذم وقفا للفراء وغيره من جذائق الكوفيين والاختش بالياء أشار الناظم بقوله رافع
 مضاعفا إذا جرد من ناصب جاذم لا رافعه حلولة عمل الاسم خلافا للبصرين غير الاختش والرجاع قالوا لو لم يأتوا هذا إذا دخل عليه لم لا يمنع ضمها لأن الاسم
 لا يفتح بعد ما قبل حيث حال الحمل الاسم ولا رافعه حروف المضاعفة خلافا للكساسة ولا مضاعفة للاسم خلافا للعلين من الكوفيين والرجاع من

2 في التثنية
 من رافع
 من رافع
 من رافع

باب اغل الفاعل المضارع

[illegible]

[illegible]

ومن الاختصاصات عين الانتم مستقبل بالقسمة الى الزمان والى ان يقضى الفعل بعد ما استبان انما تكون بمعنى كالتعليق وذل اذا كان ما قبلها معلوما
مخولاً من فعل الجنب وانه تكون بمعنى الحاشية وذلك اذا كان ما قبلها قابلاً لما بعدها من حروف تاليف كقولك فاما ان كان ما قبلها
المعنى ما يصلح للتعقيب ويجعل ان يكون المعنى نفى او الى ان تقع المثال الثاني من معنى الحاشية الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله
من كذا اذا كان من وجب مع الفعل بعد ما ان كان حالاً او مؤلواً بالحال مستبهماً قبلها ففعله ثم الكلام قبله نحو من يدعى بوجوبه فلا يجوز حال لانه في قوة
توالت وهو لان لا يرجع سبباً قبلها لان عدم الراد سبباً من الرض ففعله لان الكلام ثم قبله بالجملة الفعلية ومنه من يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع
لا يدعى بالمال الى نحو حاله الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك والحال المؤول تفسيره وهو ان يفرض ما كان واذن في الزمن الماضي واختلف هذا الزمان في غير
عده بالمضارع المرفوع وفائدة تاوله بالمال صورته تلك الحال العجيبة واستحضار صورته في شاهد السامع لتعجب من احوالها واما وجوب رفع الفعل بعد من كذا
الحال حقيقة او مجازاً لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهو الاستغناء والحال ينفي الاستغناء واما اشتراط السببية ليحصل الربط معنى ذلك لانه لما اختلف
ما بعده بما قبلها ففعلها الانشغال باللفظ في شرط السببية الوجهية للانضام المعنى جبراً لما كانت من الانضام اللفظي واما اشتراط الفضلية لثلاثة
المبتدأ بلاخر وذلك انما اذ رفع الفعل كانت حروف ابتداءه بالجملة الواقعة بعدهما مستأنفة فان فقد شرط من المبتدأ وجب نصبه فيجب النصب في مثل
نخرج عليه عاكفين حتى يرجع اليها منى ولا تنفك الحال ويجب النصب في مثل لا سبر حتى نطلع الشمس خلافاً للكوفيين وما سرتنا الى البلد حتى ادخلها واسر
حتى ندخلها لانفاء السببية فمن اما الاول فلان طريق الشمس لا يسبب عن اسر واما الثاني فلان الدخول لا يسبب عن عدم الاسر واما الثالث فلا
السبب يحقق وجوده فلورفع لزم ان يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه وما قبلها سبباً له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فليرفع مع السبب مع نفي السبب
اولئك فيه فالمرادى بخلاف انهم سألوا حتى يدخلها ومن سرت حتى ندخلها برفعها فان اسر ثابت محقق واما الثالث في عين الفعل في الاول وفي عين الزمان
في الثاني واجازاً لاخص الرض بعد النفي على ان يكون اصل الكلام اجاباً ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسرها لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة
بهذا المعنى على سبويه لم يمنع الرفع فيها واما منعه اذا كان النفي مستطاعاً على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سري بفتح السين حتى ادخلها
لعدم الفضلية فيجوز مبتدأ وحتى ادخلها بغيره ولورفع الفعل لصلاً المبتدأ بلاخر ويكفي النصب في مثل كان سري اسر حتى ادخلها ان قدرت كان فاضه
وحتى ادخلها بغيره ولم يبدأ بالظرف وهو اسر خبرا كان بل قدرت منعلها بنفس اسر فان قدرت كان فاضه واسر منعلها بفتح اسر او فاضه واسر منعلها بفتح اسر
محدود على ان خبر كان رفض لان ما بعده حال مستبهم ففعله وحتى في ابتداءه وعلاوة كونه حالاً او مؤلواً به صلاحيته جعل انفاء في موضع حتى والباء اشار
الناظم بقوله وللوحى حالاً او مؤلواً برفع من والنصب استنباطاً للموضع الرابع والخامس بعد ما السببية و بعد ما المعنى ما يكون ما سبق في بنفوع وطلب
محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فاجواب نفى او طلب محضين والواو كما انما انفسد مفهوم مع فالنفي ليجل ما كان محضاً فحصل او اسم وما كان
فعلها لامل اداة النفي الاول نحو لا يفتونهم فيقولوا والثاني نحو ليس زيد ما صراً فيكملك والثالث نحو انت خير من فاضنا والواو نحو فلان انما فاضنا
واستغنى عن الواو كقولك فقولوا الله الذين جاءهم وامنكم وعلم الصابرين وفعل الباء والطلب ليجل الامر والنهي واللقاء والمرض والتخصيص والنفي والاستغناء
فهذه سبعة مع النفي ثمانية واذ اقره الرضي مثال انفاء بعد النفي بالفتى كنت منهم فاقول من ان الواو بعده بالفتى انزاد ولا تكذب بالنصب في
فانجزه وحضر مثال انفاء بعد النفي لا تظنوا فيه ففعل عليكم خضيق مثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تظنوا في ثانياً في مثله فاعليك
ادخلت عظيم وشرط انتهى عدم النفي لا فلو نقضت النفي بالانفصال انصب نحو لا تضربوا الاعمر وافتضه فيجب بنصب الرفع قاله شرح الشاذلي
لسبويه ومثال انفاء بعد الامر قوله وهو ابو العجم الجلي يا اباؤنا سحر عتفاً صبحاً الى سلمان ففتربحوا والنفي بفتضين ضرب من السبر والفتض الواسع
ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى الخطيبه فبارك ابن عيش اربعه بن جشم فباركهم الرخشي ودار بن شيبان النفي فباركهم ابن بركي فقلت ادعى وادعى
ان الله لصوان ينادى عينا فادعى مضاع منصوبان مضمرة وجوابا بعد الواو وادى فعل من الندى بفتضين وهو بعد الضو واصوت بكسر اللام مشغول
به وان ينادى بفتح الهجر وكسر الدال خبران وداعبان تثنية داع فاعل ينادى المعنى فقلت لها بنتي ان يجمع دعائي ودعائك فان ارفع صوتاً وابعده
دعاء داعبين وما وجد اجمع النصب جواباً للطلب النفي قوله من ولا تظنوا الذين يدعون ربهم الابرة وثامها بالعداء والعشى يريدون وجهها عليك
من حباهم من شيء وما من حبايك عليهم من شيء فظنهم ففكر من الظالمين لان فظنهم جواب النفي وهو ما عليك من حباهم من شيء وتكون جواب
النفي وهو لا تظنوا على طريق التثنية من غير تبيين فاندفع ما يقال ان هذا الابرة ظاهرها ان فتكون جواب فظنهم واهل جوابان للطلب اداة النفي في
الجواب لا يجاب النفي الواحد لا يكون الجوابان كما هو عليه الخاء ومثال انفاء بعد الدعاء قوله ربي ففتق فلا اعدل عن سنن الساعين في حسن وبعد الرض
قوله بان الكرام الانتم فتبصر ما قد حدثت لك فادع كن سماعاً وبعد التخصيص قوله هذا انفتت الله فغفر لك هو العرض مثار بان يجمعها التثنية
على افضل الا ان في التخصيص بانه توكيد وحق وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لينا نافي فادع وان تفتق فيريد بعض الرفع في
وشرط الاستفهام ان لا يضمن ووقع الفعل نحو لم يرض به فجاوزيك فان الضرب انا وضع بعد رسبك مصداً مستقبل منه والنفي باني وقاله شرح الشاذلي
ولم يجمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والامر والنهي ولذلك افسر الموضع في التثنية عليها وقال ابو حبان ولا يحفظه بعد
الدعاء والعرض والتخصيص والرجح فينبغي ان لا يقدم على ذلك بلا سماع انتهى واحرق الناظم بتبيين النفي والطلب محضين من النفي الثاني تقريراً بالهجر

مَا لِعِلِّ الْمُضَاعَفِ

مؤرخ

کیونکر

تنبی

باب على المضارع

وخرج من يوحى
تجيب كذا في
الشر

صحت المنة لئلا يشك في ذلك فخرج على ما عرفت من غير أن يفتي بان مضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
ليس في القدر ما ليس به في غيره من غير أن يفتي بان مضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
نصب عليه الموضع في شرح بان مضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
مطلوب على وقوعه في المضارع مرفوع بالعلية في ناول صدر مرفوع بالعلية
في كسر اللام المشارة في موضع الراء ونزول الراء من يوحى في الوقت الذي ولد فيه في شجرة سنة والمفعول في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
المشارة في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
بان مضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
وجعل مفعول فاعل كالتورجيز والمردب التورجيز في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
سبل على وجه الماء في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
الموضع في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
وهو طائر في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
صل على وجه الماء في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
الذي في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
تقربا طلب محضين في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
وان على اسم فاعل في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
ان والجنس المذكور في جواز في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
خبر من ان به نصب لسمع باعنا ان والجنس المذكور في جواز في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
هل انت محذوف بنصب لسمع باعنا ان والجنس المذكور في جواز في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
قبل اخذك بالنصب لسمع باعنا ان والجنس المذكور في جواز في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
ولجميع شاذ والباء في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
من البصرين الى ان يفسر عليه في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
المتاخرين الى ان يفسر عليه في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
احدها لا الطليق في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
وجزها في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
على اعقاب اكوار فلا تاهبه واعرف مجزوم بها ومؤكدا بالنون في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
والربوبية بين ملهين وياقطين في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
في شدة سوادها ومدامها مرفوع مجزوم واراد بها العيون لانها مواضع الرفع من طلاق الحال وارادة الحال ومرفوعة حال من يربا بوصفها بعبده و
والاعقاب جمع عقيب عقيب كل شيء اخره والاكرام جمع كرام في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
لها ابدام مادام فيها الجراح فلا تاهبه او عاقبة كذا في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
الحجاز تنزلا للمنزلة الاجنحية في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
البطن وهو مضاف الى المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
لا يخرج احد ولا يخرج احد في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
ضمير المتكلم على حد الانكشاف في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
المخاطب المتكلم في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
الكاف في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
وحذف كراهة لاجتماع لامين خلافا للكتابة في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
من الاعلى والهاء من الادنى واللام في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
نفسه في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية
جزم الثاني التكون واقل منها جزمها في المضارع جواز وهو الفعل في ناول صدر مرفوع بالعلية

لزم مع

من نفع حذاف

على الباعل

لناخذ مصاعفكم ونقول الشاعر لئن لم انت يا بن جبر فرأيت ظنقت حوائج المساكين وزعم النجاشي انها الفتن جبهة ولجج جملوا جزعها الفعل المخاطبة لعل من ينها
لفعل التكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو من فعل المخاطبة فعل الامر نحو افعلوا وخذوا وتم فوموا واصل لام الطلب السكون لان الاصل من الحركة
لكن منع منه انها قد تكون في الابداء والابتداء بالساكن فتعذر فكسوت وقد تنفتح عند سلبهم فاذا دخل عليها الواو والقاف وثم رجعت الى سكونها الاصل
غالبها والثالث والرابع لم يروا اخوها وبشيء كان في اموزة الحرفية والاختصاص بالمضارع والتقي والجزم والقلب المضارع وجواز دخول منه في الاستغناء عليها
فكل منهما عرف بمقتضى المضارع ويجزى به وينبغي معناه وبقلب معناه وبقلب معناه الى المضارع فاما المبرر لا ينقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى في ذلك
سببونه ومنهم من عرّفها بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت سالتك ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يلزم مثبت لم نقول ان قام زيد لا يلزم
مثبت لما لا نقول ان قد قام زيد فتوصل بين التقي والاثبات وانما لم ترفع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريب من الحال والشرط يقتضي الحتم
وقوعه وعدمه وعليه الى الاستغناء وتقديره ايضا يجوز انقطاع تقي منها نحو هل اذ على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المختارة قد كان ذلك
شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح الفطر شيئا لا ينالك وقال في المحل لا دليل في هذا لان قبله هل اذ على الانسان حين من الدهر التقي انما هو باعتبار ما ذكر من
ذلك الحين لا مطاوعة في محله فان تقي منها ستمل من حال ومن ثم اى من اجل ان تقي منها لم يجوز انقطاع جاز ان يقال في قوله لم يكن الا شيئا مذكورا
ثم كان شيئا مذكورا وامنع لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد التقي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاجتناب ان ذلك التقي منتم فيه
بعد الماضي نعم الاجتناب ان يكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار التقي في حال قاله الدماميني ومنهم من عرّفها بما عرّفه الجوزي من حروفها كقارب المنة
ولما جازمت الجوزي اى لما ادخلها وذلك لانها تقي لم تدفع الى الفعل فتجوزت بعد ذلك قوله وكان قد وما قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهروي حفظ
وذكر في ذلك التقي استودعها يوم الاحزاب ان وصلت ان لم ترض فضرورة والاعاذ بربى العيني المهيمنة والراى المجية وبالعين المجية والراء المهيمنة
التي بعد منتم لما ايضا موضع ثبوت اى ثبوت منها نحو بل لما بدت فوعا عذاب اى الى الان ماذا فوه وسوف يد وعونه ولما بدت في الايمان في قلوبكم اى الى الان
ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولا لا تنقص لك والعلة فيه ان لما التقي قد فعل وهو مفيد للتوضيح بخلاف ما فانه التقي فعل ولا دلالة فيه على التوضيح
فيما عاكب لازم كما ان التوضيح بعد ذلك ومن غير الغالب لزم ابلير ولما ينفع الندم ومن ثم اى من اجل ان لما يجلب عليها التوضيح امتنع ان يقال لما يجتمع اعتدا
لاستحالة اجتماعها وتوقع المستقبل محال وقد تنافض ان المصدرة لم تغير مران وينصب لم وقد فعل لرحلا على التناقض فيرفع بعدها الفعل كقوله
لم يوفون بالحق ومن ثم قال الفراء اصل له لا قابلية لالتف بها كما قال في ان اصلها لا قابلية لالتف وتونا والصحيح لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما
وقبل بسطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو واحد عشر كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتهما وعدمه اربعة انواع حروف بانفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون
النون وهي ام الباء حرف على الاصح وهو اذما فقال سبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما فثم ام فمعناه ان تفر ام وقال المبرد والقاري
وابن السراج انها ظرف زمان وان المعنى المثال متى تفر ام واحبوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم الغيبة واجيب بان الغيبة فيحقق بدلها كما
كانت للماضى فصارت المستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واخرى بان لا يلزم من تغيير زمانها تغيير زمانها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين
الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب معناه الى المضارع بقاء على اصلها واسم بانفاق وهو من يفتح الهم وما معنى طاقى وابن وابن واثنى واثنا
واسم على الاصح وهو ما فقال الجمهور انها اسم بدل لعود الضمير اليها في قوله ثم مما ثابنا بجزالة الضمير ووزعم السهيلي وابن ينعون بهملتين انها حرف
وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع لجرم وتطبيق الجواب على الشرط وهو ان قد ما نحو ان تعودوا فاذما فثم ام والثاني ما وضع للدلالة على
من يفعل ثم ضمن معنى الشرط وهو من يعمل سوء ويجزى والثالث ما وضع للدلالة على لا يفعل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وما
ثاننا من اية الضمير انما الاية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو ما بان نحو اضع العانة فخر فوفى ونحو بان تؤمنك ثامن فربنا
والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ان واثى وجهنا نحو انما تكونوا بكم الموت ونحو انى ثابنا الضمير بها ونحو انما استقم بعد ذلك الله
بجملته فاعلم ان الزمان والثاني ما هو من رديين انواع الاسم لاربعة وهى انما بحسب ما نضاف اليه وهو في انهم يوم ام من رايين واثى الى ذلك انك
اركب من اية واثى يوم تضمص من اية وفي افاق مكان فجل جليس من اية ابن وهذه الكلمات كل منها يقتضى فعلين يعنى اولها شرطاً لعلوا الحكم عليه
وبتقريبها الجواب بالانه من شرط على الشرط كما ينشأ الجواب على السؤال وجزاء لان ضمنه جزءا لمضمون الشرط والى ذلك اشار المناظم بقوله فليلقى فيضمير
شرطا قد ما ينلو اجزء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لها معا وهو مذهب الجمهور من يصر بين واختاره ابن عصفور والابتداء
واخرى بان الجازم كالجواب فلا يمل في شئين واثنا لعلنا ما يستعمله الا ويختلف كرفع ونصب يجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتطبيق حكم على افعالها
بمخلاف الجواب وان تعدل العمل فدهم من غير اختلاف كفعولى بن ومفاعيل اعلم او قبل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان البتداء مرفوع
بالابتداء والخبر مرفوع بالبتداء وذلك لاختلاف واختاره في السهيل وقبل الشرط والجواب مجاز كما قال الكوفون في البتداء والخبر انما ترافعا وهذا
نقله ابن جني عن الاخفش وقبل الاداة والشرط جزم الجواب كما قبل الابتداء والبتداء كلاهما مرفعا والخبر ونسب هذا القول لسبويه وتخليل وديان التا
المركبة مجزوف احد جزئيه وسبق الى ان وفعل الشرط واثنا العامل المركبة يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجاارك واجيب
بان فعل الشرط هو المحدث في هذا مفسره وقبل الجواب مجزوم بالجار قاله الكوفون قياسا لجزم على الجوزي وديان قد يكون بينهما معرلات فاصلة فلا

باب غل المضاعف

[illegible]

فانهم يخرجون

اولا فبما في الفاء اي سبب جدي من جدي والى الربط بالفاء اشار الناطم بقوله وفقرن بفاء جوابها بالوجه شرط لان وغيرها بالوجه شرط لان
على الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبدل بها ولا تنفع الابداء هو متعقبا لما في مقامها ان كانت الاداة الجازية ان لا يبدل
لجواب الشرطية لو كانت الاداة الجازية لكانت الشرطية لانها تشبه ان في كونها بالباء الشرطية لجواب الشرطية فبما جلة اسمية موجبة غير ملية وغير موقوفة
التوكيد في نحو وان ضربه سببه بافدت ليهيهم اذ هم يظنون فجاء اذ هم يظنون جوابا لربط اذ الفجائية وهو اذ عاكر دعوة من الارض فان اسم
فخرج جواب الشرطية مرتبة باذ الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية فاكيد لاختلافه من ذلك قال الله ثم فاذ هي شاحصة ايضا الذين كفروا قال
المتخشي اذ هذه هي الفجائية وقد تقع في الجازاة سادة مسدلة لفاء فاذ لجاءت الفاء معها شاعونا على وصل الجزاء فينا اكر ولو قبل اذ هي شاحصة او غير
شاحصة كان مسدلا انتهى الى اختلاف الفجائية للفاء اشار الناطم بقوله وتختلف لفاء اذا الفجائية **فصل** واذا انقضت اجلتان جلة الشرط وجلة الجواب
ثم جئت بمضارع مفروق بالفاء او بالواو فلك جزء بالعطف على الفجائية ان كان مضارعا مجزوا على محله ان كان ماضيا ارجلة ووضعه على الاستئناف
وغيره بان مضمر وجوابا لان مضمر الجزاء لم ينفق وهو فاشبه الواضع بعد الواضع بعد الاستفهام وهو قليل فرع عن عاصم وابن عامر في غير ما يشاء بالرفع على
الاستئناف او بغيره على الفجائية سببكم وفروا بين هاتين وايجوزة والخرج في غير السبع بالنصب بان مضمر وجوب بعد الفاء وفروا بين اي بالرفع
والنصب الجزم انما قوله من نضلل الله فلا هادي له ويدلهم فالرفع على الاستئناف ويزيدون وعاصم مع الباء والباقر مع النون والجزم بالعطف
على محله فلا هادي له ويزيدون الكسائي مع الباء والنصب بان مضمر وجوب بعد الواضع على من فز به والى ذلك اشار الناطم بقوله والنضلل من بعد
الجواب ان يفرق بالفاء او بالواو ويثبت من واذا توسط المضارع المفروق بالفاء او بالواو بين جملتين جلة الشرط وجلة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط
لفظا او مجزوا بالنصب بان مضمر وجوب بعد الفاء او بالواو اليه اشار الناطم بقوله وجزم او نصب لفعل اثره او او وان بلجملتين اكفا وامنع الرفع انما يصح
الاستئناف قبل الجواب سبب سبب الخليل عن قولك ان ثاني فحدثني او فحدثني احداثا بالنصب ففعل هذا مجزوا والجزم وجلة النصب مصرح
به كونه من غير ما يخفض نونه ولا يجرى ظلالا اما اقام ولا هضم الرواية بالنصب يخفض ولا يصح الوزن لانه والحضم بالفتا المجز من قولهم هضم اخا مادام انقصه
ويؤخر حقه وقابل الظلم بالحضم مع انه نوع من انقضاء من قوله فلا يخاف ظلالا ولا هضم والنصب في مسئلة التوسط امثلة منه في مسئلة التوسط لا العطف
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط واجب فكان في بيان الاستفهام والامر والهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم جروا ثم مجرى الفاء والواو
ويقولون ان ثاني ثم فحدثني اكرمك بنصب فحدثني وايجوز ان يقرأ بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يبدل كالموت ضد وضع لجره على الله
بنصب يدك وهي فرائز فناداه والجرح وقد فرأ بالرفع وهي فرائز طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي الجزم فرائز الجماعة وهذه الفرائز لم يثبت البصريون بها
حكايتها **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرون بلا النافية كقوله وهو الاخص بما طبع مطرا وكان مطر فيهم بخلة
وتحذف امره جلة فظلمها فظلمها بكفروا لا يعمل فذلك الحذف الشرط للدلالة فظلمها عليه اي جوابي لولا لانظلمها بعل وقد يختلف واحد من ان
والاخر ان بلا وقد يختلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فلم عليه ومن لا فلا نقابة قال الشاطبي وهذا نص في الجواب
والثاني نحو وان امرأة خافت من فداها زوجها ان يكذبها فقال له قولا مني فخذوا فسر ابيته عامر ولم ينج الا في الضمير بداهة في ثقفوا فخذوا
فحذف الشرط مع انقضاء الامر والفسر الفهم والظن بكسر المشالة التهمة والصفاء بكسر الهمزة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب
ما مضى نحو وان كان كبر عليك لعرضهم فان اسطعت ان تبغى نفقا لاني وما هما في الارض وسلك السماء فانهم باية فان اسطعت شرط حذف جواب
لدلالة الكلام عليه والتقدير فاضل والشرط الثاني وجواب جواب الشرط الاول والمعنى ان اسطعت متفاديا تحت الارض فغذبه فظلم لهم باية او
تضد به الى السماء فقتل منها باية فاضل ويجوز حذف الشرط والجزم معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من نيتيها صوف تضاد بينهما
او باية بضمها وقد يجمع حذف جواب شرط في قوله فان جاء صاحبها والاسم منع بالحذف عن الاول الجواب من الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها
فردها اليه وان لم يجي فاستمع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب المعنى ولا يصح جلة جوابا صناعه اما لكونه جلة اسمية مجز
من الفاء نحو ان ضلت اي قات ظالم ان ضلت واما لكونه جلة منفية بل مقرون بالفاء نحو قوله فلم ارفه ان ينج منها واما لكونه مضارعا فمفعول الروما
نحو ان ضلت والجواب في ذلك كله محذوف وجواب الدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صلا الكلام فلا ينفذ
عليها الجواب لا تزلزم المربح كون الفعل الثاني الاداة ماضيا كما يلزم ذلك حيث يحذف الجواب لان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما بجلة الاسم فلعلم
اخر انها بالفاء واما الفعلية الجزم ضلها بل انصرفت بالفاء فلان الجواب المنفي لم لا يدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فان بني في جلة جوابا وذهبوا
والمراد بوزيد الى ان لا حذف المتقدم هو الجواب الجواب عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسل الصدد ولا تخالف عن العمل ولا عمل مع النفي
وعلى الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بل الجازاة التي هي في قوله فاشلوهم لانه ان يكون التقدير ان افترق بقتلهم فلم تشلوهم وفي الثالث بان رفع المضارع
لضعف الجرم ان يعمل مؤخر اوجيع ذلك ضعيف لا يدل على ان المتقدم للجواب ان المتكلم اخبرنا بما ثم بدال العلق فهو التخصيص بعد التعقيب بخلاف
من في كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المجزى بلخرجه كلامه فيكون جوابا في الصيغة والمعنى الى حذف الجواب بقاء الشرط وعكسه اشار الناطم بقوله
والشرط يفتقر عن جواب قد علم والعكس قد بان ان المعنى ان او كان الدال على الشرط ما تاخر من جواب ثم سابق عليه اي على الشرط نحو ان اجتمع الامر

اي ومن لا يعلم عليه فلا يثبت

الموضح في الخفاء بات ومثال وشاهد في نظره أو لاها مضاعف فخلص الاستنباط كقولك لا يملك الزجور الا مظهر خلق الكرام ولو تكون عديا كذا في المتن
كل الوجه الثالث ان يكون للخلق اي لخلقهم لوجوب على الشرط في الزمان الماضي وهذا القسم هو اقل قسم لو لم يشر الى انما يشرط في مضمون
بطل البراءة مستند لا يمكن قبل ثم هي مع الماضي فبذلك لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السبيته والمسبيته بين الجنين بعدها والثاني فبطل
الشرطية بالزمان الماضي بهذا الوجه وما يذكر بعده فافهم ان فان ان لعقد السبيته والمسبيته في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان يلقى على الشرط بل
وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني فذا اكرمك فاذا انقضت النذر لم يجز قلت لو جئتني من كرمك في الاصل
من الارض لثلاثة خلافات فالخبر الزمان في الزمان ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضت ما مضيا انتهى الثالث الاستدلال
وقد اختلفت الخلفاء في اعادة اياه على ثلاثة احوال احدها انها لا تقيد بوجوب وهو قول الثوريين زعم انها لا تذل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب
الثاني انها تقيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورد في المتن في الثالث انها تقضي امتناع شرطها اذا امتنع كان ومنهبا خلافا للثوريين ولا
لنقض امتناع جوابها خلافا للمعبرين ثم ان لم يكن الجواب سببا في ذلك الشرط لزم امتناعه اية الامتناع بشرعا او عقلا او عادة فالاول مخوف لانه في حكم
باعتدال ولو شئت ارضاهم فلو لا ان مشيئة الله في رفع هذا المنع من غير ان يكون رفع المنع من غير ان لا سبب للرفع الا المشيئة قد
انقضت فتكون منقبة لان انتفاء السبب يلزم انتفاء السبب ضرورة كان ثبوت السبب كما لا يمتنع من الامتناع الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طلعت
كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انقضى بطلوعه فبطل وجود النهار لان وجود النهار ليس لسبب غير طلوع الشمس وقد انقضى فكون
منهبا لان انتفاء السبب لا يمتنع انتفاء السبب لانهما من الامتناع العقلي والثالث كقولك لو كان فيها الهة الا الله ففسدنا اهل السموات والارض ففسدنا
وهو من جملة من نظامها المشاهدة من سببها الهة للزور له على وفق العادة عند هذا الحاكم من المنع في الشيء وعدم الانتفاء عليه فينتفي انتفاء انتفاء
المعدة المفاد بل ينظر الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سبقت لاثبات الوحدة وفيه تعدد فوجبان يقال ان معناها انتفاء
انتفاء التعدد لا انتفاء الفناء لما بينهما من الامتناع العادي والآبان كان الجواب لو سبب غير شرطها لم يكن من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوتها ثم تأخر
يكون تبينه لاول محمول لو كانت الشمس طلعت كان الضوء موجودا فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا قابضا
الضوء مع طلوع الشمس اولى منه الاثر المروي عن عمر بن عبد العزيز لو لم يمتنع الله لم يصدر فانه لا يلزم من انتفاء الله انتفاء الله لبعض حتى يكون قد
ومعنى لان انتفاء العصب الرسي انما هو خوف العقاب هو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من علم
الخواص وانما لو قد غلبه من الخوف لم يرفع منه معصيته فكيف لم يرفع حاصل له وانما لو قد غلبه من الخوف لم يرفع حاصل له لان ذلكها على ذلك انما هو من باب
مفهوم الخافعة وفي هذا الاثر دل على مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف عند الخوف اولى واذا انتفاء هذا
الضموم ان قدم مفهوم الموافقة ومنه هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي فقدم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في حلية النبي قال في سائر الروايات في حديثه
انهم يدعون الله لو كان لا يخاف الله لم يمتنع ما عصى وانه يكون بالسواى كقولهم في دقة ثم سلمة لو لم تكن يدي في جري ما حلت لي ايتها الابنة اخي من اخيرا
رواه الشيطان فانها لم عليه الصلوة والسلام منتف من وجهين كونها ربيعية وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما ذلك بان في منع حمل وناره يكون بالادب
كقولك في من عرض عليك نكاحها وانتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان نكحها انتفت من وجهين اخوة الرضاع والنسب لان حرة الرضاع ادون من حرة
النسب اذا كانت اول للخلق في الماضي ولها مضاعف لول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضاعف ثلاثا صرنا نحو لو يطيعكم في كثير من الامور نعم اي
اطاعكم لستم وتختص لو مط شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الامع والناظم افترض على الشرطية فقال وهو في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يلزمها
فلا لا اسم مرفوع معول بالفعل محذوف وجوبا بضم ما بعده واسم منصوب كذا وخبر كان محذوف واسم هو في الظاهر مبتداء ما بعده خبره فالاول كقول
عمر لا يعبده لوجهين فاما بالابعية وكقولهم وهو الغنم الطيب اخلاى وخرجهام اصابكم عثيث ولكن ما على المذموم عثيث فاعل بالفعل محذوف
يشتره اصابكم والتقدير لو اصابكم خيرا محام وهو بكسر الحاء الموت وعثيث جواب لو وصيغ الميم والهاء مصدر ميمي يعني العثايب قوله في المثل لو قد
سوار لطنش اخذ من قول حاتم الطائي حين اطمع جارية وهو ما سوري في بعض احوال العرب سبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرت ان يصد ناقة لها لتاكل دم
فصد ما فصرها فقبل في ذلك فقال هذا صدك فطمع الجارية فقال لو ذات سوار لطنش فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شرطية التفسير التفسير
لو لطنش ذات سوار وذات سوار محذوف لان الاملاء عثيثا لطنش السوار وجواب لو محذوف تقديره لكان على ذلك والثاني لو زيدا اكرمته والثالث
نحو النسر لو خائنا من جديدي ولو كان خائنا والاربع كقولهم لو يغير الماء حلقى شرق كنت كالنضابا الماء اعصاى فولى واسم هو في الظاهر مبتداء و
شرق خبره بيان وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريج هذا الفاعل فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتداء محذوف والاصل لو
شرق حلقى هو شرق فذات الفعل اولا والمبتداء اخر وخبره على انما كان الثانية واسمها جلة ما بعد واسمها خبر كان ويجوز ان يلى لو كثيرا
ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صيروا واحد موضعها عند الجمع رفع ثم اختلفت رفعه فقال سبويه وجهه والبصريين مبتداء ثم قبل
لاخبر لا اشغال صلها على المستند والمستند اليه وقبل الخبر محذوف ثم قبل مبتداء مقدما على المبتداء اي ولو ثابت صبرهم على حدة وابنه لهم انما حلنا
وقال ابن عصفور مبتدأ مؤخر على الاصل هو لو صبر ثم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والرخايع والرخشي فاعل بثبت مقدما على لو ثبت صبرهم والذات

باب اغراض المضاعف

انتی

باب الأجناس

وتذكره وذلك الموصول المطابق لزيد فما ذكر هو اللفظ الواقع في الابداء العمل الثاني ان يخرج زيدا الى الخبر التركيب لانك تريد ان يحصل خبر عن الموصول العمل الثالث ان ترفع اي بداء الخبر الذي العمل الرابع ان تجعل مكانا في مكان زيدا الذي نقلت عنه خبرا مطابقا في معناه وفي اعرابه فقول الذي هو مطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدأ فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر وجمله هو مطلق مبتدأ وخبر على الترتيب وجمله من مبتدأ والخبر جملة الذي والمعادينها الى الموصول الضمير المرفوع على الابداء الذي جملة خلفه عن زيد في اعرابه الذي هو لان وهو زيد كمال الكلام وذلك اشار لناظم بقوله ما قبل خبر عنه الذي خبر عن ذلك مبتدأ قبل استقرها سواها فوسط جملة عايد ما خلف على الجملة وقد بين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد مطلق والذي فظا هذا السؤال ان زيد مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب قبل كلامهم على وجه احدهما لان مصغور فيهما ارادوا بطول الاختيار بالان ان يخبر عن المسمى ويكون لاداء المخبر في وقت الاختيار الذي ضمير المسمى الذي فاذا قبل الخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخر عن معنى زيد في حال تعبيرك عنه بالان وثانيها لان الضام مع في قوله الاخر ان يكون الكلام محمول على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان اللفظ خبرا ضمير واعنه بانه مخبر عنه نظر الى الحقيقة وثالثها ان على الغلب وان عن غير الباء وقايد ما انما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صحيح ان يطلق عليه انه مخبر عنه وان كان الخبر مثنى او موصولا على حدة او مثنى على الموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر المبتدأ والى ذلك اشار لناظم بقوله وبالذين والذين والخبر عجا وفاقا الشئ نقول في جوابك من اخبرك الى العبرين بكسر الهمزة وسالته اذا اخبرته عن الشاء من بلغت بالذي الذي بلغ من اخبرك الى العبرين رساله انا قال الذي مبتدأ وانا خبره وما بينه ماصلة وعائد ما ضمير في بلغ لانه لم يكن ضميرا فلا بد ان يفتضا وان اخبرت عن اخبرك بالثنية قلت للذان بلغت هما الى العبرين رساله اخبرك فالذان مبتدأ ولخبرك خبره وما بينه ماصلة وعائد ما ضمير بالثنية البر و بين او اخبرت عن العبرين بالجمع قلت الذي بلغت من اخبرك اليهم رساله المسمون فالذين مبتدأ والخبر خبره وما بينه ماصلة وعائد ما الهاء من بلغت وكان خبرا ضميرا لانه ان يكون مكانها متفصلا ويكون التقدير ان بلغت من اخبرك الى العبرين اياها رساله لكن حيث امكنتك الانضام فقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصول لم يجر العد وله في الفصل الا في الضرورة فصح اي حين اذ قد مر وصلت فيقول ذلك حذره وبشأنه لانه عايد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذره نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضميرية ولو كان خلفا عن ضمير ولو كان ابوزيد لغشى المطابقة في الخطاب فيقول في الاختيار عن له الخطاب الذي ضربت انت وبنو لانه ذلك في التكلم نحو الذي قلت انا اذ لافرق ودد بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر ماصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمع ويقل ابن ابي عمير ان يجوز تقديم خبر عن ذلك او مبتدأ الفصل الثاني في شرط ما يخبر عنه فيجب ان يختصا باعتداده الاختيار **اعلم ان الاختيار** بالذي واحد من عهدها من الثابت والثنية والجمع اشترط للخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايديهم والاستثناء من قولك ايديهم في الدار لانك تقول الذي هو في الدار ايهم فتشرب الاستثناء عن صدقته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقديمه نحو ايديهم الذي هو في الدار فاهم خبر مقدم والذي مبتدأ ومؤخر وقال ابن الضايغ بل ايديهم مبتدأ والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاخير عند الجمع منع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكذا الضمير وما النجبة وضمير الشأن على القول بان لصد الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من انه لا يصدق الكلام عن صدقته وبيان ذلك انك تقول في الاختيار اسم الشرط من قولنا ايهم يكرم في اكره الذي هو يكرم في اكره ايهم وعن كونه خبرا من قولنا كرهيد ملكك ثم عن ما النجبة من قولنا ما احسن زيد الذي هو لصد ما ومن خبر الشأن من قولنا الذي هو زيد فاهم هو قبل ما لصد الكلام عن صدقته ومنع مانع اخر وهو ان الضمير محل الخبر لا يضمن معناه ولا يعمل عليه اما في مسألة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به ولما في مسألة الشرط فلان الضمير لا يخبره واما في مسألة الشرط فلان الضمير لا يخبره واما في مسألة ما النجبة فلان الضمير لا يخبر عنه بافضل في النجبة واما في مسألة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن لا يقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يضل الاسم واخلفه التاخير وذلك لان الضمير المتصل كائن من حيث يخبر عنهما مع انها لا تخر ولكن يخر خلفها وهو الضمير المتصل فقول اذا اخبرت عن الشاء من قلت الكلام انا فلي هذا يضل المتصل من مفصلا لكون خبرا ويصل المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون الخبر عنه قابلا للتشريف فلا يخبر عن الحال والخبر عما هو لازم للتشريف لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكك تسعين نجمة الذي جاء زيدا باه ضاحك والذي ملكك تسعين اياها نجمة لكانت ضمتا الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على الخبر وذلك من منع لان الحال والخبر كل منهما واجب التشريف وكذا القول في نحو وهذا القيد وهو قول القرطبي المذكور في النظم في قوله يقول تشريف وانا خبر ما اخبر عنه ههنا فاحتمل ان يذكرنا الناظم في التسهيل هذا اللفظ وذكره بلفظ اخر فقال عن ضمير في الشرط او جوبا ومنابعه والمراد ابن عقيل وناظر الجيش والسمن واللفظ قوله من باب ضمير اي ذلك الاسم الذي زيدان مخبر عنه ونحو زيد ذلك من الاسماء التي لا يجوز انصارها كالحال والخبر والاسماء العاملة على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصارف والصنات المشبهة واسماء الافعال التي الشرط الثالث ان يكون الخبر عنه قابلا للاستغناء عن الاجنبى في حقه وفوقه مفعول الاخبار كزيد من ضرب زيد فانه يجمع وفوقه مفعول في تركيب اخر فتقول من بيت عمر بن الخطاب الهاء في زيد ضربته فلا يجمع وفوق اجنبى مفعول الفوات العايد الى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها ليست من الهاء الاجنبى كضربه ويكر ما ذكرنا واما منع الاخبار عما هو في ذلك لو اخبرت عن لعل الذي بد ضربته هو فالضمير المتصل وهو هو المثال

ضمي الحج المبرور قال ابو
اخبره عن ابي راسد القناد
الذي بلغها من اخيه
الى العروين رسالة
بألف مائة مائة
ورسالة تخرج وبنائها
صلة وتادها سعة

المقام الرابع
ملك كورة
هو زيد بن قاسم

باب الأحياء بالهمزة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

سوال

الشيخ محمد بن عبد الله

بينه وبين مفردة بالثلاثة غالباً كجوز وتمر واسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفردة من لفظه كقوم ودهط خفض من تقول ثلاثة من الشجر عشرة منها وخمسة من الثمر كلها
وعشرة من النعم لقبهم وشعره من الدهط صيغتهم قال الله ثم خذوا من الطير وعلى الانقش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد والجمع
هذا الجمع الى الواحد فكذلك ما اشبهه قال اوضح في الحاشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغة كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد
والدليل على انه يعامل لفظاً معاملة الواحد انه قد يوصف بغيره بالواحد ويخبر عنه نحو الركب سائر انتهى فقد يخفض بمنزلة اسم الجمع والجنس بانما فند
العدا به فاسم الجمع نحو كان في المدينة عشرة رهط يصدون وفي الحديث ليس فيادون خرف وصدرة وقال الشعر ثلاثة انفس وثلاث قود
لقد جاز الزمان على عبالى والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذا في الاولي مجز واثاني مئة
والانقش جمع نفس وهي مؤنثة وانما انت عدد ما لان النفس كثر استعمالها مفعولاً بها انسان فالتاء المارئة اسم الجنس كقولهم جندل بن المشي كارتضيه
من التثنية طرف عجزه ثمة احتفل فحتفل اسم جنس مخفوض بالضافة على عدد عشرة رهط فالتاء المارئة والجمع على التخصيص واما بالاضافة فبضمه
مذهب الجواز على فله وهو ظاهر كلام الموضع هنا تبعاً لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب اكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان
ما يستعمل للقليل فخطه عن غيره ودهط وود جاز وان كان ما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز كماه الفارس عن اربعة من المارئة وعلمه المير
بان العدد لا يضاف لواحد ولا ما يدل على الكثرة واما ثلثة فمؤنثة وان كان من ما يجمعاً خفض بالضافة العدد اليه نحو ثلثة رجال وثلث
اماء وبغير التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس يجب انما باعتبار عود الضمير اليها وانما يثبت العدد على ما يستحقه ضميرها فان كان
ضميرها مذكراً انشا العدد وان كان مؤنثاً ذكر فقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم مثلاً بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في
كثير وثلث من البقر بالتاء من ثلث لانك تقول بط كثره بالتانيث للضمير المستتر في كثره وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بقرها لان ضمير
البقر هو ضمير التذكير والتانيث باعتبار ما في ذلك لان في البقر ضمير التذكير والتانيث قال الله ثم لنا البقر ثمانية بقرات بالتذكير للضمير وهو في ثمانية
بقرات ومما حصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ماضية لفظ التذكير خط وهو الغنم وماضية لفظ التانيث وهو البقر فلهذا ان التذكير والتانيث
وهو البقر ولم يثبت لاسم الجمع وفضل ابن عصفور فقال ان كان لم يثبت حكم المذكر كالقوم والرهط والتفريق ان كان لا يعمل فحكمه حكم المؤنث كالرجال
والباقر والتذكير والتانيث بغير ان مع الجمع بحال مفردة فان كان مفردة مذكراً انت عدد وان كان مؤنثاً ذكر فذلك تقول ثلثة اصطبلات جمع اصطبل
يعطى الحرة المكسوة وثلثة حمامات جمع حمام بالتثنية بالبناء فيها اصحاباً بالاصطبل والحمام فانها مذكراً ولا يقل ثلث بقرها اعتباراً بالجمع خلافاً
للتثنية بالبناء والكسائي يقل سبعويه والقراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلث حمامات بوزن التاء اعتباراً بالاسماء فانها مؤنثة ولا يثبت
من حال الواحد حال لفظه في التانيث والتذكير حتى يقال ثلث حمامات بوزن التاء نظر الى تانيث لفظ واحد وهو لفظه ولا يثبت حال معناه تذكيراً و
تانيثاً حتى يقال ثلث اشخص بوزن التاء نظر الى تانيث معنى واحد وهو شخص من بدو فتنة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه
المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكذلك قول طلحة حضر وعند شخص جميل بالتذكير فيها تقول ثلثة حمامات وثلثة اشخص بالتاء فيها فاما قوله
وهو ويوم ابى ربيعة فكان محققاً وفي من كنت انفي ثلث شخص كعباً ومصرف ضرورة وكان لفظ اس مية ثلثة شخص بالتاء ولكنه كثر بالشخص غير التثنية
والذي يميل الى ذلك قوله كعباً ومصرف او من كعباً ومصرف فافضل باللفظ ما مضى المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بغياض خلافاً للناظم
بل قال ان افترق في اللفظ ما يرجع جانب الحق ترجيح والكلام الجارية حين يبدو ثلثها والضمير يضم اليهم وكل الرثاء المهمة اجازة اول ما ادركت
سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذ كان العدد وصيغة منصوبة موصوفها فالمعبر في التذكير والتانيث حال الموصوف الموصوف
لاها فان كان الموصوف مذكراً انت العدد وان كان مؤنثاً ذكر قال الله ثم من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بوزن التاء لان الموصوف مؤنثاً في عشر
حسنة امثالها اول ذلك الاعتبار قبل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكور مقدم انه يسمي مع الجمع حال مفردة وتقول هندی
بلاثة وبعثت بالتاء في ثلاثة ان قد عرف الموصوف رجالاً لا يذكرون ان فارت الموصوف فبذلك لان وبعثت بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة
وفوجع ربيعة فيكونها موصوف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ببيعة وامراة ربيعة وهي المربع لا طوبى ولا قصير واعتبار انهم الموصوف كاعتبار التثنية لهذا
في العرب يقولون ثلثة دواب بالتاء ان قصدوا ذكرها لان التثنية هي لغة كل ما يدل على الاصل صفة في الاصل فبذلك علمها الاسم فبذلك علمها فالتثنية
الحرة جمع حار ودواب ومعهم من كلامهم ثلث دواب ذكر بوزن التاء لانهم اعتبروا بالتانيث للفظ والجواز الدابة مجري الاسم كما مد نظر الى الحال فلا يجوز
على موصوفها ان يما لك اخذ من قول ابن عصفور واما ثلاثه دواب فليجوز الدابة اسماً **فصل** الاعداد التي تضاف للعدد وعشرة وهي نون
احد والثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ ومن ما تضاف اليه ان يكون جماعاً كسر البطان العدد والمعد ولفظاً من اربعة الفة لفظاً لفظاً
عشرة والشارع الناطم يقول والمير جعاً بلفظ فله في اكثر نحو ثلثة اقل من الجواد واربعة اقل من الشفقات الجارية مجري الجواد وسبعة مجري
من المايات وثمانية لجال وشعره صبيحة وعشرة اربعة وقد يختلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهو الجمع والتكثير واللفظ فضاف المفرد
في مستثنى من احدها ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو ثلثة رهط وخمسة دواب والتثنية في لفظ واحد وذلك اذا كان مائة نحو ثلثة مائة وثمانية لان المائة
وان فمردت لفظاً فهي جمع معناه ثلثة رهط وخمسة دواب وهو عدد قليل فالتاء المارئة في الحاشي مثنى في الضرورة قوله وهو الفزد في ثلث مئين الملوكة وفي

اسمها

الكل من اجله عن وجوه الامام ووجهه ان المائنه اذا اجعت كان اقل ظهورها اثنا عشر وهو ما ينفذ الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع الضمير مستلزم

مبانی

الاسماء العشرة

العشرة التي في الصحيح عشرة في النون عشر في الواو عشر في الهمزة عشر في الفاعل من احدى بحرية ليد ان يذكر مع المذكور ويثبت مع المؤنث على قيا
كما يجب مع ذلك من غير من ياء الفاعلين فلما زادون الاثنين فانه وقع على ذلك الحكم من اول الامر فبطل في الذكر واحد وعشرون مؤنثا
وهما من واحد في ذلك في اسم الفاعل المذكور وهو ثمان وعشرون فيهما ان تشتمل على الالف والهمزة على سبعة اوجه احدها ان تشتمل على
من الاضافة فيبذل الاضافة بمعناه مجزأ من الاضافة في العشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه واحد وصرف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا
ورابعا قال النابغة الذبياني مؤنثا بان لها فرفها السند اعلم في العام سابع والمعنى وقع في وهي اي فمضى علامت المرأة صرفنا علامتا
بعد سنة لهما وهذا العام المذكور اضافة سابع الوجه الثاني ان تشتمل مع اسد الكسب من منه ليعيد ان الموصوف به بعض تلك العشرة
المجتمعة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان زدت بعض الذي منه بني فضاف اليه مثل بعض من فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة مخصوصة وخمسة
اي واحد من خمسة لا يوجبها ويصبح اضافة الى اسد كسب كما يجب اضافة البعض الى كسب كيد زيد قال الله تعالى اذا خرجوا من بين يديك فاني اكون
حاضرا من الهوى والخرجة واشتد ضاف اليها وقال الله تعالى فاذكروا الذين كانوا ان الله تعالى فاذكروا الذين كانوا فاذكروا الذين كانوا فاذكروا الذين كانوا
وقطر من البصر بين والكسائي وقيل من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الفصل ونصبه اياه على هذا يجوز ثالث
ثلاثة مجزأة لا تشتمل على سبعة وذهب الناظم في التمهيد ان ذلك جائز في ثان خط وذهب غيره وطلبه في التمهيد
بان العرب تقول ثبت الرجلين اذا كنتا الثاني منها يعني لا تقول ثلثا الرجل اذا كنتا الثالث منهم ثم قال من قال ثاني اثنين بهذا المعنى عدلان
لغيره ومن قال ثالث ثلاثة لا يبعد لانه لا فضل له ويقتضيه ان ثبت الرجلين منهم مخالف لغيره في ثبوت الاثنين في
بين عليهما ثبت الاثنين في الموضع وما نقله ابن مالك عن العرب قال ابن الفطاح في كتاب الاضال واذا جاز ثبت الرجلين جاز ثبت الاثنين
ولا يوقف على ذلك الا ظاهري جامدا انتهى الوجه الثالث ان تشتمل مع مادون اسد الذي جميع منه ثمانية واحدة ليعيد معنى التصيير
التحويل واليه اشار الناظم بقوله وان زدت جمل الاقل مثل ما في في حكم جامل الاحكام تقول هذا رابع ثلثة بنون رابع ونصب ثلاثة اى جامل
الثلاثة بنفسه بعد قال الله تعالى ما يكون من بخير ثلثة الهمزة ايهام ولاخس الهمزة سادسهم اي الامصين هم اربعة ومصيرهم سنة ويجوز اي
حين اذا كان بمعنى مصير اضافة الى مادونه واحكامه بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعلم ان قوله واستغفروا اذى خبرا بحال او موصوف
كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاحكام في جامل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والاستقبال ولا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد
ولا ثان واحد نص على ذلك سبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكا عن العرب فقال يقول ثان واحد وحكى الجوهري ثلث واحد وانما سأل على
فاعل من العدد لان له ضارا كما ان جاعلا لك بقا كانوا ثلثة وعشرين فلك ثلثهم اي فبصرهم ثلثين الثلثهم فانما ثلثهم وهكذا الى كانوا ثلثة وثمانين
فثلثهم اي فبصرهم ثلثين ثلثهم فانما ثلثهم لان المضاعف من ثلثهم وسبعهم وثلثهم مفعول العين لا مفعولها فاذا اوجازت ذلك
كانوا ثلثة وثلثين فانما ثلثهم على اقله وكذا كانوا ثلثة وثلثين فثلثهم فانما ثلثهم ومثله ومن الغريب ما وقع في شرح موجز في البيع
لا يفسر بنهاه في كان النون عشرة فخذ ثلثهم الى ثلثهم وهم مائة وعشرون وانا عشرين وسبعين قال وكذا العنود يقال مائة وعشرون
ومن المائة والالف ثلثي ومثله لان ضلها اتمامي فالف انتهى الوجه الرابع ان تشتمل مع العشرة ليعيد الاضافة بمعناه حاكم كونه مقيدا
بمصاحبة العشرة وهو انه واحد وصرف بهذه الصفة فتقول مائة عشر مائة على القياس وحادية عشر مائة على القياس ايضا وكذا اضعف
في البراق في ذكر اللفظين مع المذكور فلهذا مع المؤنث تقول اربعة الخامس عشر مائة وكبرها والمائة ثلثة عشر مائة فيهما وحيث سأل الالحد
الواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاما هي او الى موطن لهما وهو الدال وتقول حاد وحادون ونصبها اي الى الواو اياه
لان الواو اذا نظرت الى الكسر قلبت ياء وانه الثابت في حكم الاقضاء الا انك قل حاد با اعلان فاضف هذا الياء لا لبقاء الساكنين وهما الياء
والشترين ولا تفل حاد ياء فقل حاد ياء وذهب عالت وحادية با اثبات الياء وذهبها لانه لا يمان من الوحدة وحكى الكسائي
عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلزم الفل كسب العرب الوجه الخامس ان تشتمل على اي مع العشرة ليعيد معنى ثانی اثنين وهو انحصار
العقد فيما ذكر ذلك في هذه الحالة ثلثة اوجه احدها هو الاصل ان ثاني باربعة لفاظ او لها الوصف هو اسم الفاعل والثاني العشرة حاكم كون
الوصف مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حاكم كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة ونصب
جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلثة وكل منهما مركب مع
العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضافة اليها الوجه الثاني من هذا الحالة ان يضاف
عشر من التركيب الاول استغناء بغيري التركيب الثاني وقرب الجزاء الاول من اول التركيبين كقوله التركيب منه ونصبه الى جملة التركيب الثاني فتقول
هذا ثالث ثلثة عشر برفع ثالث بلا نون وبنه ثلثة عشر قال ابي حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجاز انفا واغراب اسم له اعل في هذا التركيب
وقياس من اجاز الاحكام في ثانی اثنين ان يجزئ انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان يضاف العقد وهو العشرة من التركيب الاول ويحذف الثبت
وهو ثلثة عشر في مثال التركيب الثاني ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان يفرعها الى الالف فيبقى البناء هو

الى جملة التركيب الثاني
وهو الاشتقاق منه
الوصف المركب مع
العشرة

للتركيب فيها فخرى الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوازل فالرابع والنصب للمجرى الثاني وهو العقد بالاضافة والما قول جائق ثلث عشر وثلاث عشرة
 ومربى ثلث عشر بمقتضى الحروف الثلاثة وارباب ثالث بحسب العوازل من بين ثلثان عصفون وقال ابو جابر وبنينا لا بد من هذا الابعاد لئلا يفسد
 الابعاد التي من مذهبنا اربعين ان ثانيا جزا الاول وهو الوصف بحسب العوازل وثاني الجزا الثاني وهو العقد على الضم حكاه الكسائي ويعقوب بن
 السكيت وابن كيسان ووجه ان العرب الاول لثلاث عشرة من الثاني فيبقى البناء بحال نسبة الاضافة بالصدق ونظيره لاول ولا قوة الا
 بالصدق فخرج قوة فانه يفرق كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحال فالرابع من ثالث قال ابو جابر ولا يفسد على هذا الوجه لثلاث عشرة ووجه ان العرب
 ان يجرى بها قولها لعل كل منها محل الحذف من صاحبها فقول جائق ثلث عشر وديان ثلث عشر ومربى ثلث عشر ببناء الجزين على الضم في الاحوال الثلاثة
 وهذا مردود لانه لا دليل على ان العرب لم يفرق بين تركيبين مختلفين ما اذا اعراب الجز الاول فانه يدل على ان مذهب الاسمين مختلف
 من تركيبين ولو لم يفرق الناطق في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنصف من الثاني بل ذكر انما كان في الكلام
 المذكور من انك تفصل عن التركيب الاول باضافة صدره وذكر ان الناطق وابنه ان بعض العرب يجرى فادابته على ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الفصح
 والجز من مذهبنا من الاستعمال الثالث بوجه وان ما حكم ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو في اخذ العقد من الاول والنصف من الثاني
 لا بناء اذا انفصل عن التركيب الاول فانه وما ذكر الناطق وابنه يجب حمله على تركيب واحد والاضافة قال ابو جابر انما اطل لانه يلبس على السليمة تركيبين ووجه
 الموضع في الحاشي ان الذي اجاز ابن السكيت في التسهيل لا يمتنع بشر وانما يقال حادى عشر وليس بكثر كلامه ما يقتضيه من تركيبين انتهى عبارة الناطق
 فاحسن ما قال ابو جابر ان قوله وشاع الاستثناء بحادى عشر معناه استثنى بحادى عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الانبان
 بان بعد الفاعل عليه بشر قول الناطق في تركيبين وهو قبل الاستعمال من ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول واليه يشير قول الناطق وقاصلا
 بحال النصف الى مركب الثالث حذف هذا ونصف الثاني وبناء ما يبقى الرابع حذفها واعراب ما يبقى الخامس اعراب الوصف مع حذف عقد وبقاء عشر ومع
 حذف نصف الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تشمل معها اى مع العشرة لا فائدة معنى رابع ثلثة فيكون معنوا جاعل وليس بمفعول فاش
 ايضا بان جاز الفاعل ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما استثنى منه الوصف فقول رابع عشر ثلثة عشر لاجاز ذلك سببه ووجه من المنع من
 قياسا ومنه بعضهم وهم الكوفون واكثر البصريين وقوا على التماع وعلى الجواز فغير بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
 باضافة التركيب الاول اليه وينبغي ان النصب ان الوصف بمقتضى جاعل لان عمل الوصف لثلاثين مع ثوبته او اقران بال واما استثنان مع التركيب من
 لجان بعض النحويين هذا ان احد عشر وثلاث عشرة يثنون الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة ولكذا اثبتت تركيبين ان تحذف
 العشرة من التركيب الاول فقول رابع ثلثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النصف من التركيب الثاني وتقول رابع
 بنفسها للالباس بما ليس صلة تركيبين ومقتضى البناء في الجزين الباقيين طول كل منهما محل الحذف من صاحبها وتقول لالباس باعراب الاول كما
 ذكر في الوجه الخامس والاربعون **السابع** ان تشمل مع العشرة واخوانها الى السبعين ففقد في اللفظ ونقط عليه العقد بالواو واذا
 فقول حادى عشر وعادى عشر وكذا الباقي والى ذلك اشار الناطق بقوله وقبل عشرين اذكر ان باب الفاعل من لفظ العقد بحال النصف قبل واو بعده
 وهذا لا يخفى باسم الفاعل بل العشرة واخوانها مع النصف ثلاثة احكام وجوب ثانيا ما عدا لان الاقل سابق للاكثر طبعا وجوب طبعها عليه ليرتبطا
 وجوب كون العاطف الاول لانه عدد واحد والواو الجمع **هذا باب** كنايةات العدد وهو ثلثة كره وكان وكذا وكلها كنايةات
 وشرح بكشف عن حقيقته اما كونه مقسم الى اسمها مائة بمعنى اى عدد فليلا كان او كثيرا او يسيرا من بساطة كناية الشئ والى جريته بمعنى عدد كثير ويسيرا
 من يريد الاضمار والكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونها كتابتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونها مبنيين وسبب
 بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو ان الاسماء مائة حرف الاستفهام وفي خبر خبر حرف التكثير الذي كان يفتى الوضع وفي الوضع على حرفين والثالث كون البناء
 بهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم الصدور عن الكلام والخامس الاحتياج الى التميز لان كلاهما عدا مجهول وبغيره فان في خمسة
 امورا ايضا احدها ان كرا اسمها مائة تميز بمصوب مفرد والى ذلك اشار الناطق بقوله من في الاسماء كره مثل ما تميزت عشر بنحو كره هذا ملكك بفتح نا الخطا
 اما افرادهم فلازم خلافا للكوفيين فانهم يميزون جمعا نحو كره ثوب ذلك والعصم مذهب جمهور البصريين وما اودم الجمع محل على الحال ويجعل التميز محذورا
 الاضطر الجواز جمع ان كان السؤال عن الجماعات نحو كره علمنا انك اذا اوردت احصاها من القلمان واما نصبه فبعض ثلثة مذاهب احدها ان لازم ولا يجوز جره
 مطوع وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بل لازم بل يجوز مطعلا على التميز واليه ذهب القراء والرجاح والقارون والثالث ان يجوز جره بمن ضمير جازا
 ان يثبت كره حرف والى ذلك اشار الناطق بقوله وليس ان يجره من ضمير ان وليت كره حرف مظهر انحرافك ووجه اشترط ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر كره
 الا اذا دخل على حرف جري يكون حرف الجواز لعل على كره موضعا عن النظم من الضمير وذهب الرجاح الى ان جاز التميز انما هو ايضا كره اليه ووجه بان كره يميز ثلثة عددين
 والعدد المركب ليجعل الجز منه فكل ما كان يميز ثلثة قاله ابن جروف وذهب الجزية بجره وبانسانها اليه حلالا كره على ما هي مشبهة لغيره من العدد وقال افراد على
 من لان من كره دخلها على تميز كره الجزية فجاز اضافها الى لانه لا حال عليه هذا القول ينقله ابن الجوزي في شرح الجزية وابن السكيت في شرح الكافية عن الجليل مفردا وجمع
 لان كره يميز ثلثة عددا مفردا يضاف الى عشرة ثمانية الى جميع كره العشرة فادونها وانما الى افراد كرا لانه فافوها فاستعمل بالوجهين اجراء له جري الضمير نحو كره جازا

في باب كرا
 امره

الكتاب المقدس

١٢٣

طوبى لمن قرأه
وفضل الحروف
تتكمّل بأربع

تالیف الحکایت

مجلس الشورى

اصلة عدودة واو بن ثم ادم فتاخر جبر عن الفاعلة ومع ذلك فانه محمول على صديقه كحذف عكسه وهو حمل صديق على صديق في قوله لا يحمل المفعول على صديق
القباس صديقه وهم يحملون الضم على ضده كما يحملون النظر على نظيره ولو كان ضول بمعنى مفعول لمحضه الناء الفاصلة جواز ان يحمل ركوبه نافية وكوبه وانما لمحضه
وان لم يحذف عن الفعل فربما بين المفعولين والوزن الثاني ضيل بمعنى مفعول نحو حمل جريح وامراه جريح بمعنى جرحه والعلة فيه ما تقدم وشد لمحضه جديده بالناء
فانما بينه بجوده ولحمها الناء فان كان ضيل بمعنى فاعل لمحضه الناء الفاصلة نحو امراه وجرحه وظرفية وانما لمحضه ضيل بمعنى فاعل دون ضيل بمعنى مفعول
فربما بينه وانضحت بفعل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف باثني على ضيل اطرا فاعضا كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان
قلت مررت بفتاة يعني فلان لمحضه الناء خشية الالباس بالذكر لا لك لانه ذكر الوضو المامون معه الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنار وبقا
بجمل منار وامراه منار بالماء المهملة وشد بمقارنة بالفاء والنون من البقيين وهو علم التردد يقال رجل مبثقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامراه مبثقانة
وانما لم يدخل الناء الفاصلة هنا لانه صفة لا يجري على فعل ولا يشبه المصارع الميمية بزيادة الميم في اوله قال ابن الانباري والوزن الرابع مقبل بكسر الميم
كعطير من العطر وشد امراه مسكينة تخرجه عن الفاعلة ومع ذلك فانه محمول على ضاهرة وسمع امراه مسكينة على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مفعول بكسر الميم وفتح العين كغشم الغنم بالغنم والشين المجتهد وهو الذي لا ينهي عما يريد وبهواه من شجاضه ومدعس بالذال والعين والشين المهملات
من الدعس وهو لطمن يقال ربح مدعس به وعلة عدم الحذف الناء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان لمحضه اشار النظم بقوله ولا ينل
فارقة فتولا الالباس الثلثة وثاني الناء لفصل الواحد من الجنس الجاهل لانه يصنع مخلوق كثيرا كثره وتمتدح المشاة فوق وسكون الميم ولعمرك ان
لفصل الجنس من واحد فحياة يفتح الجهم وسكون الموحدة بعد هاء من ضرب من الكاء الحركاء بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهزة وهي التي عملت في الغيرة
والسواد وقول النظم خاصة عرج لستارة ومباراة فانما جمعا سببا وبها لان اسماء الاجناس الغلبة الثابت عليها قال الله تعالى وجاءت سبابة وعلى يفتد
كونها من اسماء الاجناس فالضمة صيرت الى الجاهل وهذا من مشغفان وثاني الناء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنع مخلوق قليلا نحو لبن فليته وقد تكون
الناء لانها يشترك فيه المذكور والمؤنث كربة والمعدل والمعدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وثاني الناء عوضا من فاء كعدة واصلاها
وعند كسر الواو فكروا ابتداء الكلمة واو مكسورة فقلوا كسر الواو الى العين ثم حذفوا الواو عوضا منها الناء في غير محل المعوض منه لان ناء الثالث لا يقع
صدرا وثاني عوضا من عين كقائه ومن كسنته واصلاها سنوا وسنه بدل عين فجمع بالالف الناء ستوات وسميات فكروا ثانيا فحركات الاء
على الواو لا اعتلاها وعلى الهاء مخفاتها فخذوا الواو والهاء وعوضا منها الناء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف فائد اعني وهو ياء النسب
كاشعش واشاعش وازوف وازارفة ومعلوم مما قبله نسبة الى اشعث وازوف ومجمل فالتاء فممن عوض من ياء النسب التي تسمى انما لا يفتحها وانما يبدالها
والاشاعش وكذا الباقي او عوضا من فائد لغير معنى وهو ياء مفصل كزندان وزنادقة فالتاء عوض من ياء زنادقة فاذا جئنا بالياء لم يحذف الناء بل ياء
زنادقة فالباء والتاء متعاقبان هنا فاله في شرح الكافية والزندان هو الذي لا ينضم بنا قبل وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وثاني الناء
للمعرب بالعين المهملة او يفتحها بالهمزة كواحدة جمع موزع بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بفتح الميم وهو الخف قبل الجوز والقبا
مواضع قد خلت التاء في جملة ذلك على ان اصله يفتح بضم واو والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا اسغلت الهمزة فان خالفت بين الفاعلة فمذعرية
والا فلا وثاني الناء للباقة في الوصف كروية ككبر الرواية وانما انشؤا المذكور لانهم اريدوا انهم غابوا في ذلك الوصف الفاعلة مؤنثة ولنا كيدها او المباغة
الحاصلة بغير الناء كناية وذلك لان فاعلا لا يقيد المباغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادنا كيد المباغة لان الناء للمباغة وثاني الناء لتأكيد
الثابت كتحفة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكور يثبت كجوز واثان فكان يكفي ان يقال نبح لانه يقيد الثابت بنفسه ودخول الناء فيه لتأكيد
الثابت **فصل** كل واحدة من المعنى الثابت المفصورة والمدودة اوزان نادرة ولا تغرض لها في هذا المختصر لكونها لا تلزم لذكرها واوزان مشهورة
في الاستعمال وتقدم في بابها لا ينصرف ان المفصورة اصل للمدودة فلذلك قدما فمما مشهور اوزان المفصورة اثنا عشر وزنا احدها ضلي بضم الاول
وفتح الثاني كاري بالراء المهملة والياء الموحدة اسم للدا هبة بالذال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادعى شعبي معجمة فلهذا اسمين لموضعين
قال جرير عبد الله في شعبي عربيا الزمنا لا ابالك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب وهو عليه رثى بالنون اسم الحب من البقال يحسن
به اللبن ويخفق بالجم والنون والفاء اسم للموضع وجعي بالهمزة العين المهملة والياء الموحدة اسم للعظام التمل جمع عظيم لا عظم والمراد به كبد الفيل والذو
بعضض ولحن اقواء واسعة فالله اعلى ورجى البراء والهاء المهملة والياء الموحدة لموضع وحكى بالحاء المهملة له وسميه قال ابو علي الفارسي هي
مقصود مكاء عنه ابن جني في العدة وقد بين من عدم اشهر ما ذكر ان عددا لتلزم لفعل في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل في
خطاب الاري انها شاذة الوزن الثاني ضلي بضم الاول وسكون الثاني اسم كان كجسي بالياء الموحدة اسم للثب قال الجوهري يقال ابعث
الارض كثر بها ما اوصفته لا تذكر لها كجبي والمها من كثرها الطويل اني الاطول او مصدرا كجسي مصدر رجع الوزن الثالث ضلي بضم الثاني اسم كان
كجدي بالموحدة لانه من مشق او مصدرا كجبي بالطاء المهملة المشبهة اوصفته كجدي بالحاء والذال المهملة بين بينهما باء مشاة تخشانية يقال حمار
جدي اي حمار من ظلة اذا تخيل منه الوزن الرابع ضلي بفتح او وسكون ثانيا بشرط ان يكون اما جمعا كضلي جمع قبل ويرجى جمع جري او مصدرا
كدهوى مصدر دعا اوصفته كدهوى وسنن مؤنثي مكران وبقان للطويل فان كان ضلي اسما كارتط على فني الفه وجمان صبيان على الحرة

باب الثانی

وهو من صفة قد لا انف الاكاف ومن منع قدما للثاني والاربعين من الاربعة
 من حكاية في الصالح والعاقبة في الوزن الخامس ضا الى ضم اوله ونقصت الثاني في ابي
 المملة ونون الطابرين ذكرين وانتهين وفي الصالح ان الف جباري بسند للثاني وهو فيهم
 القوت ومنع الصرف لبل على ان الف للثاني والوزن السادس ضم اوله وتشديد ثابته
 والارض الوزن السابع فعلى بكر اوله وفيه ثابته وسكون ثالثه كسب طري بملاث وموحدة
 مشبه فيها بغيره والثاني شبه فيها الدفن واسرع الوزن الثامن فعلى بكر اوله وسكون
 فيه كلنان في ابدال الف الثاني او جمعا وذلك شيان محلي بالحاء المملة والجمع
 جمعا نظرا في بفتح اوله وكسر ثابته اسماء في بفتح اوله وكسر ثابته اسماء في بفتح
 بكر اوله وثابته متدة نحو شبا بفتح ممله وثابته مثلثين بينهما باء مشددة
 الخلافة في الارض من غير اوله الخلفي لا ذنت وحكى الكثرة من خصب ساء فومر بالمذ
 وثابته وتشديد ثالثه كسب طري بقاء والراء وفي القاموس اسم مثلث الكاف
 بسره وبسطه والشبثي بفتح اللطع بفتح اللطع بفتح اللطع بفتح اللطع بفتح اللطع
 بذالين ميمتين ورايتين ميمتين وخط ميمتين وميمتين في الثاني والاول هو الصبح
 فتبلى بضم اوله وفيه ثابته مشددة الخلفي بالحاء المملة اسماء في بفتح اوله
 والفاء المملة اسماء في الثاني عشر فعلى بكر اوله وتشديد ثابته فوشقاري
 الموحدة والراء المملة اسماء في الثاني عشر فعلى بكر اوله وتشديد ثابته فوشقاري
 العين وبخلفي ما كان على وزن فتبلى بكر الفاء وتشديد العين المكسورة
 من الاوزان المختصة بالمقصود بدليل وجوه في الاوزان المملة والاول كافي في
 كافي القاموس باده على الصالح والثاني كافي في غير بقاء بكر الفاء وتشديد ثابته
 وتشديد ثابته بفتح اوله وسكون ثالثه كسب طري بملاث وموحدة
 ثابته اسماء في بفتح اوله وكسر ثابته اسماء في بفتح اوله وكسر ثابته اسماء
 قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث ايام او ثلث الليل
 ويصاف الغلبة بالموتة فيقال طرفه الغاية وهو شجر ونحوه من صفة القاموس
 قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع اضلاع بفتح العين
 وكسرها مع في الاوزان الثلاثة وهو البوم المعروف وفي تشبيه التهييل
 وبضمها موضع والوزن الخامس فعلى بكر اوله وسكون ثالثه كسب طري بملاث
 فضان ميمتين اسماء في الثاني عشر فعلى بكر اوله وتشديد ثابته فوشقاري
 فعلى بكر اوله وسكون ثالثه كسب طري بملاث وموحدة
 الثالث كافي في غير بقاء بكر الفاء وتشديد ثابته فوشقاري
 ايضا غاباء والوزن العاشر فعلى بكر اوله وسكون ثالثه كسب طري بملاث
 للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المملة قال ومعناه لخطا الامر
 الميمتين بمعنى الناس بن ادرى ابي البراء هو اي الناس هو وبراء بالباء الموحدة
 وبفتا لوراجال وبراء كل شيء معطوف وشدة في بركاء الاخر في بركاء الفثال
 الفثال او الفثال في الوزن الثالث عشر فعلى بكر اوله وكسر ثابته فوشقاري
 من البصر بضم الموحدة وسكون المملة قال الكشاف في بركاء الاخر في بركاء
 اوله وضم ثابته بخود بقاء بالذال المملة وباء الموحدة والفاء المملة
 بالحاء المملة والفاء المملة اسماء في الثاني عشر فعلى بكر اوله وتشديد
 اسم مكان ولا نظير له الا في كفاء بفتح الدال المملة والهمزة والشا المشددة
 بذكر في مادة الفاء قال في القاموس في فضل الفاء وقول الجوهري في فضل

باب في بيان
المدد والمدود

باب في بيان المدد والمدود وهو من اقسام المدود مشكل لان وزن نادرجا وفي الحكم
سبعة ان جفت بالحجم والوزن والقراء والضم موضع وانما بالمدد مشكل الوزن السادس عشر في كسر اوله وفي ثانياه نحو
سيرة بالسين المهملة والياء المشددة تحت ثوب خطوط مجرى وبطل ما على من الفز وقيل بر في خطوط صفر وانتهت وانه الذهب الوزن السابع عشر
فكلاء بضم اوله وفي ثانياه كخلاء بالحاء المعجمة والياء المشددة الثمانية والكبر والعجب **هذا باب المقصود والمدود المقصود هو الاسم**
المدد الذي حرف اعرابه الفتح لا يقرأ كالفق والعصا بخلاف اذا وابت ثخاك فلا يسمى مقصورا والمدود هو الاسم الممكن الذي اخره همزة او ياء الفتح بفتح كك
وراء بخلاف اوله وثنائه فلا يسمى محدودا فاضل الاسماء وهذا من باب قياس هو وتطبيقه القوي وسماعي وهو وظيفة اللغز وقد اعنى القويون
بما يحسن وضوا في ذلك كتابا وضابطا الياء عند النحويين يجمع اليه ان الاسم المعنى بالالفث ثلاثة اشياء احدها ما له نظير الاصحح الاخر يفتح ما قبل
اخره فباشا وهذا النوع مقصود بقباس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فثا وكان في نظيره كالاسف فلتظرو العمل الاخر
ثبوت فخر بقباس ظاهر وله امثلة منها كوتر مصدر فقل بكسر العين اللام مخو جوى جوى بالحجم وهو هوى وحى عوى فان نظيره الاصحح الاخر فخرج
فخا وجعل بطرا واشرا شرا وفتح ما قبل اخرها واجب طر لان قول اللزوم قباس مصدره فقل بفخهين قال ابن عصفور وغيره تبعوا السبويه والقراء و
شد الفراء بالعين المعجمة المفتوحة والمد مصدر عوى بكسر الراء مخو غر وفي الصحاح في فصل العين المعجمة والواو غر بالفتح والكسر اى اولع به والاسم الغراء
بالفتح والمد وان شدا لكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالياء كغراء ومدتها مع نقل هذا قول ابن عصفور وموافقه وفيما قالوه نظرا لان اباصيد
حكى عن خالد بن مكنون غارت بين الشينين غراء او البت بينهما ثم انشده اويبت كثير المقدم وعلى قول ابى عبيدة هذا فالمدد قياسى كما سئل الان قال
غراء بالكسر له نظائر من الاصحح يجب قبل اخره الف كذا قلت قلا لام قال ابى عبيدة وغارت فاعلت من غربت بالثين اخري به وان شدا ابى عبيدة ولجوزى
السويدي مهلا فغارت بدل غارت وحصل بدل قبل بضم التون ونشد بها الهاء اى كثيرة شاذة دل عليه ذواته فقل بضم الحاء ونشد بها الفاء
مثلا ولا يبعد عندك ان يكون الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر عوى بالضم ومحاكاة ابى عبيدة من ياء فاعل لا من باب فقل
وكل استشهد بحسب رواه وقد يرمح لجوى بى بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر عوى الغراء بالكسر اى المد مصدر غارت الثين واختلفوا فى الغراء في بيت
كثير فابن عصفور يرى انها بالفتح والمد ابى عبيدة يرى انها بالكسر والمد وناصب على ذلك فلم يوارى على محال واحد ومنها فقل بكسر اوله وفي ثانياه جيت
بقلة بكسر اوله وسكون ثانياه مخو فز وروى بالغراء والراء الكذب ومروى بالراء الجدل فان نظيره من الاصحح قريب وقرب بكسر الفاء فيها قانا
فقل بضم اوله وفي ثانياه جيت بضم اوله وسكون ثانياه مخو فز وروى بالراء الجدل فان نظيره من الاصحح قريب وقرب بكسر الفاء فيها قانا
الشيبة ومد بتر ومدى بالذال المهملة السكين وذينة وذيق بالزاي المضمومة وسكون الموقدة الحفيرة مخو للاسد وكسوة وكسوة بالكاف السين المهملة
فان نظيره ما من الاصحح مخو وفتح وقرب بضم الحاء والفاء فيها والى ذلك اشار الناظم بقوله فقل بضم الحاء وفتلة وفتلة ومنها اسم مقول
ما زاد على ثلاثة نحو مقل من الرباعي ومقتضى من الحاسى مستدعى من السداسى فان نظيره من الاصحح مكرم ومخرم ومقتضى بفتح ما قبل الاخر فيصير
القسم الثاني من اشياء المعنى بالالفث ان يكون له نظير من الاصحح يجب قبل اخره الف وهذا النوع محدود بقباس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما نحن
قبل الخ لفت قائم في نظيره خا عرفت وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافضل فيكون الفاء وفتح العين او فقل بكسر الفاء وسكون العين اوله
همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني ارنى ارباء قال الجوهري ارنى افعال من الراى وان شدا بفتح الاصل ارنى ارباء بالياء فى الفعل
الفاخر كها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر غلبت همزة لظرفها ارنى ارباء واستغنى الامر استغناء بفتح والى ذلك اشار الناظم بقوله لاصل
الفعل الله قد بدى به همزة وصل كارعوى كارعى فان نظيره ذلك اى نظيره ما كان مصدرا لافضل من الاصحح كرم اكراما ونظيره ما كان مصدرا لفعل
اوله همزة وصل من الاصحح ككشا با فانه من افعل واستخرج استخرج افا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفردا لا قبله سواه كانت الهمزة فيه مقبلة
عن واو ام باء فالاول مخوكاء واكبته والثاني مخوداء وارودته والاصل كساء ورداء فان نظيره من الاصحح جار وجره وسلاح واسلحة ومن ثم اى من اجل
ان اضلحه حها ان تكون جمعا للمدود ولا تكون جمعا للمقصود فان لاخض ارجنه جمع رعى من الباني واقبته جمع قفى من الواوى من كلام المولى بن لان
رعى قفى مقصوران والرجى الطلونية مؤنثة والقفاء مؤنثا من القفى يذكر بؤنث واما قوله وهو من محكان القهى في ليله من مجادى ذات اندية لا يجر
الكلب من ظلماتها الطنبا والمفرغ ندى بالفص ففروقه وفتح ليس بضرورة ولكنه جمع بالبناء للمفعول ندى بالفص على نداء بالمد كجلى وجبال بالحجم
ثم جمع نداء المدود على اندية فانه يتر على هذا جمع الجمع وهذا القول بعيد انه لم يجمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منه في المزموم كل ومنها
ان يكون مصدرا للفعل بالتحقيق الفتح ما يكون والاعلى صوت كالرفاء والشاء بضم المهملة والمثلية اولها وفتح ثانياها واعجابه وارفاء صوت ذوات
لنخف والشاء صوت الشاة من الضان والمفرغ فان نظيره من الاصحح الصرخ اودا الاعلى داء نحو المشاء بن مشى بطنه مشاء فان نظيره من الاصحح اللزوم
بضم الدال وفي اخره راء مهملة وزاد فى القاموس فتح الدال قال وهو شبيه للوزان باخذ فى الراس والركام بضم الزاى القسم الثالث ان يكون
نظيره من الاصحح فهذا انما بدى له فخره ومله بالسماع من المقصود سماعا الفقى واحدا لقبان والسقى الضوء والثرى بالمشكلة التراب والنجى بكسر
الحاء المهملة والنجى العقل وهو صفة بمنزلة بن الحسنى والفسيح ومن المدود سماعا الفقاء لحدثة السن والسناء للشرى بالشين المعجمة والثر بالثاء

باب المصنوع

فكثرة المال واحدا بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للتميز بالنون والعين المهملة واللام المشددة والظنير ناقص وذا مد قبل كالحج وكالحذاء
 هكس مثل اجعل على جواز قصر المدود للضرورة واللام المشددة والظنير ناقص وذا مد قبل كالحج وكالحذاء
 كل عود ودر فقص صنعاء للضرورة وجواب الشرط محذوف لا بد منه ونحو من حقه اذ الحذف والعود بفتح العين المهملة وسكون الشين من الابل ودر
 بفتح الدال وكسر الواو فتعز بر العبد والكسر بدويرة ودبور اذا عطف ظهر وقوله فم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من جاد قديم فقص الوفاء
 للضرورة وهو عود ودار ان هؤلاء الذين ملهم مثل الناس يعرفونهم ويصرون لهم مشايخ كل نوع من انواع الخبز وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من جاد
 سبيل وقديم باض ومنع الفراء قصر المدود للضرورة في القياس ايجب ان يكون ضللا فان ثبت اصله لا يكون الامم ودا فلا يجوز عنده
 ان يفسر للضرورة وقد يقول لا يفسر فقلت لو يكرت مشموله صغرا يكونا القصر لا يفسر فقص صفاء للضرورة وهي ضللا انشأ اصل فلها الرشد
 بخلافه وحكي الاجماع على جواز ثبوت الناطق والمفصود للضرورة فلجان الكوفيين منسكين بنحو قوله سبقتني الا اعناك عنى فلا يفسر
 يهدم ولا غناء قد غنا للضرورة مع انه مفصود وورد في الاختيار كراهة طلبة بن صرف بكاد سندا بر غير المد وواضعهم ابن كاد وابن خروف ومنه البصير
 وقالوا الفرائد شاذة وقد روي الغناء في هذا البيت مصدا لثابت لا ينفى فان ثبت غناه كذا قلت قالا لا تصدق القنيت غنى كرضيت غنى وهو
 تصف والى خلافه ذلك اشار الناطق بقوله والعكس صحت يقع **هذا باب كيفية التثنية** وهو جعل الاسم القابل لهاد ليل التثنية زيادة
 في آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدهما الصحيح وهو ما لا يغير حرفه ولا يغير لونه والثاني المنزلة الصحيح وهو ما كان اخره واو او ياء
 قبلها ساكن كدوا وقلبي والثالث الحاصل المفصود وهو ما كان اخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من العرب كالفاضل والفاضل هذه الالوان الثلاثة
 يجب ان لا يغير حرفها في التثنية تقول رجلان ورجلان وعلبان وعلبان ودوان والفاضل والفاضلان وشذ في ثنية البية بفتح الهزة وخصبة بضم
 الحاء المعجمة البان وخصبان بفتح الناء والقباس البان وخصبان فالهزة منى الثقف فربن نجف ووافنا ابتكك وشطار والرواف
 بالواو والنون والفاء اطراف الالبه وقبل البان وخصبنا البان ثنية البية وخصبة الثوب ثنية البان وانما ما ثنية الى وخصبنا المذكور النوع الرابع الحاصل
 المفصود وهو ما اخره الفاء من العرب وهو نوعان ما يجب قلب الفاء ياء في التثنية وذلك في تلك مسائل احدها ان يتجاوز ثلثة اعراف ان تكون
 الفاء رابطة كجبل وجبلان ومكعب ومكعبان بفتح الميم وسكون اللام وهو يابلي برا وخامسة كعطي ومطبا او سادسة كسندع وسندعها وشذ في
 في ثنية فقهري وهو الرجوع الى الخلف وخوزكي بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاء وهو مشبه في ثنية ثاقف وقبل مشبه بفتح فقهريان وخوزكيان
 للالف ون قبلها ياء المسئلة الثانية ان يكون الالف ثلثة مبدلة من ياء كقضى قال الله ثم ودخل معه الشيخ فبان بقلب الالف ياء وشذ في ثنية
 حتى يكسر الحاء المهملة حوان بالواو وحكاما لفرام مع ان الف مبدلة من ياء فنقول حيث كان حانية والقباس حبان المسئلة الثالثة ان تكون الالف
 مبدلة من ثي وهو الجهر لاهل وقد اصلت كفى لو سميت بها فقلت في ثنية هانبيان اما قلب الالف لجمع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ففتح فافها
 وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا قبل بحركة ولا يمكن حذو الالف لاشياء المشي بالمرء عند الاضافة والماوية قبلها ياء في المسئلة الاولى فبا
 لحمل على الفعل لان الضرر في الاسم محمول على الفعل وانت لو ثبت ضللا ما زاد على الثلثة لقلب الالف الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما
 في المسئلة الثانية فمن الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الالهة انما تحصل بضم الالف الى الياء فثبت الياء في التثنية والى هذا
 الثالث اشار الناطق بقوله اخر مفصود ثني لاجلها ان كان عن ثلثة مرتبة كذا الله الياء اصلها الف والماوية لاجلها الله اصل كفى والنوع الثالث من نوعي
 المفصود ما يجب قلب الفاء واو وذلك في مسئين احدهما ان تكون مبدلة من واو ولا يتجاوز من ثلثة اعراف كمصوع عصوان وطفى وقفوان
 ومنا بالضميف ومنان وهو لغة في المن بالشد بدويرة بن قال الشاعر وقد اعدت للعدا عتكد عصفه واسما من واحد وشذ في ثنية
 ونحو حبان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه لكانا واجبة بانه نادر لا يفسر عليه المسئلة الثانية من المسئين ان يكون الالف غير مبدلة من ثي ولم يعل
 بخولدي تقول اذا سميت بها ثنية بالمدون والذون وانما قلبت الالف هاتين المسئين واو لان التثنية تزد الاشياء الى اصولها وعدم الالف
 دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئين اشار الناطق بقوله في خبرنا ثنية واو الالف وانما كان قبل فبالف النوع الخامس المدود وهو ما
 اخره هزة قبلها الف ذاك وهو اربعة انواع احدها ما يجب لانه هززة وهو ما هززة اصله كقراء بضم القاف وقشدة بالراء ووضاء بضم الواو وقشدة
 الضاء المعجمة تقول في ثنية ما فرائان ووضاء ان يصحح الهمزة وسلاهما من القلب واللام المشددة والظنير ناقص وذا مد قبل كالحج وكالحذاء
 الوضى الوجه ما خزان من قرأ وضوا وانما قلب الهمزة فيهما الثوب بالاصالة وعدم انتقالها عن غيرها النوع الثاني ما يجب بغير هزة بقلبها واو
 وهو ما هززة بدل من الف لثابت كقراء عند الجهر وجران وانما قلبت هاتان بانهما على صورتهما ياء الى موضع هزة بين الفين وذلك كقراء
 ثلاث الفات واخبر قبلها واو البعد شيها بالالف لان الياء تشبه الالف وفتح كل منهما لثابت فالثابت المبرم وهو منقوض بمطابا والوجود ان بن انما
 قلبت واو لاجل على التثنية في التثنية وجميع الصحيح والنسب مجرى مجرى ولعد قاله الشاطبي والى هذا اشار الناطق بقوله وما كصهر واوشبا وزعم
 السبيل انه اذا كان قبل الفاء واو وجب بغير هزة لانه لا يجمع وان ليس بينهما الالف فتقول في ضواء بفتح الضاء المهملة وسكون الشين المعجمة وهي الهمزة
 لا تصح وتبصر نهارا عشواء ان بالهمزة وجوز الكوفيين في ذلك الوجهين الصحيح القلب واوشد عند الفربين جر ان بقلب الهمزة ياء وشذ

هذا باب كيفية التثنية

هذا باب كيفية جمع الاسماء المذكر السالم وهي الواو والياء

فرضان في ثنية فرفضا بضم الفاء سكن الواو وضم الفاء بعد ما صار مملعة ضرب من القعود ونقصت انثنية خفصاء بضم الخاء المعجمة وسكون الهمزة قال
لجوهري ونقص الفاء ونقص الضياء منها ونقص الفاعل من جوارها وسببها مملعة ووبه سوداء وعاشوران ثنية عاشوراء العاشوراء التاسع من المحرم قاله
في القاموس بحدف الالف الهزء معا والى ذلك اشار الناطم بقوله وما شذ على نقل فصر النوع الثالث ما يخرج فيه التصحيح وهو ان الهزء على حالها على
الاحلال وهو قلب الهزء واوا وهو ما هزءه بديل من اصل نحو كساء وجاء بالحاء المملعة والياء المشاء الثنية اصلها كسا ووجاهى قلبت الواو والياء
فيها هزءه لظرفها اثر الالف ثالثة وانما يخرج التصحيح لان فيه اقرارا للحرف على صورته الاصلية بخلاف الاحلال وشذ على الوجهين كما بان بايدان الواو
بانه النوع الرابع ما يخرج فيه الاحلال وهو قلب الهزء واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما هزءه بديل من حرف الاحاق كعلباء بكسر العين المملعة
وسكون اللام والياء الموحدة عصبه صفراء في النقص قال ابو الفتح تمره الحلق على علبائه وفوايه بضم الفاء سكن الواو والياء الموحدة واه معروف
بشعره بفتح الباء بالراء اصلها علباءى فوايه بياؤه ثالثة فيها التثنية بفتح طاس بكسر الفاء سكن الواو وهو ما يكتب فيه اوبى الباء وقرئاس
بضم الفاء وسكون الواو بعد هانوت فبين مملعة شبه الالف يتقدم من الجيم ثم ابدلت الياء فيها هزءه لظرفها اثر الالف ثالثة فعلباء ملحق بغير طاس
وفوايه ملحق بقرئاس وانما يخرج الاحلال على التصحيح فيها ثنية الهزء بياؤه حاء من جهة ان كلاهما بديل من حرف ثالثة غير اصلى وقدم الاخفش وسبب اوجوب
لجوهري ان الارج في هذا الباب ايضا التصحيح على الاحلال وان سببها لما قال ان القلب على علباء اكثر منه في كساء مع اشتركا في الالف فلذلك قال الناطم
ونحو علباء وكساء وجاء واوا وهزءه من غير ترجيح **هذا باب كيفية جمع الاسماء المذكر السالم وهي الواو والياء** الذي على هاتين وهما الواو
التون رضا والياء والتون نصبا وجر اوبى اجمع الذي على هذا المشق اى على طريق المشق لانه عرب مجر من الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وضم
بزون ثالثة محذوف للاضافة كما ان المشق عرب مجر من الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وضم بزون ثالثة محذوف للاضافة اطلاقا محذوف لهذا الجمع
المذكر السالم النقص وكسرهما التي قبلها فمولد جمع الفاضى مما باؤه اصلية والداعى ما باؤه منقلبة عن واو الفاضون والداعون والاصل
الفاضون والداعون حذف فيه الياء للاستيفال ثم حذف الياء للقاء الساكنين وحذف الكسرة التي كانت قبل الياء لثلاثين قلب الواو
باه لوقوعها ساكنة الكسرة ثم موضع من الكسرة الغنة للمناسبة الواو وان شئت قلت استغلت الغنة على الياء فيها فغلت منها الى ما قبلها بعد سلب
حركه ما قبلها ثم حذف الياء للقاء الساكنين وحذفت لهذا الجمع الف المفعولة دون فتحها التي قبلها فتقول جمع موسى على الموسون والاصل
الموساؤون حذف الالف للقاء الساكنين وابقيت الغنة لئلا يبدل على الالف المحذوفة والياء اشار الناطم واخذت من المصنوع من جمع على هذا المشق ما به تحلا
والفتح ابي شعر اجماع حذف وذهب الكوفيين الى قلب الغنة غنة فيها الغنة ثالثة فلجاءوا في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفن بناء
على ان وزنه مفعول والفاء اصلية من اوسيت واسه اذ اختلفت بالموسى الغنة بناء على ان وزنه فعل والفاء ثالثة من ماس واسه موسا حلفه وانفق الجمع
على بناء الغنة فيما الغنة منقلبة عن اصل باه او او يقولون المفعول والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا من المصطفين واصليها الاعلون
والمصطفين بمركب باؤها المبدل ان من واو في الاصل لانها من العلو والصفوة وانفتح ما قبلها فقلت الفين ثم حذفنا الالف للقاء الساكنين وبقيت
الغنة ولما قبلها وبطل المبدل في جمع المذكر السالم في الثنية من وجوب التصحيح فيها هزءه اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيها هزءه بديل
من الف الثانية ومن جوار الاخرين فيها هزءه بديل من الف الاحاق او بديل من اصل فتقول جمع وضاء وضاء وصفين لمذكر وضائون وقرئان بالتصحيح
بلا الهزء لاصلها وانقول بجمع حراء علما لذكرها فلجاءوا بالواو لان هزءه بديل من الف الثانية واخر بقوله علما اخر حراء صفة لان حراء صفة
لا يجمع جمع السالم ويجوز الوجهان التصحيح والاحلال وفي نحو علباء وكساء عليهن مذكرين عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون و
كساوون بابدال الهزء واوا لانه في علباء والحاء بغير طاس وكساء بديل من اصل وفي الارج من الوجهين بخلاف السابق بوجهه والتعبد بالعلية
شرط لجمع ههنا **باب كيفية جمع الاسماء المذكر السالم وهي الواو والياء** الموثث السالم من الغيبة يسلف في هذا الجمع الموثث السالم ما سلف في الثنية لان
الثنية جمع البلا لثوان فتقول جمع مند على الموثث ههناك بزيادة الف ثاء كما تقول ثنية ههناك بزيادة الف ثوان من غير حذف شيء
منها الا ما ختم بناء الثانية فان ثالثة محذوف بجمع بالالف ثاء لثلاثين بجمع بين علامتي ثنية وسلم في الثنية لغدة العلة المذكورة تقول بجمع سلمة
مسلمات ولا تقول مسلمات الماحر وتقول ثنية ههنا مسلمات بانيات ثاء ولا تقول مسلمات بحدف ثاء لالباس بثنية المذكر وجمع المقصود
والمردود يتغير فيه ما تنبئ في الثنية فتقول بجمع الموثث بالالف الثانية المقصود جليات بالياء المشاء الثنية وبالمردودة صحروات
بالواو كما تقول في ثنية ههنا حليات بالياء وصره وان بالواو وانما قبلوا المقصود باه لانهم لا يجمعون بين الفين ويحذف معذرا لان الكلمة
بنيت عليها وخصت بالقلب الياء لان الياء بوثت بها كقوفين وانما قبلوا المردود واوا لان بقائها يوردي الى اجتماع ثلث لغات فان الهزء من
مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت به لادى الى اجتماع ثلث لغات واذا كان ما قبل ثاء الدال على الثنية
في المفرد حرف اجريت عليه اى على حرف العلة بعد حذف ثاء ما يسقطه من تصحيح واحلال كما لو كان اخر اى اصل الوضع قبل مجي ثاء الثنية
فتقول بجمع مخزطية وغرزة طليات وغرزان بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفالسكون ما بعدهما وتقول بجمع نحو مصطفا
وقضاء بالفاء والثناء المشات فوق مصطفيات وفتيات بقلب الالف باه فيها رجوعا الى الاصل في فتات ولزيادة هاء على الثالث

باب تفسیر جمع الاسم

فی مصطفاه لانها من الصفوة قال الله ولا تکرهوا حیاتیکم علی البغاء وتقول فی جمع نحو قنانه بالالف الموحدة وهو المرح ولحميرة قنات بالواو وروا الى اصحابها لانها ثلثة وتقول فی جمع نحو نباته بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف ثلثة فتمن بدل من واو قال الجوهري النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض من ضبطها الشيخ الفارسي المكي بفتح النون وسكون الواو بعد ما هنر فناء ثانی الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباتات بافراة الهمة ونباتات بقلها واو الماسر من ما هنر بدل من اصل هو وفيه التصحيح والاعلال وتقول فی نحو نباته بفتح الواو وتشد بالنون مؤنث بناء نباتات ونباتات لان الهمة فيه بالهمزة بالان من غير يني وتقول فی جمع نحو قنانه بضم القاف وتشد بالواو وهي الناسكة قنانات بالهمزة لا غير لاسر من ان الهمة الاصلية بسبب الينها والفتح لك الشا الناطم بقوله وان جمعه بناء وانف قال الف قلبه بالفتحة الثنية وناء ذی النان من تخبیه **فصل** اذا كان الجمع بالالف لثلاث اسماء مثلاً سائر ساكني الهجر غير مسلمة او لا من عنها فان كانت فوه مفتوحة لم تفتح عنه ابداً ما لفتح فانه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحیح الفاء واللام او احدهما مؤنث بالبناء او العطف نحو جنة ودعده علم امرأة تقول في جمعها بالالف لثلاث تجمعات وقد عدلت بفتح عنه بما قال الله نعم كذلك يريد الله اعلم حميرت عليهم بفتح السين جميع بسكونه او قال عبد الرحمن بن عمرو العربي بالله يظني ان الفاعل فلان البلاء من كن ام لبلاء من البشر بفتح الباء اجماع جمع ظنية بسكونها والفاعل المستوفى لا يجر ولبلاء في الاضافة الى اية المتكلم مبتدأ سقطت منه همة الاستفهام بدل ليل معادلة ايام وسكن خبر البتداء ومدل من الاضمار الى المصريح باسمها ثانياً للاستدانة واما قوله وهو اذ من يجر عذبة وحملت زفراش النقي غلطتها واما في برزخات الشعر فليان بسكون الفاء من زفراش في الموضوعين ضرورة حسنة لان العين قد سكن للضرورة مع الافراد والذكر كقوله يا عمر يا ابن الاكبرين نسباً بسكون السين واذا اضلوا ذلك في الافراد في الجمع اصل والوقوف من زفرين فزاد في نفسه بانين واما احتيا الزفراش في الوقف الضمير والمشي لان من عادة المبتدأ ان يجر به الهيام في هذين الوضحين وان كان الاسم المستوفى للشرط المحذوف مضمون الفاء نحو خطوه وجل بالجمع علم امرأة او مكتوبها نحو كسره وهذا جواز ذلك في عنه الفتح والاسكان مطع من العبد لاني والانباع لمحركه الفاء ان لم تكن الفاء مضمونة واللام بآء كدبته بالدال المهملة والباء المشددة تحت وهي الصورة من العاج وزبينة بالراء والباء الموحدة والباء المشددة تحت وهي حرفة للاسد في في جمعه ما دميات زبنيات بفتح عنه ما واسكانها واذا ففت لم تقلب الباء الفاك لا يلقى ساكنان وامتناع الانباع فيما ثقل الباء بعد الضمة ولا مكسورة واللام ولو كذروة بكسر اللام الجحيم وقد يضم ويسكون الراء على السنام وريشوة بكسر الراء على احتكاك اللغات الثلاث وسكون السين الجحيم وهي الجمل فلا يقال في جمعه ما ذروات ورشوات بكسرهما انباءاً فانها ثقل الواو بعد الكسرة وشذ جزوات بالكسرة في الراء انباءاً للجمع جرة بكسر الجيم على الجمل الثلاث وسكون الراء الاثنى من ولد الكلاب السبع والصغير من الضا والى ذلك اشار الناطم بقوله والسيار العين الثلاث الالباب لا بدعده وبمنع الغيبة في العين في خمسة انواع لم تشرف الشرط المحذوف لثلاثة مخزونات وسعادات لانها راياعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقول لاجمة المقابلة للوصف نحو ضحكات بالضم والحاء الجيمين جميع ضحكة وهي الغلظت وعبادات بفتح العين المهملة وسكون الواو جمع عبادة وهي لثانة الخلق لهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقة الاسكان لانه صفة ولا ينفاس فتحه خلافاً لقطر النوع الثالث فاقول سكون العين نحو ضحكات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم وفترات بكسر الميم لانهن محركات الوسط ومفرد من شجرة وسمره ونمرة بالنون انش الله يتم يجوز الاسكان تخفيفاً في محركات ما كان منه مضمومة ومركبات ما كانت عنه مكسورة كما كان الاسكان جائزاً تخفيفاً في المفرد نحو سمره ونمرة وبسكونه باسكان الميم فاسم صبح بالجمع لا ان ذلك الاسكان حكم محدد له حالة الجمع حتى يقال ان الغيبة حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقول صفة العين نحو جواز من الواو وينشأ من ابياتي ما قبل حرف العلة فيه فتحه فلا تغير لاجلال العين قال الله شفي وعضات لجنات بسكون الواو وهذا يحرل في ذلك الفتح ولم تستقل فتحه من العتل لمرورها عندهم وعليه قرأته بعضهم ثلث محركات بفتح الواو وقول الشاعر هذا في وصف حجلة لغويضات وايضاً مناب وفيه يجمع المنكبين سوج بفتح الباء من بضيات يقول جلي في سره سبره كالسليم الذي ينشأ بسير ليل وفار البصل اليها وواضح من الرواح وهو الذي والمناو سبب اداء اول الليل والرفيق مع المنكبين هو العار فيجربها في السبر السبع من الجري ويغني عن العتل من باب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكناً قبله حركة بخانه نحو نارة ودولة وديمه فهذا يبقى على حاله وهذا بل يفتح جميع الابواب قاله في المصباح وانفق جميع العرب على الفتح في غير ان جمع غير بكسر السين المهملة وسكون الواو والباء المشددة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الواو المشددة تحت الطعام وهو شاذ في الفياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العرب في كعبته وبيات حقة الاسكان واختلف الناس في غير ان اختلفوا كثيراً وحاصله هل هي بكسرة ففتحها او بضمها على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المزة فقال اكثرهم غير بكسرة اصلية اسم جمع الابل تحمل الميرة لانها تشير الى تذهب نحو وقبل غير بكسرة منقلب غرضه في جمع تكسير لغير بالفتح وهو الجار كسفت سفت ثم ضل برماضل ببعض من قلب الضمة كسرة فالواو اصل العاقلة فاقلة الجحيم ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني لاختلاف الفاعلون برباطه على قولين احدهما اللجر وهو انزج جبر وهو الجار والثاني لثبته اليه وهو انزج جبر وهو الذي في الكف والقدم فقبل له اذ ذلك مؤنث قال نعم فان يوش قال كل شيتين منفصلين في الانسان مؤنثان كالبدن والرجلين النوع الخامس فاقول عداك انم نحوجات جمع حجة بفتح الحاء المزة من الحج ونحوجات جمع حجة بكسر الحاء للمبته من الحج ونحوجات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغام عنها فلوركت انك ادغامه فكان ثقل فتفت فائدة الادغام **هذا باب جمع التاكسين** ويقادق جميع السلافة في ادبها اشياء احدها ان جمع السلافة مختص بالعتلاء والتكبير لا يختص والثاني انه يسم في بيتا المفرد ولا يسم في التكبير والثالث انه يرب بالحروف وجمع التكبير بالبحركات

والرابع ان الفعل المستند الى جميع التلاوة لا يثبت ويثبت مع التكبير والاربعاء وجميع التكبير لفظا هو ما فيه صيغة الواحد اما بزيادة الهمزة
من شئ من غير تبدل شكل كصنوا ومنه وصنوا لجمعه قال في الصحاح اذا خرج فخلان او ثلث من اصل واحد يرسنوا والاشان صنوان ولبس صنوا
يرفع الوزن بخلاف يندون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التانيين او ينقص من غير تبدل شكل كخبره من الناء وفتح الحاء البجعة للفرد وتجمع لجمعه
ويبدل شكل من غير زيادة ولا نقص كاستد بفتح الهمزة واسين للفرد واسد بضم الهمزة وسكون العين لجمعه او يبدل شكل كجبال وجبل
او ينقص ويبدل شكل كوسل ووسول او يفتقر الزيادة ويبدل الشكل كلمان وزلام فان غلانا زيدا في اخره الف تون ونقص منه لا لفظا
قبل الهمزة بعد اللام في غلام ويبدل شكله بكسر فائه وسكان عينه هذا انفسا من افعال الك واخرى بانه لا يفتقر فيه لان صنوانا من باب زيادة ويبدل
شكل وتجمع من باب نقص ويبدل سئل: الحركات التي يجمع فيها الحركات التي في المفرد قاله الرازي في جوابه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يروى قطعا
التغيير كما يؤخذ من كلامه لاني والمشهور تقسيم التغيير الى تغيير لفظي وتغيير في اللفظ واللفظي القديم والتغيير في نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب
سبويه ان فلكا واخران جميع تكسيرا فيفقد فدا في الهمزة الواحد ويبدلها بضمرة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدين
وكذا القول في اخوانه والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في التثنية فلكان فلم انهم لم يقصدوا به ما قصدوا به من نحو ما يشترط فيه الواحد وغيره من
قالوا هذا جنس هذا جنس هو لا جنس الفارق عنده بين ما يبدل تغييره وما لا يبدل تغييره وجدان التثنية ومدها وقال ابن مالك في
باب امثلة الجمع من التثنية والجمع كونه بعضا باب فلك اسم جمع مستغنى عن ثبوت التغيير والتغيير اللفظي لرسبعة وعشرون بناء منها اربعة عشر
للمعد التثنية وهو من التثنية الى العشرة يدخل العشرة في الخمس ولو قال وهو ثلاثا عشرة والعشرة وما بينهما كان اولي وهي اصل بضم العين
كاكتب جمع كلب في افعال كجبال بالجمع جمع جبل واصلة بكسر العين كاحرة جمع حار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبيته جمع صبي خصه
هذه الاوزان الا ان الهمزة بالفتحة لا تصغر على لفظها نحو كلب وجبال وابعرة وصبيته بخلاف غيرها من الجمع فانها تزداد في واحد ما في التغيير ويصغر
الجمع بدل على التثنية والجمع اشارة الى ان الهمزة بفتحة اصله افضل ثم صلة ثم افعال جمع فله وليس من جميع الفتحة قبل ضم الفاء وفتح العين كعرف و
ولا قبل بكسر الفاء وفتح العين كتم ولا صلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للراء وثلاثة وعشرون موضوعة لله في الكثير وهو ما يجازي
العشرة وستة افرها وقد يستغنى بعض ابيته الفتحة عن بناء الكثير وضعا او استعمالا لا اكالا على الفريضة قاله في التمهيد قال الشاطبي
وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم يضع احد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان يكون وضعها معا ولكنها استغنت في بعض الوضع
من احدهما بالآخر انتهى فالاول كارب جمع جبل يسكون الجمع واعناق جمع غنق واقفاد جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى المكعبين فاضربوا فوق
الاعناق واقفادهم هراء فاستغنى فيها ببناء الفتحة عن بناء الكثير لانها لم يسعمل لها بناء كثر والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة افلا
والقلام مقام مباينة وتكثر فطعا وقد استعمل فيه وزن الفتحة مع انه سمع له وزن كثر وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببناء الكثير عن بناء
الفتحة وضعا او استعمالا لا اكالا على الفريضة فالاول كجبال جمع جبل بضم الجيم وقلوب جمع قلب صردان بكسر الصاد جمع صردبها وفتح الراء
اسما لظائر قولهم جبال بجمع قلوب مع انها صردان فبدل شغف بجمع الكثير عن جميع الفتحة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم وهو
ما لم يضع العرب له بناء فله ما مثل بالناظم وابنه من قولهم في جمع صفاء وهي الصفوف الملساء صفق بضم الصاد وكسر الفاء ولشد بالياء لفظهم
في جمع قلوبها اصفاة حكاة لجمهوري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء فله ولكنها استغنت ببناء الكثير عنه كقوله نعم
يربصن يا نضمن ثلاثة فزوه وفسر ثلثة بجمع الكثير مع وجود جميع الفتحة كقوله مدعى الصلوة ايام افرانك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض
بكثرة وضعا بغير كاربيل والعكس جاء كالصفي والبناء الاول من ابيته جميع الفتحة افضل بضم العين وهو جمع لوزعين كل منهما لجمعه شرط احكام
فعل بفتح الفاء وسكون العين ما لكونه لهما لا صفة بضم العين لا معناه سواء صحت ام اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاءه واذا
كورد ولا لهما ماثلة لعينه كقوله وذلك نحو كلب اكل في ظلي واطلب جرد وجرد اصلها اظلي اخرج وضم الياء والراء فقلت فنهما كسره
والواو في اخرج والياء وحذف الياء الاصلية في اظلي والمثلية في اخرج وعلى حذف فاضر وغاد بخلاف نحوهم فلا يجمع على افضل فانه صفة
واما قالوا احيد جمع حيد مع انه صفة لغلبة الاعمية فالر من ذلك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمان على افضل لا غلال العين بالواو في الاول
والياء في الثاني وشد قبا ساسا لاسما ما عين جمع عين قال الله تعالى واجنهم فضض من الروع وشد قبا ساسا وسماعا اوثب جمع ثوب واسيف
جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حيد بن نوز على قلت لكل هرق لبس ثوبا حتى اكسني الراس فتاعا اشبا والقباس ثوبا او
شبا او قال اخر كانهم اسيف بضم ثمانية مضاربها اثنى الاثر والقباس سبوت او اسبنا والبيض بكسر الباء جمع ابيض وباب التثنية
الى بان وعصب طلع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثرب بضم الهمزة والثاء المثلية اثر الجراح يعني بعد البر
قاله البصري وشد ارجه جمع وجه لان فائه واو وشد اكل جمع كف لان لا ماثلة لعينه ويحفظ افضل في ثمانية اوزان فعل كد ساسا و
حلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كغزة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانية كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانية كقفل وفعل بضم ثانيا
كعوزة فعل بفتح ثانيا وكجبل وفعلة بفتح ثانيا ككبر وفعل بفتح ثمانية كضبع ثلثة امثلة في مضوعة الفاء وثلاثة في كسورها واثنا عشر مضوعة

تفعلت

على القول بنحو
الناظر

الْبَيْتُ مَعَ الرَّسْمِ

والجميع انما يقع في الاسماء الاضداد بكونه وسكون ثانياً ومثلاً فيقع فيها وفي الصفات التي هي الثاني مما يجعل على اقل الرباعي الموثق بلا حلا في قول ابن
مده الفاء سواء فتح اوله او كسر وضم فالمفتوح كفتاح الجدي والمكسر نحو ذراع بالفتح والضم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو
بين فتقول في جميعها الضم والفتح فيمن وشذاض في نحو مكان وشهاب في غراب وجنين في لفتك فخرج بالرباعي نحو طردنا وقادور ونور ليس مطرد
عند سبويه وخرج بالثاني نحو حمار وعود وعنف وبلاضاد في نحو صائفة وسالة وجملة قبل الاخر نحو زينة الى هذين النوعين اشار الناظم بقوله
لفعل اسم صحت افضل والرباعي اسما انما يصح ان كان كذا المعنى والذراع في مد وثابت وعدا الاخرى البناء الثاني من ابنة الفتحة افعال وهو صحيح
ثلاث لا يستحق افضل السابق اما لانه على فعل مفتوح او وسكون ثانياً ولكنه معتل العين بالياء وبالواو نحو سيفت اسباب وثوب اوتاب او لانه
على غير فعل مفتوح الفاء وسكون العين فيمثل ثمانية اوزان ثلاثه مع فتح الفاء نحو جبل ونمر وعصا وثلاثه مع كسرهما نحو حمل وجنب قابل واثنان مع
ضمهما نحو قفل وعنف فتقول في جميعها اجمال وانما راد افعال واحمال بالهمزة وامانة ابان ابدال الهمزة الثانية الفاء وفعال واصناف والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغير افضل فيه مطرد من الثلاث اسما بافعال يرد ولكن الثالث في فعل مفتوح والفتح الثاني ان يفتح على حلال بكونه ثانياً كص
بالضاد والراء المملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد الصاغر قبل وهو اول طائر صام لله ثم وجرد بالجمع والراء واللال النحوي فالجوهري ضرب من الفأ
وتنق بالنون والعين الجمة والراء المملجة جمع نقره قال الجوهري كثره وهو طائر كالعصافير من السافير وخرجت بهاء معجزة وذاتين فمجنين قال الجوهري
ذكر الازناب فقال في جميعها صردان وجرذان وخززان والياء اشار الناظم بقوله وقال يا افضايم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارباب جمع
وطب كاش في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة نحو لجال جمع جعل مفتوح الراء المملجة وسكون الميم واخر جمع فتح الفاء والراء والياء الجمة
واجاب جمع جري بالياء المملجة والياء الموحدة واذا نادى جمع زناد بالراء المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاصل الله يفتح به النداء والزند على الفعل
قال الله تعالى ولا تات الاحمال اجلمن ان يضع حملهن يقال الحمل يا فتى لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الاظهر وبالجيم حمل النخل قاله الفراء
وقال الله تعالى اخذوا العبادهم وقال الخطيبه بضم الحاء وفتح الطاء المملتين وفي اخره همزة متضمة حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة
والحطاة ايضا الصرصة يقال حطاة الرجل اذا صرعه بالارض واختلفت في قلبه بذلك قبل الصرعة وقبل لانه شرط في يوم من يوم قبل ان يهاذ اخطا
حطية وقبل لانه كان محط الرجل والرجل المحطوة هي التي لا يحملها واسم جردان ابن اوس ويكنى باملكة قال ابن السكيت ما اذا تقول لا تفرج بذي رجب وخب
لحواسل دماء ولا تفرج بيطاب بذلك عمر بن الخطاب كان قد سجد للهواه اياه واراد بالافترج بالحاء الجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والعبارة جمع
فرج افترج وفتح الميم والراء وبالحاء الجمة واد كثر الشجر قريب من ذلك وتغيب بضم الزاي وسكون العين الجمة من الرغب هو الشجر الصغير وليس
الفرج والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما عرك في لولا تصاحبا لاما عندهم ولا شجرة اشكوا اليك حالهم وقال اخرو هو الاشعي وجدت اذا
اصطلم الخيزم وذنك اشقيان نادها فجعل زنده على الزناد ونباسه ازند وسمع ابنه فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل دماي وداد وهو
الخبين وسطل وخبين وخبز ونجد وفرد وجلد والفتائف وثبع ولبس منه فتان في قوله ذواتا اقان انما هو جمع فنن وهو الغصن ولما الفن وهو
النجم فجمعه فنون على القياس كصاف وسكون البناء الثالث من ابنة الفتحة افضل بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي عمدة الفاء واو اياه قبل
الهمزة الاخرى سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورهما ام مضموهما فالالف مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو عصف والراء
نحو عود فتقول في جميعها على افضل طعام والهمزة وحمار وجراب واخره وفتح الطاء وعود واحدة وشذ كتابه كتب القياس اكسبه ولم يقوله
الهابادي ووقع في الصحاح انك اذا جعلت النهار قلت في كثير منه وفي قلبه انه والصواب انه في الحكم لان النفا مذكر طالع لك اشار الناظم بقوله
في اسم مذكر رباعي عمدة ثالث افضل عندهم احط والزموا بناء افضل في فعال الفتح وفعال بالكسرة الكونما مضعفي اللام او مثيلها فالاول وهو مفتاح
اللام واد ان يضيءها مماثلها للعين ومضاعف لثلاث ما كان عينه ولا من جفن واحد كسب الراء المفتوح الباء الموحدة وما بين مشابهي فوق قال الجوهري
هو زاد والجهاز وقال ابو عبيدة مناع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البات وزعم قال الجوهري هو الخط الذي يشد في طرفه المغود وقد يسمونه
المغود زما وما وزعم الفعل ما شد فيه التسع والخشاش بالكسر الذي يجعل عظم انفس الجبر وهو من خشب البرة من صفر فتقول في جميع بنائاته وفي جميع ما
انه والاصل اتيته واخره فالتثنية مثلان فقلت حركة اولها الى الساكن قبله ثم ادغم احد الثنتين في الاخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لا راد او اياه
كفء بفتح الفاء الباء الموحدة وانا بكسر الهمزة الاولى فتقول في جميعها على افضل اتيته وانبته بالفاء بعد الهمزة والاصل اتيته بفتح ثين فتقوله
ساكنة ابدلت الساكنة انما من خفي حكة ما قبلها والياء اشار الناظم بقوله والزم في فعال وافعال مصاحبه بضعيف اعلال ويحفظ افضل في شجع
ونحي ونجد وهو الارتفاع من الارض وهو مصدر وهي السقاء اذا تحزن وسد وسد بالسبب الهملة فتحا وضما كل بناء سد بر موضع وفتح وفتح وخال
وباب قفا وجان بالجمع والراء الحشنة الكبيرة في وسط البيت واد وناحية وظنين بالطاء المثالة بمعنى النائم وبضبطه بنون وضاد من مجننين
الطليل وهو بفتح العين الهملة وتشديد الباء الثانية وجره بكسر الجيم وتشديد الراء الهملة وعمل بفتح العين الهملة وتشديد الباء المثانة تحت
وعقاب مضنا وخوان ربيع الاول فاما شجع ونحي وظنين وصبي فقاوا فيها اشعة واخيه واطننه واعينه مع انها صفات واما عقاب فقاوا فيه
اعينه مع انه مؤنث واما نجد وهو سد وسد وفتح وفتح وخال وضاد باب جر فقاوا فيها الجدة واد فيه اسدة واد فيه وافته واخلوه

لا

و غزالی مر

اوقسغىمۇ

فألمر

کتابخانه ملی ایران
مخطوطات و کتب نفیس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

پیشہ

[illegible]

باب كيفية جمع الأسماء

من فاعل الفاء لم يطر فيهما قول أحد ما حصل المفعول كقولهم فاعل جرحان والثاني جعل اللام كذا فان جعل مبدءا قال سبويه لا يكسر على غير ذلك
 قال الحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن الأعرابي هو مكاييل فاعل الشام واصل مصر والجمع مبدءا وقال الجوهري وهو الفقير الشامي وهو غير المد
 وشدة جمع توي بنون مضمومة بعد ما هنر ساكنة توي بضم النون وكسر الهزرة وتشديد الباء قال الشاعر قلت ألا يا صراو تويأ عاذها كاسرة الأجر
 فالألف استثناة وإما مضمومة على الاستثناء وهو إلباء المنة والثناء الغنائية والثناء الممثلة جمع أصح قيل قصير لينة أسفل الخيلة إلى توي والنون بضم
 النون وكسر الهزرة وتشديد الباء جمع توي وهي حشرة يجمع حول الخيل لئلا يدخله الماء المطر واصل الجمع توي على وزن فاعل الجمع فاعل الواو والباء
 وسبقت لعلها بالسكون فليست الواو والياء والضم كسر لئلا ياء ثم ادعت أحد الباءين في الأخرى لئلا ياء فضا تويأ وتوي في بضم النون بكسر الهمزة
 لكسر الهزرة وإثاء وبضم النون الهزرة ثم يقولون إنا على الغلب مثل إبار وإبارا والأمنين بكسر الهزرة جمع ضاء وهو الغدير والمستثنى الثالث من فاعل
 الفاء المضاعف فانه لا يجمع على قول كذا بضم الهم المكبال فانه يجمع على إداد وتشدة في جمع حصص بالحاء الممثلة المضمومة والفاء الممثلة هو الورس كما قال
 الجوهري وقال غيره الرغفران قال عمرو بن كلثوم مشعشة كان المحصر فيها إذا ما الماء خالطها سمح حصص فاعل شن وبمحافظة فاعل فعل بضم النون
 اسماء كروا سود وتجن بالسين المجزأة والجمع المجزأة حيث كانت والجمع شجون والشيخ بضم النون والجمع شجان والتدب بفتح النون والدال الممثلة والياء
 الباء الموحدة الخطر والجمع إذا لم يرفع عن الجبل والجمع ندوب وذكر بعض من مقابل النون والجمع ذكور وطلول البناء الثالث عشر فاعل ان
 بكسر الهمزة وسكون ثابته وجره وانه في الفاظ أربعة اسم على مثال بضم الفاء ككلام وعلان وغراب غرابان أو على مثل بضم أوله وفتح ثابته كصرد لظاير وهو ان
 وجره بالجمع والراء والذال نوع من الضميران والجمع حران أو فاعل بضم أوله وسكون ثابته ما لكونه واري العين كحوت وحيان وكوز وكبران بالراء أو على مثل
 بفتح النون ككناج بالهمز وبيجان وساج وبيجان وخال وجهران وهي النقطه الخالقة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقام وبعان والالف
 منقلبة في الجمع عن ياء والخال لخوا الام الغرة منقلبة عن واو وجعله خال وقيل فعلان في مثل بكسر الهمزة وسكون ثابته فاعل بضم أوله وفتح ثابته
 وخشف خشفان وخطف وخطفان وشد وشدان وشخ وشخاف وصور وصوران وفوان هذه لغة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها
 ابن مالك في يدين فقال الحسل والخزرج التكسر فعلان وهكذا فاعل خشفان وخطفان وشد وشدان وشخ وشخاف وهكذا بفتح النون وقولان
 الحسل ولذا نسب الخمر من شاة الرمح والخشف الخزال والخطف قطع النعم والرناد المثل واهض فرج الشجرة وقبل بالان من غصانها والشد والدمج والشد
 والصورة والقولان وفي مثل بعضين فخر بفتح النون بفتح النون والراء نكر بجمادى سمى بذلك لسكونه في الغراب وجمعه غرابان بكسر الجاء فالراء في الصياح
 وفي مثال بفتح أوله فخر بالراء وفي مثال بكسر الهمزة وسكون ثابته وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صبران بفتح الواو والياء لسكونها
 وانك ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وعبطان وفي فاعل نحو ظلم بفتح الظاء المشددة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فاعل نحو زفت وبنزان
 وفي فاعل بكسر الهمزة وسكون ثابته نحو ثوبه ونوان وفي وصف على مثل نحو ضيف ضيفان أو على مثال نحو شجاع وشجنا البناء الرابع عشر فاعل ان
 بضم أوله وسكون ثابته ويكر في الفاظ ثلثة في اسم على مثل بفتح أوله وسكون ثابته كظفر بالثاء وظهران وبطن وبطنان أو على مثل بفتح النون
 صحيح العين كذكر وكران وفتح المشق من المعز وجره ان قال الموضع نحو شاة هذا مثال ايحيا وهو خطأ لان جرهما صفة لا اسم انتهى في هذا الاصح
 بالنظر الى الوصف الاصل لا باعتبار ثابته الاسمية أو على مثل كضرب وقضيا ورففان وقيل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو ركب ركبان وذكر
 ورجلان وجمع راجل على رجل كصيف وحياله ورجال وفي فاعل نحو سود وسودا وكسر حمران وضم الفراء ان سودان حمران جمع سود وجره فجمع الجمع لا يجمع
 المفرد وقد بان فاعل صفة لا يجمع على فعلان وفي مثال بضم الفاء كحار بالحاء الممثلة وحوران والكثير حمران وزقاق بزاي قافين وهو السكة وزقاق
 بادغام عينة في لا لزوال المانع من الفاء المشابهة وعبر عن المعنى بالكثير وعمل المحفوظ بالقليل ولم يخالف التمثيل الا في جمع فاعل جمل من قسم المحفوظ
 بناء على انه صفة البناء الخامس عشر فاعل بضم أوله وفتح ثابته ويطر في فاعل وصف المذكر فاعل بضم النون وفتح ثابته او بمعنى فاعل او مفاعل جاكور غير
 مضاعف ولا معتل اللام فالاول كطريف وطراف وكركم وكركم وبجلاء والى ذلك ما اذا ناظم بقوله وكركم وبجلاء كذا لما ضاهاها
 فاجلاد وبشتني من ذلك صغبر وصبيح وسمن فاعلهم استغوا فاعل بضم النون وسبويه ولا يقولون صفراء ولا صبا ولا سمناء والثاني كجميع
 بمعنى مفتح والهم بمعنى موم ففان جمعها سمناء والماء فالذين بالك وسوم فيها والثالث نحو جليل وخطيط بمعنى جالس وخطاط فاعلها في جمعها
 جلساء وخططاء وشداسر وشداسر وقيل وقيل لانها بمعنى مفعول وكثر فاعل في فاعل لا على معنى غير مكشكك الغزيرة بالعين المجزأة والراء والراء
 الطبيعة التي طبع الانسان عليها كحافل وعتلاء وصالح وصلاح والشعر والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاصناف الغريبة
 كالكرم والجل من جهة ان كلاهما غير مكشكك شذاه في نحو حيان وجبنا وخليفة وخلفاء قال سبويه وفولم خلفاء في المعنى محمول على خليفة
 لا يقع الاعلى مذكر والثاني لا تثبت في تكسيرة قال ابو علي جمع خليفة خلافت على حذركم ايامهم جميع كبرية وسمي بسبب مفعولهم وسم ساكنة وفي آخره
 حاء مملئة الكبر وجمعه سمحا لا بالحاء المجزأة فالجبان وودود وودود ورسول ورسول لانها ليست على فاعل ولا على فاعل البناء السادس
 افعلا بكسر الهمزة وهو نائب عن فعلا في المضاعف من فاعل بضم النون وفتح ثابته وشداه وعزير وعزراء وفي المعتل اللام من فاعل بضم النون وفتح ثابته
 كولي واولياء وفتح واضياء وانما نائب فعلا عن فعلا في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غنى غنيا لغير حرف العلة وانفتح ما قبله فاعل

واو لا فاعل
 فاعلها اشغلتها

وكثرت كجنان

[illegible]

باب الجمع

غضبا وضربا فقولنا جميعا سكانا فغضا بالفتح ولا نقول سكانا وضربا بالكسر وبني جند من الوصفين ضا إلى ضم الفاء وفتح اللام نحو كسا الخ
 ضا إلى ضمها ويحفظ ضا إلى فتح الفاء واللام في نحو محيط ومباطي وبيم وبشاحي قائم وأبقي وظاهرنايت بن عوف وظهارني ومهري وجمها ري
 شاء وثبت إذا أصابها واسم ويحفظ ضا إلى ضمهم في نحو قديم وقداي واسير ولساري وأحاصل لهذه الأوزان بالنسبة إلى ضا إلى بالضم
 ثلاثة أقسام أحدها ما ضا إلى بالضم أربع فيه من ضا إلى بالفتح وهو شتان ضلان وضلي وصفين والثاني ما ضا إلى بالضم فيه لا ضم وهو قديم وبأبر
 والثالث ما ضا إلى فيه منضم وهو بييم وحيطايم وظاهر مهري وبنين معوج رأس الحادي والعشرين فعا إلى بالفتح في الفاء والتشديد
الباء وبطرد فعا إلى كل ثلاثي ساكن العين آخره باء مشددة ثالث على الثلاثة غير متباعدة للنسب ليحقق بضم الموحدة وسكون الخاء المعجزة
 بخاني وكراشي وقرشي بضم الفاء قاري بخلاف نحو مربي وعجني لا نهجرا العين ونحو مصري وبصري لأن بائها مشددة للنسب
 ذلك أشاد لنا بمؤله وأصل ضا إلى ضمهم سبب جده وشذوذه في قباطي نسبة إلى قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر وجعل في قباطي القبطية شبا بضم
 وقاف من كتان ولجمع مباطي وقا لصاح ابنة البخت من الأبل مربي بعضهم يقول مصري ويشد لأن قبل الرقيات لم يجبل بالالف فيبقى لبن البخت
 في ضلع الخيل الواحد يخفى في الأتي بخنبة ولجمع بخاني غير منصرف لأنه من جمع الجمع ولك تخفيف الباء فقول الخاني قال الموضع فالباء في الخاني بتدني
 للنسب لم ينجو بخاني كقشر وقاري الأثرى إن الباء في فري ليست للنسب إلى فري وإنما في الحق للنسب إلى بخت ويخفى بخت كزكي وركب الخاني
 في التوكي إذا كان القياس أن بن في نحو بخاني انتهى وقد يكون الباء في الأصل للنسب إلى فري ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب بائها مستبدا وكما في
 فعا إلى الاسم معاملة بالنسب فتراكم مهري ومهاري والمهري غير منسوب إليه وهو فيلذة من قبائل اليمن يكثر استعماله خصوصا اسم النخبة من الأبل فإله
 المرادى وبه يندفع شبهة التوضيح ويحفظ ضا إلى في انشا وظرايان فانهما قالوا في جميع الناس وظرايان ولما كان الناس يتبادر إلى الفهم أنه جمع انتهى حتى قال به
 بعضهم أشار إلى جوابه بقوله وأما أنا فجمع انتهى لأن نسبة غيره باء النسب فقدم أن ملغهم بياء النسب لجمع إلى فعا إلى فعا إلى أصله الناس
 فابدأوا النون باء وأدخلوا الباء المبدلة من الفاء كما قالوا ظرايان وظرايان وأصله ظرايين فابدأوا النون باء بدليل أن العرب نطقوا بذلك على
 الأصل فالت الناسين وظرايين وبهذا يتبين أن ابدال النون باء فيها ليس بلام كما توهم ابن عصفور ولو كان الناس جمع انتهى لغيره في جمع جنس خاني في جمع
 تركي تركي فالله أعلم بالكيفية وذا دأبه وهذا لا يقول بل أحد انتهى والظرايان بفتح الظاء المشددة وكسر الراء المهملة وباء الموحدة قال
 الجوهري ورويه كاهنة منقذة الريح نزع العرب أنها نفس في ثوب أحدهم إذا صاها فلا تذهب إلى بخت حتى يلبث التوب قال في المحكم الظرايان ورويه تشبه الكلب
 أصله الأذنين طويل الخطوم أسود الرأس بعض جسم من الريح كثير القنوت والبناء الثاني والعشرون فعا إلى بطرد في أنواع أربعة وهي الرابع
الخامس مخرب بن أو مزيا فيها فالأول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى مكسوة ما ومضمومة ما فالمفتوح كجفر وهو النهر الصغير وجمعه جفرا
والمكسور نحو ذريح بالزاي الباء الموحدة والراء ولجيم وهو من أسماء الذهب الحمايك الرقبى كذريحه وجمعه ذرياح والمضموم نحو برتن بالباء الموحدة و
الراء المهملة والثاء المشددة فوق وهو مخالب الضبع كالأصابع للأنثى وجمعه بران والثاني الخامس المجرد كسفر حل جحش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة
وفتح الهم وكسر الراء بعدها شين معجمة الجوز الكبيرة والمرأة السخنة ويجمع جميع الخامس حذف خامسة تخفيفا لأن الثقل حصل به نقول في جمع سفر حل
سفرايح بحذف اللام وفي جمع جحش جحاش بحذف الشين وانت بالفتح فحذف الرابع والخامس أن كان الحرف الرابع من الخامس مشبها للحروف العشرة
التي تزداد في الحکم وشبهه بها أما لكونه يلفظ بعدها تحذف بفتح الخاء المعجزة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت
قال المنشي مواضع قواض لنج داود عندها إذا وقعت فيه كنجم الخدرنق ودأبه النون وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزبارتها منوطة الأبتة وثلاثة
ولكنها من لفظ الحروف التي تزداد أو يكون من مخزبه أي من مخرج الحرف الذي كثر في جمع فريد فزوهي القطعة من الجبن لضم همام بن غالب بن حصيفة أشيا
فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج انشاء المشاة الفوقانية وهي طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين والحال
انك إذا جمعت الخامس فان لم يكن رابعة شيئا بالزائد ثعبن حذف خامسة وان كان رابعة شيئا بالحرف الزائد لا يبعث حذف خامسة بل يتخير الحذف
فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازن وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الأجود والمذهب قال الميز
لا يحذف إلا الخامس وحل الخلاف إذا لم يكن الخامس شيئا لفظ الزائد فان أشبهه بغير حذف فزولا واحدا نحو قولنا في جمع قذام الثالث أربا
المرتبة نحو مشدحج والرابع الخامس المزبد نحو قوطوس قال ابن السبيل بفتح الفاء الداهية وبكسرها النافرة العظيمة الشددة وحذف ليس بفتح
الخاء المعجزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها باء مشاة تحتانية فنين ملة الخمر ويجمع حذف هذين النوصين الأخيرين وهما
الرابع المزبد فبه والخامس المزبد فحق المزبد الرابع يقصر على حذف زائدة فنقول في جمع مدحج ومشدحج بحذف الهم والثاء فقط وفي مزبد الخامس بحذف زائدة
وخامسة فنقول في جمع قوطوس وخدارق بحذف الراء والشين وخدارد بحذف الباء والشين إلا إذا كان ذا ثا الرباعي لينا وأبعا قبل الآخر فيثبت
وجميع ما هو فيه على الأصل ثم إن كان الزائد باء صحح نحو قندبل وقناديل أو كان واوا أو الفا فلما يابتن لوقوعها بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسج
بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملة المكان اللين والنافرة الكثيرة الهم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراجيم البناء الثالث عشر
شبهه فعا إلى وهو ما ثلثة عددا وهبته وان خالفه زنة كفعا ل وقعا ل وبطرد في مزبد الثلاث غير ما تقدم من نحو لحر وسكران وصام

ودوام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جرم تكبير فلا ينجح على ضلال ولا تحذف زيادة نون كانت واحدة سواء كانت او وسطا او اخر لا لحاق او
 وسواء كانت حرف علة او لا كفضل او فاضل ومجد ومساعد وجوه وصهرت وصنات وعلق وعلاين فالزيادة في الاولين لغو لا لحاق
 وفي الباقي لا لحاق وتحذف ما زاد عليها او على الزيادة الواحدة فتحذف واحدة من نحو منطلق وزاد نون اثنتان من نحو مستخرج ومندك
 بقصد الكاف وتبعين ابقاء الزيادة لفاضل على غيره ويجعل الفضل برأيه من سبعة امور والتقدم والترك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول
 وهو كونه لا لحاق والمخرج من حروف ساكنة وان لا يؤدى حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف ووجه هذه الشهادة ان ثلثة امور
 المرزبة من جهة المعنى والمرزبة من جهة اللفظ وان لا ينفق حذفه عن حذف غيره فالمرزبة من جهة المعنى كالميم مطسوة كان معها حرف مائل الاصل ام لا وسواء كان ثلثة
 الزايد بن ملحان لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسادس فنقول في جمع منطلق طان يحذف النون وابقاء الميم لا طان يحذف الميم وابقاء النون بكونها
 على الفاضل لان الميم تفضل النون بدلا لها على الفاضل وبصدرها وجوب تحريكها واختصاصها بالاسم ونقول في جمع مسندى مداع يحذف السين
 وائناء معالان بقاءهما على بنيتي الجمع وابقاء الميم لان الحامزة عليها كما تقدم ولا سماع ولا نداء يحذف الميم والشاء في الاول لا نبياء غير موجود للميم
 بين من الثاني لا نون وان كان بناء موجودا ككتابك يحذف الميم بقوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للميم في نحو مفسدس ما احدث زيد بالحاء
 فانه يقول في جملة ضاسس يحذف الميم والنون وبقي السين ترجيح المائل الاصل لان السين يثبت لا لحاق بالحرف وبقاء الميم اول من غيره وخالفته
 سبوت ذلك وكالحرف والياء المتخالفين في اول الكلمة كالتد ويلتد يفتح والياء واثباتها وسكون النون فيها وهما بمنزلة النون وهما مثل
 النون في نون الجوهري وصاحب الضياء ومنه ضم الد في التنزيل الاختصاص فنقول في جمعهم الا لا ولا يحذف النون وابقاء الميم والياء لفضلها
 وتحريكها ولو كانت في موضع بقاء فيكون على معنى خلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الا يده وبلا يده فادغم لعل المثلثين جارا
 والمرزبة من جهة اللفظ كالشاء من استخرج على القول في جملة تحريكها يحذف السين وابقاء الشاء لان له نظيرا وهو ما شيل ولا نقول في حكاية يحذف النون وابقاء
 السين لان سماعا لم يرد والمرزبة من جهة كون الحرف لا ينفق حذفه عن حذف غيره وهي لا ذكره بقوله واذا كان حذف احد الزايدتين من غير حذف الاخرى
 يكون العكس يظهر حذف المعنى حذوها كياء جز بفتح الجاء للمهلة وسكون الياء المشددة تحت وفتح الزايد وضم الياء الموحدة الجوز وفيه ثلاث زوايا
 الياء والواو والنون فنقول في جملة حركاتها يحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وان كانت اما قبلها وانما او ثلث الواو بابقاء لان الياء اذا حذفت اغتصب
 عن حذف الواو لبقائها اربعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل الواو وعصفور من قبلها ياء ولا تفضل حكاية يحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
 وهو حذف الواو لا ينفق عن حذف الياء بل هو محجج لما ان تحذف الياء ياء وتقول حرا بن لصبر ويزيد على فاعل اذ لا يفتح بعد الف التكبير ثلاث حروف
 او وسطا ساكن الا وهو حرف مثل كصايج وقناديل فان تكافأت الزايدتان في التخرج فالخا ذ في حكاية لا مرزبة لاحدهما على الاخرى نحو يوفى سرمدى يفتح
 السين للمثلثين وسكون النون وفتح الدال للمهلة وهو الجري على الامور وقال الجوهري الشد يد وقبل القوي وعلت يد يفتح السين للمهلة واللام وسكون
 النون وفتح الدال البعير الضم وقبل ثبت وقبل التلطيظ الضم من كل شيء قاله الجوهري والضم فيها المضمومين فان النون رجعت بالتقدم على الالف والالف
 رجعت بتقدم الحركه لا لحاقها بفتح جمل فلما تكافأت الزايدتان تحذف الحاذق قاله الشاطبي فنقول في جمع سرمد سرمد يحذف الالف ابقاء النون وسر
 يحذف النون وابقاء الالف ونقول في جمع علك علك يحذف الالف ابقاء النون وعلا لا يحذف النون وابقاء الالف فان حذف الالف يفتح سرمد
 وعلا لا يفتح الى سرمد وعلا لا يفتح في جمعها سرمد وعلا لا يفتح وان حذف النون يفتح سرمد على يفتح سرمد على يفتح سرمد على يفتح سرمد على يفتح سرمد
 في جمعها سرمد وعلا لا يفتح الالف لا تكسار ما قبلها ثم تحذف فصار جرا وبعضها النون كجوار والى الضمير اشار الناظم بقوله وخبر واذا نكسار
 سرمد وكما انها هاء كالمثلث **هذا باب في التصغير** وهو لغة التقليل واصطلاحا تصغير مخصوص بالبيان وله فوائد وعلامات وشروط
 وابنية اما فوائده فثلاثة تقليل ذات الشيء تخويف شانه تخويف جمل وتقليل كبشته تخويفها وتقليل ما نه تخويفه الصغر ويجعل
 وتقليل ما فيه تخويفه المخوف من المرحلة ونحوه البريد وتقليل منزله تخويفه مخوفا ومعنى آخر وهو التظيم تخويفه وخبرها البصرين
 على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدنها وزاد بعضها مع غيرها وهو الضمير نحو يئس واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجلا
 بواو ثلثة واما شرطه فاربعه احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشدها احيثنه هذا البصرين الثاني ان لا يكون منوفا في شبه
 الحرف فلا يصغر المضمون ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير شيئا فلا يصغر نحو كبت لان على صيغة التصغير
 قاله ابن مالك وفيه كلام بل في الرابع ان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر الاسماء العظيمة كاسماء الله وانبياء وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
 ولا اسماء الشهور والاسابيع عند سبويه والحكي وغيره وسوى والبارحة والقدر والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعه فهي ثلثة ابنيته الاولى
 عليها ضمير وفعل وضمير فالاول والتصغير الثلاثي كقلبي والثاني التصغير الرباعي مخويفهم والثالث التصغير الخماسي مخويفهم وهذه
 الاوزان الثلاث من وضع الخليل قبل له لم يثبت المصغر على هذه الابنية فقال لا في وجدت معاملة الناس على قلبي ودم وبنار فان قلت
 النون الاولى من بنيتي ليست مكبرة قلت اصل دينار وناو يثبت بدا النون اي ثلث النون الاولى فاذا صغر جمع الى اصله لان التصغير هو الاثبات
 الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ نظريا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان نون

وان لا يثبت
 مثال غيره
 من

والله

هذا باب
 في التصغير

لا يصح
 في
 تصغير
 المصغر

باب الضعيف

[illegible]

وقال في النظم وحاصل القياس كلما خالف في البابين كما سماه **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر وا بعد باء الضمير فيما يجاوز الثلاثة اربع مسائل
احدها ما قبل علامة الثابت وهي نوعان **الكسرة** والفتحة **المسئلة الثانية** ما قبل المد والواو **المسئلة الثالثة** ما قبل الف
افعال كاجمال واخر من **المسئلة الرابعة** ما قبل الف على ما لا يجمع على فاعلين صفة كان او اسما مفتوحا لفاء او مكسورا او مضموما نحو سكران وعمران
وعثمان فهذه المسائل الاربعة يجب فيها ان يجمع ما بعد باء الضمير مفتوحا او ياءا على ما كان عليه من الفتح قبل الضمير ما فتح ما قبل باء **المسئلة الخامسة** للفتحة
واما ما قبل الف في الثابت فليعلم ان على حالها وما فتح ما قبل الف افعال فليحفظ على الجمع وما فتح ما قبل الف فاعلون فليشابهها بالفتحة **المسئلة السادسة** فتقول
تجبره وجبله واجمال واخر من سكران وعمران وعثمان لانهم لم يجمعوا على فاعلين وتقول في ضمير سكران بكسر السين وهو الذي في سطر
ما هو على حدة حرف آخره الفون زائدان وليس له مؤنث على وزن ضلي سكرين وسليطن بقلب الفاء فيها لانهم جمعوا على فاعلين فقالوا سكران
وسليطن والتكسيرة الضمير اخوان وانما لم يقولوا سكران وعمران وعثمان لان الف والوزن فيها شابهها الف في الثابت بدليل منع الصرف وكما
لم يغير الف في الثابت لا يغير ما شابهها وما لا يركن الالف النون في سكران وسليطن كذلك حصل الضمير وعلم من ضمير الالف في الثابت انها لو كانت
للانحان كاد على وعلاء انه لا يفتح ما قبلها بل يفتح في ضميرها اربط وعليق فرقا بين الانحان والثابت والدليل على انها للانحان لا للثابت
ثبوتهما فادعى ان الضمير وعلاء ملحق بغير طاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلوا الضمير اليقين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا ينوصل الى مثال
ضليل وضجبل مما ينوصل به من حذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثمانية مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها محتوية بشئ قد انفصله
عن البنية وقدر الضمير وادعى ما قبل ذلك الشئ وكان ذلك الشئ غير موجود في المكسر وذلك المبدأ انفصلا ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت
كلها اصولا من الف في ثابت بيان لما ممدودة تحت الف كقرضه لتخرج من القعود وتحتاج حكم المقصورة او ناسخة او الف في الثابت كمنظلة واحدة
لمنظلة او علامة تنكير بقرى نسبة الى عيسى بن عمر بن اسم بلدي بن فيسبون اليه كل شئ عجب او الف ونون زائدتين كخفران وجبلان يمين
او علامة تنبيه وهي الالف والنون والياء والنون كسليطن بفتح الميم او علامة جمع فصح وهي الواو والنون والياء والنون كخفران وكسرا او علامة جمع
نصب للثابت وهي الالف وااء كسليطن وكذلك عجز المضاف كامر الفيس وعجز المركب المزجي كجلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في الضمير لثبوتها
منفصلة عما قبلها وتعد في الضمير وانما على ما قبلها فتقول في نضياء وحيظلة وعيسى ووزعفران وجبلان وسليطن وجبيلين ومبلمان
وامير في الفيس وبسليطن وانما لم يحذف الف في الثابت الممدودة وما ذكر بعد لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لا تسمى ضمير ما هي فيه بضمير ما
مجرد عنها وما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحدة منها فيما يمكن تكسيره اذ لا يلبس الا المضاف فان كسره كضميره كما سياتي في قول قراض يحذف الالف
ومما ظل يحذف اثناء وعبار يحذف باء النسب زعفران وجبلان يحذف الالف النون فيها ولو سأل في ثبوتها في وهي الثابتة وليجئ المصحح والمضاف
وصدق لوجب تحذف لان المضاف بكسر لا يحذف كالف الضمير فتقول في تكسره اما في الفيس كقول في ضمير امير في الفيس لا فرق لانها كلتان في كل منهما
ذات اعراب يخصهما فكان ينبغي الناظم ان لا يستثني في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف في الثابت حيث هذا الايات الاربعة **فصل** ويستثنى
في الضمير الف في الثابت المقصورة ان كانت رابعة للفتحة الاسم كجبل فتقول جبل وتحذف ان كانت سادسة للاستفهام كخبري فتقول خبري تحذف
الالف في جوابا ونحو هذا لاجل اوسا بكرة كبريا جنت الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الواو المملة وبعد ما واء خالت فباء مشاء ثمانية اسم موضع
فلا ياءا فالر ابن القطاع فتقول في ضميره يبدل وذلك لما حذفت الف في الثابت يجرى مجرى قلبت الالف لانه ما قبلها عند الضمير وادعت
في الباء الاخيرة عند حذف الف في الثابت وفي بعض النسخ بدل الغنى بغيرى وبديل يرد با حرة لا ياءا مملوءة ومثناة ثمانية اسم مكان ولبسا
بصواب اما بغيرى فالغنى ليس للثابت بافتان صاحب الصالح والقاموس واما حولا با فان الف في ثالثة لا سابعة وليرد ذكر صاحب الصالح والقاموس
وكذا تحذف الحامسة ان لم ينفذها ممدودة وائدة كقرى بفاين وطين مملئين اسم موضع فتقول قريه لان بقاء الالف الحامسة فصاعد يخرج الباء
عن مثال ضجبل وضجبل فان قبل ضجبل ضجبل ليس من ابناء الضمير الثلاثة فلناتم واكتفا ووافي ضميرها فبما هذا الكثرة التي منع منها ما فتح الالف
فان نفذتها ممدودة وائدة فحذفها ما شئت لتكاثرها وادع من يرد احد ما على الاخرى كجاري بضم المملة وبالموحدة والراء وفريثا بفتح الفاء وكسر
الراء وبالمثناة الثمانية والمثناة فتقول في ضمير جاري بضم المملة المدة الزائدة قبل الراء وجبيل يحذف الف في الثابت وقلب المدة باء لوقوعها
في موضع يجب تحريكها فيه بالكسرة وادعها بلاء الضمير واليون ويومض في الف في الثابت فيقول جبره وتقول في ضمير فريثا يحذف المدة وهي الباء
او فريث يحذف الف في الثابت وادعها بلاء في الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف في الثابت اليقين **فصل** وان كان ثاني الضمير ليس
الف او الواو او ياء متقلبا عن لين رددت الى اصله الى ما انقلب عنه فتد ثانی نحو قمره ودمره وميزان وباب بموحدين الى الواو لانها الاصل المتقلب
والاصل قومه من القوام ودمره من الدمام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الاولى لانه لسكونها وانكنا ما قبلها وفي الرابع الف في الثابت
وانضاح ما قبلها فاذا صغر ثالثة قومه ودمره وموزين وبوب يرد الواو الى اصلها كجها وانضاح ما قبلها وقلبت الالف ميزان بلاء لانكسار
ما قبلها وورد ثانی نحو موفن وموسر فتاب بالنون وهو السن الى الباء لانها الاصل المتقلب عنه والاصل مبين من البين وميسر من اليسر وثيب
من الثيب قلبت الباء في الاولى واو السكونها وانضاح ما قبلها وفي الثالث الف في الثابت كجها وانضاح ما قبلها فاذا صغر ثالثة مبين وميسر

فتح

ام لا

للك

المركبة

١٠ الضمير

[illegible]

وقد جئت لهذا الصغر أصل شبه الزائد بحرفه وسببه مصغرهم واسما على فان الميم واللام بلقط الزائد وان كانا أصليين بلا اختلاف وإنما اختلاف في
الهمزة فقال سببه زائدة بدل ما قبل مفتوحة وهذه الهمزة مجزئة اللام والميم مع أصالتها وبان ههنا همزة أصيلة وابتنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في
كيفية تضعيفها فغير أنهم يقولون سببه زائد وسببه على الميم واللام كما جئت الخامس والاول هو الجمع حتى انزل
مريم وسببه يقولون حذف الهمزة لانها زائدة والميم يقولون حذف الهمزة لانها زائدة في الموضع في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن
بتخيم المصغر كفى بالاصل **فصل** في ثناء الثالث في تصغير ما لا يلائم من مؤنث عارضا لفظا ثلاث في الاصل وفي الحال الراهنة ثلاثا يجمع
فرضنا ان التصغير والتثنية في نحو دار ماضية واودس من الماضى وصين ما عساه واذن ما فاه ههنا فيقال في تصغيرها ويرة وسببه وعبيته و
واذنه وهذا الحكم من بعد التثنية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعبيته بن حصين وثلاث في الاصل وفي الحال نحو يد ويدير وكذا عرفت ثلاثية بسبب
التصغير كما مطسوا صغرت تصغير الزخم ام لا فقول في تصغيره سببه والاصل يجمع ثلاث باءات او طاء باء التصغير وثانها بدل المدة وثالثها بدل اللام كما
مخدت احد البائين على القياس المقرر في هذا الباب ثلاثها فلما عرفت ثلاثية بسبب التصغير لمحنة التاء كما تلحق مع الثلاث المجرى ولو سميت سماء تدا
لثالث في تصغيره سببه بغير تاء لتذكر سماء وحلي وجره حال كونها مصغرة بن تصغير الزخم فقول في تصغيرها تصغير الزخم حبرة وخيلة بالتاء عوضا
على ان التثنية وتقول في تصغيرها غير تصغير الزخم حبرة وحلي ولا تاء في التثنية ولا تاء في الجمع بين ثلاثي تاء وتلي ذلك اشار الناظم بقوله واختم بها التثنية
ما صغرت من مؤنث عارضا كمن بخلاف نحو حبرة وبقر من سماء الاجناس فلا تلحقها التاء فتنها فلا يقال في تصغيرها حبرة وبقرة ثلاثية
بالفرد المصغر فاما من ذكرها فلا اشكال وبخلاف نحو من وسن من سماء العدة المؤنث فلا يقال في تصغيرها حبرة وسد ثنية ثلاثية بالعلم المذكور
المذكر المصغر وبخلاف نحو ذنب وسعاد فلا يقال في تصغيرها ذنب وسعيد لجاوزها الثلاث فان حرفا الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في
ذلك من الاستشغال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما يركن بالناظر في ذلك البس وشذرت التاء في تصغير حربة يفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة والياء
وعرب يفتح العين المهملة والراء المهملة ودع بك الدال وتقل يفتح التون ونحو من كذ ودعرس وفوسر تاء مع ثلاثي تهن وثانيتها وصدح اللين يجمع
الناحرون من ذلك عشر لفظا وهي اسم الجند كحجر واسم الجمع كعنه واسم العدة كخمس وتاء للتأنيف المسند وحرف قوس ودع وفوسر وعرس كبر العين وعرس
بضمها وذود وصحى طست وطس وشول وفرد وتصفه ففهمين وحرف وعرب وتقل وسمع في بعضها التثنية والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذرت
دون ليس وشذرت لهما اي التاء في تصغيره وادع وامام وقدم مع زياد لهن على الثلاث ففهمين ففهم الوافع يضم الواو وفتح الراء بعدها باء ثنائية مكسورة
مشددة وههنا مفتوحة فالباء الاولى باء التصغير والثانية المبذلة من المدة التي قبل الهمزة واسمهم بضم الهمزة وفتح الميم وباء مشددة مكسورة ففهم فتحة
فالباء الاولى باء التصغير والثانية بدل من الفاعل وقد بدل بضم الفاعل وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها باء ثنائية ثنائية وميم
مفتوحة الباء الاولى باء التصغير والثانية بدل من الفاعل ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكورة فلو لم يظهر التاء فيها لظن انها
مذكورة اذ لا يسلط عليها بالاجتماع لانها لا تلي للظرفية ولا بوصفها ولا باعانة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وبها
الحاق تاء ثنائية **فصل** في تصغير من جملة الضائفة في الاسم فبصغر الممكن كما مر ولا يصغر من غير الممكن الا اربعة احدها افضل يفتح العين
في التعجب والثاني المركب على ما كان او عدا فاعلم كعيليك وسببه في لغة من يبا على الفتح في عيليك وعلى الكسرة سببه فاما من عرهما فاعلم
ما لا يصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانها من فاعل الممكن والعدد نحو خمسة عشر وافضل في التعجب المركب المخرجي تصغير ما تصغير الممكن في ضم والهاء
فتح ثانياها واجتلاب باء التصغير والثالثة نحو ما احبته وعيليك وسببه وخمسة عشر اما افضل في التعجب ففهم في قولهم ما ابلغ زيد انما
يعنون الشيء الذي يصفى الملح كما هم فالون يذليل واما المركب المخرجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التثنية والثون من حيث انما نزل منه منزلة ذنبه
ونمته نزولها بها ثبات المنزلة فلذلك صغر والصد والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك من في خمس كلمات وهي ذاك الذكر وثالث التثنية واذن
في ثنية المذكر وتان في ثنية المؤنث واول في جمعها والاربع الاسم الموصول وذلك من اربعة في خمس كلمات وهي الله للفرد المذكر والتى للفرد المؤنث
وتثنيةما اللذان واللتان وجمع الله الذين والاولى وهذه الكلمات العشر من غير الممكن يوافق تصغير الممكن في ثنية امور احدها اجتلاب الباء
الساکنة والثاني التزام كون ما قبلها مفتوحا والثالث لزوم تجل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة وبما لفتة اي تصغير الممكن في امثلة ثلاثية انما احدها
لفاء اوله على حركته لا اصلية التوكيد قبل التصغير من ضم وفتح منه لعل الفتح بين تصغير الممكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من
ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة ثنية او زيادة جمع والثالث ان الباء التي في التصغير قد تقع ثنائية وذلك في ذواتا تقول في تصغيرها ذبا
وتبا فيم حرف الاول على فتحه وتاليها التصغير ساكنة مدغم في الباء المنقلبة عن الف ذبا وتزيد الف في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذبا
و ثانيا ثلاث باءات اولها عين الكلمة وثانيتها باء التصغير وثالثتها لام الكلمة فاستغفروا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذف الباء الاولى لانها
التصغير حيث كان ليس فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي فتح باء التصغير اخرها اذا كانت الالف في نزع حركة وهي الضمة وفتح باء التصغير
طرا من منع لانها ان ابيت ساكنة لم يكن بقاء الالف بل كانت نقليبا وفي ذلك وجع فيها فمرنه واذن الالف المحبولة عوضا وفتح باء التصغير
طرا وان حركت فباء التصغير كالف التكسير فلا تترك وتثبت الاولى للحذف وهذا انما ثبت قبحه على قول البصريين ان ذائلا في الوضع وان الف في

بالعلم
نفي الاسم

الرجح

اي الباء

غير ما بدى بها وبظهر هذا الاختلاف القديري اثر في لصناعة وذلك انه اذا كان بجانب الجمع نحو سبأ الموحدة فحاء موحدة مشاة فوقانية علما ان قبل فانه يكون
غير منصرف استصفا بالمكان عليه من الجمع قبل العلية قال في التصحاح الواحد ينجى وجمع بجانب غير منصرف لانه يتركب من جميع الجمع انهم تكرر جميع فاذا
تشبها لغير منصرف لولا ان صيغة منتهى الجموع لان الاء التي كانت محض الصيغة ذات وخلفتها باء اخرى غيرها وهي اجنبية لمرتب الكلمة عليها فوزن قبل
القب مفاعيل وبعد مفاعي وفيه يقول علما ان يثبت عليه قوله فاذا تشبها لغير لان جميع التكرير اذا لم يكن علما لا جارا يجرى العلم لا يثبت عليه على نظمه
بل يترك الى مفردة ثم يثبت عليه فخط ما قبل ان قوله علما معتل لا منهم لم يثبت العلم بكونه لرجل احزان كما كان لا سرة فان ما منصرف العلية والياء
المعنى لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احتك بائية زائدة والاخرى اصلية نحو رمت بالشدة بل اسم مفعول من ارمى اصله مرمو كضرب وباجتمع
فيها الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون ثم قلبت الواو باء والضمه كسرة لاسم الاء من قلبها واو او اء عشت الاء المتقلبة عن الواو والياء في الاء الا
لاجلع المثبت فاذا نسبت اليه حذف الاء المشددة وجعلت مكانها باء النسب فقلت عشت هذا هو الاضع وبعض العرب يحذف الاء الاولى والياء
ويبقى الثانية لاصلها وبقيتها الفتح كما وانفتح ما قبلها ثم يقلب لالت واو لوجوب كسرها قبل باء النسب لالت قبل الحركة ولم يقلب
الا لبقاء المشددة لاجتماع الكسرة والياء ان فنون مرمو واطلق في النظم قوله ومثله علما وحذف وهو معتد بكونه بعد ثلاث احرف فصاعدا وان قلت
الاء المشددة بعد حرفين حذف الاولى فقط فزاد من الاجحاف ويثبت الحذف لكونها وقلب الثانية الفتح كما وانفتح ما قبلها ثم يقلب
الا لبقاء كراهة اجتمع الاء ان تقول في امية موى وجاء اميتى باريح باء ان اذ ليس قبلها كسرة وان وضعت الاء المشددة بعد حرف واحد
لم تحذف واحده منها بل يفتح الاء الاولى كما مره نمرود وذهبا الى الواو وان كان اصلها الواو والا يثبت على صورتها وقلة الاء الثانية واو
لثلاث يجمع الاء ان فنون مرمو واطلق في النظم قوله ومثله علما وحذف وهو معتد بكونه بعد ثلاث احرف فصاعدا وان قلت
بجذف الاء لان بقاءها يوقع في اثبات ثاء التانيث في نسبة التفكير واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكنته وانقطع ثاء تانيث
حشا وحق المتكلمين في علم اصول الدين في النسبة الى ذات ذات وقول اعانة الغنية الى الحليفة خليف في اثبات ثاء التانيث فيهما نحن اى خطا
نحو جبر عن الفاعلة بن الخطي لا حس لان زجدر بالكلية من اصواب وصوابها ذوى وخلق بجذف ثاء منها وهذا مبني على ان ذات نسبة الى ذات
لغيرهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح ابا جعفر في المنطق لا يقال الذي يفتقر الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والالزم انساب المتي
الى نفسه وهو موع لا تافول هذه التسمية ليست بغريبة عن يلزم ذلك وانما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان سماعا
ذات مرادها الحقيقة لا اصل له في اللغة كما قال ابن خلدون وابن بري وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبه وجبث ثب الاء فلا بد من ثبث ثاها
ثم رد لاهما المحذوف واذا رد ثاها العين الى الصفة فصار على تقدير زوا ثم يقلب لالت واو افنول ذوى الامر الثالث ما يحذف لاء النسب
الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة مضمرة كاتى كلها فالاولى تقع في ثلاثة في الف التانيث كجاري بالحاء المهملة والياء الموحدة والراء
لظا و في الف الحاق كجركي جمع الحاء المهملة والياء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري الفراء وقال الزبيدي الطويل الظاهر انفسه الحليل
فانه ملحق بغير قبل وفي الف المتقلبة عن اصل كصطفى فانها متقلبة عن واو الصفة فنقول جاري وجركي ومصطفى بجذف الف فمن وجوب
للطول والثاني وهو الف رابعة وثاني كلها اصله لا يقع الا في الف التانيث كجركي بفتح الجيم واليم والراء ضفة بفتح الجيم من الجيم هو
ضرب من لير تقول في النسب اليها جركي بجذف الف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكنة
كلها ما يضي في الف والياء او اثبت بها بالفتحة وحذف تشبها بباء التانيث لزيادتها والارجح في الف التانيث كجركي بجذف لاء النسب
التانيث اقوى من تشبها بالمتقلبة عن اصل والارجح في الف التانيث كجركي فانها ملحق بجعفر في المتقلبة عن اصل كملهي من اللها فان الف متقلبة
عن واو القلب خبر الارجح وانما الارجح فيها القلب محافظا في الاول على حرف الحاق وجوبا الى الاصل في الثاني والقلب ملحق بالف متقلبة عن اصل
خبر منه في نحو ملحق بها الف زائدة للامحان وحذف بالعكس للتقوى بالحذف في نحو ملحق خبر منه في نحو ملحق لان حذف الزائد خبر من حذف الاصل الامر
الرابع ما يحذف لاء النسب باء المنقوص المظا واربعة خامسة او سادسة كعشد ومستعل فتقوله النسب اليها معتد ومستعل بجذف لاء المنقوص
وجوبا فاما الاء الرابعة كفاض فكالالف المقصورة الرابعة من نحو مسعى ملحق ما ثاني ما هي ساكن والف متقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب واو
والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سبويه من شذوذ تغيير النسب حتى قبل لم يجمع الا في قوله فكيف لنا بالنسب
ان لم يكن لنا ادرام عند الحاقوى ولا نقد جعل اسم الموضع حائبة ونسب اليه وليس في الثالث من الف المقصورة المتقلبة عن واو ياء كفتى وعص
ومن ياء المنقوص الثالث كعم بفتح العين المهملة من عجم عليه الامرا والنسب وجعل على القلب لجاهل وشج بالثب المجهول والجيم من شج اى حزن الا القلب
واو فنون فتوى وعصى وعصى وشجى فاما قبلها في فتى واو وان كان اصلها الاء فلا يجمع الكسرة والياء ان واما في عصى فجمع الى صلا
واما في عم وشج فلا تالما اردنا النسب اليها فحذفنا عنها كما في من قبلت الاء الفتح كما وانفتح ما قبلها ثم يقلب لالت واو كما قلبت الف في
حكا وتقبلت وجبث قلبا الاء واو فلا بد من تقلب ففتح ما قبلها على قلبها الما قران قلبها واو واصبوق بفتحها الفان قلت ما وجه فتح العين في كان
عند من قال قاضى بقلب الاء واو ونظيره من اصحاب الانشاع عبيد بن الجراح انه نظير فتح لام قلب عند العرب بفتح فقلة المرادى عن بعض النحويين ويجيب قلب

باب الف

[illegible]

[illegible]

ما كنت

[illegible]

وحيث كان حذفها واوا ونقول في النسب شبهة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد حذف الحذف وكثيرا ما يكون الواو بين وفخ الشين وذلك لانك لما رويت
الاولى الواو المحذوفه وحذف الاء من الواو بكسر تين مجاوزتين كسرة الواو وكسرة الشين كما قبل بكسر الحذف والباء فقلت لكثيرا الثانية هذه كراهة لولا
الكسرتين والباءين كما نقلت في ابل اذ نسبنا اليه فانقلب الاء الفاعل وكما وافقنا ما قبلها ثم انقلب الالف والباء المقصود الثالث ويجب قبلها ونقول
على قول ابن الحسن وشيئ بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانهم يرد العين الى سكنها الاصل حيث ما اذا سكنوا الاصل اذ لا
لهم ويمنع الراء في غير ذلك المذكور من الوجوب ونقول في النسب شبهة بفتح السين المهملة والياء وهو الذي ما حذف عنه وعدة بكسرة بن مصدق ومحمد
فاؤه واسمها سنده ويعد بكسر الواو وحذف من الاول عينه وهو الاء من الثاني فاؤه وهي الواو وعوض عنها الاء الثانية بدل الاء الاولى في اصله في استثناء
جمع سه والوعد بفتح الواو عينه اسمها بلاد لا ستمى برد العين وعدى بلاد لا وعدى برد الفاء لانها ما صمدية وانما الراء المحذوفه فافقنا ابن السبنة
الى حذف من الاء وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل الغنبي في اول الراء وجاء عدوى في النسب الى هذه وليس هذا الاء المحذوف
والا لوجوبه بين وعدى بل هو كالموضع من المحذوف واذ سميت بثنائي الوضع حال الكونه معثل للثاني فثمة اي الثاني قبل النسب فثمة ما بين عينه
مثله فنقول لو وكي علمين لوي وكن بالشدة بينهما ذلك لانك ردت على الواو واوا على الباء ثم ادعيت احدهما الى الاخرى ونقول في اصل الاء
وذلك لانك ردت على الالف الفاعل فاجتمع الفان فابدلنا الثانية هززة هرا من مجاوزة ساكنين وقبل زيدت الهززة من اولا الامر فاذا نسبنا اليه
قلت لوي يتشدد الواو وكوي لما نقلنا ان حرف الاء اذا كان بعد المحرف الاول ان كان ياء نزل الياء الاولى الى اصلها ونفتح كما مر وتطلب الاء
واوا لا يجتمع الياءان وان كان واوا ابيث اذ لم يجمع الواو والياء في الاستشغال كاجتماع الياءان الرابع ولا في اوله لما نقلنا ان الهززة اذا
كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واذا قلنا ان الالف الفاعل ابدلتها هززة وانما من قال زدنا هززة من اولا الامر فانه يقول لا في
لاخره ولا يجوز لا في الاصل حد قول بعضهم فمروا في الراء الحجاز كما نقل في النسب الى الراء وتشد بها الواو وهو الباءية وكوي بفتح الجاء المهملة
وهي القبيلة والكسرة بالمدد وفي يتشدد الواو وجوب بفتح الجاء وكسائي بالتصحيح وكسائي بفتح الجاء وكسائي بفتح الجاء وكسائي بفتح الجاء
على الترتيب حاصل الفصل ان المقصود بالهززة في الاء ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاول نوعان ما يجزى
الراء وما يفتح فالاول ما لا يفتح محذوف العين وهو علمان والثاني ما لا يفتح محذوف الفاء وهو علمان والثالث نوعان واجب الراء وجازية والاول ثلاثة انواع ما يجمع
لا في النسب كايضخ وما يفتح بالالف والفاء كاخث وبيث وسنة وملحمة معشلة بنحو شاذة وذو الثاني ما عدا ذلك نحو بدم وشفة والنسب
الى الثاني الوضع خارج عن ذلك والظاهر في فصل في نسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد تكونها اسم جمع لم يرد من لفظه ولا
فالاول كصبي وركبي والثاني كقوي رهطي ولا يرد الى مفردة في اللفظ فلا يقال صاحب وراكبي ولا الى مفردة في المعنى فلا يقال رجل لان اسم الجمع بمنزلة المفرد
او تكونها اسم جنس كقوي لا يقال بمثل ان يكون منسوب الى مفردة وهو شجر وحذف الاء كافي في كل ما نقلنا لغير الامر كك واما هو بنسب الى الجماعة بل
فولم في النسب الشين شعري بالياء بعد العين ولو كان منسوب الى الشعيرة لقبل شعري بحذف الاء المشاة بحث لان شعيرة قبيلة وقيل
قبيلة فقل كمنوخ فريضة فالخطاب المردى في الترتيب او كونهما جمع تكسيرا لكونه لا واحدا من لفظه كما يابى وصباديك والعباديد الفريضة من الاء
القاميون في كل وجه او امر واحد ولكن شاذ كما سفي جمع حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ من لفظه لعدم او كونه جارا بحرفي العلم لا حواسه
بطائنة باعبانهم كاضاري نسبة الى الاصل لان قلبه على قوم باعبانهم حتى النطق بالاعلام والاصول في نسبة الى الاصول لان قلبه على علم خاص حتى صان العلم
ولما نقلنا ان الاء من قبل الشين ونسبنا وديان ومعارف اعلاما فليس ما نحن فيه لان الاء بالتحسين والنسخ عنه لجمعة بواسطة العلم به فالنسب اليه في اللفظ
من غير شبهة ولا يرد فيقال كلاب ونامارى وخيما ومداين ومعاوي وقد يرد الجمع المستحق الى الواحد ان من اللبس في النسب في التسهيل ومشلوه بالفرهيد
بالفاء والراء والدال المهملة بن علما على جن من الاء والباء بنسب الخليل بن احمد الفراهيدي فافوا الفراهيدي على ان يجمع والفرهوي بنسب لواء من اللبر
اذ ليس لنا قبيلة فتمى بالفرهوي وفيه نظر في الجمع الفراهيدي بالضم والقلب والفرهوي من نجد وهو بطن من الاء انتهى فاللبس حاصل اذ قيل
فرهوي فانه يوم امرو بنسب الى الفرهود واذ قيل انه ابوبطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجمع الى الواحد لا يجزى بحرفي العلم بجمع المكسر
او مفردة ثم ينسب اليه ولم ينسب اليه على الاله يحصل الفرق بين النسب اليه على الاله والنسب اليه مسمى به هذا فقبل سيبويه وعلمه غيره ان المطلوب من
النسب اليه الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس بلا شبهة وهذا المعنى يحصل بالفرز مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فنقول في النسب
فرايض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحرا سكنون جمع حراء وقري وقبلي بفتح الواو الثانية وذلك لانك ردتها الى فريضة وقبيلة ونسب اليها
فحذف الياء المشاة بحث وناء الثانية وقلت لكسرة ففتح كما في من الحراء وراوى وذلك لان حراء جمع حراء فان كان جمع حراء وددته اليه
وذلك بحرفي ان كان جمع حراء وددته اليها وقلت حراوى لانا الهززة فيه الثانية وهمة الثانية يجب قبلها واوا في النسب فافا قال يرد المكسر المعزى
ولم يقل يرد الجمع الى مفردة لان جمع التصحيح لا يرد الى مفردة وانما يرد الى مفردة وانما يرد الى مفردة وانما يرد الى مفردة وانما يرد الى مفردة
بفتح الميم وان نسبنا الى حراء فقلت تسمى بالسكون **فصل** وقد استغنى عن اسم النسب بصوغ المقصود اليه على فقال بفتح واو وتشد بد الثانية وذلك
فانك تخرج جمع حرفة كبراز بن اثنين مجتمعين لبيع الزبيب والرب والحجم لن حرف النجاة وعوالم لبيع العاج وعطار لبيع العطر ومن غير الغالب

باب الوقت

[illegible]

مؤید

55

[illegible]

نائب الأمانة

[illegible]

[illegible]

تفتحه بكسر عضة طبع بفتحة ضمير غير مكسر بكسر عضة يم او مضمرة بكسر عضة ايل بل بكسر ثين قتل ولو ضمير فكون صرح بضمير ففتحه
بفتحة ضمير فكون عتق عتق بفتحة ضمير غير مكسر بكسر عضة مع الاية في العتق ثم بالكسرة مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمحمل بها فقل بكسر او لم يحم
ثانية لانهم كرموا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة قبله والضمرة انقل بها وانما نقلت الى الضمة لان الضمة السببية المملة وتشديد الميم وفي اخره لام والتماء
فان ايجاك بكسر الجاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح بن جني في الحاشية الى ما في القاموس فقل ان ثبوت هذه القاموس وعلى تقدير ثبوتها قبل الابعاد من الجاء
للتاء من ذات في الكسرة والاصل جيت بضمين فكسر الجاء اشباعا للكسرة التاء فيها ولم يبدل باللام الساكنة لان الساكن خارج عن حيز حيزين كما ابيح من غير الجاء
فكسر اللام اشباعا لضم الدال فيها وقيل لا اشباع وانما الكسرة على التداخل في حرف الكلمة اذ يقال جيت بضمين وجيت بكسر ثين فركب هذا القاموس
فيها هذه القاموس فخذ من لغة الكسرين كسر الجاء ومن لغة الضميرين ضم الباء واغرض بان التداخل انما يكون بين حرفين كلين لا بين حرفي كلمة واحدة وفيه
الحاجز يدعى بله لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى فقل عنها وتلفظ بالياء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اذ ان يقرأ بكسر الجاء والياء فبفتحة
بالحاء المكسورة ما لا في القاموس المشهورة فقل بالياء مضمومة ووجه ابن مالك في شرح الكافية وجيت بكسر كل شيء كالزبل والماء اذ امرت بهما الريح وضم
فتم افعال فقل بضم الفاء وكسر الجاء من لغة الضميرين من لغة الكسرة واجابوا عن ذلك اسم وبيت سميت به قبيلة من بني كنانة ودرهم بضم الواو وكسر الحنة
اسم جنس للانس انما لها من اصول الاسماء وانما ما متقولان من الفعل المبني للقول واغرض بان ذلك ممكن في الدليل لانه علم قبيلة لا في الزم لانهم جنس
والنقل لا يكون الا في الاحكام ومن اسماء الاجناس واجيب بان السببية في النقل قد يوجب في اسم الاجناس فلا معنى للتوقف عنه واحتج المثبتون لفعل
في اصول الاسماء بوجه الواو وكسر الجاء المملة لغة في الوصل بفتح الواو ساكنة فقل بضم هذا ان قيل بضم واو وكسر ثانية ليس بجهل ولا متقول بل هو
قليل وعلى القولين فانه انما اهل او قل عند العرب لفصدهم بضمير بفتح المفعول وانما على الاول وغالب على المثالين الرابعي الجوهري فنه ابيته مفرح
الاول والثالث اسماء كجفر وصفة كسحاب للرجل الطويل ومكسورهما اسمان كزنج بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الواو وبالجيم للذهب صفته
كحمل المرأة المحفاه ومضمومهما اسمان كدليم بفتح الجيم وصفة كجرح للجل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسمان كقطيل بالفاء والطاء والحاء المملتين
لوزن الطوفان ومنه خروج نوع من السيفنة وصفة كسبط الطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسمان كدريم وهو عرب وانما صفت التمثيل به لانه
على نثر الونع العرب وصفة كجرح الطويل قال الاصمعي في الثالث لها وفيه صنفان وصفة وصفة للادول وقيل لها زائدة وذات الاخفش
والكوفون مضموم الاول مفتوح الثالث كجرب بفتح الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال المملة وهو الجراد الاخر الطويل الرجلين كالجندب وقيل
ذكر الجراد والجسم السمين من الابل والخنا عند جمهور البصريين واستظفروا في التمثيل انه فرع عن مضمومهما استغناء لضميرين في بياي ليس بينهما
حاجز حصين لانه لم يجمع فتح الثالث في ثين من الرابعي الاوسم في الضم من غير كسر كجرب وطحلب للاخضر لانه يعلو الماء ويوقع من الاسماء ويخرج
بالجيم والراء واثبت المعجمة والعين المملة للعظيم من الجبال ويقال للطويل ولديهم في بون بضم الواو وسكون الواو وضم التاء المثلثة احد
براش لاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان ويرجد بضم الواو وسكون الواو وضم الجيم وبالدال المملة بكسرة معطوف وعرف بضم العين المملة وسكون الواو وضم
الفاء وبالطاء المملة للبحر اليابسة الا الضم بالرفع على التباينة من فاعل ديم في الخامس رابعة من الابنية امثلةها مفتوح الاول والثاني والرابع اسمان
كسفر جيل وصفة كسفر الطويل وسقط الطويل وسقط للنيل الذي انما يفرقون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسمان قبيلتين لصفته
الذكر وصفة كجرب بفتح الجيم وسكون الواو وكسر الواو وبالثين المعجمة للبحر المسنة قال السيرة وقيل لافق العظيمة وقيل لرياء هذا الوزن لاصفة
وانما لقب بلس المرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسمان قريظ بكسر الظاف وسكون الواو وفتح الطاء المملة وبالواو المملة في النافرة لخصيص
يقال ما عليه قريظ وصفة جرد رجل للجل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسمان قبيلتين لاسد وصفة فذجل بضم الفاء وفتح الدال
وسكون العين المملة وكسر الجيم للبحر الضخم فجاء الاوزان المتقابلة عليها عند جميع عشرون واثنا عشر لثلاث وخمسة للرابع واربعة للخاص وجعل مضموم
الفاء مكسور العين متفقا عليها اما الضم في القول باهاله ولذا قال ونعم قوم اهل ضل واما التعليل وما ذكره من شواحيح حروفنا الرابعي والخاص هو ووجه
البصريين واما الكوفون فذهبوا الى ان كل اسم زاد حرفا على ثلاثة ضميرين باء واحدة وهل هو الجوف الاخر او ما قبله ذهبوا الى الاول والكسائي الى
الثاني وان كان على خمسة حروف كسفر جيل فذهبوا الى ان قالوا لثا طين ما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرغ عنها ما يزيد في اوله كسقوط او
وسطه كطربنا او جها او غيرهما او في اخره كجبل او ينقض اصل كيدوم واسمها ما يدعى دمي وينقض حرف زائد كحلب بضم العين المملة وفتح اللام
وكسر الباء الموحدة وبالطاء المملة العظيمة اصلها على ايل منهم بظواير على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع حركات
في كلمة واحدة الا ان يصرعوا في زيادة في تقدير الانقضاء نحو جرة او تعبير بشكل اي حركه كغيب ومضموم الاول والثالث بفتح ثالث في نحو جندب
بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال وكسر الواو في نحو جرح بكسر الجاء المعجمة وسكون الواو وضم الفاء وبالعين المملة النطق الفاسد وكسب وكسوها
او الاول والثالث بضم ثا في نحو جرب بكسر الزاء وسكون الحنة بعد ما وضم الواو واسمها الكسر وهو ما يعلو التوب الجدد واما سخر فيفتح
السبب المملة والراء وسكون الحاء المعجمة وبالسبب المملة لبلدة وفتح بضم الواو وسكون الواو وبالثين المعجمة وبالثين المعجمة النوع من الجواهر فاجاب ان
لا عريان اذ ليس في امثلة الرابعي المفتوح الاول والثاني فحصل بضم الفاء المعجمة من الزايد وافتتحة كضرب وقصد واكثره اربعة كجرح

ان على اربعة
بضمير باء

باب التصرف

[illegible]

[illegible]

ملب النخريف

امکونان

فَطْلًا لِّلْخَمْرِ

ووزن رفع

من فخذنا انما حذفت الهاء في الالف كانه كتاب مضطرب وكان القادسي يرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهات اصل ام انتهى في سقوطها في الالف مصداق
 اولى من ذلك على المبر في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عند الادعوى الغلط من قاله لان ما ابدل الهاء في حرفين توهم انها فاء فادخلت الحروف
 عليها فاسكتت وسقوط الالف في الخليل وهو احد الكسبي وكل ما على وجه الارض من الثواب العام او هو خلق كثير الفسل كالذباب النمل والهوم قاله
 القاموس واما تمثيل النظم في النظم وايضا في الشرح وكثير من النظمين الهاء بنحوه ولم يره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشياء في البعد
 تدكير وانما ثبت في وجوب اما لان كلامه انك في الامور البعيدة ذلك وتلك كلمة براسها وليس جزء من غيرها ولا منزلة منزلة الجمع ما قبلها لثلاث
 بقا عليه وكذا ثناء الثاني كلمة براسها وليس جزء من غيرها كقائمة وقد مثل بها وما خلا من هذه القواعد حكم باسنادنا لان فاستحجة اولى بل على الزيادة
 ولما شاعرا ساقط الحرف من اصل كسقوط الفاضل من اصله وهو المصداق لذلك حكم بزيادة هاء في المثال بفتح الشين الهاء والهمزة وسكون الهمزة وهما
 الريح المثال والجنط لا يكونان الهاء الهاء وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء الهاء الهاء وفتح الشين الهاء وسكون الهمزة وسكون الهمزة وهما
 بضم الدال وكسر الهمزة وبالفاء الهاء الهاء وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء الهاء الهاء وفتح الشين الهاء وسكون الهمزة وسكون الهمزة وهما
 السنين الهاء وسكون النون وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء الهاء الهاء وفتح الشين الهاء وسكون الهمزة وسكون الهمزة وهما
 ساكنة وفي اخره سين هاء الهاء الهاء وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء الهاء الهاء وفتح الشين الهاء وسكون الهمزة وسكون الهمزة وهما
 شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة شملت الهمزة
 منقوبة واما هو افضل كما مر في الدال او انتقل المثال ثم انقلبت الالف هاء وفي الدال صراحة الى لام وهو الثاني البراق في قولهم ربيع ويقال
 فيها ولام وسكون الهمزة وسكون النون وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء الهاء الهاء وفتح الشين الهاء وسكون الهمزة وسكون الهمزة وهما
 على الزيادة وفي النون راجع الى الهمزة في الزيادة الهمزة في الملك راجع الى الملكوت قاله الصحاح والملكوت من الملك كالروم من الروم وفي العفر
 بفتح العين وهو الثواب راجع الى عفر بفتح العين وفي القاموس بفتح العين وفي القاموس بفتح العين وفي القاموس بفتح العين وفي القاموس بفتح العين
 الرافض لمجد بن المفضل الذي القدموس المستند في وجهه قد امس وقال خالد القيسري ما تقدم ولشرف من انما جعل النون في الطاعة راجع الى
 اسطاع واسطاع الطوع كأكرم فقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الفاء فانقلبت الفاء بعد ان كانت واو من حركة فوضوا من هذه الحركة السين
 هذا من حيث يوجب وجهه والبصرين ويدل على ان اصله اطاع فوهم بسطع بضم حرف المضاعفة وفي قولهم حظك لابل اذا ما اكل الحظيل راجع الى
 حظيل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سبل والدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم التفسير بقدر الاصل في تلك الكلمة التي في لك الحرف منها فلذلك
 حكم بزيادة نون زجر بفتح النون وكسر الجيم وقع من اربابهم فان قبل هذه الكلمة اعجبه فكيف حكم بزيادة فلما سكتت لهما العرب وبصر فوافها بالثنية
 والجمع والتضخيم وفي ذلك فاجروها مجرى العرب ولهذا حكمنا على نجاب بان الهاء زائدة وكذا ووزوز وباء اربهم لقولهم لم يوزوز وبارز وبارز وبارز
 بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقله وثاني بالمشاء الفوقانية تكتب بفتح الشاء المشاء فوق وسكون النون ضم ايضا المعجزة هو
 ضوب من الشجر افعه الحياء وبوي بضم اوله وفتح ثابته وبضمها وقبل ان ضم الشاء اسباع لضم النون بقله الشاء وفي سفر السعادة وتكتب بضم الشاء المشاء
 فوق والحاء المعجزة وكسر الباء المشاء تحت مع الشد بفتح واو موحدة وهو الباطل يقال وقولنا وادى تحت اي باطل قاله الكسائي لا شفاء فقلل
 بفتح اوله وكسر ثابته راجع لنزج وفعل ليل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر ابعده راجع لشدج وقيل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لشدج وقيل بفتح اوله
 ثابته وكسر ثالثه مع الشد بفتح واو موحدة وهو الباطل يقال وقولنا وادى تحت اي باطل قاله الكسائي لا شفاء فقلل
 الف كتابه جمع على كتب والدليل الرابع سقوطه لغيره من نظير كسقوط باء ابطال من اطل والابطال الخاصة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق
 في موضع يلزم فيه زيادة نون مع الاشتقاق نحو عفتس بالفاء المذكرة فان النون فيه محكوم بزيادة نونها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا يكون ضم
 الاشتقاق لازمة نون محذوف من محذوف وهو الذي احاطوا لشفة الانسان والمحذوف الهمزة والشد والدليل السادس كون نون مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم
 فيه زيادة نون مع الاشتقاق كالهزة اذا وضت ولا بعد ما ثلثة الحرف نحو اكل يحكم بزيادة هاء في ما عرف اشتقاقه نحو اكل ولا فكل الرعدة والدليل
 السابع لخصاص موضع لا يقع فيه الحروف الزائدة كالتون كتنا والعظيم للقيمة وقاؤه مشاء ومثل وفي جنط والعظيم البطن وثاؤه هاء في
 والدليل الثامن لزوم عدم النظر بقدر اصاله تلك الكلمة وفي ظن الكلمة التي في لك الحروف منها نحو ثقيل على لغة من ضم الشاء والفاء وهو ولد الثعلب
 فان ثابته زائدة وان لم يلزم من ثابته اصاله عدم النظر فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فضلا لا نحو برب وهو موجود ولكن يلزم عدم النظر في نظيرها
 افعه لغة الفهم فلما ثبت بقاء الشاء في لغة الفهم حكم بزيادة نونها في لغة الضم ايضا اذا اصل المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحرف المضاعفة
 فصل في زيادة هاء الوصل سميت بذلك لانه توصل بها الى المنطق بالساكن كما قاله الشولبي وقال لم يده ابن اصابيح سميت بذلك لسقوطها عند
 وصل الكلمة باقبلها والاضافة تكون بادى ملائمة وهي هاء سابقة في اول الكلمة الواحدة في الابتداء معقودة في الدير ولا تكون في مضارع مطلقا
 سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجزا او من بابية لان المضارع مبدى مجزأ المضارع وهي بحركة ابداء فلم يفتح به من الوصل ولا تكون في حرف عزال عند سبويه
 ولا في فعل باض ثلاثي مجرد كأمرواخذ ولا رباعي في الفعل كأكرو واعطى فالهزة في ذلك كلمة هزة نظير بل تكون في الفعل الخماسي وهو باء في يادان كانظروا

المقدمة

یوسف زین العابدین

ما الضريف

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الأندلس

[illegible]

والاولى الكلمة فلا يخرج من اسم موضع ونحوه واصبح يذهب اليه سبب من الابدال في السماع اما الفاس فلان الابدال في الكلام لا يخل
على كسبه ودره الشبهه بغير حيز من الطرف وفي كسبه ودره لافق بين الابدال والوفاء فكذلك اما السماع فممكن ابو زيد في سببه سببان بالهمزة وهي فضيلة من كلام
سوى وسكن الهمزة في ناسخ اللغتين جديا بالهمزة وفيهم من جلا في مفاعل ان هذا الابدال لا يخص شيئا الى ان يجمع حتى لو بينت من القول مثل عود من الغلث
بالهمزة هذا يذهب بسببه ويجوز مخالفة ذلك الاخفش والنجاشي فذهب الى منع الابدال في المفردات بخلاف الجمع وهذا مسئلة خاصة بالواو اعلم ان اذا
اجتمع واو وان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما حركية مطا او ساكنة متصلة الواو في ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لافق احدهما ان الضعيف
في اول الكلمة قليل وانما ما مناه من معلومة كدون فلما قل الضعيف بالجر فاصحاح في اول الكلمة المنع في الواو لئلا يخلو والثاني انهم لما كانوا يجزئون البديل
في جوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضم كالواوين كانا خفاء ان يلتزموا الابدال اذ وجدوا وان كانا الواوين انقل من واو وضمة وهذا الغلب ان بسببه
ويدخل تحت ذلك احدهما ان تكون الواو الثانية حركية والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متصلة الواو في الصورة الاولى مجموع واصلة وثانية
نقول اصل واو في كضارب وضارب واصلاهما واصل ووافي واو في قابض واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل
بافه كقولهم ضربت ضاربها واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل
والثانية عن ساكنة متصلة الواو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل
الواو الاولى لاجل ان بدل همزة لان الواو الثانية ساكنة متصلة الواو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل
نحو الواوين واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل
من همزة فليست متصلة في الواو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل
لعدم فصلها ففصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل واو في اصل
الهمزة بعد الف في الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لا يجمع همزة او باء او واو او يخرج باسرها في موضع الهمزة نحو المرأة والمرأى فان الهمزة موجودة
في المفرد لان المرأة ومفعلة بكسر الميم من الرواية فلا تعتبر في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب ابدال عروضا فيه على انه سمي المرأة بالابدال في
كقوله مثل المرأة والاعراب لا يظن ان يخرج باسرها اصلها لان الهمزة عارضة في الجمع وكانت لا يجمع همزة او باء او واو او يخرج باسرها في موضع الهمزة نحو المرأة والمرأى فان الهمزة موجودة
وان كانت في الجمع لفعلية ابدال الثانية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف في الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع
علل ان قلب الهمزة في جمع ثم قلبها الى الهمزة باء في ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواو همزة او باء اصلية او واو اصلية باء وقلب الهمزة واو في مسئلة واحدة
وهي ان يكون لام الواو همزة او واو اصلية باء في ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواو همزة او باء اصلية او واو اصلية باء وقلب الهمزة واو في مسئلة واحدة
اصلا خاطي على وزن مفاعيل باء مكسورة هي باء خطية وهي بعد ما همزة هي لاها ثم ابدلت باء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في محابيت جمع
محبته فصار خطاؤه بمقتضى الاولى المبدلة من الباء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة باء لما سئل من ان الهمزة الخطية بعد همزة ثانيا
وان لم تكن بعد همزة مكسورة فاطنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتحقيق اذ كانوا قد يفعلون ذلك الغرض في الهمزة الخطية نحو
مدادى جمع مدعى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء في ثلث مسائل تكون مع لما شئت فقل بها فزاد النساء وصادق جمع عدله وهي البكر المدرك
والصادق بكسر الراء فهما قال امر الغنم لكتك ويوم غنم للمعذرة طيبة فاجابها من جملها المخل وقال ايضا غنمك مستشرا الى العلى فضل المدرك
في مشي وميرسل ففتح الراء فيها فاذا ضل ذلك فيما لا يرداه وهو في جميع ففتح ذلك الفتح هنا بما لا يفسد صحيح اولي لثقل الكسرة وفضل الضاء المحبة في
والمشي الشعر المفضل والميرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر فليست الباء المفتوحة انما انكرها وانتفاع ما قبلها فصار خطاها بالالفين بينهما همزة والهمزة
تشبه الالف لكونها من غير حياء وهي منوطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكرم فابدلت الهمزة باء ولم يبدل واو لان الباء اخف منها فصار
خطاها بعد خط افعال اولها ابدال الباء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية باء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ودفعها قلب الباء الفاء وخامسها قلب الالف
باء على الترتيب هذا مذهب سبويه وجوز البصريين وهذا تحليل لان مد الواو لا يبدل في هذه الهمزة لئلا يلزم اجتماع الهمزة في بل لطلب تقديم الهمزة على الباء
فيصير خطا في ثم يفضل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الباء الفاء فقام قلب الالف باء واخرض اليهم فلا يطوابع على الاصل يجمع من كلامهم اللهم اغفر
خطاءهم ثلثين ولو كان كما قال التحليل لم يكن ثم همزة ثانية ابنة ومثال ما لا يرداه اصلية فصار باء يجمع فضية اصلها ضا في بيان الاولى فضيلة والثانية
لام فضيت ثم ابدلت الباء الاولى همزة كما في محابيت فصار ضا في ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار ضا في ثم قلبت الباء الفاء فصار ضا فاجتمع شبه
ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين باء لوجوبها الى اصلها فصار ضا فصار باء بعد افعال ابدال الباء الاولى همزة والثانية قلب كسرة
الهمزة فتحة والثالث قلب الباء الثانية الفاء والراء في الهمزة باء على الترتيب ومثال ما لا يرداه في المفرد باء مطبوعة وهي الواو فان اصلها مطبوعة
فضيلة من المطا وهو الظاهر او من الطور وهو الدون مطويع بهم في السبر لثلاث اجتمع فيها الواو والباء وصبة شاحدا بها بالسكون ثم ابدلت الواو باء ثم ابدلت الواو
باء ثم ادغمت الباء فيها ايمج الباء وذلك على حد الابدال والادغام في سبويه ومبوء اقبل فيها سبويه وبيت يغلب الواو باء وادغام الباء في الباء وجمعا
مطابا واصلا مطا بوسياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو باء لظفرها بعد الكسرة فصار مطا في بيان كما قلبت الواو باء لظفرها في الغاوى والدمى واصلا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

